السلفية في اليمن

مدارسها الفكرية ومرجعياتها العقائدية وتحالفاتها السياسية

أحمد محمد الدّغشي



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

هذا الكتاب

لعلّ من أصعب ما يواجه الباحثين في مجال الحركات الفكرية والسياسية بوجه عام والإسلامية بوجه أخص؛ ذلك التعقيد في تركيبتها، والتداخل في بناها ومفاصلها، وأنماط العلاقات غير المستقرّة بين قياداتها وبعضها البعض حينًا، وبين أفرادها – بمختلف مستوياتهم – وبعض تلك القيادات حينًا آخر. وتمثل الحركة السلفية جوهر النموذج لهذا التوصيف؛ سواء في اليمن، أم في غيره؛ غير أنه لما كانت اليمن قد حوت أحد أبرز رؤوس السلفية المعاصرة على طول العالم العربي والإسلامي وعرضيهما، وهو الشيخ الراحل: مقبل بن هادي الوادعي –رحمه الله– مؤسس الحركة السلفية العلمية التقليدية المعاصرة في اليمن، بما لذلك من تأثير سلبي أو إيجابي، على مجمل الفصائل السلفية وغير السلفية، داخل اليمن وخارجه؛ فإن ملمحًا من أهمية دراسة موضوع «السلفية في اليمن» ربما يكشف عن بقية الملامح. لقد كتب الباحث –صاحب هذا الكتاب– عددًا من الدراسات –بل بعضها كُتُب لا تكاد تختلف في حجمها عن هذا الكتاب شيئًا يُذكر– في مجال الحركات الإسلامية وفصائلها، غير أنه ليس من قبيل المبالغة في القول، ولا النشوز في الرأي، ولا مجافاة الموضوعية التي ألزم الباحث نفسه بها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، الذهاب إلى أنه قد اكتشف –هو قبل غيره– من خلال غوصه في أعماق واقع السلفية في اليمن، بعد تصاعد حاد في درجات التشظي في صفوفها في السنوات الأخيرة، أن ثمة دهاليز وأغوارًا في هذه المدرسة تبدو (مقلقة جدًا)، وتستحق –من ثَمّ– التوقف عندها مليًا؛ لأخذ العبرة، وليس التشفي، معاذ الله.

نبذة عن المؤلف



الأستاذ الدكتور أحمد محمد حسين الدغشي، أستاذ أصول التربية الإسلامية وفلسفتها في كلية التربية بجامعة صنعاء وباحث في شؤون الجماعات الإسلامية. مستشار علمي ومحكّم في العديد من الدراسات والأبحاث اليمنية والعربية. حاصل على درجة الأستاذية في أصول التربية الإسلامية وفلسفتها وقد أشرف على العديد من رسائل الماجستير في الجامعات اليمنية. له عشرون كتاباً مطبوعاً وعشرات المقالات والدراسات الفكرية والتربوية منشورة في الصحف والمجلات المحكّمة. حاصل على جائزة رئيس الجمهورية التشجيعية للبحث العلمي للعام 2009.



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



ISBN 978-614-01-1294-0
9 786140 112940

السلفية في اليمن

مدارسها الفكرية ومرجعياتها العقائدية
وتحالفاتها السياسية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م

ردمك 978-614-01-1294-0




الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

السلفية في اليمن

مدارسها الفكرية ومرجعياتها العقائدية وتحالفاتها السياسية

السلفية في اليمن

مدارسها الفكرية ومرجعيّاتها العقائدية وتحالفاتها السياسية

أحمد محمد الدّغشي





بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م

ردمك 978-614-01-1294-0




الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

الباب الثاني

السلفية الجديدة أو (الحركية)

مقدمة

لعلَّ من أصعب ما يواجه الباحثين في مجال الحركات الفكرية والسياسية بوجه عام والإسلامية بوجه أخص؛ ذلك التعقيد في تركيبتها، والتداخل في بناها ومفاصلها، وأنماط العلاقات غير المستقرَّة بين قياداتها وبعضها وبعض حينًا، وبين أفرادها -بمختلف مستوياتهم- وبعض تلك القيادات حينًا آخر.

وتمثّل الحركة السلفية جوهر النموذج لهذا التوصيف؛ سواء في اليمن، أم في غيره؛ غير أنه لما كانت اليمن قد حوت أحد أبرز رؤوس السلفية المعاصرة على طول العالم العربي والإسلامي وعرضيهما، وهو الشيخ الراحل: مقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله- مؤسس الحركة السلفية العلمية التقليدية المعاصرة في اليمن، بما لذلك من تأثير سلبي أو إيجابي، على مجمل الفصائل السلفية وغير السلفية، داخل اليمن وخارجه؛ فإن ملمحًا من أهمية دراسة موضوع "السلفية في اليمن" ربما يكشف عن بقية الملامح.

لقد كتب الباحث -صاحب هذا الكتاب- عددًا من الدراسات -بل بعضها كُتُب لا تكاد تختلف في حجمها عن هذا الكتاب شيئًا يُذكر- في مجال الحركات الإسلامية وفصائلها، غير أنه ليس من قبيل المبالغة في القول، ولا النشوز في الرأي، ولا مجافاة الموضوعية التي ألزم الباحث نفسه بها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، الذهاب إلى أنه قد اكتشف -هو قبل غيره- من خلال غوصه في أعماق واقع السلفية في اليمن، بعد تصاعد حاد في درجات التشظي في صفوفها في السنوات الأخيرة، أن ثمة دهاليز وأغوارًا في هذه المدرسة تبدو (مقلقة جدًّا)، وتستحق -من ثَمَّ- التوقُّف عندها مليًّا؛ لأخذ العبرة، وليس التشفي، معاذ الله.

إن أحدًا لم يكن ليُصَدِّق يومًا -ربما- أن ثمة عواصف؛ بل براكين تقذف بحممها رفقاء الصف الواحد، بعد تمايز كثير من الصفوف عنه، والمدرسة الواحدة

الداخلية، بعد تصفية مدارس أخرى اتهمت أنها تتلبس بالمدرسة السلفية زورًا وبهتانًا، والرمز (المقدَّس) يُحَطَّم بعد الرمز (المقدَّس) السابق، وإذا بنا نكتشف أن هناك (جيوبًا) داخلية في إطار (صفوة الصفوة)، و(خيرة الخيرة)، وأن ثمة تحالفات نُسجت يومًا على أساس أن (القداسة) -بلسان الحال لا المقال- لا تخرج عن فهم الرمز الفلاني، بوصفه فريد عصره، ووحيد زمانه، ونسيجًا وحده، لا يشق له غبار، ولا يقدَّم بين يديه، وما هي إلا مرحلة حتى يستحيل الأمر إلى إفراط وتفريط، يدوران بين مسلكي التقديس والتبخيس! وذلك حين تستحيل قضايا كان يُحكم عليها يومًا بالكفر والردَّة والنفاق الأكبر، من جنس مسائل الاجتهاد المسوَّغ المشروع؛ بحيث يحكم على أي منها بالصواب والخطأ، وتتأرجح بين أجر المجتهد المصيب والمخطئ، كما حدث -بالمقابل- تراجع علمي وفكري لدى بعض الرموز، فبعد أن بدأت مسيرة بعضهم العلمية وفق منهج علمي مقدَّر، لا يسع الباحث إلا احترامه، بصرف النظر عن مقدار اتفاقه معه أو اختلافه؛ بيد أن ذلك لم يدم إلا قليلاً، حتى وقع التراجع القهقرى (أنموذج الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله)، وإذا بالمسار يتجه في مجمله نحو الانشغال بتصنيف الأفراد والجماعات، على نحو موالاة مَنْ وافق (المدرسة الخاصة)، ومعاداة مَن اختلف معها، وجعل معيار ذلك هو منهج هذا الرمز أو ذاك، داخل اليمن أو خارجها، ومحاكمة الجميع في ضوء مدرسته الخاصة؛ ولكن يشاء الله أن (يسقط) أحد أبرز هؤلاء الرموز مؤخرًا (الشيخ ربيع بن هادي المدخلي) في نظر بعض مَنْ كان يمتحن الناس إلى منهج مدرسته (الشيخ يحيى الحجوري)؛ وذلك بعد رحيل الشيخ المؤسس الوادعي، وإذا بالطامة الكبرى تحيق بهذا الفصيل من المدرسة، خاصة مع دخوله لفترة طويلة في معركة جديدة غير متكافئة مع حركة الحوثي بدءًا من شهر أكتوبر/تشرين الأول 2013؛ إذ بعد أن كان ظنَّ أنَّه حقق انتصارًا تاريخيًّا نهائيًّا مدويًّا، قبل سنوات، حين انتصر فصيل الحجوري على فصيل المأربي (المصري)، بمباركة المدخلي؛ إذا بالأمر ينقلب اليوم في اتجاه مختلف؛ حيث اختلف الحجوري مع رفقاء دربه (الشيخ محمد الإمام ورفقاء آخرين) الذين رموا جميعهم المأربي يومًا عن قوس واحدة، وإذا بالشيخ المدخلي -ومعه رفقاء درب الحجوري-

يتحولون ضدَّ رفيقهم الشيخ الحجوري، وكأن التاريخ القريب يُعيد نفسه، وتلك واحدة من أبرز مواضع العِبَر؛ حيث يُشير إلى خطورة المدخلات التربوية (الخاطئة)، التي أنتجت تلك المخرجات التربوية شديدة المرارة، حيث غاب منهج (الوسطية) في التلقي (المدرسي) داخل تلك الأطر، أو ضعف حضوره على نحو لا تخطئه عين باحث تربوي؛ ليتحكم منهج (الغلو)، ويسود -من ثَمَّ- منطق احتكار الحقيقة، والحكم على كل مخالف للمنهج (الخاص) بالضلالة والهلكة، والطرد من دائرة أهل السنة والجماعة.

ولا شك أن هذه ليست نهاية المسار؛ بل هي واحدة من محطات التقلُّب في عالم السلفية. وليس يدري المرء ما الذي سيصبح عليه الوضع في المستقبل القريب قبل البعيد، إذا ظلت الأحوال على نحو ما هي عليه من غير إفادة من عبر التشظي، والانقسام وأسبابه، ونتائجه؟ وتلك التحوُّلات -في الواقع- سُنَّة اجتماعية عامة لكل مَنْ نحى ذلك المنحى، في أيٍّ جماعة أو طائفة، سنيَّة كانت أم شيعية، دينية أم علمانية، شرقية أم غربية.

وعلى أيٍّ حال فلقد بذل الباحث جهده، مستعينًا بربه، مجاهدًا ذاته، في سبيل التزام الموضوعية، والبحث عن الحقيقة، وسط هذا التناقض؛ سواء وافقت الأفكار الواردة منزع الباحث الفكري الخاص، أم عارضته، وسواء جاءت ممن تربطه بهم علاقة صداقة، أم زمالة، أم معروف من نوع ما، أم عكس ذلك؛ وذلك رغبة في تحرِّي الحدِّ الأعلى من الموضوعية في حدودها الإنسانية العليا، وليس بلوغ درجة الحياد السلبي (الأبله)، الذي لا يُوجد إلا في عالم (البلهاء) وحدهم!

لقد اقتضى هذا العمل من صاحبه أن يُصبح متفرِّغًا حينًا من الزمن؛ وذلك لجمع مادة الكتاب أولاً، على نحو إجمالي، ولصياغة بابيه وفصوله ومباحثه ثانيًا؛ وذلك من أجل أن يعيش واقع الحال، كأنما هو مراقب من الداخل، معني بالآثار والنتائج على نحو عضوي، وليس مجرد راصد خارجي (محايد)، غير معني بمسار هذه الفصائل وأثرها في المجتمع إيجابًا أو سلبًا، كما هو (مهموم) منذ أدرك تعقيدات الوضع السلفي وملابساته، وليس مهتمًا فحسب بكل تلك التطورات داخل هذه الأطر السلفية المتنافرة غالبًا؛ ولذلك عكف على إنجاز هذه الدراسة

لحظة بلحظة، وحدثًا بحدث، مواصلاً الليل بالنهار، إلا من ساعات ضرورية للعبادة (الشعائرية)، والغذاء، والراحة النسبية؛ وذلك بهدف إنجاز الكتاب في وقت معقول نسبيًّا، بعد (تسويفات) متكرِّرَة؛ وذلك بسبب أعباء مهنية، والتزامات متناثرة، فاقتطع من أوقات عبادته وراحته وفرحه، وحق أهله وعياله، وجملة التزامات اجتماعية وسواها؛ لكيلا يتأخَّر العمل أكثر مما قد سبق، ورغم ذلك فقد ظل نحو عام بعد ذلك، حتى والكتاب في وضع إعداد ينتظر الصدور، في حالة ترقب لمتابعة أي تطوّر يستجد على المشهد السلفي، لكي لا يفوته حدث أو تطوّر ما، ذا صلة فعلية بمسار الوضع السلفي في اليمن.

وحرص الباحث كذلك على أن يعزو كل فكرة إلى مصدرها الأصلي ما أمكن، أو أن يأتي بما يقوم مقامها في حال التعذُّر -وهو قليل- ولكن مع الوثوق الكامل بنسبة الفكرة إلى صاحبها، دونما تحوير أو تزييف بأي معنى.

ولعلَّ القارئ الكريم يلحظ أن ثمة غلبة للمراجع الإلكترونية، وتلك طبيعة بعض الدراسات، تفرض على صاحبها المنحى الأكثر انسجامًا مع طبيعة المشكلة محل البحث، خاصة مع الاحتراف اللافت لدى أكثر هذه المدارس -والتقليدية منها بوجه خاص وهنا المفارقة الأكبر- في التعامل المحترف مع الشبكة العنكبوتية، وتقديم أفكارهم وأطاريحهم عبرها أولاً بأول، وجعل الكتب التقليدية والمراجع المتعارف عليها في المراحل السابقة مجرَّد روافد ثانوية، وبعضها بات مدخلاً في الشبكة ذاتها؛ ولذلك كم سينقص بحث باحث، بل سيغدو عمله معيبًا وضعيفًا، إذا ما تجاهل هذه المصادر في موضوع مادته الأساسية، بدعوى أنه لا يبحث عن المعرفة (الإلكترونية) السهلة. التي ربما تكون سهلة من زاوية الوصول إليها؛ ولكنها جدُّ عسيرة من حيث توظيفها بأمانة واحتراف وموضوعية ونـزاهة أخلاقية، وهذا بيت القصيد هنا.

تواصل الباحث مع جهات سلفية عدَّة على مستوى قيادات وأفراد -في درجات مختلفة من مواقعها، وتربط بعضهم بالباحث صداقة من نوع ما- وذلك للتأكد من بعض المواقف التي وقف عندها؛ من حيث حدوث جديد لم يُذَع، أو يُكتب، أو يُسَجَّل، وعن بعض الملابسات أو التناقضات التي لم يحصل فيها على تفسير مقنع لموقف أو ظاهرة؛ ولكن ليس من بين هذه الاتصالات (الأخوية) من

اللقاءات (الرسمية) الموثقة إلا ما اقتضت منهجية البحث ذلك. وهنا أشير إلى إجراء لا يخلو من خطأ منهجي (أحيانًا) قد يقع فيه بعض الباحثين، من حيث يحسب أنه يُحسن صنعًا؛ وذلك أنه إذ يعتقد أن إجراء حوارات مع مَنْ يعنيهم الأمر أحد ضروريات البحث؛ فإنه قد يقع في إشكال منهجي خفي؛ وذلك حين يكون معروفًا بفكره العام أو الخاص، أو باتجاه كتاباته، ومنهج تقويمه، ومن ثَمَّ قد يكون مصنفًا عند ضيفه (المحاوَر) (بفتح الواو)؛ فإن بعض أولئك (المحاوَرين) يتفاعل مع النقاش فيُقَدِّم أحسن ما (يُحَمِّل) الجماعة، أو الشيخ، أو الموقف، وفقًا لمعرفته بخلفية الباحث، أو الجهة التي يُقَدِّم لها بحثه، وهنا تختلط الحقيقة بالزيف، والأماني بالواقع، والذات بالموضوع، وهو ما حرص الباحث الحالي على تفاديه، إلا في أضيق نطاق؛ حيث وجَّه أسئلة محدودة لبعض الشخصيات التي لا تربطه بهم علاقة خاصة، وأثبتها هنا منسوبة إليهم.

كما أن ثمة ملحوظة منهجية أخرى جديرة بالتنويه عليها منذ البداية، وهي أن بعض النصوص المقتبسة في الكتاب تبدو طويلة، وربما بعضها بلغة المتحدِّث الخاصة، وقد لا تخلو من الضعف والركاكة؛ وذلك من حيث الصياغة والتركيب؛ ولكن الباحث آثر تقديمها، كما هي -أحيانًا- مراعاة للأمانة العلمية، في موضع حسَّاس كهذا، مع إدراكه للمحاذير المنهجية العامة، التي يحذر منها طلبته في الدراسات العليا؛ لكن طبيعة البحث في بعض الموضوعات تكشف أن المنهج العلمي (التقليدي) ملزم في عمومه؛ بيد أن ثمة قضايا وموضوعات من جنس ما نحن بصدده هنا، تفرض تجاوز ذلك أحيانًا، بوصفه اجتهادًا بشريًّا نسبيًّا؛ إذ لو صاغ الباحث بعض تلك النصوص بلغته -في موضوع كهذا- فلربما اتهم بتحريفها، وإخراجها عن سياقها، ولو اختصرها وأخذ الشاهد المحدَّد فيها، فلربما قيل: إنه اجتزأ ما يروق له، كي يُحَقِّق استشهاده بما يهوى! وهكذا فتجاوز المتعارف عليه منهجيًّا حين يصطدم بمواقف خيار اضطراري ممكن؛ بل قد يُصبح مرونة محمودة، بالمقارنة مع الخيار المنهجي الأصعب.

لقد تمَّ اصطفاء جملة من المحاور، لا لأنها -بالضرورة- معيار حاكم بإطلاق على مسار الجماعة من كل جوانبها؛ بل لكي تقدّم أيَّ فصيل سلفي مستكمل

المعالم الرئيسة، في أنشطته وتحالفاته السياسية أو الفكرية -إن وجدت- ومواقفه من أبرز القضايا الكلية؛ كالموقف من ثورة الربيع اليمني، والديمقراطية ببعض لوازمها، والعنف المادي، والوحدة اليمنية، ومدى الاهتمام بـ "القضية الجنوبية"، وكذا الموقف من الحوثيين، ثم الموقف من النظام السياسي الجديد، وأخيرًا معالم المستقبل لكل منها.

وسيلاحظ القارئ الكريم أن ثمة تصرفًا منهجيًا أحيانًا في بعض تلك المحاور؛ بحيث تأتي عند فصيل أو جماعة غير متطابقة العناوين تمامًا مع الفصيل الآخر، كالموقف من الانتخابات -مثلاً- فقد ورد منفصلاً عن التعددية السياسية في بعض المدارس؛ وذلك نظرًا إلى قيام فارق حقيقي في الموقف، ولتوافر مادة معرفية لذلك؛ لكن حين يكون ثمة إيمان بالديمقراطية ولوازمها من انتخابات وتعددية سياسية ونحوها؛ فليس ثمة ما يدعو لذلك الفصل، وكذلك الحال حين تجد حزبًا سلفيًّا سياسيًّا كحزب الرشاد -مثلاً- قد قبل بالدخول في العملية السياسية، فإنه يكون من قبيل تحصيل الحاصل أن يكون مؤمنًا بالانتخابات والتعددية والتداول السلمي للسلطة، وله موقف مناهض للعنف المادي بكل صوره؛ إذ لا يُقبل حزبًا رسميًّا معتمدًا من قبل لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، حتى يُقَدِّم نظامه الأساسي، وبرنامجه السياسي، وفيه الموقف من ذلك كلّه وفقًا للدستور القائم، والقوانين النافذة.

سعت الدراسة إلى تقديم واقع السلفية اليوم كما هو مع تقديم خلفية معرفية له، كلما كان ذلك ضروريًّا، وفي حدوده المنطقية؛ وذلك لتربط واقعه بتاريخه القريب، كما هو بمستقبله. وفي سبيل هذا جاءت الدراسة (الكتاب) في بابين، احتوى كل باب جملة من الفصول، كما احتوى الفصل جملة من المباحث والعناصر الفرعية، ويقتصر الباحث هنا على ذكر عناوين البابين والفصول؛ وذلك على النحو التالي:

الباب الأول: السلفية التقليدية أو (العلمية)، وحوى ثلاثة فصول؛ هي:

الفصل الأول: النشأة والتطور

الفصل الثاني: ما بعد رحيل الشيخ الوادعي.. الشيخ الحجوري ومدرسة دمَّاج

الفصل الثالث: ما بعد رحيل الشيخ الوادعي.. الشيخ أبو الحسن المأربـي ومركز مأرب

الباب الثاني: السلفية الجديدة أو (الحركية)، واشتمل على أربعة فصول؛ هي:

الفصل الأول: جمعية الحكمة اليمانية الخيرية وتشمل حزب السلم والتنمية

الفصل الثاني: جمعية الإحسان الخيرية

الفصل الثالث: اتحاد الرشاد اليمني

الفصل الرابع: حركة النهضة السلفية في الجنوب

وفي هذه المقدمة لعلّه من المستحسن الإشارة إلى أن الباحث قد استغرق كـل فسيفساء السلفية في اليمن؛ ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، غير أن ثمة (جماعات) سلفية جديدة أقرب إلى العناوين منها إلى المضامين والتأثير الفعلي علـى الأرض، وعلـى سبيل الحصر فثمة جماعة محدودة تسمَّى حركة "الحرية والبناء" كانت قد ظهرت في محافظة إب، مع مطلع أحداث الثورة الشعبية السلمية في العـام 2011، وُلـدت في الأساس من رحم سلفية جمعية الحكمة -وإن أظهرت استقلاليتها بعد ذلك- وكان المتوقَّع أنها ستُثبت حضورًا متكاملاً نسبيًّا مع الأحداث وبمرور الزمن؛ خاصة أنه مرَّ على إعلانها عن نفسها زمن لا بأس به، فتقدِّم نفسها إلى الشارع؛ لكنها ما لبثـت أن أعلنت منذ ما يزيد عن عام ونصف من زمن إصدار هذا الكتاب اعتزامها تقديم أوراقها إلى لجنة شؤون الأحزاب تحت عنوان: حزب "الفجر اليمني"؛ لتبقى الحركة "مدرسة سلفية تجديدية في الإطار السلفي، ولها أهدافها وبرامجها الخاصة بعيدًا عـن الحزب وسياساته"؛ وذلك بحسب تصريح أحد قياداتها؛ وهو عبد الواحد المروعي[1]؛ لكن شيئًا من ذلك لم يتم حتى الآن، فلا رأينا مدرسة فكرية تربوية (تجديدية)، ولم يُعْلَن عن حزب سياسي بعدُ، وإن كان هذا الأخير ليس بالأمر ذي البال -في حقيقة الأمر- ما لم يقترن بالحضور العملي المؤثر؛ وذلك كي يسـاعد الباحـث علـى استخلاص معقول ينسجم ومحاور الكتاب. وقد حاول الباحث استقصاء حضورها، وما جدَّ لها من تصريحات وبيانات وأدبيات-لو وجدت- فألفاها لم تجاوز ولادتهـا

---

(1) عبد الواحد أحمد المروعي، تصريحه على الرابط:
http://www.al-tagheer.com/news56119.html

شيئًا يُذكر، إلا من بيانات محدودة، وتصريحات في بعض المناسبات لا تُقَدِّم الكثير، فآثر إرجاء الحديث عنها إلى حين يشتد عودها، وتغدو حركة ذات أثر، وحضور يُساعد على تغطية محاور الكتاب على نحو مقبول.

ثم أُعلن أثناء إعداد مادة هذا الكتاب عن حزب سلفي جديد انطلق من محافظة الجوف بقيادة الشيخ عرفج بن هضبان، ويسمَّى "الاتحاد اليمني للإنقاذ"، ولا يزال تحت التأسيس؛ وبحسب متابعة الباحث فقد كان المقرَّر أن ينطلق الحزب باسم "اتحاد الأمة اليمني"، غير أن استباق جهة سياسية أخرى إلى تسجيل ذلك العنوان لدى لجنة شؤون الأحزاب تحت عنوان: "حزب الأمة" فوَّت على الكيان السلفي الناشئ هذا ذلك العنوان، فعمد إلى تغييره بـ "الاتحاد اليمني للإنقاذ". ومع أنه لدى الاتحاد (مشروع) نظام أساسي شامل، يتناول فيه رؤيته لمختلف القضايا[1]؛ لكن بما أنه ليس له تأثير يُذكر على الأرض حتى الآن، ولم ينبثق عن إطار إسلامي دعوي معين؛ وذلك في صورة جماعة أو جمعية أو نحو ذلك؛ مما يُسَهِّل إدراك مغزى تأسيسه الفعلي، وأثر جماعته الأم أو جمعيته، أو نحو ذلك؛ وذلك على غرار "حزب السلم والتنمية" المنبثق عن جمعية الحكمة اليمانية الخيرية، أو "اتحاد الرشاد اليمني" المنبثق عن جمعية الإحسان الخيرية، فيتعذَّر تناوله كغيره من الأحزاب والجماعات السلفية اليمنية ذات الحضور الفعلي والتأثير على الأرض، غير أن الإشارة جديرة إلى أن "الاتحاد اليمني للإنقاذ" يرتبط عضويًا بـ "حزب الأمة الإسلامي: الجزيرة العربية"، وقد شارك مع مختلف فروع حزب الأمة في مؤتمر عام خاطف -أقيم أواخر شهر سبتمبر/أيلول 2013- على متن إحدى السفن السياحية، في عرض البحر في مضيق (البوسفور) في إسطنبول بتركيا، نظرًا إلى عدم سماح السلطات التركية له بإقامته في أحد الفنادق هناك، كما كان مقررًا. أما حزب الأمة الإسلامي فقد انطلق من الكويت بقيادة الدكتور حاكم المطيري، المعروف باتجاهه السلمي و(تقديسه) للحرية، وحملته الشعواء على الظلم والاستبداد، وكذا نزعته (الأممية)، وتجاوز القطرية في العمل السياسي؛ وذلك مع الإقرار بها كأمر واقع ومرحلي؛ لذلك أسس

(1) راجع: الاتحاد اليمني للإنقاذ، "**مشروع النظام الأساسي**" (منشور منفصل دون بيانات نشر).

مع بعض رفاقه "حزب الأمة الإسلامي: الجزيرة العربية"؛ ليشمل بلـــدان الجزيـــرة العربية[1]؛ ومنها هذا الكيان اليمني، الذي خرج بذلك العنوان؛ وذلـــك في خطـــوة أولى -فيما يبدو- نحو تعميمها عربيًّا وإسلاميًّا، بقرينة قيام فرع لـــه في الســـودان شارك وفد كبير له في ذلك المؤتمر المشار إليه. وباستثناء اشتهار بعض قيادات "اتحاد الإنقاذ اليمني" كرشاد المليكي المعروف بأبـــي الفداء بعلاقاته العضـــوية الســـابقة بتنظيم القاعدة، وإعلانه الصريح التبرؤ من ذلك، وتحوُّله إلى العمل السلمي المـــدني؛ فإن شيئًا ذا بال عن هذا الكيان الناشئ الجديد لا يُذكر، علاوة على انعدام فاعليتـــه على الأرض. غير أنه من اللافت أن يبدأ بعض أبرز قياداته (عرفج بن حمد هضبان) الموصوف بـــ "رئيس حزب إنقاذ" ظهوره الإعلامي الأول بتأكيد النفي عـــن أي تحالفات مع أي جهة، لا سيما خارجية؛ مؤكدًا أنه ليس ثمة ارتباط بـــين حـــزبهم الوليد وبين أي قوة إقليمية في المنطقة (السعودية)، وأن حزبهم وإن انطلق من الجوف فإن ذلك لا يعني انكفاء الحزب على تلك المنطقة وحدها[2]؛ لذلك كله فلعل طبعـــة تالية للكتاب -بإذن الله تعالى- تتزامن مع حضوره الفعلـــي وتطـــوُّره، فيمـــا إذا خرجت رؤيته على نحو متكامل، وأظهر نشاطًا ميدانيًّا على الأرض، مع أن بعـــض المعطيات الحالية لا تشير إلى تحقق ذلك.

وفي ختام هذه المقدمة المطوَّلة فأحسب أن دراسة نقدية كهذه -التي يقدمها الكاتب اليوم- عرضة للأخذ والعطاء، والقبول والتحفظ، وربما الرفض والاتهـــام؛ وقديمًا قيل: "مَنْ ألَّف فقد استُهْدِف". وقد لمس الباحث قدرًا من الحنق من بعض مَن اتصل بهم للاستيثاق من بعض البيانات والمعطيات؛ فبدلاً من أن يشكروه على حرصه على أن يستوثق لمعلوماته من المصادر الأصلية، ثم يعمل فيها تحليله العلمي وفق منهجه؛ إذا ببعضهم يصر إلا أن يُسَلِّم الكاتب بكل ما يقوله المصدر، دونمـــا تحليل أو مناقشة، أو اعتراض أو استفصال؛ لأن مخالفة ذلك -مهما بـــدت عليـــه بعض الثغرات والفجوات، بل التناقضات ومواطن التهافت- يعني لديهم التشكيك في تلك المصادر، والحرص على الخروج بأحكام مسبقة! وكأنهم بذلك يتعـــاملون

---

(1) راجع: **منشورات حزب الأمة الإسلامي** (منشور منفصل دون بيانات نشر).

(2) عرفج بن حمد هضبان، حوار مع صحيفة أخبار اليوم (اليمنية)، 23 يوليو/تموز 2013.

مع حيوان (البغاء)؛ إذ يُرَدِّد ما يُمْلَى عليه، دونما تساؤل أو مناقشة، وليس مع باحث علمي، يزعم أنّه ذو فكر حرٍّ، ومنهج منضبط، وخبرة متراكمة؛ وذلك مع التأكيد على الضعف البشري، وأن الكمال لله وحده. ولكن كم هو مؤسف أن يصل النقاش -في هذا السياق- أحيانًا إلى حدِّ اتهام النوايا، أو اللمز في المقاصد، وقد يكون لذلك مدخل ما في حق كاتب أو ناشط حزبي أو باحث طائفي أو مذهبي، أو متدثر بأي رداء سياسي أو مصلحي، بحيث عُرِف بتوظيف قلمه ولسانه وجهده لخدمة أيٍّ من تلك الأطر وحدها، لأي دافع من تلك الدوافع، أما أن يرد شيء من ذلك في حق كاتب لا يزال يُوصف -ولا أقول يُتهم- حتى اللحظة من غلاة مذهبيين أو حزبيين أو سياسيين بأنه (إصلاحي) تارة، وربما قيل: (سلفي)، أو مقرَّب إليهم -على الأقل- تارة أخرى، وربما قيل غير ذلك، ثم يأتي سلفيون اليوم ليتهموه بعكس ذلك؛ بدعوى (لماذا التركيز على السلفيين وحدهم؟) فذلك غاية الجحود، ومنتهى (النرجسية)؛ إذ يكون هؤلاء نسوا أو تناسوا، وجهلوا أو تجاهلوا أن صاحب هذا الكتاب سبق ذلك بالكتابة في حق كل الفرقاء الرئيسين في العمل الإسلامي في اليمن؛ بدءًا من التجمع اليمني للإصلاح، مرورًا بتنظيم القاعدة والحركة الحوثية، وانتهاء بالسلفية في مستوى كتاب بهذا الحجم، وإن كان كتب عنها كتابات متفرقة بين حين وآخر، وواحد منها رسالة صغيرة عنوانها: "الخلاف السلفي السلفي في اليمن: فقه العبرة وحتمية المراجعة"، وقد جاء جزء محدود منه متضمنًا في هذا الكتاب. ولن ينسى الباحث أن كتاباته النقدية في حق التجمع اليمني للإصلاح كانت حظيت بترحيب خصومهم من الفصائل السلفية المختلفة، إلى الحدِّ الذي جعل بعضًا من السلفيين -بوجه خاص- يُحسنون الظن بالكاتب، ويعتذرون عما كان بدر منهم من سوء ظن سابق تجاهه؛ وذلك بعد أن كان يُصَنِّفه بعضهم على هذا الاتجاه (الإصلاح)؛ بل لا يزال صديق سلفي من قيادات بعض فصائل العمل السلفي يُرَدِّد أمام الباحث بين الحين والآخر، أنه كلما ضاق من مسلك الحزبيين (الإسلاميين) عاد فقرأ دراسة صاحب هذا الكتاب عن "سيكولوجية التحزب في العمل الإسلامي: الإصلاح اليمني نموذجًا". كما لقيت كتاباته في حق الحوثية والقاعدة ترحيبًا كذلك من أطياف

عدَّة، في مقدمتهم كثير من السلفيين، حتى إذا جاءت المناسبة في الكتابة اليوم على السلفية؛ فإن حديث المقاصد يبدأ في نسج الخيال -ولا أقول بالضرورة افتراء البهتان من قِبَل بعضهم- بعد أن كانت كتابات العبد الفقير بالأمس القريب عن خصومهم شهادة له بالعلمية والمنهجية والموضوعية والإنصاف والاستقلال.. إلخ؛ بل إن من المفارقة أن أول كتاب كامل صدر للباحث في تاريخ كتاباته بإطلاق - بعد المشاركة الجزئية في عام 1990 في كتاب: "حوار المشرق والمغرب" بين الفيلسوفين: المغربي محمد عابد الجابري، والمصري حسن حنفي- كان في هذا المجال (مجال دراسة أوضاع الحركات الإسلامية ونقدها، وإصلاح مواضع الخلل في مناهجها وطرائقها)؛ وذلك عقب أزمة الخليج الثانية 1990-1991، وكان لتوِّه تخرَّج في المرحلة الجامعية، في العام 1990، حيث جاء الكتاب -في الأساس- بناء على طلب عام للمشاركة في مسابقة ثقافية، نظَّم لها المنتدى الإسلامي (السلفي) بـ (لندن)، ذلك الذي كان -ولا يزال وإن اختلف موقع النشر- يصدر مجلة البيان الشهرية؛ وذلك عن بحثه الموسوم بـ "مواقف الإسلاميين من أزمة الخليج: دراسة نقدية إصلاحية". وحقًّا فإنها لمفارقة لافتة أن يصدر قدر من ذلك اللغط عن بعض أفراد أو قيادات السلفية الجديدة اليوم بحق هذا الكتاب الجديد وصاحبه، بعد أن فاز -بفضل الله- قبل عقدين بحثه (الكتاب) المشار إليه بالجائزة الأولى للمنتدى، وكان لدى المنتدى رغبة في طباعته ونشره باسمه وباسم المجلة، لولا معوقات خاصة بهم، كما أبلغني عن ذلك بعض المسؤولين في المجلة حينذاك.

وعملاً بالحديث الشريف: "**لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ**". فالشكر لكل من زوَّد الباحث بمرجع، أو أشار عليه بفكرة، أو تعاون معه بموقف، أو صوَّب له نظرة، أو تناقش معه في مسألة من مسائل البحث أو محاوره، حين عرض عليه بعض أفكاره، قصدًا أو عَرَضًا، بصرف النظر عن نقاط الالتقاء أو الاختلاف معه بعد ذلك، أو وقف إلى جانبه حتى بالتشجيع والنصح، وتوصيته بتقوى الله في موضوع تقويم لشريحة ذات حضور وتأثير، وقد يكون بين بعضهم وربِّه من القرب ما لا نعلمه. وهنا أُعرب لهؤلاء وأولئك جميعًا عن جميل التقدير وعاطر الثناء، وأقول للصنف الأخير الناصح منهم: ذلك حق، وأحق منه أن بعض تلك الفصائل وبعض رموزها قد أطلق

لقلمه وللسانه وموقعه، أو صفحته الاجتماعية، وتلامذته العنان لنقد الآخرين بل ثلبهم بأشنع الأوصاف، وأقسى المفردات والعبارات، وفيهم بعض أئمة الإسلام وعظمائه في القديم والحديث، بلا تثريب أو شعور بالإثم، وبعضهم يضفي عليها طابع إحياء (سنَّة) الجرح والتعديل، بغير معيار منضبط، ولا ضرورة ملحَّة؛ وربما جرح مَنْ جرح طولاً وعرضًا، وهو يُرَدِّد: إنه إنما يُنافح عن السنَّة، ويقمع البدعة. وعلى حين يمنح ذاته ومدرسته ذلك الحق، ويسعى لمنع غيره منه؛ فإن ذلك يغدو -في نظر الباحث المنصف- التحكُّم المفرط، والتعسف عينه. وأنَّى لباحث منهجي يحترم نفسه -ناهيك عن عالم حق، أو داعية واعٍ، أو مفكِّر- أن يقبل بالوقوع في الدائرة ذاتها، أو يُكَرِّر مثل ذلك المنهج المزدوج. وأولئك -في الواقع- درس لنا جميعًا كيف أن (جرحهم) (غير المنضبط) غدا أداة هدم، ومعول تقديم لصفوفهم، قبل أن يبلغ غيرهم، وهو ما ينبغي أن لا يكرره باحث يحترم نفسه وقرَّاءه.

ومع ذلك كلّه فلا بُدَّ من مصارحة هذا الفصيل من السلفية -بوجه خاص- بأن أخلاق صاحب هذا الكتاب قد فرضت عليه أن يُرجئ إخراج كتابه، حتى تنقشع معالم المحنة التي أحاطت بفصيل الشيخ الحجوري في دمَّاج من محافظة صعدة، كي لا يحسب مشايعة -مقصودة أو غير مقصودة- للهجوم المسلّح الذي شنته الحركة الحوثية عليهم، واستمرَّ نحوًا من مائة يوم متصلة، انتهت باضطرار الشيخ يحيى الحجوري للموافقة على الهجرة القسرية من دمَّاج بمحافظة صعدة، له ولأغلب أبناء دمَّاج، علاوة على جميع الطلبة من غير أبناء المنطقة، كما سيأتي تفصيل ذلك في موطنه من الكتاب.

ولا يفوتني أن أسدي عظيم تقديري وامتناني للأسرة الكريمة جميعًا، فلها من الله الأجر على تحمُّلها أعباء التفرُّغ والانشغال والتقصير في الواجب تجاهها، طَوَال عمل الكتاب، والله من وراء القصد.

أ. د. أحمد محمد الدغشي

أستاذ أصول التربية وفلسفتها - كلية التربية - جامعة صنعاء

صنعاء، في غرّة رمضان 1435هـ الموافق 28 يونيو/حزيران 2014م

الباب الأول

السلفية التقليدية

أو (العلمية)

مرَّت الحالة السلفية المعاصرة في اليمن بجملة من المحطات والمنعطفات المفصلية في تاريخها؛ وذلك قبل أن تتمايز صفوفها، وتتحدَّد معالم فصائلها على هذا النحو الذي نراه اليوم ماثلاً في الفصيل التقليدي ورمزه الراحل مقبل بن هادي الـــوادعي (ت 2001)، والسلفية الجديدة بأقسامها المعقَّدة التي سيأتي الباحث على ذكرهـــا بتفصيل مناسب لاحقًا، ولا يمكن إغفال الإشارة هنا إلى واحد من أبرز فصـــائل السلفية المعاصرة على مستوى اليمن والعالم، وتلكم هي السلفية المقاتلة أو القتالية أو الجهادية، ورمزها اليوم منظمة القاعدة، أو ما تُعـــرف في الـــيمن والســـعودية بـــ "تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب"؛ لكن ذلك خارج مسار هذه الدراسة ابتداء؛ حيث كتب فيه الباحث من قبلُ كتابًا مستقلاً، وإن غلب عليـــه الطـــابع التربوي -نظرًا إلى تخصصه- بعنوان: "الفكر التربوي لتنظيم القاعدة، مع التركيز على الحالة اليمنية"، صدر عن مركز الدين والسياسة بالرياض، ومؤسسة الانتشار العربـــي ببيروت في العام 2012؛ لهذا اقتصرت الحدود الموضوعية للكتاب الحالي على الجماعات السلفية السلمية في اليمن.

الفصل الأول

النشأة والتطور

المبحث الأول

الخلفية والخلاف

يمكن الإشارة ابتداء إلى أن السلفية في اليمن بكل تكويناتها وعبر جميع مراحلها وإن بدت في ظاهرها امتدادًا شبه طبيعي للفكر السُّنِّيِّ (التقليدي) العام؛ لكنها في حقيقة الأمر ذات أصول عقدية (مدرسية)، ذات خصوصية؛ إذ ترجع في جذورها إلى المدرسة الأثرية الحنبلية (نسبة إلى الإمام أحمد بن حنبل، ت 241هـ)؛ إذ يوصف بـ "إمام أهل السُّنَّة"، وامتدادها بعد ذلك عبر المدرسة التيمية الحرَّانية (نسبة إلى الإمام أحمد بن تيمية الحرَّاني، ت 728هـ)، وتلميذه الأبرز ابن قيِّم الجوزية (ت 754هـ)، وتبلورت على نحو أكثر وضوحًا وتمايزًا في القرن الثاني عشر الهجري على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي (ت 1206هـ)، الذي صدع بآرائه العقدية الجريئة في البيئة النجدية المليئة -وقتذاك- بالعديد من الأفكار والمسالك التي رأى فيها تنافيًا مع صحيح الدين، وصفاء التوحيد.

والحقيقة الموضوعية تقضي بالإفصاح منذ البداية أن دعوة الشيخ ابن عبد الوهاب تجاوزت محيطها الجغرافي، وبيئتها المحدودة إلى أقطار عدَّة في مشرق العالم الإسلامي ومغربه، وتشكَّلت مدارس فكرية وتجديدية ومدرسية متأثِّرة بدعوة الشيخ، على نحو أو آخر، وغدت آثار تلك المدرسة من الناحيتين المعرفية والسلوكية بادية في أكثر من قطر، وعلى مسيرة أكثر من داعية وفقيه ومجدِّد، وإن جاء ذلك متفاوتًا مكانًا وزمانًا؛ أي من قطر إلى قطر، ومن مرحلة إلى أخرى. وتأتي اليمن على رأس قائمة الأقطار التي تأثَّرت بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ ولكن بعد مرور ما يربو على القرن ونصف القرن، منذ وفاة الشيخ المؤسس؛ أي مع الانطلاقة التنموية في العربية السعودية؛ حيث اكتُشف البترول

هنالك، وانعكس إيجابًا على المحيط الإقليمي؛ بل حتى أواسط آسيا، وشبه القارة الهندية.

ونظرًا إلى علاقة التماس الجغرافية بين القطرين (اليمن والسعودي)، والتداخل السكاني (الديمغرافي)؛ فقد كان ذلك عامل تيسير للانتقال البشري (الهجرة الخارجية) بالنسبة إلى عدد هائل من اليمانيين، الباحثين عن مصدر للرزق؛ وذلك في ظل ظروف بالغة الصعوبة من الناحية المعيشية في اليمن؛ ونظرًا إلى بساطة الإجراءات الإدارية الرسمية وقتذاك، وتدخُّل عامل خصوصية الجوار بين البلدين في تجاوز بعض المتطلبات (الرسمية) للراغبين في الانتظام في سلك الدراسة (النظامية) في المملكة؛ فقد أقبل عدد من المغتربين اليمنيين على الالتحاق بالتعليم هنالك، وتنقَّل بعضهم في السُّلَّم الأكاديمي حتى حصل على درجات عليا، على مستوى درجتي الماجستير أو الدكتوراه، ومن هؤلاء مؤسس الدعوة السلفية المعاصرة في اليمن الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الذي حصل على درجة الماجستير في الحديث الشريف، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بعد أن كان قد ذهب كغيره بحثًا عن مصدر للرزق في المرتين الأولى والثانية، بعد تردُّد واضطراب وتهديد له بالسجن من قبل خصومه الهادوية، إثر عودته الأولى من المملكة؛ حيث كان قد تأثَّر ببعض الآراء السائدة في المملكة من مثل محاربة مظاهر الشرك، والدعوة إلى السُّنَّة والتحذير من البدع، وحيث كان واحدًا من أبناء المذهب الهادوي الزيدي (الشيعي)، بحكم البيئة المذهبية.

ومع أنَّه قفل راجعًا إلى السعودية، إثر ما لحق به من التهديد بالسجن، والوعد والوعيد، فإنه لم يكن له من مخرج مؤقت إلا أن يستجيب لمطلبهم في الالتحاق بالدراسة في جامع الهادي (الشهير) بمدينة صعدة، ليتلقى دروسًا في المذهب الهادوي وعقيدته، المسيطر على تلك البيئة وحده في ذلك الحين، رجاء أن يُشَكِّل له -بالنسبة إلى خصومه- أشبه بعملية غسيل الدماغ، لِيُزيح ما علق بذهنه من أفكار متمرِّدة على مذهب الآباء والأجداد قَدِمَتْ معه أثناء إقامته الأولى بالعربية السعودية، وهنا لم يجد بدًّا من الالتحاق بحلقات التعليم تلك في جامع الهادي؛ ولكنه اقتصر على دروس النحو؛ حيث تضلَّع فيه، ولا سيما في كتاب:

"قطر الندى وبل الصدى" لابن هشام الأنصاري، ثم عاد ثانية إلى المملكة، ومع أنه ظل ملازمًا للمرجع الهادوي الزيدي الأكبر مجد الدين المؤيدي (18 سبتمبر/أيلول 2007)، نحو سنتين، أثناء إقامته بمدينة نجران؛ لكنه انتقل بعدها إلى مكة المكرمة، وفي أجواء البيئة الجديدة هنالك أمكن له أن يمضي في التعلُّم الأولي؛ حيث كان قد وجَّهه بعض مَنْ سأل الشيخ عن أفضل المصادر الشرعية للتعلُّم على بعضها، وكان يطالعها أثناء عمله حارسًا بالليل على عمارة في حي الحجون بمكة، على حين بدأ في التعلُّم بالنهار، فالتحق بمعهد الحرم، ثم تابع دراسته المتوسطة والثانوية، وانتقل بعد ذلك إلى المدينة المنورة ليلتحق بالجامعة الإسلامية فيها، فحصل على شهادتين إحداهما من كلية أصول الدين والأخرى من كلية الشريعة، وسجَّل بعد ذلك للحصول على درجة الماجستير نهاية القرن الرابع عشر الهجري متزامنًا مع أواخر السبعينات من القرن الميلادي الماضي[1]، وبعد مناقشته وإجازته، تم ترحيله عقب ذلك إلى بلاده على خلفية اتهامه بكتابة رسائل جهيمان العتيبي؛ الذي قاد فتنة الحرم المكي الشهيرة مطلع الثمانينات؛ على حين نفى الشيخ ذلك تمامًا، وهو -أي الشيخ- وإن قدَّم توصيفًا للدوافع التي جعلت من جهيمان وجماعته يُقدمون على ما أقدموا عليه، كما أدان تعامل الحكومة السعودية معهم -حينذاك- بأسلوب مفرط في القوة؛ فإنه تبرَّأ تمامًا من مسلك جهيمان وجماعته في التغيير؛ بل وصفهم بالبغاة[2].

عاد الوادعي إلى بلاده في المرة الثانية بخلفية معرفية جديدة، غير تلك المعرفة العادية التقليدية (الزيدية) التي ذهب بها في المرة الأولى، وغير تلك الذهنية (العامية الوهابية) التي رجع بها بعد عودته من السعودية في المرَّة نفسها؛ بل رجع في عودته الثانية متضلِّعًا في علوم الحديث، ومشبَّعًا بتلك العقائد والأفكار، على نحو من

---

(1) لمزيد تفصيل عن سيرة الشيخ راجع: **أبو همام محمد بن علي الصومعي**، ترجمة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي (تقديم: أبو عبد الرحمن يحيى الحجوري):
www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=186059

(2) مقبل بن هادي الوادعي، **المخرج من الفتنة** (دون مكان للنشر، دون ناشر، 1983)، 77-79.

التدليل (المدرسي) عليها؛ فأسس فور عودته مطلع القرن الهجري الخامس عشر (بداية الثمانينات من القرن العشرين الميلادي الماضي) دار الحديث بمنطقة دمَّاج التابعة لمديرية الصفراء بمحافظة صعدة؛ حيث غدت الدار قبلة للدارسين من مختلف مناطق اليمن وخارجها من البلدان العربية والإسلامية وأوروبا وإفريقيا وسواها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشيخ كان في بداية عودته على علاقة شبه حسنة مع التيار السائد في البلاد (الإخوان المسلمون)؛ حيث سلَّمته الحركة إدارة معهد دماج العلمي (الرسمي) التابع لهيئة المعاهد العلمية التي كانت من حصة الحركة الإسلامية (الإخوانية)؛ وذلك إلى أن أغلقت رسميا في 2001، وصارت مدمجة في إدارة وهيئة تدريسية وطلبة ضمن التعليم العام[1]، غير أن علاقة الود تلك بين الشيخ الوادعي وأتباعه من طرف وحركة الإخوان المسلمين لم تدم طويلاً، فبعد سنوات قليلة على عودته ما لبث أن أعلن الشيخ حالة الخلاف بينهما، فتخلَّى عن معهد دماج العلمي؛ الذي كان قد عُيِّن من قِبَل إدارة المعاهد العلمية مديرًا له، ومن ثَمَّ تحوَّل إلى مدرسة عامة تابعة لوزارة التربية والتعليم، وحجته في ذلك أن المعاهد تحوَّلت إلى مناشط للتربية الحزبية، والانتماء للإخوان المسلمين، وأن الإخوان ليسوا مستعدين للتعاون إلا مع مَن انتظم معهم، هذا علاوة على إجازتهم لتصوير ذوات الأرواح، والتمثيليات، واتهام المخالفين لهم (من أهل السُّنَّة) بأنهم يؤون جماعة التكفير، وتحوُّل المدرسين فيه من استماعهم لدرس يُقَدِّمه الشيخ الوادعي بعد صلاة المغرب في صحيح البخاري إلى مسجد آخر يقرأ فيه عليهم (رافضي) من كتاب شمس الأخبار؛ لهذا فالإخوان -في نظر الشيخ- ليسوا أهل علم، بل ينفرون من العلم وأهله، ثم أعقب ذلك بإصدار كتابه الشهير -وقتذاك- "المخرج من الفتنة"، وفيه ذكر مبرِّرات تخلِّيه عن المعهد[2]، وكان من أهم مباحثه التحذير من جماعة الإخوان المسلمين ورموزهم في اليمن وخارجه؛ متهمًا إياهم

---

(1) لمزيد من تفاصيل نظام المعاهد العلمية راجع: أحمد محمد الدغشي، **المعاهد العلمية في اليمن: نشأة وواقعًا ومستقبلاً**، شؤون العصر، السنة السابعة، العدد 13 (2003).

(2) راجع: الوادعي، **المخرج من الفتنة**، 58-68؛ وانظر: الوادعي، **السيوف الباترة لإلحاد الشيوعية الكافرة** (دون تفاصيل بيانات النشر)، 248، 249، 256.

بأوصاف الجهل وانحراف العقيدة والابتداع في الدين، والإغراق في الولاء للتنظيم والتآمر على الأنظمة السياسية؛ حيث يبايعون مجهولاً، ويسعون إلى المناصب بأي ثمن أحيانًا.. إلخ[1]، وهو ما دفع كثيرًا من الإخوان ليصفو الكتاب بـ "المدخل إلى الفتنة".

ومع أن البيئة اليمنية بقسميها الشافعي (نسبة إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ت 204هـ) والزيدي (نسبة إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ت 122هـ) لا تلتقي مع المنهجية السلفية الخاصة على نحو يُذكر؛ فإن لعامل التلمذة لبعض الشخصيات (الشرعية) من أبناء المذهبين -تلك التي غادرت البلاد باكرًا، واتجهت نحو الجارة الشقيقة (العربية السعودية)- أثره في تكوين بعض تلك الشخصيات وانصباغها كليًا أو جزئيًّا بفكر تلك البيئة المدرسي، وانعكاس ذلك على بيئاتهم الخاصة بعد ذلك، بمن فيها حتى بعض من يصنَّفون على مدارس حركية أو أطر سياسية أخرى؛ حيث تلقوا جميعهم تعليمهم في جامعات العربية السعودية ومدارسها ومعاهدها، منذ عقد الثمانينات من القرن الرابع عشر الهجري الموافق للستينات من القرن الميلادي المنصرم على نحو ظاهرة جماعية، مع الإشارة هنا إلى أن عددًا غير قليل منهم -إن لم يكن جميعهم- لم يذهبوا -كما سبق القول- بهدف البحث عن العلم، أو الاستزادة من المعرفة، ولا أن ذلك كان واردًا ابتداء لدى عدد غير قليل منهم؛ بل كان هدف أكثرهم -إن لم يكن جميعهم- البحث عن مصدر للرزق في بلد صارت قبلة للعاملين من مختلف البلدان، وفي مختلف المجالات، بحكم الطفرة النفطية هنالك، وإن ظل أكثر هؤلاء الدارسين من الذين أتيحت لهم فرصة التفرغ الجزئي أو الكلي للدراسة قد اتجهوا قبل ذلك نحو العمل البدائي التقليدي غالبًا؛ أي أعمال البناء ومشتقاتها، أو العمل في المتاجر، أو المطاعم أو الحراسة ونحو ذلك.

ومع انقضاء عقد من القرن الخامس عشر (1411هـ) متزامنًا مع مطلع التسعينات الميلادية (1990) رأى بعض أبرز تلامذة الشيخ الوادعي الكبار -أمثال: عبد المجيد الريمي، ومحمد بن موسى العامري، ومحمد الحداء، وعبد الله بن غالب

---

(1) راجع: الوادعي، **المخرج من الفتنة**، 58-68؛ الوادعي، السيوف الباترة، 248، 249، 256.

الحميري، وعبد العزيز بن عبد الله الدبعي، وأحمد بن حسن المعلّم، وعقيل المقطري، وعبد القادر الشيباني، وأحمد معوضة، إلى جانب الشيخ محمد بن محمد المهدي وغيره- تأسيس جمعية الحكمة اليمانية (الخيرية)؛ حيث جاء ذلك عقب إعلان الوحدة اليمنية في 1990، وهي التي جاءت بالانفتاح والتعدُّدية السياسية، وإتاحة المجال لإنشاء الجمعيات والمنظمات والنقابات؛ لكن الشيخ لم يَرُقْ له ذلك منهم، فقام عليهم محذِّرًا ومشنِّعًا، واصفًا لهم بصفات الانتهازية وسرقة الدعوة والعمل الحزبي ومتابعة جماعة الإخوان المسلمين الذين كان كثيرًا ما يصفهم بـ "المفلسين"، ويصف أتباعه الذين اتجهوا نحو العمل الخيري بـ (المماسح) لهم[1]. وبعد سنوات قليلة من تأسيس جمعية الحكمة حدث خلاف داخلي في إطارها تسبب في انفصال بعض مؤسسيها؛ أمثال: عبد المجيد الريمي، ومحمد بن موسى العامري، وعبد الله الحاشدي.. وسواهم، إلى إطار جديد كان قد أعلن عن نواته في مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت، تحت عنوان: "جمعية الإحسان الخيرية"، على يد الشيخ عبد الله اليزيدي وآخرين، وهي لم تسلم كذلك من جرح الشيخ وثلبه، وتكرار الوصف لهم بـ "مماسح الإخوان المسلمين"، واختلاس أموال الدعوة[2].

ويكاد حاصل دعوة مدرسة المؤسِّس الراحل الوادعي، ثم الجمعيتين (الحكمة والإحسان) بمثابة أساس العمل السلفي السلمي في اليمن وفصائله اللاحقة؛ حيث تمايز كل منها بسمات، ثم انبثق عن كل واحدة تكوينات جديدة، فيها من الاختلاف الكلي والتفصيلي ما يجعل من ظاهرة السلفية (المعاصرة) أمرًا جديرًا بالدراسة والبحث، لمعرفة مسار العمل الإسلامي في هذا الاتجاه وأنشطته وموقفه من جملة قضايا حيوية معاصرة.

---

(1) أبو عبد الله سليم بن عبد الله الخوخي، **إعلام الأجيال بكلام الوادعي في الفرق والكتب والرجال**، قدَّم له: يحيى بن علي الحجوري وآخرون من رموز السلفية العلمية التقليدية في اليمن (صنعاء: دار الآثار، 2008)، 206-208.

(2) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 209.

المبحث الثاني

مراحل الخلاف وأسبابه

بوسع الباحث القول: إن السلفية التقليدية، بزعامة الشيخ الراحل أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي تُعَدُّ النواة الأولى للدعوة السلفية باليمن، قبل حالة الانقسام التي سيأتي الباحث على تفصيلها لاحقًا؛ لكن لا مناص في هذا الموطن -من البحث- من الإشارة إلى أن تصنيف هذا الفصيل بـ "التقليدي" ينطلق من كون جُلّ مباحثه واهتماماته ومجالات دراسته وتدريسه الجوهرية تتمحور حول الاهتمام التقليدي بمباحث العقيدة (التاريخية)؛ أي تلك التي برزت في حقبة من التاريخ، إبَّان بداية النزاع بين الفرق الإسلامية، منذ القرن الثاني الهجري، وراحت العقيدة -لدى هذا الفصيل- منذ ذلك الحين وحتى اليوم لا تخرج في مباحثها عن تلك المباحث إلا ما رسخته تلك الانقسامات بين الفرق الإسلامية من مباحث كلامية، صارت تؤخذ مأخذ المسلمات عند السلفية التقليدية، وأتباعها. أما أقسام التوحيد فـ "الربوبية والألوهية والأسماء والصفات"، تلك التي أسس لها الإمام أحمد بن تيمية، وصارت جزءًا لا يتجزأ من العقيدة عندهم، وأيما خلاف في حول تقسيمها كإضافة أنواع أخرى من الشرك مثل شرك الحاكمية -مثلاً- فهو -في نظر جمهرة هذا الفصيل- خروج عن الفهم السليم للعقيدة السلفية عند أهل السُّنَّة، خاصة بعد أن تبنى الشيخ محمد بن عبد الوهاب -كما في كتابه "التوحيد"، ورسائل: الأصول الثلاثة، وكشف الشبهات- تلك الأقسام، ولا سيما الألوهية منها، وفي مسلكه العملي مع مخالفيه؛ حيث انبثق عن ذلك محاربة لمظاهر القباب والأضرحة والتوسُّل بـ "الأولياء"، ومهاجمة كل الفرق الإسلامية الغابرة منها والحاضرة؛ كالمعتزلة، والأشاعرة، والجهمية، والمرجئة، والشيعة، والصوفية، جملة وتفصيلاً، ولا تلتفت السلفية

التقليدية شيئًا يُذكر إلى أيٍّ نقاط التقاء مع أيٍّ من تلك الفرق، كما لا تُعنى بالتمييز بين غُلاتها ومعتدليها، وتقف بشدَّة ضدَّ ما تعتقده ابتداعًا في الدِّين؛ سواء كان كليًّا أم جزئيًّا، ولو كان ذلك حسب فهم بعض رموزها الذين يختلفون في توصيف ذلك بدعًا مع آخرين من دائرة السلفية بأقسامها العامة والخاصة.

هذا إلى جانب الوقوف مع النظام السياسي طَوَال عهده؛ تأييدًا ومناصرة، أيًّا كانت مواقفه واتجاهاته، إلا أن يكون متناقضًا مع الأنظمة السياسية الراعية - من حيث يدرك أو لا يدرك بعض رجالات هذا الفصيل- لمساره والداعمة لأنشطته على نحو مباشر، أو غير مباشر، وأيما خطأ يقع في مثل هذا النظام، أو رئيسه -ملكًا كان، أم رئيسًا، أم أميرًا، أم سلطانًا- فثمة طريقة سرية خاصة، تتمثل في الذهاب إليه؛ إلى قصر ملكه أو رئاسته، أو منزله، أو نحو ذلك، وهمس في أذنيه سرًّا وعلى انفراد، وبلطف بالغ ما ترى أنه خطأ أو زلل. ولا تسل عن إمكان ذلك وواقعيته من عدمه، فليس لذلك من بديل إلا وصف الخروج على الحكام، ومشايعة اتجاه الثورات وإحلال الفتن في المجتمع الإسلامي.

ومن أبرز معالم هذا الفصيل كذلك: تقديم فتاوى تحريم المعارضة السياسية وآلياتها في صورة تشكيل أحزاب، أو مشاركة في انتخابات نيابية، أو غير نيابية، أو تنظيم مسيرات وتظاهرات، أو إنشاء جمعيات مستقلَّة للدفاع عن حقوق الإنسان، أو التعبير عن الرأي السياسي، بوصف ذلك كلّه يمثّل خروجًا عن الحاكم الشرعي، ومشايعة للاضطرابات، أو تمهيدًا للانقلابات، وبتعبير موجز فإنه يُعَدُّ منازعة لولي الأمر حقَّه في الحكم والسلطة.

أولاً: مراحل الخلاف

مرت حالة الخلاف السلفي في إطار هذه المدرسة بمرحلتين مفصليتين في تاريخها؛ الأولى في حياة المؤسس الراحل الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، والثانية بعد رحيله. وستتولى السطور التالية الكشف عن المرحلة الأولى، فيما سيتضمن الفصلان الثاني والثالث من هذا الباب (ما بعد الشيخ الوادعي...) الكشف عن المرحلة الثانية.

المرحلة الأولى في حياة الشيخ الوادعي:

ظلّت مظلّة الشيخ الوادعي تشمل جميع السلفيين، وذلك على مدى لا يقل عن عقد من الزمان؛ حيث لم يكن قد عُرف لهم إطار، أو ظهرت لهم مؤسسة أخرى، أو رمز غير الشيخ الوادعي ودار الحديث بدمّاج؛ ولكنه نظرًا إلى حالة التشظي التي أصابت الجماعة السلفية بعامة في اليمن، وانقسامها إلى فصائل شتى، ولا سيما في إطار هذا الفصيل (السلفية التقليدية)؛ فإن الشيخ الوادعي غدا يمثّل واحدًا من أبرز تلك الفصائل -على نحو ما سبق- وغدت دار الحديث بدماج لا تُعبِّر سوى عن فصيله، بعد حدوث حالة التشظي تلك.

ولعلّ بدايات حالة الانقسام هذه ترجع إلى الوضع السياسي والاجتماعي الذي غشى المجتمع اليمني بعد إعلان الوحدة في عام 1990، والسماح للتعددية السياسية بنص الدستور الجديد؛ وذلك إلى جانب المواقف المتباينة لأقطاب السلفية بمختلف ألوانها في الخليج وغيره من أزمة الخليج الثانية وتداعياتها؛ حيث انعكس ذلك كثيرًا على أتباعهم في اليمن، وفرض حالة من الاستقطاب الفكري والسياسي الحادة، شملت الحالة السلفية وغيرها، ثم بدأ بعض كبار طلبة الشيخ الوادعي يتفاعلون مع هذا المتغيِّر الجديد: الوحدة ولوازمها. فبدا الفارق الجوهري بينهم وبين الشيخ يتسع شيئًا فشيئًا؛ حتى بلغ مرحلة التمايز الفكري والتنظيمي.

ثانيًا: أسباب الخلاف

يمكن عزو أسباب الانفضاض عن الشيخ وبروز الانقسامات في صفوف الجماعة السلفية في هذه المرحلة من حياة المؤسس إلى الأسباب التالية:

1. التفاعل البيئي:

على حين لم يُبْدِ الشيخ تفاعلاً إيجابيًّا يُذكر مع ذلك المتغيِّر الأكبر في البلاد -أعني الوحدة اليمنية وما صحبها من تغيير في الدستور والقوانين، وما جرى من الاحتكاك المباشر بين أبناء المحافظات الشمالية والجنوبية، ولكل واحدة منهما سماتها الثقافية، وفهمها الخاص لجملة القضايا والأفكار، وعلى رأسها فهم الدين ومسلك

التديُّن- سوى بالتحذير مما يمكن أن تجلبه الوحدة على البلاد من أفكار وقوانين (شيوعية) أو علمانية، ما دام الحزب الاشتراكي هو الطرف الذي يقود الشطر الجنوبي -حينذاك- وسمعته في باب الدين ومحاربة أهله لا تخفى[1]؛ وذلك مع إعلان الشيخ الكفر بدستور دولة الوحدة أيًّا كان، حيث لا يعترف ابتداءً وانتهاء بمبدأ الدستور؛ لأنه يعد دستوره الكتاب والسنة فقط، ويكفر بمبدأ الدستور جملة وتفصيلاً، ويعدُّ ما عدا الكتاب والسُّنَّة طاغوتًا، ولا يساوي بصلة وفق تعبيره[2]؛ وعلى حين كان ذلك هو شأن الشيخ؛ فإن بعض كبار طلبته ممن يعيشون في المدن، ولا سيما في العاصمة صنعاء راحوا يبدون تفاعلاً إيجابيًّا مع ما يدور حولهم من تشكلات جديدة، وأطاريح غير معهودة لديهم، وعلى خلفية بداية الاحتكاك المباشر بين أبناء المحافظات الشمالية مع الجنوبية، وأعلنوا عن بعض الأنشطة الجديدة التي جاءت في إطار إعلانهم "جمعية الحكمة اليمانية الخيرية" أولاً، ثم أعلن بعضهم بعد ذلك -في إطار حالة التشظي السلفية الداخلية- "جمعية الإحسان الخيرية"، على نحو انشقاق عن جمعية الحكمة، وكل ذلك زاد من حالة الانقسام السلفي؛ مما أدى إلى ما يُشبه التمايز بين الشيخ وفصيله من طرف، وبين كلٍّ من الجمعيتين على حدة من الطرف الآخر.

2. الذهنية الحادة لدى الشيخ الوادعي:

لعلَّ الذهنية الحادة للشيخ الوادعي تجاه أي مخالفة جزئية -ناهيك عن كليَّة- لاجتهاده تتحوَّل إلى مخالفة للدين نفسه، أو للكتاب الكريم والسنة المطهرة الصحيحة ذاتيهما؛ ومن ثَمَّ فيمكنك أن تجد رجلاً كالشيخ محمد المهدي، أو عبد المجيد الريمي الهتاري، أو عقيل المقطري، أو عبد الله الحاشدي، أو محمد بن موسى البيضاني العامري، أو سواهم يُقَدَّمون قبل الخلاف من قبل الشيخ بوصفهم

(1) راجع: الوادعي، **السيوف الباترة**، 94-103، 247، 248؛ الخوخي، **إعلام الأجيال**، 186، 187؛ أبو أسامة عادل بن محمد السياغي، **المجروحون عند الإمام الوادعي**، قراءة وتقديم: أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري (القاهرة: دار الكتاب والسنة، دون تاريخ)، 150.

(2) راجع: الخوخي، **إعلام الأجيال**، 232.

علماء إثبات، وسلفيين كبار، ومحققين لا يُشَقُّ لهم غبار، ربما فاق بعضهم بعض السلف في ذلك، غير أنّه بمجرَّد أن يصل الشيخ خبر عن أحدهم بأنه انضمَّ إلى جمعية الحكمة أو الإحسان، أو بارك مسعاهما، أو تساهل في عدم اتخاذ موقف العداء للجمعيتين والقائمين عليهما، أو اختلف مع الشيخ في مسألة أو مسائل؛ فإن الشيخ ما يلبث أن يبدأ في الهجوم عليه؛ وهذا إلى أن تشعر بأنّه جُرِّد صراحة أو ضمنًا من الانتماء إلى تيار أهل السنَّة والسلفيين، وأخشى أن أقول: إنه قد يُطلق عليه أحيانًا حكمٌ أقرب إلى الإخراج من الملَّة(*)؛ وذلك في ظل الشحن المتزايد تجاه هذا أو ذاك ممن قامت الدعوة السلفية المعاصرة على أيديهم خارج محافظة صعدة، بتوجيه مباشر غالبًا من شيخهم الوادعي المؤسس الأول، ويرد ذلك الشحن في العادة من قبل بعض ملازمي الشيخ، وغالبًا ما يكونون من أقران أولئك الطلبة الكبار، أو من ذوي المسلك النفسي والذهنية الحادَّة العنيفة في التعامل مع الآخر قريبًا كان أو بعيدًا. ويذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك حين يُصَنِّفُون بعض ملازمي الشيخ بالعمل لدوائر استخبارية داخلية أو خارجية، هدفها توسيع الشقَّة في الخلاف بين الاتجاه السلفي بكل تصنيفاته من جهة، وبين غيرهم ولا سيما الإخوان المسلمون من الجهة الأخرى.

والحق أن ثمة منزعًا داخليًّا نحو العنف اللفظي تجاه الآخر المخالف للشيخ في مسألة ناهيك عن الاتجاه؛ وذلك في تكوين الشيخ المعرفي، ونفسيته الخاصة في العلاقة مع الآخر المخالف؛ وذلك ما يتأكَّد من خلال العديد من رسائله، التي بدأت أغلبها أحاديث مسجلة في أشرطة (كاسيت) في مجالس لأتباعه، وسرعان ما تتحوَّل إلى كتب باسم الشيخ، وتُصنَّف في عداد مؤلفاته؛ ومن ذلك على سبيل المثال:

1. غارة الأشرطة في الردِّ على أهل الجهل والسفسطة (مجلدان)
2. قمع المعاند وزجر الحاقد الحاسد
3. المصارعة
4. غارة الفِصَل على المعتدين على كتب العلل
5. إقامة البرهان على ضلال عبد الرحيم الطحان

(*) سيرد في السياق المناسب لاحقًا عيِّنة من تلك الأوصاف موثَّقة من مصادرها.

6. صعقة الزلزال لنسف أباطيل الرفض والاعتزال (مجلدان)
7. البركان لنسف جامعة الإيمان
8. إسكات الكلب العاوي يوسف بن عبد الله القرضاوي
9. فضائح ونصائح

3. أموال الدعم الخيري وملابساتها:

لا غرابة أن يكون لعامل الهبات والتبرعات ونحوهما -التي ترد السلفيين في اليمن من قِبل مناصرين للدعوة السلفية بعامة؛ وذلك على مستوى فردي أو مؤسسي؛ حكومي أو أهلي- تأثيرها المباشر وغير المباشر في تأجيج حالة النزاع داخل الإطار السلفي؛ وهذا في كل مراحله، وليس في إطار العلاقة مع فصيل الشيخ الوادعي فحسب، وسواء ورد عبر جمعية معلنة أم عبر تسليم مباشر إلى هذا الرمز السلفي أو ذاك؛ فإن ذلك دفع إلى وقوع النزاع حول مصارف ذلك الدعم ومستحقيه، لا سيما حين يفهم الطرف المقابل أن تلك الهبات والتبرعات مشروطة بتحقيق بعض الأهداف الخارجية بوجه خاص، تلك التي لا تنسجم مع مسار فصيله، وقد يزيد من حدَّة ذلك النزاع ما قد يظهر من نعمة مادية غير مألوفة على مسكن ذلك المتعهد بتسلُّم الهبات والدعم وتوزيعها، وكذلك على ملبسه، ومأكله، ومركبه، وربما كان ثمة توسُّع في التأويل في هذا الباب جعل العمل في هذا المجال في نظر بعض المتابعين: مزلة أقدام، ومضلة أفهام!

وفي هذا السياق لا يمكن إغفال هجوم الشيخ الوادعي على كبار طلبته أو المختلفين معه في أسلوب العمل الدعوي، ولا سيما عبر الجمعيات؛ وذلك حين يقول الشيخ الوادعي عن الشيخ محمد المهدي على سبيل المثال: "أصبح ذَنَبًا لعبد الرحمن عبد الخالق، من أجل الدينار الكويتي؛ لأن سعره اليوم مرتفع، وهو ذكي لكنه سقط إلى الدنيا"[1]. ومما شاع عن الشيخ مقولة: "اشتراكم عبد الرحمن عبد الخالق بدنانيره". ولم يجد الشيخ المهدي بدًّا من الردِّ عليه بقوله: "واشتراكم ربيع المدخلي بريالاته".

---

(1) السياغي، **المجروحون عند الإمام الوادعي**، 72.

أما الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق فداعية سلفي كويتي (من أصل مصري)، وقد قال عنه الشيخ الوادعي: "وأما مؤسسها عبد الرحمن عبد الخالق فقد أصبح يسخر من إخوانه الدعاة إلى الله، وأصبحت دعوته ودعوة عبد الله السبت دعوة نكبة على الدعوات السلفية، فهو يغرُّ الناس بديناره لا بأفكاره"[1].

ويقول الوادعي عن مجلة (الفرقان) التي كان يرأس تحريرها المهدي: "لهم مجلة الفرقان، وهي مجلة شحاتة، أتحداكم أن تأتوا بعدد ليس فيه مسألة شحاتة"[2].

وفي حديثه عن جمعية الحكمة والإحسان وغيرهما يقول: "... فالمقصود من هذه الجمعيات هو التلصص لأخذ أموال الناس"[3].

وعن هذه الاتهامات يقول الشيخ أبو الحسن المأربي -في سياق حوار صحفي معه- جوابًا عن اتهام الشيخ الوادعي ومَنْ يُشايعه في وصم مخالفيهم باستغلال أموال الجمعيات الخيرية والتبرعات: "... وعندما يقولون: أنتم أصحاب أموال... فبماذا ينفقون على أنفسهم وعلى مراكزهم؟ طبعًا بأموال، أم أنهم ملائكة، ويعيشون في الفردوس الأعلى، لا يأكلون ولا يشربون؟ ثم هم يبحثون عن المال ويطلبون من أهل الخير مساعدتهم أيضًا، ويشرحون لهم أنشطتهم وحاجتهم، ولهم مندوبون يضربون في الأرض، كما يفعل غيرهم، فلماذا كان فعلهم زهدًا وعبادة، وفعل غيرهم سقوطًا وبلادة؟ ولكن هؤلاء يعيشون كالنعامة التي تدس رأسها في التراب، وتظن أنه لا يراها أحد"[4].

4. اشتغال الشيخ بمسألة الجرح والتعديل لرجال العصر وتصنيفهم:

وهذه واحدة من أبرز عوامل الانقسام في الاتجاه السلفي (التقليدي)، وهنا يقتضي الأمر بعض البسط؛ حيث يعتقد الشيخ ومدرسته بكل فصائلها أن الاشتغال بعملية الجرح والتعديل، وتصنيف رجال العصر، بمدى قربهم أو بعدهم من المنهج السلفي -يقصدون الفهم الخاص لمدرستهم واجتهاداتهم الخاصة- واحدة

---

(1) السياغي، **المجروحون عند الإمام الوادعي**، 130.
(2) السياغي، **المجروحون عند الإمام الوادعي**، 129.
(3) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 208، 209، 211.
(4) أبو الحسن المأربي، حوار مع صحيفة الناس (اليمنية)، 20 من يوليو/تموز 2009.

من ركائز منهج السلف، وجب أن تستمر -بمعزل عن أسباب استعمالها الحقيقية وستأتي الإشارة إليها لاحقًا- إلى الأبد؛ ومن ثَمَّ تراهم يسعون إلى إحياء هذا المنهج في كل عصر؛ وذلك على أن يبقى حقًا حصريًا للشيخ ومَنْ يَتَّبع مدرسته الخاصة، القُذَّة بالقُذَّة؛ بحيث لا يجوز لخصومهم ومَنْ يختلفون معهم من داخل الدائرة أو من خارجها، إحياؤه تجاه اجتهادات الشيخ ومدرسته؛ ومن ثَمَّ فلم يَعُدْ مستغربًا أن ترى الشيخ الوادعي يُورد في بعض طبعات كتابه: "المخرج من الفتنة" صفحات مطوَّلة لجملة مما يصفها بالأدلة على مشروعية الجرح والتعديل[1]، وأن ترى كل فصائل مدرسته يتقربون إلى راعي هذه المدرسة في اليمن وخارجها: الشيخ ربيع بن هادي المدخلي الأستاذ سابقًا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بوصفه لديهم جميعًا "إمام الجرح والتعديل في هذا العصر"، وأن تجد طلبة هذه المدرسة يتسابقون نحو تدبيج أدلة الجرح والتعديل، التي أوردها علماء السلف، وكأن هناك من ينازعهم في أصل المشروعية[2]؛ ولكن النزاع في ذلك يدور حول: متى؟ وكيف؟ والغريب أن الشيخ الوادعي يبدو كمن يدرك هذه الحقيقة فنراه بعد أن يورد عددًا هائلاً من الآيات والأحاديث الدالة على ما يعتقده مشروعية مطلقة للجرح والتعديل، ويضع عنوانًا فرعيًّا في كتابه "المخرج من الفتنة": (تنبيه مهم)، ينص فيه على أن "هذه الأدلة التي ذكرناها وعمل بها سلفنا في الجرح إنما هو بحسب الحاجة، وإلا فالأصل هو حرمة عرض المسلم"[3]. ثم تراه -مع ذلك- يفتح هذا الباب على مصاريعه في كل زمن، والسؤال المتبادر إلى الذهن بداهة هنا: ما الذي يعصم الشيخ ومدرسته من الثلب والسلق، من قبل المختلفين مع منهج هذه المدرسة وأطاريحها؛ أي من المدارس الإسلامية الأخرى سلفية وغير سلفية، ومن باحثين في الفكر الإسلامي، ربما فاقت منهجيتهم العلمية منهجية هذه المدرسة؛ وذلك بحجة إعمال منهج الجرح والتعديل كذلك في رجال

(1) الوادعي، **المخرج من الفتنة** (صنعاء: مكتبة صنعاء الأثرية، 2002)، 22-34.
(2) انظر على سبيل المثال: الخوخي، **إعلام الأجيال**، 30-48؛ السياغي، **المجروحون عن الإمام الوادعي**، 10-27.
(3) الوادعي، **المخرج من الفتنة** (2002)، 35.

العصر؛ حمايةً للسنة من الفكر المنحرف باسم السُّنَّة وأهلها؛ وذلك مع ما نعلمه من أن أبرز موانع الجرح والتعديل: جرح الأقران بعضهم في بعض، والجرح الصادر عن عداوة واختلاف، وإذا كان الجارح من المتعنتين، وقد وثّقه المعتدلون، وكذا الجرح من الضعفاء والمجروحين[1].

ولهذا فثمة ما يُعرف عند أهل هذا الفن بـ "استقرار العلم"، أي عدم جواز استحداث قواعد جديدة في الجرح والتعديل، غير تلك التي استقر عليها العلماء منذ تأسيس هذا العلم؛ وهو نهاية القرن الرابع الهجري؛ حيث لم يتجاوز تأسيسه هدفين كليين -بحسب محققين في هذا الباب أمثال الشيخ عقيل بن محمد المقطري، ووافقه على ذلك أحمد بن حسن المعلّم وكلاهما أصبحا من السلفية الجديدة-: حِفْظ سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- والحفاظ على العقيدة الكليَّة للمسلمين التي حمل لواءها الصحابة العظام رضوان الله عليهم[2]. وهو ما استخلصه الشيخ المهدي أحد الباحثين في هذا المجال، ورئيس "جمعية الحكمة اليمانية الخيرية" بإب -كما سيرد في موطنه من هذا الكتاب- من حديث أئمة الجرح والتعديل القدامى أمثال: الذهبي والسيوطي واللكنوي[3].

ولك أن تتخيَّل أن واحدًا ممن كان مصنفًا من رجال هذه المدرسة وأقطابها يومًا (الشيخ عقيل المقطري)، حيث تخرج في دار الحديث بدمَّاج، وكان من كبار مَنْ يُباهي بهم الشيخ طلبته وسواهم، وكان قد تأثَّر في البداية بهذا الاتجاه (الجرح والتعديل)، فعكف على كتابة كتاب في (تقويم الجماعات)، وربما كان ذلك بتوجيه مباشر من الشيخ؛ لكنه أنصف بعض العلماء والمفكرين الذين أخرجهم الشيخ من دائرة أهل السنة، فقال عنه الشيخ الوادعي -بعد أن حدَّد المقطري اتجاهًا له في جمعية الحكمة اليمانية-: "كان سنيًّا صلبًا، فما هو الذي جعله يتدهور هذا التدهور؟ له كتاب: "تقويم الجماعات"، يا ليته لم يؤلِّفه، أنا آسف أن يكون

---

(1) محمد المهدي، **معالم في الجرح والتعديل عند المحدِّثين** (صنعاء: مكتبة الجيل الجديد وبيروت: مؤسسة الرسالة، 2003)، 131-136.

(2) المهدي، **معالم في الجرح والتعديل**، 409، 410.

(3) المهدي، **معالم في الجرح والتعديل**، 410.

هذا الرجل متخرجًا من هذه المدرسة -أي دار الحديث بدمَّاج- ويكـون بوقًـا لغيره. يدعو إلى الهوس، ويعتبر ممسحة للإخوان المفلسين وللحكومة، إذا جاء إليك فلا تستضفه، ولا تستقبله، ولا تحضر محاضـراته، فهـو يتجـوَّل مـن أجـل الدولارات"[1].

وتأمَّل ماذا أخذ عليه الشيخ؟ ثناءه على العلامة الدكتور القرضاوي، الـذي وصفه الشيخ في كتاب له مستقل بـ "إسكات الكلب العاوي يوسف بن عبد الله القرضاوي"، كما قال عنه في كتاب "البركان في نسف جامعة الإيمان" في سـياق إجابته على سؤال عن جواز فنِّ التمثيل الذي يُجيزه القرضاوي: "هذا رجل لـو كفَّره شخص عندي ما انتقدتُه؛ لكن أقول: إنه ضال ضلالاً مبينًا؛ لأنه ينسب إلى الله وإلى القرآن الكذب"[2]. يعني أنه أجاز فن التمثيل؛ أي اختلف معه في مسـألة فقهية، وكم من علماء الإسلام أجاز ذلك؟ فهل يُوصفون جميعًا بالكذب؟ وينطبق عليهم ذلك الحكم؟ ثمَّ الداعية محمد سرور بن نايف زين العابدين المؤسس الأبرز للسلفية الجديدة، ذاك الذي ينتمي إلى فكره الأساسي القـائمون علـى "جمعيـة الإحسان الخيرية" في اليمن، كما أن له أتباعًا على مستوى المنطقة، وقـد وصـفه الشيخ هنا بذي الضلال والفساد، ثم قال عن عقيل المقطري: "لا بارك الله فيـه، يحتفل بيوسف القرضاوي، كما احتفل بمحمد سرور الملبِّس، الذي قد ظهر ضلاله وفساده"[3].

لقد أدى هذا الاضطراب إلى أن يمسي الرجل -أي رجل- إمامًا من أئمـة أهل السنة، ويُصبح منحرفًا زائغًا خارجًا عن منهج أهل السنة والجماعة ودائرتهم، إن لم يغدُ زنديقًا خارجًا عن ملَّة الإسلام، بسبب اختلافه مـع رأي للشـيخ أو اجتهاد، أو مسألة علمية أو فقهية ما. إزاء هذا المنهج ومحاولة من الشيخ لإخفاء ما يبدو أنه تناقض صارخ قال: "قد اطلعت -وكذا إخواني في الله الأفاضل- علـى كتاب: "غارة الأشرطة على أهل الجهل والسفسطة"، فرأيتُ أن فيه الثنـاء علـى

(1) السياغي، **المجروحون عند الإمام الوادعي**، 62، 63.
(2) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 250.
(3) السياغي، **المجروحون عند الإمام الوادعي**، 63.

بعض الإخوة الذين كانوا معنا في الدعوة والعلم والتعليم، ثم انحرفوا، وصاروا يحاربون أهل السنة، ومالوا إلى الإخوان المفلسين، فإن شاء الله في طبعة قادمة يكون التنبيه على ذلك، على أننا بيَّنَّا انحرافهم في الكتب المتأخِّرة مثل: "المصارعة"، و"قمع المعاند"، و"فضائح ونصائح"، وغيرها من كتبنا الموضوعة لهذا الشأن، والحمد لله رب العالمين"[1].

وقد كان واحدًا من أبرز دوافع الشيخ محمد المهدي مثل هذا المنهج ليُقَدِّم رسالته للماجستير الموسومة بـ "معالم في الجرح والتعديل عند المحدِّثين"[2]؛ حيث خصَّص جزءًا مقدَّرًا من رسالته لمناقشة هذه الظاهرة، ذاكرًا النماذج والأمثال والتطبيقات في هذا العصر، محدِّدًا الشيخ الوادعي ومدرسته بوصفه النموذج الأكبر لهذا المنهج[3].

(1) السياغي، **المجروحون عند الإمام الوادعي**، 26، 27.

(2) المهدي، **معالم في الجرح والتعديل**، 7-9.

(3) راجع: المهدي، **معالم في الجرح والتعديل**، 260-406.

المبحث الثالث

الأنشطة والتحالفات والمواقف

أولاً: الأنشطة

من منطلق تلك الذهنية المسيطرة على هذه المدرسة في عهد المؤسس الراحل الوادعي في الانشغال بمنهج الجرح والتعديل -على نحو ما سبق قبلاً- فإن استقراء نشاط هذا الفصيل في مركز دماج وما يدور في فلكه في حياة الوادعي يكاد يتمحور حول التدريس للحديث ومصطلحه، وعلم الجرح والتعديل، والتخريج للأحاديث بصورة خاصة، وبقية العلوم الشرعية بدرجة ثانوية من عقيدة وفقه ونحو وغيرها، مع القيام بالدعوة في دماج وبعض نواحي محافظة صعدة، ورحلات علمية كان يقوم بها الشيخ مع بعض طلبته إلى مناطق كثيرة في اليمن؛ ولكن يلاحظ شبه توقف لها بالنسبة إلى الشيخ؛ وذلك في العقد الأخير قبل وفاته. ويلاحظ كذلك أن دعوة الشيخ كانت تتركز حول تصحيح العقيدة، ومحاربة مظاهر الشرك؛ سواء في التوسل بمن يوصفون بـ "الأولياء والصالحين"، أم في محاربة مظاهر القباب والأضرحة المصنوعة لهم، والطواف حولها، والنذر لها، والاعتقاد بنفعها وضرّها، هذا مع الدعوة إلى السنة والاستمساك بها؛ وذلك في مقابل محاربة البدع العملية والتشنيع على مرتكبيها، ثم يأتي دور الإفتاء على مستوى الداخل والخارج، مكتوبًا وشفاهية، وأكثره مثبت على موقع الشيخ الإلكتروني، وبعض المواقع السلفية الأخرى التابعة لهذه المدرسة، وأهمها اليوم "شبكة العلوم السلفية"، هذا مع رعاية شؤون الطلاب الدارسين من داخل اليمن وخارجها.

لكن الملحوظة الكلية الجديرة بالتركيز هنا هي ذلك التحوُّل من الاهتمام بعلوم الحديث المختلفة -قبل أي علم آخر- إلى الإغراق في نزاعات الفرق

الإسلامية الغابرة، بمعزل عن استمرار تأثيرها اليوم، وإلى أي مدى؟ مما خلق حالة غياب شبه تام عن التفاعل مع الواقع وتحدِّياته وأزماته ومشكلاته الكليَّة الفعلية؛ وهذا في مقابل التنشئة على استدعاء فهم السابقين، والدعوة لإحياء مشكلاتهم التاريخية، بوصفها منهج السلف، حتى إن لم يكن لها ثمة مبرِّر من واقع، أو ضرورة من أي وجه، ولا فرق في ذلك عندها بين الغايات والمقاصد من جهة وبين الوسائل والأساليب من الجهة الأخرى، وقد صاحب هذا النشاط تفجير للنزاع بين هذه المدرسة وكبرى المدارس والحركات الإصلاحية في العالم الإسلامي، ثم بلغت كثيرًا من الفصائل السلفية التي اختلفت مدرسيًّا مع الشيخ ومنهجه في الفكر والدعوة والنشاط.

ثانيًا: التحالفات

بوسع الباحث القول: إن تحالف الشيخ الوادعي كان على مستويين: داخلي وخارجي، ويُعَدُّ تحالفه أقرب إلى التحالف غير المقصود منه إلى المقصود، لا سيما على المستوى الخارجي، ويقتضي ذلك التوضيح على النحو التالي:

1. المستوى الداخلي: النظام السياسي (اليمني)

ويكاد ينحصر في التحالف مع النظام السياسي اليمني (السابق) حيث انعكست النظرية الفكرية والفقهية التي تطفح بها أدبيات هذا الفصيل على وجوب طاعة ولي الأمر، وحرمة الخروج عليه حتى بالنصح العلني، أو بالترشح أمامه ومنافسته، أو بتشكيل أحزاب معارضة، بوصف ذلك صورة من صور الخروج على الحاكم؛ وذلك مع أن ولي الأمر ذاته هو مَنْ يدعو الشعب -ومنهم الأحزاب المعارضة- إلى المشاركة في عملية الانتخابات الرئاسية، عملاً بنص الدستور؛ لكن الشيخ الوادعي -ومِنْ ورائه كل أتباعه- يُعلن مخالفته لولي الأمر في هذا، ولا يستجيب لدعوته للمشاركة، ولا يرى في ذلك أدنى خروج عليه، بحجة أنه لا يؤمن بالدستور الذي انطلق ولي الأمر في دعوة الشعب إلى المشاركة من خلاله، وهنا يقول الوادعي: "أما نحن فنكفر بالدستور من أوله إلى آخره؛ لأن دستورنا

هو كتاب الله وسنة رسوله"[1]. ومن ثَمَّ فهذا الفصيل لا ينشط في المشاركة في العملية السياسية بما تحتويه من انتخابات؛ إذ الموقف جد سلبي من الانتخابات[2]، ناهيك عن الديمقراطية فلسفةً وآليات بلا تمييز بينهما؛ ذلك لأنها عنده كفر، جملة وتفصيلاً[3]، ويُخرج الشيخ الوادعي كلَّ سلفي يُؤمن بالديمقراطية من دائرة السلفية. ولكن هذا الفصيل ينشط -في إطار التحالف المقصود أو غير المقصود- في التحذير من المشاركة، أو حتى الاستجابة لمطالب ولي الأمر المأمور بطاعته، دون أن يعدَّ ذلك خروجًا عليه؛ وذلك في الواقع جزء من التحالف مع الحاكم، ولو بدا غير مقصود؛ لأن غاية مُنَى أيِّ حاكم ينـزل للمنافسة مع مرشحين آخرين، ولا سيما إن كانوا أقوياء هو أن يزيح من أمامه أولئك المنافسين بأي أسلوب؛ ذلك لأنه يضمن أتباعه وأنهم لا يلتفتون إلى فتاوى من هذا القبيل؛ وذلك على حين أن المعوّل عليهم من المتدينين، ولا سيما السلفيون منهم ينفرون -أو بعضهم- عن المشاركة بناء على تلك الفتاوى، فيخلو الجو للطرف الآخر، وهذا أخطر ما في ذلك التحالف!

2. المستوى الخارجي: الشيخ ربيع المدخلي ومَنْ وراءه

أقصد بالمستوى الخارجي تلك العلاقة المفترضة بين الشيخ الوادعي من جهة وبين أطراف خارج حدود الجغرافيا اليمنية من جهة أخرى؛ ولكن نظرًا إلى عدم توافر معطيات موثوقة تؤكد سلامة هذه الفرضية على إطلاقها؛ فإن المؤكَّد -بحسب جملة من الشواهد- أن الشيخ قد نسج علاقة عميقة نادرة مع رجل صُنِّف مُقرَّبًا من ذوي القرار في العربية السعودية؛ وذلك هو الشيخ ربيع بن هادي المدخلي. وفي هذا تحكي زوج الشيخ الوادعي أم سلمة السلفية -التي كانت مرافقة له في رحلته العلاجية إلى السعودية- لحظة لقاء الشيخ الوادعي بالشيخ المدخلي أثناء قدوم الأول للعلاج في المملكة عام 2000 بقولها: "ثم توافد إليه

---

(1) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 232.
(2) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 219-231.
(3) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 215.

الزوار، وخرج إليهم في العصر، وكان على رأسهم الشيخ ربيع بن هادي المدخلي، التقى بالشيخ -حفظهما الله- وجلس معه، وعزمه عنده على الغداء، وقد بقيا في لقاء متواصل بينهما طيلة بقائنا في جدة ومكة، يأتي إلى الشيخ -حفظه الله- ويذهب إليه الشيخ -حفظه الله- إلى مكتبته، جلس معه جلسات علمية ممتعة، كان يرتاح الشيخ جدًّا بلقائه ومجالسته، ومما أنشداه في أول لقاء لهما:

وقد يجمع الله بين الشتيتين بعد ما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا"[1]

وحيث كان الشيخ الوادعي -كما سيرد لاحقًا- على علاقة غير حسنة مع السلطات السعودية طَوَال عقود ثلاثة، على خلفية اتهامه بالمشاركة في فتنة الحرم المكي بقيادة جهيمان العتيبي، مطلع القرن الخامس عشر الهجري نهاية السبعينات من القرن الميلادي المنصرم؛ فلم يُسمح له بدخول العربية السعودية للعلاج إلا بشفاعة من الشيخ محمد بن الصالح العثيمين -رحمه الله- حسب رواية الشيخ ذاته[2]؛ ومن ثَمَّ فقد كان الشيخ المدخلي هو الرجل الأبرز في إدارة العلاقة على مستوى الخارج مع الشيخ الوادعي.

ومع التأكيد على مقام الشيخ المدخلي لدى الشيخ الوادعي ومدرسته فهو دائمًا الموصوف عنده بـ "إمام الجرح والتعديل في هذا العصر"؛ وإذ لم يعثر الباحث على منطق مقنع لإحياء منهج الجرح والتعديل في هذا العصر، كما لم يتوصَّل إلى معيار علمي منهجي مضطرد لإدراج هذا العالم أو الباحث أو الجماعة أو المذهب في دائرة أهل السنة؛ سوى موافقة الشيخ مقبل الوادعي، ومن ورائه الشيخ ربيع المدخلي؛ فإنه لطالما تساءل الباحث كذلك عن معيار إخراج كل مَنْ يختلف مع الشيخ ومدرسته من الدائرة ذاتها إلا مخالفته له، أو للشيخ ربيع في فهم نص أو مسألة أو اجتهاد في تقويم هذا الإمام أو العالم أو المذهب أو المدرسة؛ وذلك مع أن ما يعلمه الباحثون المحققون في مجال العلوم الشرعية أن مسائل من

---

(1) أم سلمة السلفية، **الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة** (صنعاء: دار الآثار، 2003)، 20.

(2) الوادعي، "مشاهداتي في السعودية" (ملحق بكتاب: **الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة**)، 133.

هذا القبيل لا تخرج عن الاجتهاد السائغ المشروع، وربما قال الشيخ أو سواه رأيه اليوم في مسائل كهذه، وتغير رأيه أو تراجع عنه غدًا، دون أن ينبني على ذلك أحكام من مثل إدراج أو إخراج -هذا أو ذاك- من قائمة السنة والجماعة. وكم من تقويم سلبي أو إيجابي بمستوى الاتهام لحكام ودول بمخالفة أحكام الإسلام، أو الولاء للكفار، وغير ذلك من الموبقات! -ناهيك عن أن يكون في حق هذا العالم أو هذا الباحث أو المدرسة أو تلك- ثم تراجع عنه الشيخ عمليًّا، بعد أن بدا له شيء ما، ولو لم يكن كله مقبولاً علميًّا وفق مناهج التقويم المنهجية المرعية في دائرة مدرسة أهل السنَّة ذاتها.

لكن أهم ما لفت نظر الباحث -وهو بصدد البحث في محور التحالفات- تراجع الشيخ مقبل الوادعي عن كل ألفاظ التجريح وعباراتها بمختلف الأساليب والصيغ، تلك التي كانت أحيانًا أقرب إلى التكفير منها إلى التضليل -وإن نفى هو التكفير بلسانه- في حق حكام المملكة العربية السعودية[1]؛ وذلك بعد زيارته العلاجية للمملكة بين عامي 2000-2001؛ حيث تحدثت زوجه أم سلمة التي كانت مرافقة له عن كرم الحفاوة والاستقبال، مذ وطأت أقدامهم أرض المملكة، ذاك الذي يُشبه استقبال الأمراء من قِبَل حكومة المملكة وأمرائها، وفي مقدمتهم

(1) راجع على سبيل المثال: تصريحه ببغضه الأسرة المالكة هناك، واتهامها بموالاتها للكفار، وقوله: إنه يعلم ضررها على الإسلام. ووصفه بلادهم بكثرة المنكرات، وأن العلماء والدعاة فيها لا يجرؤون أن يقولوا الحق، وأنها منعت الدعاة إلى الله في المساجد، (الوادعي، السيوف الباترة، 51)، وأنها لم تعد على منهج الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ بل فتحت باب الشر على مصراعيه، فطردت كثيرًا من العلماء من بلدها، وزجت بكثير من الشباب في السجون، وتحدَّى من يتهمه أنه تابع لها أن يأتيه بموقف قال فيه خيرًا عنها؛ بل هو يُرَدِّد الآيات والأحاديث ولا شأن له بها (انظر: الوادعي، المخرج من الفتنة، 1983، 85). ودعا على حكام المملكة بحرقة؛ وذلك لمنعهم له من الحج والعمرة، بخلاف تعاملهم مع الطواغيت -على حد وصفه- كالقذافي وصدام حسين وحافظ الأسد وأبو رقيبة (انظر: الوادعي، المخرج من الفتنة، 1983، 101)، وما فتئ يدعو عليهم بسبب منكراتهم في اليمن، كما في مستشفى السلام بصعدة، (الوادعي، المخرج من الفتنة، 1983، 73). ووصف بعض علمائها بعلماء السوء لمحاباتهم الحكام هناك، وذكر منهم ابن صالح وشيبة الحمد وابن مزاحم، (الوادعي، المخرج من الفتنة، 1983، 76، 77، 103).

وزير الداخلية -حينذاك- الأمير نايف بن عبد العزيز، وعلمائها وفي مقدِّمتهم الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مفتي عام المملكة، والشيخ ربيع بن هادي المدخلي، ووصْف الشيخ الوادعي للشيخ آل الشيخ والأمير نايف بالتواضع؛ وذلك على غير ما كان الانطباع والسمعة قبل ذلك، ثم جلوسه مع الأمير نايف ووعد الشيخ له أثناء تلك الجلسة بحذف ما يمكن حذفه من كتبه التي أساءت إلى المملكة وجرحتها، كما سيعلق الشيخ على ما لا يمكن حذفه، معقبًا أنه: "لا يقابل الإحسان بالإساءة إلا لئيم"[1]، وهو بذلك يُشير إلى مدى الحفاوة التي فوجئ بها؛ حيث تم استقباله على ذلك النحو، ثم التزام الأمير نايف للشيخ بتكفل المملكة بكل نفقات السفر والإقامة؛ وذلك في أفخم الفنادق، والعلاج على أعلى مستوى داخل المملكة وخارجها في الولايات المتحدة أولاً، ثم في ألمانيا بعد ذلك، وتخيير الشيخ أن يختار البلد الذي يحب للعلاج[2]. وبحسب وصف زوج الشيخ أم سلمة فإنه وبعد مرور عام من العلاج دونما نتائج مبشرة خشي الشيخ على نفسه الهلاك، ولما يبرِّئ ذمته من الجرح الذي بلغ ملك المملكة وأمراءها وعلماءها فأخرج شريطًا (كاسيت) مسجلاً بعنوان: "مشاهداتي في السعودية"[3]، أكد فيه تلك المعاني المشار إليها آنفًا، من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وما دار بينه وبين الأمير نايف، فأثنى عليه وذكر طرفًا من مناقبه في الحفاظ على الدين وتحكيم الشريعة، ثم راح الشيخ يُعَدِّد مناقب الحكومة السعودية من مثل الأمن والأمان، بسبب إقامة الحدود، والاهتمام بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واهتمامهم بشؤون الحجيج، وإكرام العلماء، وهنا قال: "وتكريمهم للعلماء، وقد أوصاهم والدهم عبد العزيز -رحمه الله تعالى- بذلك، فهم يُجلُّون العلماء ويُقَدِّرونهم غاية التقدير؛ ولكن هناك علماء سوء يتكلمون في الحكومة السعودية وربما يكفرونها؛ نعم إن إكرامهم لأهل العلم يُعتبر منقبة لهم، وإحسانًا إلى دولتهم، وإلى والدهم لوصيته -رحمه الله تعالى". ثم

---

(1) راجع: أم سلمة السلفية، **الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة**، 18-21.
(2) أم سلمة السلفية، **الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة**، 18-21.
(3) أم سلمة السلفية، **الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة**، 39.

أردف ذلك بالتذكير بالاستقبال والإكرام الذي غمروهم به، ودلف إلى الدعاء لهم ولتمكين دولتهم وحفظها[1].

ويُعَقِّب أحد الباحثين على تعداد الشيخ تلك المناقب والمنجزات لحكومة المملكة بقوله: "ولا يجهل أحد أن انتشار الأمن في المملكة، ووجود هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاهتمام بالحجيج، وتكريم العلماء، وبناء المستشفيات والمساجد... كلها قضايا معروفة عن المملكة؛ بل ويعرفها الوادعي منذ دخوله أراضي المملكة، وهو الذي قضى فيها من حياته أكثر مما قضاه في اليمن، فما الذي تغيَّر؟"[2].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الشيخ كان قد سُئل عقب خروجه (مرحَّلاً) من المملكة عن حكَّام العربية السعودية: "متى عرفتم أن هؤلاء الحكَّام يتصرَّفون في الدِّين كما يهوون؟" فكان جوابه: "منذ كنت بمكة، كان العلماء في الحرم المكي يفتون بكفر جمال عبد الناصر، والحكومة تُشَجِّع على ذلك، فلمَّا اصطلحت الحكومة معه منعت العلماء من الكلام فيه، وأقبح من هذا أنَّه لمّا تُوُفِّي وأراح الله الإسلام والمسلمين من شرِّه؛ أمرت السعودية جميع مساجد الجمعة أن يصلُّوا عليه صلاة الغائب، وقد أنكر هذا بعض أهل العلم"[3]. لكن الشيخ الوادعي يتوصَّل في أخريات أيَّامه، وبعد أن حظي بكل تلك الحفاوة والإكرام والرعاية من قبل حكَّام المملكة، وبعض رموز المؤسسة الدينية الرسمية هنالك إلى أنه "يجب على كل مسلم في جميع الأقطار أن يتعاون مع هذه الحكومة، ولو بالكلمة الطيبة؛ فإن أعداءها

---

(1) الوادعي، مشاهداتي في السعودية، 138، 139. وهنا يحار المرء حقًّا ألم يكن الشيخ الوادعي يصف أمثال الشيوخ: ابن صالح وشيبة الحمد وابن مزاحم بعلماء السوء لاتهامهم بتبرير سياسة المملكة وحكامها؟! (راجع: الوادعي، المخرج من الفتنة، 1983، 76، 77، 103)، كما أن للشيخ شريطًا أصدره عام 1411هـ=1990م عنوانه: "عمائم على بهائم"، وهو يقصد علماء السلطات، أو من يصفهم بـ "علماء السوء"، بالدرجة الأساس، وفيه جاء تساؤله عن بعض علماء المملكة الذين يتسلم بعضهم مرتبًا قد يصل إلى نحو خمسين ألف ريال، ماذا ينتظر منه؟ أي ماذا يمكن أن يكون موقفه من حكومة بلاده؟ تساءل الشيخ!

(2) سعيد عبيد الجمحي، القاعدة في اليمن (صنعاء: مكتبة الحضارة، 2008)، 313.

(3) الوادعي، **السيوف الباترة**، 265.

كثير في الداخل والخارج"[1]. وخلص في شريطه بهذا الخصوص إلى أنه قد سُئل "غير مرة: الكلام في الأشرطة... [يعني عن ملك المملكة وأمرائها وحكامها الذين كان تناولهم بالجرح والثلب في الأشرطة قبل أن تغدو كتبًا] فقد أمرت الأخ الذي يطبع كتبي أن لا يُبقي شيئًا فيه كلام على السعودية، فالله يقول في كتابه الكريم: ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: 19]، فقد أحسنوا إلينا وأكرمونا غاية الإكرام، فنحن لسنا ممن يُقابل الإحسان بالإساءة، من فضل الله. أنا أقول هذا لم يدفعني إليه أحد، و لم يُلزمني أحد بأن أقوله؛ بل من نفسي، أرى أنّه يلزمني براءة لذمتي"[2]، ويستدرك الشيخ في إضافة له مكتوبة على تلك المسجّلة على شريط (الكاسيت)، جوانب أخرى أهمها أنه لم يتراجع في كلامه عن الجرح في الحكومات إلا عن الحكومة السعودية وحدها قائلاً: "وقد كثر السؤال: هل تراجعت عن كلامك على الحكومات؟ تراجعت عن كلامي على الحكومة السعودية، جزاهم الله خيرًا، أمَّا ما عداهم فلا"[3].

ثالثًا: الموقف من الثورات وقضايا في العمل السياسي:

- الموقف من الثورات:

للشيخ موقف صارم من الثورات بصرف النظر عن كونها سلمية أم عسكرية، وإن كان حديث الشيخ الوادعي ينصرف في الأساس إلى العسكرية منها[4]؛ وذلك بالنظر إلى أنه توفي قبل عشر سنوات من ظهور ما يُعرف بثورات الربيع العربي السلمية في 2011. لكن حديثه عن رفضه للمسيرات والتظاهرات والإضرابات، بوصفها تقليدًا لأعداء الإسلام[5]، كما أن تصريحه بـ "سفاهة" محمد المسعري المعارض السعودي؛ لدعوته إلى مثل هذه المسالك في التغيير[6]؛

(1) الوادعي، **مشاهداتي في السعودية**، 135.
(2) الوادعي، **مشاهداتي في السعودية**، 135.
(3) الوادعي، **مشاهداتي في السعودية**، 139.
(4) الخوخي، **إعلام الأجيال**،254-257.
(5) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 251-253.
(6) السياغي، **المجروحون عند الإمام الوادعي**، 178-181.

يؤكد رفضه على نحو شبه صريح لما يُعرف اليوم بالثورات السلمية، وأساليبها في المظاهرات والاعتصامات والإضرابات.. ونحو ذلك، وفي مقدِّمتها ثورات الربيع العربي؛ ومنها ثورة الربيع اليمني.

- الموقف من الديمقراطية:

كان للشيخ الوادعي موقف سلبي -كما تم الإلماح إلى ذلك- من الديمقراطية؛ لأنها كفر عنده جملة وتفصيلاً[1]، وبذلك لا تجتمع السلفية والديمقراطية لدى منتم إلى السلفية[2].

- الموقف من الانتخابات:

كذلك فإن للوادعي موقفًا سلبيًّا من الانتخابات، ويصفها أنها طاغوتية[3]، ومَنْ قَبِل بها من السلفيين فإنه يعد (سلفطيًّا) لا سلفيًّا؛ لأنها جزء من الديمقراطية[4]، والغريب أن ذلك لا يقتصر على الانتخابات الكبرى كالرئاسية والبرلمانية مثلاً، وإنما تشمل مبدأ الانتخابات حتى للمجالس المحلية ونحوها، أما أهل السنة فلا ينتخبون -كما يُقَرِّر الشيخ- سوى الأحاديث النبوية والكتب النافعة[5]. وعن مشاركة المرأة في الانتخابات يرى الأمر أقبح[6].

- الموقف من التعددية والحزبية:

يرى الشيخ الوادعي عدم جواز تعدد الجماعات الإسلامية، وإن الرضا بذلك ضلال مبين، مؤكِّدًا كفرَه بها، وأن السلفية لا تعددية فيها، مسفِّهًا كلَّ مَنْ أجازها من العلماء[7]، والحزبية عنده لا تخرج عن حزبي الرحمن والشيطان[8].

---

(1) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 215-218.
(2) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 215.
(3) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 219-231؛ الوادعي، المخرج من الفتنة، 1983، 86.
(4) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 226.
(5) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 223.
(6) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 225.
(7) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 51-53.
(8) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 57.

- **الموقف من التجمع اليمني للإصلاح:**

بوصف "التجمع اليمني للإصلاح" أكبر الأحزاب الإسلامية في اليمن فقد رأى الباحث أنّه أنسب ما يمثل موقف الشيخ الوادعي إلى الآخر القريب (الإسلامي)، غير أن موقفه منه سلبي للغاية -وقد سبق الإفصاح عن جوهر ذلك في معرض الحديث عن مسيرة الشيخ العلمية وتطوراتها- وذلك مذ كانوا غير معروفين بهذا الاسم قبل سنة1990؛ بل كان يُطلق عليهم في الوسط الثقافي والسياسي ولدى المدارس الإسلامية الأخرى (الإخوان المسلمين)، وإن لم يطلقوا على أنفسهم هذه الصفة شيئًا يُذكر.

وفي أول كتاب ظهر للشيخ فيه موقف من الإخوان بعنوان: "المخرج من الفتنة" في العام1983 تناول فيه الإخوان بالثلب، بوصفهم مجرَّد أتباع للإخوان المسلمين بمصر، وعزا سبب "فسادهم" إلى الإخوان المسلمين المصريين؛ الذين قدموا للعمل في اليمن؛ سواء في المعاهد العلمية، أم في مكتب التوجيه والإرشاد[1]، وكلتاهما قد ألغيتا بعد ذلك.

ويتهم الشيخ الإخوان بالتعصب الحزبي والجهل، ويأخذ عليهم تساهلهم في تحريم الصور وإباحة التمثيليات والأناشيد، وتلك عنده مما لا يُعذر المرء فيه، وذلك إلى حدٍّ أن صرَّح -أو كاد- أهم ليسوا من أهل السنة والجماعة؛ ومن ثَمَّ استبعد أن يكونوا من الفرقة الناجية؛ بسبب مثل هذه الاجتهادات؛ إذ قال في جواب له بهذا الشأن: "هل الفرقة الناجية أصحاب التمثيليات؟... هل الفرقة الناجية أصحاب الموسيقى؟ والموسيقى موجودة في معاهدهم -معاهد المعلمين وهم مدراؤها وهل الفرقة الناجية هم الذين يقولون: ليس هذا وقت حديث صحيح، ولا حديث ضعيف؟..."[2]. وبمثل هذه الآراء استأهل الشيخ العلامة يوسف القرضاوي -مَنْ يُصَنِّفه الشيخ الوادعي وغيره واحدًا من أكبر رموز الإخوان وشيوخهم- وصفَ الضلال المبين؛ بل إن التكفير ليس بالأمر المستنكر في حقه. يقول الوادعي في معرض إجابته عن سؤال عن جواز فن التمثيل الذي يجيزه

---

(1) الوادعي، **المخرج من الفتنة**، 1983، 55، 56.

(2) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 165.

القرضاوي: "هذا رجل لو كفَّره شخص عندي ما انتقدته؛ لكن أقول إنه ضال ضلالاً مبينًا؛ لأنه ينسب إلى الله وإلى القرآن الكذب"[1]. يعني أنه أجاز فنَّ التمثيل، أي اختلف معه في مسألة فقهية، وكم من علماء الإسلام أجاز ذلك؟! فهل يوصفون جميعًا بالكذب؟! وينطبق عليهم ذلك الحكم من الضلال المبين، بل التكفير الضمني؟!

ومع أن الشيخ الوادعي كرَّر مثل تلك التهم -المتصلة بالتمثيل والجهل بالسنة والزهد في تطبيق بعضها ونحو ذلك- في كتاباته التالية، وزاد عليها قوله: "إنهم الآن ما أصبحوا شيئًا، وهم يعرفون الآن كيف سمعتهم في المجتمع"[2]؛ ولكن يُلاحظ أن مثل تلك الأحكام الكبيرة لم يُطلقها الشيخ الوادعي في المرحلة الأولى من خلافه مع الإخوان؛ إذ لم يُفرط في الخلاف معهم على نحو مثل هذه الأحكام إلا بعد ذلك؛ إذ كان في البداية يحرص على أن لا يُعَمِّم عليهم جميعًا صفات الجهل والزهد في تطبيق بعض السنن، وعدم الاهتمام بعلوم السنَّة والحديث، ووقوع بعضهم فيما يصفه الشيخ بالشركيات ونحو ذلك؛ حيث كان يستدرك بين حين وآخر، ويُشير إلى أنهم ليسوا سواء في ذلك الإخلال بالالتزام بمنهج أهل السنَّة، أو الوقوع في مثل تلك المسالك؛ إذ يُوجد فيهم من درس خارج اليمن -يعني في السعودية- ممن ينكر عليهم البدع والشركيات، إلا أن هؤلاء لا يمتلكون القرار[3].

ثم تتابعت تحذيراته منهم على نحو أشد وأقسى؛ حتى إنه أخرج فيهم أكثر من شريط، وقد صدر بعضها في كتاب عنوانه: "إرشاد ذوي الفلاح إلى طاغوتية الإصلاح". ولهذا يعد أحد أبرز معالم هذه الطاغوتية في حزب الإصلاح، أن من مبادئه: "الحفاظ على النظام الجمهوري وأهداف الثورة، والاعتراف بقرارات الأمم المتحدة، واحترام الرأي والرأي الآخر، وقبول التعايش السلمي بين الأمم، ثم القبول بميثاق شرف مع بقية الأحزاب"[4]!

---

(1) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 250.

(2) الوادعي، **السيوف الباترة**، 52، 53.

(3) الوادعي، **المخرج من الفتنة**، 1983، 55.

(4) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 172.

وما فتئ الشيخ ينبزهم على نحو مضطرد بعد ذلك بـ "الإخوان المفلسين"؛ حيث يعدُّهم أفلسوا في الدعوة، وفي الدين أيضًا[1]. واتهمهم أن لديهم خللاً في العقيدة؛ ذلك لأنهم يُشاركون في انتخابات مجلس النواب، الذي يعدُّه طاغوتيًّا؛ إذ هو من الديمقراطية، "والديمقراطية تُعتبر كفرًا، وهي حكم الشعب بالشعب، وميثاق الشرف كذلك، تعاهدوا مع عشرة من الأحزاب الضالة ألا يتكلم بعضهم في بعض"[2].

وتأكيدًا على ذلك المعنى؛ ولكن على نحو أكثر صراحة، وبما يُشبه إخراج الوادعي لهم من دائرة الإسلام، حيث الخلاف معهم لم يَعُدْ في فروع العقيدة فحسب؛ ولكن لُبّها وجوهرها، وإن عاد الوادعي فحاول استدراك ذلك، بما ليس منسجمًا مع مقدِّمته، حيث قال: "الخلاف بيننا وبين الإخوان المفلسين ليس في أصول وفروع كخلاف الإمام الشافعي وأحمد بن حنبل:

فأين الثريّا وأين الثرى وأين معاوية من عليْ

بل الخلاف في لبِّ الأصول وفي لبِّ العقيدة... لسنا نكفِّر الإخوان المفلسين، نقول: إنهم على ضلال؛ فالديمقراطية كفر، والرضا بالتعددية ضلال مبين"[3].

- الموقف من العنف المادي والعمل المسلَّح:

يذهب الشيخ الوادعي إلى أن العمل المسلَّح باب كبير من أبوب الفتنة، ويصرِّح بخلافه مع أسامة بن لادن، الذي يبخل بعشرين ألف ريال (سعودي) لبناء مسجد؛ لكنه يدفع مائة ألف أو أكثر لمن سيشتري مدفعًا أو رشاشًا، وقد بيَّن علماء السلفية في المملكة أن الدين لا يؤخذ من أمثال بن لادن، مع تأكيده على أن الأمة بحاجة إلى تربية وعلماء سلفيين، لا إلى تفجيرات يذهب فيها بعض الأميركيين، ثم يروع شعب كامل[4].

---

(1) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 162؛ السياغي، **المجروحون عند الإمام الوادعي**، 136.

(2) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 167.

(3) الخوخي، **إعلام الأجيال**،171.

(4) السياغي، **المجروحون عند الإمام الوادعي**، 173-183.

- **الموقف من الوحدة:**

لعل نقمة الشيخ الوادعي على الشيوعية وما يسمَّى بـ "الاشتراكية العلمية"، التي حكمت الجنوب، وكانت سمعتها في غاية السوء تجاه الدين والخلق وكرامة الإنسان؛ جعلته يحتفظ بذلك، حتى بعد تحقيق الوحدة -كما سيرد توًّا- ومن ثَمَّ راح يحذر في أكثر المناسبات من الاشتراكية والشيوعية، وما اقترفتاه في حق الدين والإنسان[1]؛ بل يُكَفِّر الاشتراكية بلا أدنى ريبة، بوصفها وليدة الشيوعية، وذلك إلى حدِّ أن يقول -بعد تحقيق الوحدة عام 1990: "فوالله لأن تنتخب حمارًا يمثلك في مجلس النواب خير من أن تنتخب اشتراكيًّا، حتى لو كان يصلي؛ فالاشتراكية كفر، وأما الأفراد فمن أخذ الاشتراكية مقتنعًا بها فهو كافر..."[2]، ومع تشنيعه على الاشتراكية والاشتراكيين كثيرًا، فإنه ما فتئ يُرَدِّد أن "اليمن الجنوبي مسلم، ليس إلا الحزب الشيوعي الملعون"[3]. ولذلك تجده ليس ضد الوحدة مع الجنوب، حتى من قبل الوحدة بسنوات؛ ولكن على شرط أن تتم وفق مبادئ الإسلام، وليس على كفر الشيوعية[4]؛ بل يقول قبل تحقيق الوحدة بسنوات: "الشيوعية (يعني الاشتراكيين في الجنوب) تمكر على الشمال، وتزعم أنها تريد الوحدة، وهي تعلم أنها لو تمت الوحدة وفتحت الحدود، لنفر الناس عن عدن إلا الحزب الشيوعي"[5]؛ لكن ذلك لا يعني أن الشيخ الوادعي قد بارك قيام الوحدة مع من يصفهم بـ "الشيوعيين"؛ لذلك نراه يعدُّ أن من أكبر المآخذ على حزب الإصلاح الذي يصفه بـ "الطاغوت" "الإشادة بالوحدة مع الشيوعيين"[6]! وما ذلك إلا لما انطبع في ذهنه من حقبة حكم الحزب الاشتراكي. ولولا ما سبق من تأكيده من أن الجنوب مسلم، لحدث لبس من وراء تصريح كهذا تجاه الوحدة. وأما بالنسبة

(1) انظر على سبيل المثال: الوادعي، **السيوف الباترة**، 94-114، 238-241؛ الوادعي، **المخرج من الفتنة**، 1983، 9.
(2) انظر: الخوخي، **إعلام الأجيال**، 187.
(3) انظر: الخوخي، **إعلام الأجيال**، 188.
(4) انظر: الوادعي، **السيوف الباترة**، 32.
(5) الوادعي، **السيوف الباترة**، 32.
(6) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 172.

إلى مطالب الحراك الجنوبـــي المسلَّح في المطالبة بالانفصال؛ فإن ذلك لاحق لوفاة الشيخ بسبع سنوات؛ حيث لم تظهر مثل هذه المطالب إلا بعد سنتين من الإعلان عن الحراك في 2007 أي في 2009؛ وذلك على نحو مشهود وجماعي.

الفصل الثاني

ما بعد الشيخ الوادعي..
الشيخ الحجوري ومدرسة دمّاج

المبحث الأول

من هو الشيخ الحجوري؟

تمت الإشارة إلى أن المرحلة الأولى للسلفية التقليدية كانت في حياة الوادعي، أما المرحلة الثانية فتبدأ مع رحيله؛ إذ توفي بمكة المكرمة (2001)، إثر مرض عضال؛ مما أحدث انقسامًا عاجلاً في جماعته حول الخلافة؛ أي مَنْ هو المؤهل لخلافة الشيخ، وكان النزاع يتمحور حول شخصيتين كبيرتين من رجالات الشيخ؛ وهما: الشيخ أبو عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري، والشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي (ذو الأصل المصري).

وبحسب ما ورد في ترجمة الشيخ أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري لنفسه فإنه ينتسب إلى قبيلة بني وَهان من منطقة كعيدنة بمحافظة حجَّة، وقد وُلد لأسرة متدينة (لم يذكر تاريخ ولادته)، محفوفة بالتصوف والتشيع، ووالده وإن لم يكن متشيعًا ولا متصوفًا؛ لكنه كان يكرمهم غاية الإكرام على غير معرفة بمعتقداتهم الخاصة، ويُصَرِّح الحجوري أن الله أنقذه من التأثُّر بالتصوف بسبب خوف أمه عليه من مفارقته بعيدًا عنها؛ إذ بعد تخرُّجه في معلامة الفقيه العتابي أمين تلك القرى وفقيهها وخطيبها، كان أبوه قد أزمع في الدفع به إلى منطقة ينتشر فيها التصوف؛ وهي منطقة الزيدية من محافظة الحديدة؛ لكن إصرار أمه على عدم المفارقة له دفع به إلى رعي الأغنام؛ لكنه كان يخطب الجمعة من بعض الكتب التقليدية، ثم انتقل إلى السعودية فقرأ على بعض القرَّاء للقرآن الكريم، وتعلم جانبًا من صحيح مسلم؛ ولكنه لما لم يجد مَنْ يُوَجِّهه، لم يتلقَّ العلم على كبار مشايخ السعودية، وحين علم بوجود الشيخ مقبل الوادعي في قرية دماج في صعدة سافر إليه عام 1405هـ، ومعه والده الذي حضَّ الشيخ الوادعي على الاهتمام بولده، ومن ذلك الحين لازم الحجوري دماج؛ مشيرًا إلى أنه لا يحب السفر والتنقل، فأفاد

من بقائه إلى أن توفي الشيخ الوادعي. ويؤكد الحجوري أن الشيخ كان قد أوصى له قبل وفاته أن يكون بعده خلفًا له على ذلك الحال[1].

وعلى هذا الأساس فإن الشيخ يحيى الحجوري يعتقد أنه الرجل المؤهل لتولي الشأن بعد رحيل الشيخ الوادعي؛ وذلك لحصوله على وصية من الشيخ الوادعي بالقعود على كرسيه من بعده، والخلافة على الجماعة عقب وفاته، وتؤكد أم سلمة زوج الشيخ الوادعي تلك الوصية؛ حين تورد وصية الشيخ كاملة تقريبًا ضمن ملحقات كتابها: "الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة"، وفيها: "كما أني أوصي الأقرباء -حفظهم الله ووفقهم لكل خير- بأخينا الشيخ أحمد الوصابي خيرًا، وألا يصدّقوا فيه، وأوصيهم بالشيخ الفاضل يحيى بن علي الحجوري خيرًا، وألا يرضوا بنزوله عن الكرسي، فهو ناصح أمين"[2]. وصار الشيخ الحجوري يُوصف أحيانًا من قبل أتباعه بـ "خليفة الإمام الوادعي"، ومن ذلك رسالة مثبتة على موقع هذا الفصيل على الشبكة العنكبوتية "شبكة العلوم الإسلامية"، عنوانها: "النصح الرفيع للوالد العلامة الشيخ ربيع لخليفة الإمام الوادعي شيخنا العلامة يحيى الحجوري"[3]، وعنوان آخر: "تحذير أهل الإيمان والحكمة من المظاهرات والفتنة: نصيحة مباركة من شيخنا الناصح الأمين خليفة الإمام الوادعي"[4]. وعمّد ذلك الحجوري بأن تزوّج إحدى زوجات الشيخ المؤسس الوادعي، واتخذ من الدار ذاتها (دمّاج) مقرًّا لإقامته وتدريسه.

---

(1) يحيى بن علي الحجوري، ترجمة الحجوري:
http://www.sh-yahia.net/old3/show_news_10.html

(2) أم سلمة السلفية، **الرحلة الأخيرة** (ملحق الوصية)، 41.

(3) الحجوري، النصح الرفيع للوالد العلامة الشيخ ربيع:
http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=18614

(4) الحجوري، تحذير أهل الإيمان والحكمة من المظاهرات والفتنة:
http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=7801

المبحث الثاني

الأنشطة والتحالفات والمواقف

أولاً: الأنشطة:

من منطلق مهمة الحجوري في خلافته للشيخ المؤسس الوادعي فإن نشـــاط الرجل يتمحور حول القيام بدور الشيخ التقليدي في بعض الجوانب؛ ومن ذلـــك الدعوة إلى تصحيح العقائد بأقسامها الربوبية والألوهية والأسماء والصـــفات، وإن تركزت أبرز ما يكون حول جوانب الألوهية، تمشيًا مع خط الشيخ مقبل الوادعي ومن قبله المؤسس الأكبر للدعوة السلفية المعاصرة في الجزيرة وغيرهـــا: الشـــيخ محمد بن عبد الوهاب، وكذا محاربة البدع العملية في العبادات بصورة خاصـــة، ثم التدريس، ورعاية شؤون الدار والدارسين فيها من اليمن وخارجهـــا؛ هـــذا إلى جانب تولي الإجابة على الفتاوى من داخل اليمن وخارجها، شفاهة وكتابـــة، ثم التقديم للكتب التي عادة ما تأتي موالية لاتجاه الشيخ الحجوري المدرسي: الفقهـــي والحديثي، أو تعمل على التصدِّي للردِّ على خصومه؛ الذين هم إلى تزايد ولا سيما في الآونة الأخيرة، غير أن أهم تلك الأنشطة بإطلاق تلك التي تعنى بتراث الشـــيخ الوادعي، أو ما يُعرف لديهم بإحياء منهج الجرح والتعديل، وإن جاءت تصب في مجملها في قالب تعزيز موقع الشيخ الحجوري، والوقوف في وجوه مناوئيه.

ثانيًا: التحالفات:

يتموضع تحالف هذا الفصيل على نحو ما كان قائمًا في حياة المؤسس الراحـــل من الناحية الشكلية، وإن اختلفت طبيعة ذلك التحالف ومآلاتـــه علـــى المســـتوى الداخلي؛ حيث حدث متغير الربيع اليمني، فعصف بنظام سياســـي كـــان يواليـــه الحجوري بالمطلق، وأتى بآخر يختلف الأمر في التعامل معه نســـبيًّا، كمـــا حـــدث

خلاف على المستوى الخارجي، على إثر تصاعد الخلاف مع الشيخ ربيع المدخلي حتى بلغ درجة القطيعة كما سنرى؛ ولذلك يمكن الحديث عن مستويين من التحالف؛ هما:

1- المستوى الداخلي: النظام السياسي السابق والأقران الألداء:

ويمكن القول: إن التحالف الداخلي يأتي على قسمين:

الأول: تحالف مع السلطة:

والمقصود بالسلطة: النظام السياسي اليمني (السابق) أي ما قبل عام 2012، الذي أطاحت برأسه وعائلته وأبرز رموزه ثورة الربيع اليمني، التي اندلعت في منتصف شهر فبراير/شباط 2011؛ حيث انعكست النظرية الفكرية والفقهية التي تطفح بها أدبيات هذا الفصيل -كما سبق البيان عند الحديث عن المرحلة الأولى في حياة المؤسس الوادعي- على وجوب طاعة ولي الأمر، وحرمة الخروج عليه حتى بالنصح العلني؛ بل حتى الوقوف ضد مطلب الدستور بتحديد عدد سنوات بقاء الحاكم في موقعه، أو تحديد فترات حكمه، بوصف كل رأي يخالف الحاكم علنًا يُعَدُّ خروجًا عليه، والغريب أن هذا الفصيل يخالف ذلك حين يعلن رفضه للدستور القائم لما يحتويه -في نظره- من مخالفات شرعية، على نحو ما سبقت الإشارة عند الحديث عن التحالف في عهد المؤسس الوادعي.

وتجسيدًا لهذا التحالف يقف الحجوري في وجه جموع الشعب المطالبة بتنحي الرئيس السابق علي صالح، وترى الحجوري يردُّ على فتوى "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين"، الذي يرأسه الدكتور يوسف القرضاوي، التي طالبت الرئيس السابق علي صالح بالتنحي حقنًا للدماء، ونزولاً عند رغبة أغلبية شعبه، فقال الحجوري في 6 من رجب 1432هـ: "أقول: هذه حقيقة؛ لا يتمنى زوال الرئيس علي عبد الله صالحعن منصبه في هذه الفتنة إلا أحد ثلاثة: عميل على البلاد مدفوع، أو صاحب فكر منحرف، أو صاحب مطمع دنيوي"[1]. ثم يسوق مناقب علي

(1) الحجوري، لماذا جل الشعب اليمني يحب الرئيس علي عبد الله صالح؟:
http://www.sh-yahia.net/show_art_37.html

عبد الله صالح -وليعذرني القارئ الكريم إذ أسوقها كما صوَّرها- بلغته[1]:

1. أنه رئيس مسلم.
2. أن الخير العلمي والديني حاصل في البلاد، وهو يشجع على ذلك؛ حيث لا يبغض الصالحين ولا يؤذيهم.
3. المعلوم عند اليمنيين أنه صبور فيؤذى ويصبر، بما قد يتعجب من صبره على ذلك الأذى المنشور في الجوالات وغيرها.
4. أنه كثير العفو، حتى عن بعض المجرمين؛ وهذا الذي جرَّأ كثيرًا من الناس عليه، وجل رؤوس الثائرين عليه الآن من الذين مكنهم هو بعد تقدير الله ﷻ، فجازوه كما في المثل: جزاء سِنِمَّار.
5. أن الناس قد عرفوه وألفوه، ولا يدرون ماذا يقدمون عليه بعده، وقد نقل عن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر -رحمه الله- أنهم قالوا له: مَنْ ستختار هذه المرة؟ فقال: أختار الرئيس جنِّي تعرفه ولا أنسي ما تعرفه.
6. أنه قائد شجاع والرئاسة تحتاج إلى الرجل الشجاع بحكمة كما ذكر شيخ الإسلام في كتابه السياسة الشرعية.
7. أن اليمن مشاكله كثيرة؛ وذلك الحديث إذا وقعت الفتن فعليكم باليمن حديث ضعيف لا يثبت، ومع ذلك دفع الله به في هذه الآونة عن البلاد فتنًا داخلية، وخارجية.
8. أنه متواضع؛ فيدخل عليه الناس ويتحدث معهم، وربما اتصل ويعزيهم في مصائبهم، ونحو ذلك من الشؤون الشرعية والعرفية المهمة.
9. أن دول الغرب وأذنابها تحاول إزالته؛ وهي لا تهدف إلا إلى إزالة من تراه لا يلبي كل مطالبها الفاسدة، وتريد أن يكون المسؤول عملة لها توزعه على بلده كما تريد؛ لاضطهاد دينهم ودنياهم.
10. أن الشعب يشعر منه من خلال خطاباته وغيرها بالغيرة على البلاد، وعدم تركها للعملاء العابثين؛ بل يحاول تجنيبها قدر مستطاعه من هذه الفتنة وغيرها.

---

(1) الحجوري، لماذا جل الشعب اليمني يحب الرئيس علي عبد الله صالح؟:
http://www.sh-yahia.net/show_art_37.html

11. ومن أهم ذلك كله: أنه مظلوم؛ فقد بغوا عليه واعتدوا على الممتلكات العامة التي هو مسؤول عنها، حتى بلغ بهم الأمر إلى اغتياله؛ فجرحوه وقتلوا عددًا من حراسه، وجرحوا عددًا من رجال حكومته، وغيرهم بين يديه، وهو وهم في بيت من بيوت الله، وفي أداء فريضة من فرائض الله، فلا للشعائر احترموا، ولا للدماء البريئة حقنوا.

12. أنه يدعو معارضيه للحوار، والتحاكم إلى الحق، والبرهان الواضح، وهم لاجون في بغيهم، وتحقيق مآرب مَنْ دَفَعَ بهم؛ إلى أنه ينفى من البلاد، والنفي من البلاد لم يُشَرِّعه الله إلا لمن يحاربون الله ورسوله، ويسعون في الأرض فسادًا قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلاَفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ [المائدة: 33] فإذا تأملت الآية رأيتها تصدق على مخالفيه في هذه الفتنة؛ بقطعهم الطرق، وترويع الآمنين، وإتلاف الممتلكات، ومنع الناس معايشهم؛ بفرض ما يسمونه بالعصيان المدني، وغير ذلك من تشبههم بالكافرين، وإعراضهم عن أدلة كثيرة في النهي عن هذه الأفعال من كتاب الله وسنة رسوله. فيسفكون الدماء، ويفسدون في الأرض، بأنواع من الفساد، ويقلبون حكم النفي الذي يستحقونه شرعًا في كتاب الله على الرئيس؛ الذي هو ضد هذه المفاسد المهلكة، ومع ذلك يبثون في تصويراتهم ورعبهم: أنه بعد نفيه قد يتفضلون عليه بعدم محاكمته إلى بعض محاكم الكفار الظالمة الجائرة، وإلا جمعوا عليه مما قد ارتكبوا أضعافه من الإدانات المزعومة للتوصل إلى أن يحاكم ويشنق، هو ورجال أسرته وكبار من معه في الدولة؛ وهذا ظلم لا يرضاه الله، ولا يقره شرع، ولا شرف ولا مروءة، ويصدق عليه في هذا الحال قول الشاعر أبي عمر عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان العرجي، الذي قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (268/5):

وكان بطلاً شجاعًا مجاهدًا اهم بدم؛ فأخذ وسجن بمكة إلى أن مات في خلافة هشام:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كريهة وسداد ثغر
وخلوني لمعترك المنايا وقد شرعت أسنتها لنحري
كأني لم أكن فيهم وسيطًا ولم تك نسبتي في آل عمرو

رجل يحكم الشعب عدد سنين ثم يصير ألعوبة بأيدي الشامتين ينفون ويقتلون، ويجعلونه وأمثاله نكالاً لأي مسؤول لا يريد أن ينفّذ للغرب رغباتهم.

هذا ما أردتُ إيضاحه هنا بحقٍّ؛ ردًّا على ما جعجع به المسمى بـ "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين"، فيما ألقوه على الرئيس ورجال حكومته في منشور لهم من التحميل والدجل والتضليل، والدعاوى الباطلة في ذلك البيان الذي لا يستند إلى واقع صحيح بما قالوه فيه ولا دليل".

تعليق حول موقف الشيخ الحجوري من سلطة الحوثي في صعدة:

يتأكّد بما سبق إلى أي مدى كان ذلك التحالف بين الشيخ الحجوري وجماعته مع النظام السياسي السابق، ومدى الخسارة التي مُنِيَ بها هذا الفصيل، بزوال رأس النظام السابق وعائلته الحاكمة!

وثمة مشكل جديد طرأ في العلاقة مع السلطة المحلية في محافظة صعدة؛ تلك التي تمثل منطقة دماج جزءًا من مديرية الصفراء فيها؛ وذلك منذ عام 2011؛ أي منذ مطلع ثورة التغيير في اليمن؛ حيث استطاع طرف سياسي مسلّح هو جماعة الحوثي، تلك التي خاضت ست حروب مع السلطات الحكومية بدأت حربها الأولى منتصف عام 2004، وانتهت حربها السادسة في 10 من فبراير/شباط 2010 بأن تسيطر على المحافظة ومنها دماج، منذ شهر مارس/آذار 2011، وبذلك فإن النظرية السياسية التي يؤمن بها الشيخ الحجوري ومدرسته تفرض عليه الانصياع لتلك السلطة بالطاعة، وعدم الخروج عليها حتى بالكلمة؛ إذ هي -وفق أدبياتها- تعدُّ كل موقف مخالف لسلطة القائم بالأمر خروجًا، حتى إن لم يكن ذلك الموقف مسلّحًا، ناهيك عن مواجهتها للسلطة القائمة بالسلاح، حتى لو واجهتها هي

بذلك، أو جلدت ظهرها، وأخذت مالها، وخرَّبت ديارهـا، أو شـرَّدتما منـها، بوصفها ولي الأمر المباشر هناك، المأمور -وفق الأدبيات السياسية لهذه المدرسـة- بالسمع والطاعة لها، في المنشط والمكره، ما لم تَرَ كفرًا بواحًا لهـا فيـه مـن الله برهان، حتى إن جاء تسلطها رغم أنف أهل صعدة في أغلبيتـهم؛ وذلـك وفـق (نظرية التغلب) الفقهية الشهيرة، ومبدأ سلطة الأمر الواقع.

لكن من المؤكَّد أن الحجوري وجماعته سيردُّون على ذلك أن السمع والطاع لا ينطبق على حالة حركة الحوثي الراهنة، وذلك بالنظر إلى أنها مفتئتة علـى السـلطة (الشرعية) هناك، وأن الدولة المركزية، لا تزال صاحبة السيادة وليس الحوثي وجماعته، باعتراف الحوثي ذاته. لكن ماذا -لا قدَّر الله- لو أن الحوثي تمكَّن من فصـل تلـك المحافظة (رسميًّا) عن الدولة المركزية، وباتت (دويلة) مستقلة، شأنها في ذلك شـأن أي دويلة ظهرت في التاريخ القديم أو الحـديث، بمـا في ذلـك الـدويلات الهادويـة (الجارودية)، تلك التي تولَّت مقاليد الأمور في بعض أجزاء البلاد يومًا، وأغلبها انطلق من صعدة، أو تمحور حولها وما جاورها، وكان بعضها لا يختلف جوهريًّا عن فكـر الحوثي اليوم؛ من حيث أصل المعتقد الفكري والسياسي النظري، على الأقـل؛ فهـل كان سيسلِّم الشيخ الحجوري وجماعته بذلك حينئذٍ، وفقًا لمعتقده السياسي في الإقرار لكل متغلِّب من المسلمين أهل القبلة؟ حتى لو كان ذا مذهب آخر تمامًا، قد يختلف مع المعتقد العام أو الخاص لـ (أهل السنة)، كما حدث في بعض حقب التاريخ مع دول شيعية شهيرة على مستوى أوسع من الداخل اليمني؛ كالدولة العبيدية أو الفاطميـة أو نحوها لم يكن يبدو ذلك ممكنًا، لأسباب عدَّة؛ من أهمها كون قرار كهذا لا ينطلق -في الأساس- من قاعدة علمية منهجية مضطردة يلتزمها الحجوري ومدرسته، بقدر ما ينطلق من إملاء سياسات إقليمية، يمثِّل الشيخ الحجوري ومدرسته ومَنْ على شاكلتهم متغيِّرًا تابعًا لها، وقد وقع في شركها عاجلاً، وأدرك ذلك من خلال تخلِّـي حلفائـه الإقليميين عنه في محنته تلك، ووقوفهم على نحو مباشر أو غير مباشـر مـع خصـمه الحوثي، ومن ثَمَّ ابتلي عاجلاً بحصادها المرِّ، وسيرد توضيح أكثر لهذا المشـكل مـن خلال الحديث عن التحالف الخارجي لهذا الفصيل، علاوة على أنه سيرد تعليق أكثـر على هذا الجانب عند الحديث عن المستقبل.

وحقًّا فقد وقع الهجوم الحوثي المتكرِّر على دمَّاج وطلبتها وأهلها، وامتدت شهورًا متصلة، منذ عام 2011، وتجددت غير مرة، ثم توقَّفت بناء على صلح قاده الشيخ حسين بن عبد الله الأحمر، ثم ما لبثت أن عادت المناوشات والاتهامات المتبادلة مجدَّدًا، لا سيما منذ مطلع يوليو/تموز 2013، ثم ما شهده عيدا الفطر والأضحى وما بينهما من اعتداءات متكررة، وحصار خانق على منطقة دماج؛ وذلك من قبل الحركة الحوثية، بلغ ذروته يوم 30أكتوبر/تشرين الأول 2013 بمجزرة فظيعة استخدمت فيها مختلف الأسلحة الثقيلة من دبابات وصواريخ وسواهما، أفضت في محصلتها إلى قتلى تجاوزوا الـ 200، وجرحى تجاوزوا الـ 600 من الطرف السلفي بدمَّاج، ناهيك عن الجبهات الأخرى، لينتهي الأمر بتهجير الشيخ الحجوري وطلبته من دمَّاج، على نحو ما سيرد عند الحديث عن موقف الشيخ الحجوري من الحوثيين.

الثاني: تحالف مع أقران ألداء:

سبق القول: إنه بمجرد وفاة المؤسس الوادعي حدث من التصدُّع في الجبهة الداخلية للسلفية التقليدية ما فصلها إلى اتجاهين رئيسين: أحدهما يتزعمه الشيخ أبو عبد الرحمن الحجوري، والآخر الشيخ أبو الحسن المأربي، وحينها كان الحجوري يتمتع بعلاقات جيِّدة مع كل أقرانه ممن ينضوي تحت إطار هذه المدرسة باستثناء المأربي -بطبيعة الحال- الذي كان عنصر الخلاف معه واحدًا من عوامل تحالفهم كذلك، وأبرز هؤلاء: الشيخ محمد الإمام (الريمي) أحد أبرز طلبة الشيخ الوادعي، وأحد وجوه السلفية التقليدية بمدينة (مَعْبَر) التابعة لمحافظة (ذمار)، والشيخ عبد الرحمن بن مرعي العدني (اللحجي)؛ وقد كان مقيمًا في دمَّاج إلى جانب الشيخ الحجوري، قبل أن ينتقل إلى قرية (الفيوش) بين محافظتي لحج وعدن إثر نزاع حادٍّ مع الحجوري. والعدني رجل ذو حضور وتأثير بعد الشيخ الإمام، وكذا الشيخ محمد بن عبد الوهاب الوصابي الداعية الأقدم من السلفيين في مدينة الحديدة عاصمة محافظة الحديدة، وهو أكبر رموز السلفية سنًّا وداعية متجوِّل، وإن ظل مركزه بمدينة الحديدة، كما يظل تاليًا في التأثير للإمام ثم العدني،

وهذا إلى جانب شخصيات ذات تأثير محلّي أمثال: محمد الصوملي في جامع الخير بصنعاء، وعبد العزيز البرعي مسؤول مركز دار الحديث في مفرق حبيش بمحافظة إب، وعبد الله بن عثمان الذماري في مدينة ذمار وغيرهم؛ بيد أن تأثيرهم منحصر في إطار بيئاتهم المحلية؛ وذلك على خلاف أولئك الرموز السابقين الذين تجاوزوا بيئاتهم إلى خارجها، ولا سيما الإمام، خاصة مع إنتاجه المعرفي التقليدي بطبيعة الحال.

ويمكن القول: إن هذه تراتبية منضبطة إلى حدٍّ كبير في تصنيف سلّم الفاعلية في إطار السلفية التقليدية، التي انفرط عقد تحالفها مع الحجوري؛ وذلك لدخول متغيرين أساسين في المسار السلفي التقليدي؛ تسبّبا في تصدُّع جديد لهذا التحالف الداخلي؛ ويتمثّلان في: الخلاف مع الشيخ العدني، ثم الموقف السلبي للشيخ الإمام من المشاركة في دعم جبهة دمّاج في وجه الحوثيين؛ وذلك يقتضي تفصيلاً على النحو التالي:

أ- الخلاف مع الشيخ العدني:

يُعَدُّ الشيخ عبد الرحمن بن مرعي العدني واحدًا من أبرز طلبة الشيخ الراحل الوادعي، وقد ظلَّ ملازمًا لدماج بضع سنين، حتى بعد رحيل الشيخ الوادعي، ويُذكر ثناء لافت من الشيخ الوادعي عليه[1].

أسس مركزًا للحديث والعلوم الشرعية في منطقة الأفيوش (بين لحج وعدن)، يدرس فيه -حسبما ورد في ترجمة العدني- 1300 طالب، و800 طالبة، وفيهم طلاب وافدون من جنسيات عدّة[2]. وقد أثنى عليه بعض علماء العربية السعودية في مقدّمتهم الشيخ المدخلي، ويلاحظ أن كل من ذكروا في ثنائهم عليه لا يخرجون عن هذا[3].

---

(1) ترجمة الشيخ عبد الرحمن العدني:
http://www.ajurry.com/vb/showthread.php?t=19063

(2) ترجمة الشيخ العدني:
http://www.ajurry.com/vb/showthread.php?t=19063

(3) ترجمة الشيخ العدني:
http://www.ajurry.com/vb/showthread.php?t=19063

بدأ الخلاف مع الشيخ العدني منذ عام 1429هـ على أقل تقدير[1]، حيث غار منه الشيخ الحجوري -فيما يظهر- بعد أن لاحظ عليه إقبالاً لافتًا وتأثيرًا على كثير من طلبة الدار وغيرهم، بحسب مصادر محايدة من محافظة صعدة أفادت الباحث بجانب من شخصية العدني من خلال نشاطه؛ الذي كان يقوم به في سنوات خلت، لا سيما في مدينة صعدة. ويبدو أن الرجل تجاوز السقف المسموح به في تقدير الحجوري؛ إذ بدأ يمثل أشبه بمنافس له، وهو ما أفضى إلى إحداث خصام حاد بينهما، غادر على إثره الشيخ العدني إلى مركزه في مفرق حبيش؛ الذي أسسه بعد ذلك. وعلى إثر ما حدث تداعى الشيخ الإمام ومعظم رفاقه -السابقُ ذِكْر جُلِّهم- إلى دماج بهدف احتواء النزاع بينهما، ويبدو أنهم لم يفلحوا. كما غدا من البيِّن أنه نحى باللائمة على الشيخ الحجوري؛ مما اضطره إلى إصدار رسالة بعنوان: "البيان الثاقب لرد تقول محمد الإمام أنه لم يحصل مني تجاوب"، وفيها التصريح بتحيزه ورفاقه مع العدني ضده، والوشاية بالحجوري إلى راعي دعوتهم الشيخ المدخلي، للعدول عن طي الخلاف مع الحجوري، ووصف الشيخ الحجوري الشيخ الإمام بقوله: "يأتي بالفتنة عن العدني، ثم يقلبها ضدّي"[2]. أما الشيخ محمد عبد الوهاب الوصابي فقال: إنه قد "قال ما قاله من التبديع والتلويح بالتكفير وعجائب الفتنة والإهدار لثروة شيخنا (أي الوادعي) -رحمه الله- وجهوده منذ نحو نصف قرن"[3].

---

(1) إذ جاءت جملة "قبل عدد سنين" في رسالة الشيخ الحجوري بهذا الصدد وعنوانها: "البيان الثاقب لرد تقول محمد الإمام أنه لم يحصل مني تجاوب"، بتاريخ 13 من جمادى الآخرة 1434هـ، انظر: موقع الشيخ الحجوري: www.sh-yahia.net-news_files/albayan_altagb.pdf، ثم إن الباحث وقف على رسالتين نقديتين حادتين للشيخ العدني ضد الشيخ الحجوري، وعنوانهما الرئيس: "ردود عبد الرحمن العدني على المرجئ يحيى الحجوري، زعيم دماج الحزبية": الأولى مؤرخة بتاريخ 20 من ربيع الأول 1429هـ، والثانية بتاريخ 3 من ربيع الآخر 1429هـ، وانظر: شبكة الأثري:

http://www.alathary.net/vb2/archive/index.php/t-13191.html

(2) الحجوري، "البيان الثاقب لرد تقول محمّد الإمام أنه لم يحصل مني تجاوب":

http://www.sh-yahia.net/new_files/albayan_altagb.pdf

(3) الحجوري، "البيان الثاقب":

http://www.sh-yahia.net/new_files/albayan_altagb.pdf

وهنا تحسن الإشارة إلى أن رسالة سابقة لهذه الرسالة بزمن جدّ يسير قد صدرت للشيخ الحجوري عنوانها: "التبيين والإنكار على ما تضمنه كلام محمد الإمام المسمَّى بالاختصار"، وفيها التصريح أن الإمام ورفاقه استقووا بالشيخ ربيع المدخلي؛ حيث اجتمعوا بمكة في حج 1433هـ "وخرجوا بعد ذلك الاجتماع ألغامًا متفجرة على إخوانهم، وعلى الدعوة، وعلى أنفسهم. وكان أول لغم انفجر: محمد بن عبد الوهاب، **فخرج يبدِّع ويكفِّر** ويفتن في الدعوة، وكأنه رأى ممن اجتمعوا هناك تأخرًا في تنفيذ التسلسل المعلوم، فعاتبهم بقوله: (ما هذه المجمجة)"[1] أي التردّد.

أما الشيخ الإمام فله ردوده كذلك على الشيخ الحجوري تجد بعضها مثبتًا على موقعه: "علماء ومشايخ الدعوة السلفية باليمن"، الذي يشمل قائمة من دعاة السلفية، واللافت أن آخرهم الشيخ الوادعي، كما أن ليس من بينهم الحجوري والمأربي. ويكتفي الباحث في هذا السياق بالإشارة إلى شريط الإمام الموسوم بـ "إجماع أهل اليمن والمملكة على هجر الحجوري ومَنْ تعصب له"، ويلاحظ أنه عبارة عن كلمة قيلت في التحذير من منهج الحجوري، وقد ألقاها على طلابه في دار الحديث بمعبر في يوم 19 من جمادى الأولى 1434 هـ[2]؛ أي في أثناء احتدام النزاع بينه وأقرانه الموالين من طرف، وبين الحجوري وأتباعه من الطرف الآخر، كما يلاحظ -وهذا هو الأهم- إشراك علماء المملكة في الإجماع دون غيرهم، مع أن المقصود بهم مدرسة الشيخ ربيع المدخلي ومَنْ على شاكلته، وليس كل علماء المملكة بطبيعة الحال.

وحاصل ما سبق أن جبهة الحجوري الداخلية تآكلت على مستوى الحلفاء الأنداد، أما الكبار فالحديث عنهم في المستوى الثاني (الخارجي)، وبذلك يكون الرجل قد اصطدم بجميع الفصائل الأخرى السلفية التقليدية -ناهيك عن تجمع الإصلاح والسلفية الجديدة- وانحصر حضوره في مركزه الرئيس بدمّاج؛ حيث

---

(1) الحجوري، "التبيين والإنكار على ما تضمنه كلام محمد الإمام المسمّى بالاختصار":
http://www.sh-yahia.net/new_files/altabyyn_alamam.pdf

(2) انظر: أبو نصر محمد الإمام، "إجماع أهل اليمن والمملكة على هجر الحجوري ومن تعصب له"، شريط مسموع (كاسيت) في 19 من جمادى الأولى 1434هـ، وانظر:
http://www.mnhj.net/vb/threads/4883.

كان المؤسس الوادعي، مع فارق أن الوادعي كان مسيطرًا على كل فروع الـدار بالمحافظات؛ نظرًا إلى شخصيته (الكارزمية)، بما فرضته من مرجعية كـبرى ذات وزن لدى جميع فصائل السلفية التقليدية؛ وذلك على حين يفتقد الحجوري لذلك، نظرًا إلى ما يُوصف به -من قِبَل خصومه- من حدَّة غير محتملة في المزاج، وغلوٍّ في الموقف؛ حتى إن هذا الوصف (الغلو) صار شارة تطلق عليه من قِبَل (غلاة) آخرين ممن كانوا رفاقًا له أو أتباعًا؛ وذلك عقب وفاة الشيخ الوادعي وتسلُّمه مقاليد مركز دمَّاج؛ لكنهم أضحوا اليوم مختلفين معه لأسباب أخرى، قد يكون من بينها ما يُوصف بحدَّة طبعه، وغياب الروح القيادية لديه، مع توافر سمة الغلو المتمثلة في عدم إعذار المخالف حتى من داخل مدرسته.

ب- امتناع الشيخ الإمام عن المشاركة في مواجهة الحوثيين في دمَّاج:

بوسع الباحث الجزم أنَّه إذا كان ثمة عامل توحيد حقيقي متبقٍّ لفصائل السلفية، يمكن له أن يجمع شتاها، ويحدَّ من تناحرها الداخلي، ليس في اليمن فحسب؛ بل على مستوى العالم الإسلامي كافة؛ فهو الوقوف المشترك في وجه الشيعة الاثني عشرية الجعفرية، ومَنْ في حكمها كالحوثيين في اليمن. والمفارقة الكبرى هنا أن لدى الشيخ الإمام كتابًا عنوانه: "النصرة اليمانية في بيان ما احتوته ملازم زعيم الطائفة الحوثية من ضلالات إيرانية"[1]، يرادف فيه بين الاثني عشرية الجعفرية وبين الحوثية، بحيث لا يكاد يصف الحوثيين فيه إلا بالرافضة، وقبله كتاب يقع في 700 صفحة من القطع الكبير عنوانه: "رافضة اليمن على مرِّ الزمن"[2]، ومع ما في ذلك من خلط غير دقيق بين الحوثيين بكل فئاهم وعبر جميع مراحلهم وبين الاثني عشرية الجعفرية[3]؛ فإن المفارقة تكمن في أن صدور الكتاب جاء في ثنايا الموقف من حصار الحوثيين

---

(1) أبو نصر محمد بن عبد الله الإمام، **النصرة اليمانية في بيان ما احتوته ملازم زعيم الطائفة الحوثية من ضلالات إيرانية**، (معبر: دار الحديث، 2012).

(2) أبو نصر محمد بن عبد الله الإمام، **رافضة اليمن على مرِّ الزمن**، (معبر: دار الحديث، دون تاريخ).

(3) راجع إن شئت للتفصيل: أحمد محمد الدغشي، **الحوثيون: دراسة منهجية شاملة** (الدوحة: المورد للإعلام، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011) 74-82.

الخانق لدماج، وقتالهم العنيف لطلبة الدار هناك؛ وذلك في أواخر عام أواخر عام 2010 ومطلع 2011؛ إذ راح الإمام يبحث عن مسوِّغات من هنا وهناك للاعتذار عن نصرة دمَّاج. ومع إقراره بأن ثمة ظلمًا حدث لدماج، وعدم مخالفته في ضرورة دفع أهل دماج الظلم الذي نزل بهم من قبيل قتال الدفع؛ لكنه لا يجيز إغاثتهم من خارج دمَّاج؛ لأنه يرى أن ليس كل مَنْ يقاتل في دماج (رافضيًّا) بالضرورة، وإنما لأجل الدنيا والمغنم[1]. وتراه يتحدَّث عن أنه لا يجوز سبي ذراري (الفرق الضالة)، كما تجده يستدعي مقولات فقهية تاريخية، واضح أنها في غير سياقها[2]، كما يحاول الاستنجاد ببعض ما كان يُرَدِّده الشيخ الوادعي من كون أهل السنة ليسوا مطالبين بغزو (الروافض)، وإنما يدفعون عن أنفسهم ظلمهم، إذا نزل بهم[3]. ويُسقط كل هذا على ما جرى ويجري في دمَّاج، وقد كان ذلك سببًا في أن يتهمه الحجوري ومَنْ على شاكلته -في سياق شكواه المُرَّة منه ومن أقرانه- بقوله: "ومن جوالب الاتعاظ لهم فيما صنعوه من التخذيل عن الحق أخيرًا"[4].

ومع أنه من الوارد أن ذلك اجتهاد بريء من الإمام تجاه ما يجري بين الفينة والأخرى في دمَّاج؛ بيد أنه لا يمكن استبعاد ما قد يذهب إليه بعضهم في تفسير ذلك على أنه من ضروب التشفي؛ وربما الانتقام من خصمه الحجوري، وعلى خلاف ما قد يبدو لأول وهلة أنه تراجع من الشيخ الإمام عن موقفه السابق من عدم جواز نصرة دمَّاج بالرجال ونحو ذلك، بعد إصداره ورفاقه بيانًا جديدًا، عقب هجوم الحوثيين الكبير الثاني على بلدة دماج في أكتوبر/تشرين الأول 2013؛ فمما زاد ذلك الموقف السابق تأكيدًا البيان الذي صدر في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2013 عن الشيخ محمد الإمام[5] ورفاقه: محمد بن عبد الوهاب الوصابي،

---

(1) الإمام، **النصرة اليمانية**، 202.
(2) الإمام، **النصرة اليمانية**، 202، 203.
(3) الإمام، **النصرة اليمانية**، 203.
(4) الحجوري، **التبيين والإنكار**، 2.
(5) يلاحظ أن ترتيب الأسماء في هذا البيان بدأت بالشيخ محمد بن عبد الوهاب الوصابي، ثم محمد بن عبد الله الإمام، ثم البقية؛ بيد أن الباحث آثر ذكر الإمام أولاً انسجامًا مع مسار الموضوع منذ بدايته، دون أن يؤثر ذلك جوهريًا على موضوعية التوثيق.

ومحمد بن صالح الصوملي، وعبد الله بن عثمان الذماري، وعبد العزيز بن يحيى البرعي، وقد عُرف بـ "بيان الإبانة"، مؤيدًا كالعادة بإقرار الشيخ ربيع بن هادي المدخلي للردِّ على الشيخ الحجوري حين نسب إلى هذا الأخير القول: إن "مَنْ وجد حوثيًّا فليقتله أو يأسره أو يأخذه". على خلفية ما أصابه وطلبة دار الحديث بدماج وأهل دماج من عدوان من قبل الحركة الحوثية؛ لا سيما منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2013، بما في ذلك يوم عيد الأضحى وأيام التشريق والشهر الحرام، فعلى حين طالب الشيخ الإمام ورفاقُه الدولةَ للقيام بواجبها في ردع المعتدين الحوثيين؛ فإنَّه أعقب ذلك بالقول: "وليس من الحلول لهذه الفتنة ما دعا إليه الشيخ يحيى بن علي الحجوري أهل السنة في جميع المدن والقرى اليمنية بقوله: "مَنْ وجد حوثيًّا فليقتله أو يأسره أو يأخذه". لما في ذلك من المفاسد العامَّة والخاصَّة؛ ولكن مَن استطاع أن يذهب إلى دمَّاج لدفع الظلم عن إخوانه فليفعل. وندعو جميع أهل السنة في المدن والقرى اليمنية من طلاب العلم وغيرهم إلى الاستمرار على طلب العلم والدعوة إلى الله، والرجوع إلى أهل العلم، والبعد عن الفتن، والمحافظة على دعوة أهل السنة والجماعة كلٌّ بحسبه: ﴿... **وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ**﴾[1]. ومن المفارقات أن يصدر عن الشيخ الحجوري بيان شكر عاجل للإمام ورفاقه في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2013 على ذلك الموقف، وإن استثنى منه استنكارهم لتلك العبارة (الفتوى)، وعبارة: "مَن استطاع أن يذهب إلى دماج لدفع الظلم عن إخوانه فليفعل"؛ لأن الحوثي يبيت لسحق دماج، وجعل حربه معهم هذه المرة هي الحاسمة[2]، غير أن قيام بعض طلبة الشيخ الحجوري وأنصاره للتصدي لبيان الشيخ الإمام ورفاقه، ووصم بيانهم بأقسى العبارات، ولمز أصحابه بتهم لا آخر لها؛ أمر يبعث على الدهشة! كيف لموقفين متباينين بين الشيخ الحجوري وطلبته وأنصاره أن يبلغا هذا المدى من

---

(1) محمد الإمام ورفاقه، "بيان علماء الدعوة السلفية في اليمن في عدوان الرافضة على دار الحديث بدماج":
http://www.bayenahsalaf.com/vb/showthread.php?p=52772

(2) الحجوري، "شكر وبيان لما تضمنه بيان المشايخ من إدانة للحوثي بالبغي والعدوان".
http://sh-yahia.net/show_art_67.html

المفارقة والخلاف، وهم مَنْ تربوا على الطاعة حذو القُذّة بالقُذّة؟ أم أن ذلك بات من المتطلبات المرحلية التي علمتهم إياها سنوات المواجهات مع الحوثي وجماعته؟
ومن هذه الردود -على سبيل المثال- رد أبي ذر سمير بن محمد الجماعي الموسوم بـ "نُصح وبيان مما تخوف منه مشايخ الإبانة من مقاتلة الزنادقة الكفار"؛ حيث استهله بوصف الشيخ الإمام ورفاقه بالمخذّلين، وتهكم من اعترافهم أن ما يجري في دماج مندرج تحت جهاد الدفع؛ ولكنه تساءل: "ما مرادكم في تحقيق هذه المسألة"؟ ونسب إليهم القول: إنهم كانوا يُرَدِّدُون في السابق أن دفاع أهل دماج وطلبتها عن أنفسهم ليس جهادًا في سبيل الله. كما استخف من قولهم: إن "من استطاع الذهاب إلى دماج لدفع الظلم عن إخوانه فليفعل". حيث عدّها مطالبة بالمستحيل؛ إذ إن دمّاج محاصرة من كل اتجاه، كما دافع عن فتوى الشيخ الحجوري بقتل أو أسر أي حوثي؛ بأن هؤلاء الذين ردوا عليه لا يدركون ما يعانيه الشيخ وطلبته وأهالي دمّاج من نكث الحوثيين العهود والمواثيق، وخرق الاتفاقات والالتزامات.. إلخ[1].

كما رد أبو محمد عبد الحميد الحجوري على بيان الإمام ورفاقه بكلمات موجزة؛ وسمها بـ "الإصابة في الرد على مشايخ الإبانة"؛ حيث عَدَّ ذلك اعترافًا من أولئك المشايخ أن جهاد الشيخ الحجوري وطلبته ومَنْ معه يندرج في إطار جهاد الدفع؛ ولكنه عزا ذلك الاعتراف منهم إلى الحرج الذي لحقهم بسبب صمتهم، وإلى الرغبة في الردّ على الشيخ الحجوري حين دعا إلى مقاتلة الحوثيين أو أسرهم حيثما كانوا، وإلى تحذيرهم من الجبهات المناصرة لأهل دمّاج (كما في جبهة كتاف - وائلة)؛ وذلك حين دعا كل قادر على الذهاب إلى دمّاج لنصرة المحاصرين فيها فليفعل، رادًّا عليه ذلك أنه يعلم استحالة الوصول إلى دمّاج في ظل حصار مطبق عليها من كل الجهات[2].

---

(1) أبو ذر سمير بن محمد الجماعي، "نُصح وبيان مما تخوف منه مشايخ الإبانة من مقاتلة الزنادقة الكفار":
http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=21300

(2) أبو محمد عبد الحميد الحجوري، "الإصابة في الرد على بيان مشايخ الإبانة":
http://sobolalsalam.net/vb/showthread.php?t=3826

وكذا قام أبو عبد الله محمد بن عبد الله باجمّال بإصدار رد مماثل في 22أكتوبر/تشرين الأول 2013 وسمه بـ "البيان التفصيلي في موقف مجمّع الإبانة التخذيلي"؛ لكنه أضاف إليه أن دعوة بيان الشيخ الإمام ورفاقه للشيخ الحجوري بالتذكير أن منهج أهل السنة التزام الحكمة، وعدم إثارة الفتن يلزم الإمام حين "أرعد وأزبد بمجرد إطلاق بعض الرصاص، أو توجيه بعض الأسلحة الخفيفة على مركزه، فلا أدري أي صبر يريدون، وأي حكمة يعنون؟"[1]، وليس الشيخ الحجوري الذي استنفد كل أساليب الصبر والحكمة. أمّا اعتراف الإمام ورفاقه أن ذلك جهاد دفع فقد حمله باجمّال على أنه تآمر على جبهة كتاف المساندة لدماج؛ حيث "هذا منهم تمهيد لإبطال ما قامت به جبهة كتاف المباركة من جهاد الحوثيين المعتدين، التي ما قامت إلا دفاعًا عن المظلومين في قلعة السنة بدماج"[2]. وعلق على دعوة من استطاع من أهل السنة الذهاب إلى دماج لنصرة إخوانه فليفعل أن "هذا كلام يجعل الرجل يضحك من ركبته"[3]؛ إذ هو مشايعة لقول الحوثيين: إن دمّاج غير محاصرة. وأضاف: "إذا جاز عندهم الدخول إلى دماج وقتال الحوثي من الداخل فما الذي حرم قتالهم من خلفهم"؟![4].

أما ما نُسب إلى الشيخ الحجوري من دعوته لقتل كل حوثي وأسره؛ فقد وصف باجمّال ذلك بأنه "جمع بين التحريف، والجهل بالمصالح والمفاسد؛ أما التحريف فنسبتهم إلى شيخنا العلامة الحجوري القول بقتل كل حوثي على الإطلاق، وهذا تحريف مشين، وبتر قبيح"[5]. ثم أورد نص فتواه[6]؛ وهي: "ومن

(1) أبو عبد الله محمد بن عبد الله باجمّال، "البيان التفصيلي في موقف مجمّع الإبانة التخذيلي": http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=21253

(2) باجمّال، "البيان التفصيلي": http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=21253

(3) باجمّال، "البيان التفصيلي": http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=21253

(4) باجمّال، "البيان التفصيلي": http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=21253

(5) باجمّال، "البيان التفصيلي": http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=21253

(6) حاول الباحث العثور على نص البيان الأصلي الصادر عن الشيخ الحجوري فلم يتمكن من العثور عليه في المواقع المعنية بمدرسة الشيخ؛ كموقع شبكة العلوم السلفية، وكذا موقع الشيخ ذاته، كما تواصل مع بعض ذوي الخبرة والصلة للدلالة على نص البيان دون جدوى!

كان لا قدرة له بالذهاب إلى هنا وإلى هنا -يعني: جبهة كتاف أو حاشد- واستطاع أن يقوم بمجهود له في بلده من القيام في وجه الرافضة هناك أعني: من أسر أو قتل بعض رؤوسهم الذين يقومون بالفتنة في دماج، فإنهم قد استباحوا دماء أهل دماج، فينبغي أن تستباح دماؤهم في كل بلد. اهـ"[1].

ومع استغراب الباحث أن يصحح باجمّال أو سواه عبارة كهذه تظهر فرقًا كبيرًا بينها وبين تلك العبارة المتداولة الشهيرة الأخرى، التي لم يُعَلِّق عليها حتى الحجوري ذاته باعتراض أو اتهام بالتحريف؛ فإن التأكيد جدير على مضمون بيان الشيخ الإمام ورفاقه؛ من حيث واجب الدولة في حماية مواطنيها أينما كانوا، ومن أيِّ طرف معتدٍ، وخطأ الشيخ الحجوري في مقولته التي جاءت رد فعل لا يمكن تبريره، حتى بصيغتها الواردة آنفًا، مع أنها تختلف كثيرًا عن تلك التي أوردها الإمام ورفاقه في بيانهم؛ إذ تظل عامل توسعة لدائرة الحرب، وإسهامًا في مزيد من إشعال الفتنة العمياء، ومهما تكن بواعثها من حيث الشعور بالمرارة والقهر والتواطؤ على إبادة دماج وطلبة العلم فيها بوجه خاص؛ بيد أن الشرع ينبغي أن يضبط مسلك الفرد والجماعة، ويلجم عواطفه بكابح العدل، وعدم الانسياق إلى أن تـزر وازرة وزر أخرى، بحيث لا بُدَّ من أن ينظر إلى الأمر من كل وجوهه، وتداعياته كآفة، لا سيما أن دعوة كتلك سيذهب فيها أبرياء، وستسهم في توسيع رقعة المواجهات لتشمل قبائل ومناطق أخرى بدافع الانتقام وردِّ الفعل المتبادل كذلك.

بيد أن اللافت -من الجهة الأخرى- في بيان الشيخ الإمام ورفاقه تراجعهم عن كل تنظيراتهم السابقة بهذا الشأن؛ ومن ذلك محاولة الشيخ الإمام -بوجه خاص- حشر الأدلة المحرِّمة لنجدة عالم أو مستضعف، في مثل حالة دمَّاج، حين عدَّ ذلك في السابق تفريطًا بالثوابت؛ وذلك على حين لم يجد أدنى حرج هنا حين عاد فاعترف بمشروعية الدفاع عن دمَّاج من خارج أهلها وطلبتها، كما رأينا! وذلك ينسف كل ذلك الإصرار السابق من الشيخ الإمام على أن مطالبة الشيخ الحجوري بنصرة دماج عبر مقاتلين باطل مخالف لمنهاج أئمة السلف؛ حتى إنه

---

(1) باجمّال، "البيان التفصيلي":
http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=21253

ذهب بعيدًا حين حاول الاستدلال على ذلك بمقولات بعيدة للإمام ابـن تيميـة، وللشيخ مقبل الوادعي، فيا ترى ما الذي جدَّ؟ أهو بعض تلك التحليلات السابقة من قبل طلبة الشيخ الحجوري؟! أم صحوة ضمير متأخرة، عـادت إلى الأصـل المشار إليه غير مرَّة في هذا الكتاب؛ أي أنه إذا كان ثمة عامل توحيد حقيقـي لا يزال يجمع فرقاء السلفية وشتاها فهو الوقوف في وجه الاثـني عشـرية ومَـنْ في حكمها كالحوثيين؟ خاصة بعد أن عمّدت بقبول راعي الدعوة السلفية التقليديـة الماضوية الشيخ ربيع المدخلي؟ لكنها مع ذلك لم تنسَ خلافها مع الشيخ الحجوري -وسيأتي تفصيل ذلك أكثر عقب هذا- حيث تبين أن دعوتها لنجدة دماج مستثنى منها الرجل (الحجوري)؛ الذي صوَّره مقال صدر في 19 أكتـوبر/تشـرين الأول 2013 لأحد وجوه تلامذة الشيخ المدخلي المقرَّبين، ويُدعى أسـامة بـن عطايـا العتيبـي من جنس الحجارة (في إشارة (جاهلية) إلى اسمه)، وعدَّ تلامذته كـذلك من جنس الحجارة الصمَّاء، وهذا نص المقولة: "... أما بعد؛ فإن أذيـة الرافضـة الحوثيين لأهل السنة مما يستنكره أهل السنة والإيمان؛ ومما يجب مساعدة أهل دماج لصد عدوان الروافض قاتلهم الله، وأما (الحجوري) فلا بُدَّ من التفريق بين دمـاج البلد ويدخل فيهم سكان المركز، وبين المبتدع المجرم (الحجوري) ومَنْ معه مـن حجارة صماء، فيُدعى لهم ويُغاثون ويُعانون على عـدوهم، أمـا "الحجـوري" وحجارته فهم مبتدعة ضلال ضررهم عالمي، وعملوا في السلفيين الفتنة، وفرقـوا بين كثير منهم بما لم يستطعه الرافضة والخوارج. وما زال الحجاورة أخـزاهم الله يستغلون مآسي دماج لنشر بدعتهم، وكسب تأييد الجهال لهم ولنحلتهم الفاسدة، فحذار حذار من مكر الحجاورة؛ فمكرهم شديد، وبلاؤهم مديـد، وضـررهم عظيم، ونحلتهم من أسباب تسلط الرافضة على أهل دماج، فلو أخذ أهل دمـاج على يد (الحجوري) وحجارته لكانوا ناصرين لله مستحقين لنصرة الله"[1].

ويعلق أحد أنصار الشيخ الحجوري على تلك المقالة واسمه علي بن رشـيد العفري بقوله: "فهذه الكلمات اللاذعة، والفجور السافر من مكة المكرمة، الـتي

---

(1) أسامة بن عطايا العتيبـي، مقالة مثبتة على شبكة العلوم السلفية:
http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=21204&p=97488#post97488

شرفها الله وكرمها وحرمها، من أحد طلبة الشيخ ربيع، ومن جواره يعكس لنـــا موقف الشيخ ربيع وبعض طلبته من دماج، ومن شيخها، وما يحملونه من حقـــد، ومن فجور تجاه هذا العالم الجليل، الذي أصبح لأهل السنة منحة، وعلـــى أهـــل الفجور والخنا محنة، فأهل دماج لا يستحقون نصر الله حتى يأخـــذوا علـــى يـــد الحجوري! الحجوري لا ينصر بل يخذل ويسلم للرافضة!... وأملي في إخوانـــا في أرض الحرمين أن يسكتوا عن أهل السنة الشرفاء أمثال هذا الفاجر؛ فأهل الســـنة ليسوا في فراغ وما بهم يكفيهم، وإنما كتبنا هذا للتوثيق، وليعلم بعض من ينتظـــر النصرة من الشيخ ربيع وربعه أن هذا هو موقفهم الحقيقي، وهذه نظرتهم تجاه أهل السنة، والعجب أنهم هذه المرة استعجلوا ببيان موقفهم، وأما مـــن قبـــل فكـــانوا ينتظرون ذهاب الخوف، فالكلام على المجاهدين وأذيتهم بكلام شديد مع الشـــح عليهم من نشر أخبارهم ونقلها للمسلمين، حتى يكونوا على علم بما يدور، فتجد بعضهم يصف أهل السنة في تلك الدار بـــأقبح الأوصـــاف، ونبـــذهم بألقـــاب اخترعوها، لقصد التنفير عنهم والتشويه لهم، وهذا من خصال المنافقين، نسأل الله السلامة؛ قال: "**فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْـــرِ**" [الأحزاب: 19] ولا أنسى إن نسيت قول الشيخ ربيع بعد اعتداء حصار الرافضـــة الأول وقسمه أن ما أصاب أهل السنة في دماج كان عقوبة مـــن الله!! فالموعـــد الله!"[1].

إن الحديث عن موقف الشيخ ربيع المدخلي من العدوان على دماج والشيخ الحجوري وتلامذته وأهل دمَّاج من قبل الحركة الحوثية يقود إلى بيـــان تحـــالف الحجوري ابتداء معه؛ وذلك على النحو التالي:.

2. المستوى الخارجي: الشيخ ربيع المدخلي ومَنْ وراءه

ويعني الباحث بالتحالف الخارجي هنا ذلك الارتباط الذي ظل قائمًـــا منـــذ وفاة الشيخ الوادعي، وتحديدًا منذ تولي مقاليد الدار الحجوري على نحـــو معلـــن

---

(1) علي بن راشد العفري، مقالة مثبتة على شبكة العلوم السلفية:
http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=21204&p=97488#post97488

(رسمي)؛ أي على مدى تجاوز العشر سنوات (من 2001 إلى 2013) ببعض الجهات خارج حدود الجمهورية اليمنية؛ أي تلك الداعمة لدار الحديث بدماج، ويأتي في مقدمتها الشيخ ربيع بن هادي المدخلي الرجل المقرب من السلطة السياسية بالعربية السعودية، ذو العلاقة الممتازة بالمؤسس الوادعي، والمشتهر بالهجوم على كل الرموز والمدارس الإسلامية الحركية، أو حتى تلك السلفية غير التقليدية، التي تتمثل في بعض الرموز العلمية والدعوية، التي يطلقون عليها في المملكة "الصحوية"؛ أمثال: الشيخ سلمان العودة، وسفر الحوالي، وعبد الوهاب الطريري، وناصر العمر. غير أن ذلك انفرط عقده علانية وعلى صفحات المواقع الإلكترونية، وعبر الأشرطة المسموعة (الكاسيت) وغيرها منذ الشهور الأولى من عام 2013؛ حيث يمكن الاستنتاج أن الإصرار على تقديس الرجال على الرغم من الترديد المستمر أنه لا حجة لأحد غير الكتاب والسنة، قد جنى على هذا الفصيل بما لا مزيد عليه، ويبدو أن لإغفال طبيعة المرحلة التي ظهر فيها ذلك العلم والهدف من تأسيسه أثرها المباشر على المشتغلين به اليوم، كما حدث من قبل مع الشيخ المؤسس لهذه المدرسة في اليمن مقبل الوادعي تجاه كبار العلماء وطلبة العلم من مدرسته أو خارجها.

وحيث كان الاشتغال بـ "علم الجرح والتعديل" خارج سياقه الموضوعي الزماني، وهدفه الشرعي الذي وضع من أجله، كحالة استثنائية، كما أشار الشيخ الوادعي إلى ذلك قبلاً، مع أنه ظل لديه القاعدة الأصلية من الناحية العملية؛ فقد كان السبب الجوهري -فيما يظهر- في تصاعد حالة الخلاف الداخلية لدى هذا الفصيل في عهد الحجوري؛ خاصة مع الإصرار على ترديد مقولة أن رمز هذا العلم في هذا العصر -بلا نزاع- الشيخ ربيع بن هادي المدخلي (إمام الجرح والتعديل في هذا العصر)؛ بل بلغ الغلو في الرجل أن قال الشيخ الوادعي عنه كلمة تستحق التوقف عندها طويلاً؛ وهي: "من قال له ربيع بن هادي إنه حزبي فسينكشف لكم بعد أيام أنه حزبي، ستذكرون ذلك، فقط الشخص يكون في بدء أمره متسترًا ما يحب أن ينكشف أمره؛ لكن إذا قوي وأصبح له أتباع ولا يضره الكلام فيه، أظهر ما عنده، فأنا أنصح بقراءة كتبه والاستفادة منها حفظه الله

تعالى"[1]. وهنا يُفرض التساؤل: هل بلغ الاعتقاد لدى الشيخ الوادعي بالشيخ المدخلي هذا المدى، فيرى أن له مزية من الغيب لم يصل إليها أحد سواه؛ بحيث يجب أن تصدق فراسته -وبتنا نخشى أن يقال نبوءته- في اتهام هذا المخالف له أو تصدق؟ ودعك مما كان سيقال فيما لو صدرت مثل هذه العبارة عن أحد آخر من خصوم هذه المدرسة، كأن يتهم بالشرك والانحراف العقدي؛ إذ أضحى يجوِّز أن شخصًا -مهما علا قدره عنده- يشترك مع الله في خاصية الاطلاع على علم الغيب؛ إذ لا مجال في العبارة لاحتمال أن يوضع كلام المدخلي أرضًا على الإطلاق - كما رأيت-! ولكن حسنًا فماذا سنقول اليوم في خلافه مع الحجوري، ونبزه بالتهم التي نبز بها غيره، أو ربما تزيد من بعض الوجوه؟ فهل هي قدر مقدور، ولا يمكن إلا أن تكون حقًّا؟ وعلى الحجوري أن يتهم نفسه أو يتهمها؟ حيث قال شيخه في المدخلي ما ليس له من تأويل؛ إلا أن كل مَنْ خالفه حزبي متستر، فإذا قويت شوكته انكشف!!

ويشاء الله أن تأتي جناية التربية التي تستحق المراجعة الفورية؛ إذ حدث نزاع علني لافت بين الشيخ يحيى الحجوري من طرف، وبين الشيخ ربيع المدخلي من الطرف الآخر؛ حيث بدأ محدودًا وداخليًّا، واكتسى في بعض مراحله ثوب العلمية والخلاف الفقهي والحديثي؛ لكنه تطور بعد ذلك، حيث خرج إلى العلن، وتحوَّل من مجرَّد خلاف حول مسائل علمية فقهية وحديثية ونحوهما إلى اتهامات كبرى متبادلة، في العقيدة والولاء ونحو ذلك -كما ستقف على جانب من ذلك لاحقًا- وبلغ الأمر حدَّ اللدد والتنابز والاتهامات العلنية المتبادلة بين الرجلين وأتباعهما؛ إذ -ولأسباب غامضة غير مفهومة حتى الآن على وجه اليقين والقطع- تحوَّل مَنْ كان يصفه الشيخ الحجوري وغيره من هذا الفصيل السلفي بـ "إمام الجرح والتعديل في هذا العصر"، إلى أحد أكبر المتآمرين على الدعوة

---

(1) راجع: **رسالة شفاء العليل بثناء علماء الأمة على الشيخ ربيع حامل لواء الجرح والتعديل**، جمع وإعداد: أحمد الصباحي (صنعاء: مكتبة الإدريسي، والقاهرة: دار الحرمين، دون تاريخ)، وانظر جانبًا منها على موقع المجلس اليمني:

http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=22386

السلفية في اليمن، وصار يُتَّهم من قبل الحجوري وأتباعه بمحاولة شــراء ولاءات السلفيين اليمنيين لصالح أجندته الخاصة ومَنْ وراءه؛ وذلك مع أن المدخلي ذاته هو الذي منح الحجوري مشروعية الخلافة بعد الشيخ الوادعي في دماج علــى إثــر خلافه الشهير مع أبــي الحسن المصري، وعدَّه وحده مَنْ ينبغي لكل دعاة السلفية في اليمن الائتمار بأمره، وعدم الخروج عن توجيهاته -كما سيرد لاحقًا- وبذلك حسم المدخلي النــزاع بين الحجوري والمأربــي إلى حدٍّ كبير، أكثر من مســألة الوصية أو غيرها؛ لأن كلا الرجلين -أعني الحجوري والمأربــي كما هو شأن كل رموز هذا الفصيل- لم يكونوا يصدرون عن رأي أو موقف من هذا القبيل قبل أن يُمنحوا الإذن من الشيخ المدخلي، كما أن المدخلي هــو الرجــل الــذي كــان الحجوري يمتحن فيه كل مخالفيه؛ حيث ينبغي أن يحتكم الجميع إلى مَنْ كان يصفه الحجوري ومدرسته وكل رموز السلفية التقليدية في اليمن بـــ "إمــام الجــرح والتعديل في هذا العصر"؛ لكننا نكتشف بعد عقود من التبجيل والتضــخيم بــل (التقديس) للشيخ المدخلي من قبل الحجوري ومدرسته خاصة؛ أنه غــدا اليــوم مذمومًا مجروحًا، بعد أن كان معيار السنة والجماعة، وصــفة الصــفوة، وخــيرة الخيرة، وسنَّة السنَّة، كما نكتشف -في المقابل- أن الشيخ الحجوري غدا واحــدًا ممن يُتَّهم في عقيدته تجاه كبار الصحابة؛ أي عثمان بن عفان ﷺ، وإذا بالمــدخلي يصدر رسالة عنوانها: "الذب عن الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ والصــحابة الكرام ﷺ على الدوام"، تذكرك باتهامه من قبل لأبــي الحسن المأربــــي بمثــل ذلك؛ لكنها هذه المرة موجهة مباشرة إلى الحجوري ومدرسته، الذين يؤكدون -تبعًا للشيخ الوادعي وغيره- أن أذان عثمان الأول يوم الجمعــة (بدعــة)، وإن لم يكن عثمان مبتدعًا[1]، وأن مدار هذا الخلاف حول توثيق رواية (هشام بن الغاز) الذي يُضَعِّفه المدخلي فيما يقويه الحجوري ومِنْ قبله الوادعي.

وكانت بعض الجهود قد بذلت لإصلاح ذات البين بين المدخلي والحجوري، وظن البعض أن الأمور عادت إلى طبيعتها؛ لكن ها هو ذا تصريح حديث نســبيًّا

---

(1) راجع نص فتوى الشيخ الوادعي في "بدعية الأذان الأول يوم الجمعة":
http://aloloom.net/show_sound.php?id=12347

ينفي -ضمنًا- نجاح ذلك، ويعود ليُؤَكِّد احتدام الخلاف؛ بل بلغ الأمر بالمدخلي أن صرح أن تاريخ الخلاف قديم يصل إلى سبع سنوات (يقول هذا في العام2013)، بما يعني أن كل الجهود باءت بالفشل بعد فترة طويلة من الصبر والوعود المضروبة من الحجوري، فقال: "ونحن صابرون منذ سبع سنوات تأتينا الكتابات والشكاوى... وقد ناصحته (قالها أربعًا) فيما بينه، وأحيانًا المناصحة تستمر ساعتين ونصف، ويعد ولا يفي -بارك الله فيكم- وتلاميذه غلاة غلو لا نظير له، يعني إمام الثقلين، إمام الثقلين، والناصح الأمين، غلو وغلو وغلو... أضر الناس بالدعوة السلفية، لا أحد أضرّ من يحيى".

وقال الشيخ المدخلي عن نظرة الشيخ الحجوري وأتباعه: "يا أخي عندنا مدارس بالألوف المؤلَّفة كلهم على المنهج السلفي، يدعون إلى السلفية، وينافحون عنها، كلهم تحت الأقدام في المملكة، في اليمن، في الجزائر، في كل مكان كل شيء تحت الأقدام... هذه ما هي سلفية ولا منهج سلفي"[1].

ولكن للباحث أن يتساءل تُرى هل الأمر رهن بمسائل من هذا القبيل فحسب؟

لا يبدو ذلك معقولاً؛ إذ قبل ظهور هذا النزاع لم يكن ثمة مجال لعذر أو تبرير لأي مختلف مع فهم الشيخ ربيع أو اجتهاده في كبرى المسائل أو دقيقها، ولئن ظهر خلاف في مسألة فقهية أو حديثية وتعذَّر إخفاؤها فيُقَدَّم الأمر على أساس أنه خلاف علمي سائغ؛ لكن يظلُّ السؤال قائمًا: وماذا عن الخلاف المماثل مع آخرين من خارج المدرسة؟ لم لا يُتلمس له العذر كذلك؟

وبالمقابل فإنه لم يكن أمرًا مسموحًا أو مسموعًا لدى الشيخ المدخلي لأي من أقران الحجوري أن يختلف معه، أو يستدرك عليه، ناهيك عن أن يحجَّه أو يتغلب عليه.

وفي البرهنة على ما تقدَّم وبعيدًا عن تفاصيل الرسائل (الاتهامات) المتبادلة التي تخرج تباعًا بين الفينة والأخرى تجاه كل طرف؛ فإليك - في هذه العجالة إلماحة إلى

---

(1) راجع نص رأي المدخلي في الحجوري في: المدخلي، تسجيل صوتي، ألقي في غرة جمادى الأولى 1434هـ، وهو مثبت في موقع البيضاء العلمية:
http://www.albaidha.net/vb/showthread.php?t=46024

جناية الإصرار على إحياء منهج الجرح والتعديل في هذا العصر على ذلك النحو.

ثمة رسالة لأحد رجال الحجوري واسمه علي بن ناصر العدني عنوانها: "فضيلة الشيخ ربيع المدخلي يسلك مسلك أبـي الحسن المصري في التلاعب بالحقـائق العلمية، والاستخفاف بعقول الناس"[1]، ويبدو أنها كانت في بداية الخلاف بـين الرجلين؛ إذ لا تزال تحمل في عنوانها ما يشي بالاحتفاظ بقدر من المودة، ومما ورد فيها: "وكأن الشيخ ربيع المدخلي بكل أفعاله هذه يُغَلِّطُ مَنْ شاء ويُخطِّـئُ مَـنْ شاء، ويُسيءُ القول من دون حجة ولا إثبات إلى كل مَنْ يخالفه في هشـام بـن الغاز، ويطلق الأحكام على الأئمة جزافًا من دون خوف ولا مراقبـة لله، وهـذا واضح في قوله: "أما أنا فأعتقد أن كثيرًا منهم -ولا سيما المتأخرين- إنما اتبعـوا المتقدمين؛ مثل: ابن معين، ودحيم، دون تتبع ولا اعتبار".

هكذا يقول الشيخ ربيع المدخلي متعاليًا: "إنما اتبعوا المتقدمين؛ مثـل: ابـن معين، ودحيم". وكأنه لا يرى ابن معين ودحيمًا شيئًا؛ فإذا لم يكن ابـن معـين ودحيم أهلاً للأخذ منهم والاتباع لهم فممن يأخذ الناس؟! إن هذا الكـلام مـن الغلو الشديد في الإسقاط والإهدار لأئمة الحديث. فهو يُسـقط علمـاء الجـرح والتعديل وأئمة الحديث في اعتبارهم لمرويات هشام بن الغاز، ويقول عنهم: "إنمـا اتبعوا المتقدمين؛ مثل: ابن معين ودحيم دون تتبع ولا اعتبار"[2].

وفي هذه الرسالة اتهام للشيخ المدخلي بمساندة أهل الفتن مثل أبـي الحسـن المصري، وأنه ليس من الناصحين للدعوة السلفية باليمن، ولا هو أمين عليها؛ بـل يسير ومَنْ يُشايعه "في خندق واحد مع الرافضة الحوثيين وحزب الإخوان المسلمين في استهداف الدعوة السلفية في الديار اليمنية"[3]. وخلصت الرسالة إلى أن "الشيخ

---

(1) علي بن ناصر العدني، "فضيلة الشيخ ربيع المدخلي يسلك مسلك أبـي الحسن المصري في التلاعب بالحقائق العلمي والاستخفاف بعقول الناس":
http://aloloom.net/upload/m/tolab%20al3em/ali%20bin%20nasir.pd

(2) العدني، "فضيلة الشيخ ربيع المدخلي يسلك مسلك أبـي الحسن المصري":
http://aloloom.net/upload/m/tolab%20al3em/ali%20bin%20nasir.pd

(3) العدني، "فضيلة الشيخ ربيع المدخلي يسلك مسلك أبـي الحسن المصري":
http://aloloom.net/upload/m/tolab%20al3em/ali%20bin%20nasir.pd

ربيع المدخلي قد قام بأفعال شنيعة لا يرتضيها أهل المنهج السلفي، وجنى على أئمة الحديث بصنيعه هذا انتصارًا لحزب عبد الرحمن العدني، وهذا هوى. ولو اطلع العلماء جيلاً بعد جيل على كتاباته هذه لحكموا عليها بأنها يلوح منها الهوى، ومقاصد سيئة، استغل مكانته العلمية ليمرّر مغالطاته، ويبث حقده الدفين السائر عليه من عدد سنين على هذه الدعوة السلفية في دار الحديث بدمَّاج وشيخها الفاضل العلامة يحيى بن علي الحجوري، حفظه الله"[1].

وتجد جناية الاشتغال بما يوصف بـ "الجرح والتعديل لعلماء العصر" تصل ذروتها في التجريح الموجَّه إلى الشيخ ربيع المدخلي (إمام الجرح والتعديل في هذا العصر) لدى الحجوري ومدرسته وسواها من أتباع المدخلي، داخل المملكة وخارجها؛ وذلك حين صرَّح الشيخ الحجوري بأن الشيخ المدخلي عرض عليه الانضمام للعمل مع المخابرات السعودية؛ وهو ما رفضه الحجوري وفقًا لروايته مقسمًا: "قلنا: والله لو نموت، والله لو نموت ما ضيعنا الدعوة من أجل الدنيا"[2]!

وحتى بعد محنة دمَّاج وحصار الحوثيين لها، وقتلهم لأكثر من مائتين من طلبتها، ومن أبناء دماج، وجرحهم لأكثر من ستمائة آخرين، ثم تهجير نحو خمسة عشر ألف فرد منها -كما سيرد تفصيل ذلك لاحقًا- وقيام الشيخ الحجوري وبعض أبرز طلبته المهجَّرين بزيارة العربية السعودية يوم 7 فبراير/شباط 2014، باسم (العمرة)؛ فإن الشيخ ربيع المدخلي رفض استقبال الشيخ الحجوري، ووصفه بيان مثبت على صفحة الشيخ المدخلي (على الفيسبوك) باسم القائمين على موقع الشيخ المدخلي بـ "المخذول المتقلِّب"، مضيفًا أن الحجوري حاول زيارة المدخلي يوم الثلاثاء 11 من ربيع الآخر 1435هـ، بعد صلاة العشاء غير أن الأخير امتنع

---

(1) العدني، "فضيلة الشيخ ربيع المدخلي يسلك مسلك أبي الحسن المصري":
http://aloloom.net/upload/m/tolab%20al3em/ali%20bin%20nasir.pd

(2) راجع: الرواية كاملة في مقطع (يوتيوب) مسجل بصوت الشيخ الحجوري، وعنوان المقطع: "جامية السعودية يعرضون على الحجوري الانضمام للمخابرات"، تم النشر بتاريخ 30 من مايو/أيار 2013 (تاريخ الاستماع إلى المقطع في 2 من يوليو/تموز 2013).
http://www.youtube.com/watch?v=BloXOP6l-dQ

عن استقباله، كما نوَّه القائمون على الموقع "أن هناك كلامًا قاله الشيخ نتحفظ في نشره حتى يأتي وقته. ونقول نحن القائمين على هذا الموقع للحجوري: تب إلى الله، وأصلح ما أفسدت، ثم اطلب زيارة علماء أهل السنة بعد ذلك، وعليك أن تأتي البيوت من أبوابها"[1].

ومرة أخرى تكمن المشكلة في هذا المنهج -الذي أفضى إلى تعميق حالة الانقسام السلفي أكثر- في ظل غياب ضابط معياري يسمح للشيخ أن يُعمل هذا المنهج في خصومه حتى من الدائرة السلفية ذاتها، ويحول دون أن ينال الآخرون ذلك الحق؛ حيث تحوَّل شخص الشيخ إلى معيار بحد ذاته، وليس ما يحمل من حجج وأدلة تعارض بحجج غيره وأدلته.

ثالثًا: الموقف من الثورة وقضايا في العمل السياسي:

- الموقف من الثورة:

للحجوري موقف سلبي للغاية من ثورة الربيع اليمني، التي اندلعت في منتصف شهر فبراير/شباط 2011؛ حيث حذَّر منها في سياق تحذيره من التظاهرات والمسيرات؛ التي وصف من يشارك فيها بالوقوع في التشبه بالكافرين، وأنه ليس لها أصل في الإسلام البتة، وشبَّه مَنْ يخرج فيها بالأغنام[2]، ويعدُّ المظاهرات تحمل أذية للمسلمين في أسواقهم وبيوتهم ومستشفياتهم[3]، كما أن رسول الله ﷺ لم يكن صخَّابًا بالأسواق[4].

وفي سياق ردِّ الحجوري على الشيخ صالح بن لحيدان الذي دعا إلى الثورة على الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، أشار الحجوري إلى أن مَنْ يقف وراء الثورة أحزاب قومية واشتراكية وروافض وإخوان مسلمون وكلهم "عداؤهم للإسلام

---

(1) القائمون على موقع الشيخ المدخلي: بيان باسم القائمين على موقع الشيخ المدخلي: https://www.facebook.com/ShbktShabAlslfyh7?filter=3

(2) الحجوري، "الدلائل البيِّنات في تحريم المظاهرات"، ملحق بجملة رسائل عنوانها: **الأسنة في براءة أهل السنة**، (دماج: مكتبة الفلاح، ط1، 1432هـ)، 19.

(3) الحجوري، "الدلائل البيِّنات"، 22.

(4) الحجوري، "الدلائل البيِّنات"، 24.

معروف"[1]، ثم أخذ على هؤلاء أنهم "يُبَرِّرون (الديمقراطيّة)، و(الانتخابات)، و(المظاهرات) والاعتصامات والاختلاط بين الرجال والنساء، والإضرابات وما يسمونه بالعصيان المدني، وغيرها من الأمور المتضمنة لتقليد الكفار، والاعتداء على دماء الأبرياء وأموالهم. وفي هذه الآونة بسطوا أيديهم على أناسٍ مسلمين ليسوا على فكرهم بالضربِ والقتلِ، في كثيرٍ من الأماكن فتُشاع وتُذاع عنهم، (قُتل اليوم كذا..)، (ضُرب اليوم كذا..). ومما يُؤيِّد أن ولاءهم حسب السياسة ولا ينضبط بالدليل: ما يُلاحظ الآن مِنَ اتِّحادهم مع الأربع الفِرق المذكورة الظالمِ أهلُها، التي أصولها الزندقة والإلحاد؛ ومن هنا فإن هذه الفتوى تُهيِّج هؤلاء بالثورة على من هو أحسنُ حالاً منهم، على ما فيه، وإن كان عنده ما يُنتقد وننكره عليه"[2].

إن الحجوري لا يميِّز بين ذلك الخروج السلمي -الذي تم في ثورة الربيع اليمني- والخروج المسلَّح الذي ينصرف إلى ذهن من يقرؤه أو يستمع إليه، وهو المشهور في الأدبيات الفقهية، ويعدهما جميعًا خروجًا عن الحاكم الشرعي[3].

- الموقف من الديمقراطية:

يرى الحجوري أن من "أشد سبل الغواية وأعظم معارض للحق والهداية لهو النظام الديمقراطي الملحد، الذي ينشئ أبناءه على الشرك الأكبر، بالتطاول على حق خالص لله سبحانه، فيجعل الحكم للشعب من دون خالقه، والتصرف له من دون حاكمه. وكم ينضوي تحت هذا النظام الفاسد من أنظمة مخالفة للإسلام من أصوله وفصوله، ومنابذة لكتاب الله وسنة رسوله. فواجب على كل مسلم رضي بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد رسولًا أن يُبغض هذا النظام الخطير، ويحذره ويُحذِّر منه مَن استطاع أشد تحذير"[4].

---

(1) الحجوري، رد على فتوى الشيخ صالح اللحيدان:
http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=8634

(2) الحجوري، "رد على فتوى الشيخ صالح اللحيدان":
http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=8634

(3) الحجوري، "الدلائل البيِّنات"، 36-38.

(4) الحجوري، "التوضيحات الجليَّة لبيان حقيقة الديمقراطية" (رسالة):
http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=1387

- **الموقف من الانتخابات:**

يقول الحجوري جوابًا عمن سأله عن المشاركة في انتخابات ليبيا: "الانتخابات لا مصلحة فيها، ومن ظنَّ أن فيها مصلحة ربما صوَّرُوا له حالها على خلاف حقيقتها، ثم هي مخالفة شرعية تشتمل على تشبُّه بالكفار... ناصح لنفسي والله ولمن يسمع هذا النصح أن يفرَّ من الانتخابات فراره من الأسد، أن يجتنبها وأن يحذرها، لا مصلحة فيها وربِّي، لا قديمة ولا حديثة"[1].

- **الموقف من التعددية والحزبية:**

أما موقف الحجوري من التعددية والحزبية فيرى أنها بدعة تفرِّق المسلمين، وفيها تشبُّه بالكفار؛ لأنها دعوى من دعاوى الجاهلية، كما أنها من عظائم الذنوب، والواجب تجنُّبها[2]. وليس في أدبياته تمييز بين الحزبية كداء في التعصب الذي يعمل على تفريق الأمة؛ ومن ثَمَّ الوقوع في الولاء الضيق، وبين العمل الجماعي كأسلوب مشروع في الدعوة؛ بل جميع ذلك مذموم عنده، وربما غفل الشيخ عن أن التحزب منهج سلوكي عملي، قبل أن يكون تنظيرًا أو اعترافًا نظريًّا به، خاصة إذا تمت المجاهدة لعدم الوقوع في أتون التعصب والانغلاق والإقصاء للمخالف؛ ومن ثَمَّ فلا يُغَيِّر من حقيقة الوقوع في شرك التحزب المذموم عمليًّا النيل ممن أعلن التزامه به نظريًّا، مع الوقوع في ذلك، بالنسبة إلى هذا المحذِّر؛ فالعبرة بالسلوك قبل الشعار، خاصة إذا صحب السلوك إقصاء صريح للمخالف حتى من داخل الدائرة ذاتها، كما هو السائد في إطار السلفية التقليدية.

- **الموقف من التجمع اليمني للإصلاح:**

لا يكاد يختلف الشيخ الحجوري عن شيخه الوادعي في الموقف السلبي الحاد

---

(1) الحجوري، نصيحة (مسجلة) من الشيخ يحيى الحجوري بخصوص الانتخابات القادمة في دولة ليبيا:
http://www.sh-yahia.net/show_sound_2473.html

(2) الحجوري، "ضابط الحزبية وهل هي بدعة؟"، شريط مسجل (يوتيوب):
http://www.youtube.com/watch?v=W9cgW4HSL9E

من "التجمع اليمني للإصلاح"، ومن شواهد ذلك -على سبيل المثال- قول الحجوري في معرض ردِّه على فتوى الشيخ صالح اللحيدان الداعمة للثورة اليمنية في إسقاط رأس النظام -حينذاك- علي عبد الله صالح "(الإخوان المسلمون) ضُلاَّل، فيهم العملاء للغرب، وفيهم من كلِّ نطيحةٍ ومتردِّية، وبراؤهم وولاؤهم ينساق مع السياسة، ولا يتقيَّدون بالأدلة إذا خالفت سياستهم، وقد جُرِّب هذا منهم كثيرًا لمن عرفهم هنا وغير هنا. يبرِّرون (الديمقراطيَّة) و(الانتخابات) و(المظاهرات) والاعتصامات والاختلاط بين الرجال والنساء والإضرابات وما يسمُّونه بالعصيان المدني وغيرها من الأمور المتضمنة لتقليد الكفار، والاعتداء على دماء الأبرياء وأموالهم. وفي هذه الآونة بسطوا أيديهم على أناسٍ مسلمين ليسوا على فكرهم بالضربِ والقتلِ في كثير من الأماكن فتُشاع وتُذاع عنهم (قُتل اليوم كذا..)، (ضُرب اليوم كذا..). وممَّا يُؤيِّد أن ولاءهم حسب السياسة ولا ينضبط بالدليل: ما يُلاحظ الآن مِنَ اتِّحادهم مع الأربع الفِرق المذكورة (كان قد ذكر الاشتراكيين والبعثيين والناصريين والروافض (يقصد الحوثيين) الظالمِ أهلُها التي أصولها الزندقة والإلحاد"[1].

كما أن الحجوري يدافع عن الأنظمة العربية التي ثارت معظم شعوبها عليها، فيعرض في ثنايا تبريره لمسالك أولئك الحكام بالقول: "الإخوان المسلمون حاليًّا كانوا يصيحون تارة على خميني، وتارة على بوش، وتارة على الكفار، وعلى أمريكان الآن لا، الآن يصبون جام غضبهم على بلدانهم (يقصد حكامهم) وفلان ينتهي خلاص يحكم فلان... يا أخي يحكم لّما يموت، أهم شيء يكون مسلمًا، وإيش عليكم أنتم، إيش دخلكم"[2].

ووصف أحد رموز الإخوان المسلمين في العالم -أو هكذا يعتقد الحجوري- وهو الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي حين أفتى بمشروعية التظاهرات والاعتصامات ونحوها بأنه مجرم منافق، قائلاً بالصوت العالي: "مجرم، القرضاوي منافق، بلغوا عنِّي هذا بكل صراحة، أنه من المنافقين في هذا العصر. القرضاوي

(1) الحجوري، "البيان الخطأ: فتوى الثَّوْرَةِ عَلَى رَئِيسِ الْيَمَن لفضيلة العلامة اللحيدان": http://yafeau.net/vb/showthread.php?t=39362

(2) الحجوري، "الدلائل البيّنات"، 30.

يوسف القرضاوي منافق..."[1]. والحجوري بهذا الموقف من القرضاوي يكاد يتطابق مع موقف شيخه الوادعي الذي أوردناه سالفا.

ونقل الحجوري عن الشيخ مصطفى العدوي (أحد أقدم طلبة الشيخ الوادعي من المصريين) قوله: "الإخوان المسلمون على ثغرة". وقال الحجوري: إنه "شهد عليه بذلك محمد جميده". وأردف الحجوري بالقول: "وهذا القول منه غير صحيح، والصواب أن الإخوان المسلمين وضعوا في الإسلام ثغرة؛بتحزبهم وجفائهم لأهل السنة، وبُعدهم عن العلم، وعدم عنايتهم بالتوحيد وتقليدهم للكفار، و لم يسدوا ثغرة"[2].

وفي معرض اتهامه للمشايخ: علي الحلبي، وسليم الهلالي، ومحمَّد حسان - وجميعهم من كبار السلفيين في الأردن ومصر- بأنهم مميِّعون للسنة، مشابهون للإخوان المسلمين؛ لأنهم أجازوا دخول البرلمانات قائلاً: "هؤلاء هَمزة وصل إلى الإخوان المسلمين!! همزة وصل إلى الإخوان المسلمين! يعني منزلة بين المنزلتين! لا هم أهل سنة صافين؛كثير منهم نحن ما نقول عن أحد بعينه لكن أقصد أن أتكلم عن هؤلاء، عن بعض الناس؛ بحيث إنَّه سلفي يبغي لك الانتخابات ويجلبها، نحن ما نتكلم عن واحد بعينه، إنما الكلام عن أناس، ولا هم أيضًا صاروا مع الإخوان على أفكارهم! الإخوان قد عرفهم الناس وحذرهم الناس فأبغضوهم، وهمزة الوصل هذه تأخذ من أهل السنة وترجُم إليهم"[3].

- الموقف من العنف المادي والعمل المسلَّح:

للحجوري موقف رافض لمسلك جماعة القاعدة، بصورة خاصة والعمل المسلَّح (الجهادي) على نحو أعم، فهو يخاطبهم بالمثل القائل: "قد ضرَّكم من غرَّكم"؛ أي من

---

(1) الحجوري، "الدلائل البيِّنات"، 31.

(2) الحجوري، "تكلم الشيخ الحجوري في 118 داعية":
http://www.alrbanyon.com/vb/showthread.php?t=10189

(3) الحجوري، "فتوى الشيخ المحدِّث يحيى بن علي الحجوري -حفظه الله- في الرد على المدعو علي الحلبي -هداه الله":
http://www.sh-yahia.net/old3/show_s_fatawa_356.html

زيَّن لكم سلوككم، ثم ينال من قائد تنظيم القاعدة المؤسس الراحل أسامة بن لادن، ويدعو عليه بقوله: "لا جزاه الله خيرًا". ويقول: إنه يأتي بالمليون والمليونين بالعملة السعودية للقاعدة في الصومال، ويظن أنه يمكن أن يكرر ذلك في اليمن. ووصف مسلك القاعدة بأنه تعبئة بـ "الفكر الخاطئ الثوري الانقلابي المفتون" من أجل أطماع دنيوية، وأن همهم إراقة الدماء، وإزهاق الأرواح وقطع الطرقات، وإتلاف الممتلكات، فهم خوارج وحمقى، وذكَّر بمقولة الشيخ الوادعي فيهم أنهم "جماعة فساد"، كما وصف فكرهم بأنه مبني على قاعدة على شفا جرف هار، وأنه ليس في همهم قتال اليهود والنصارى و(الروافض) [يعني الحوثيين في دماج]؛ إذ ليس لهم مشاركة في ذلك؛ بل ينخنسون عند دعوتهم، على خلاف إقدام القبائل الذين لم تتلوث فطرتهم، وأن أحد المسؤولين (يُشير إلى النظام السابق) طلب منهم المشاركة في قتال الحوثيين فرفضوا، مع أنهم -وفق حديثه- يجاهدون المسلمين، ويتهمون كل مخالف لهم بالنفاق، لما فيهم من الجهل والكبر. ودعاهم إلى التوبة، وأن يضعوا أيديهم في أيدي دولتهم [لاحظ أن هذا كله في عهد النظام السابق][1].

وفي سياق متصل كان الحجوري قد أفتى أبناء محافظة أبين بالوقوف في وجه عناصر القاعدة التي كانت بسطت نفوذها على منطقتهم لأشهر، واستردتها القوات الحكومية في منتصف عام 2012، وشبه القاعدة هناك بالحوثيين في صعدة[2].

وعند اندلاع المواجهات بين السلفيين بدماج والحركة الحوثية أواخر عام 2013 كانت القاعدة قد دخلت على الخط؛ فأعلنت عزمها على نصرة أهل دمَّاج والتصدي للحوثيين؛ فأعلن الناطق باسم أهالي دماج سرور الوادعي أن ذلك يُعَدُّ جزءًا من المؤامرة على أهل دمَّاج من قبل القاعدة والحوثيين ومسؤولين في الحكومة اليمنية لوصم أهل دمَّاج بـ "الإرهاب"[3].

---

(1) الحجوري، "تحذير من القاعدة والروافض وغيرهم"، شريط مسجل (يوتيوب):
http://www.youtube.com/watch?v=cgip-pX00m0

(2) الحجوري، "فتوى بجواز المشاركة في قتال القاعدة بأبين":
http://209.59.188.39/news_details.php?sid=42587&lng=arabic

(3) عبده عايش،"سلفيو اليمن بدماج يرفضون دعم القاعدة":
http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/54e9f2e7-f36b-4119-8739-bc016ab92b67.

- **الموقف من الحوثيين:**

عُرف الحجوري بأعلى الأصوات السلفية وقوفًا ضد الحوثية، وفي سبيل ذلك اختلف مع أقرب رفاقه أمثال محمد الإمام؛ الذي رفض مشايعته في دعوته لمواجهة الشيعة الحوثيين، حتى جاء الهجوم الأخير في 2013 فعدَّل الإمام موقفه جزئيًا، مع ما ردَّ به عليه بعض طلبة الحجوري وأنصاره -وقد سبق بيان ذلك في موضعه- ذلك أن مركزه بدماج يقع على مقربة من مدينة صعدة عاصمة محافظة صعدة؛ حيث بات الحوثيون يُسيطرون عليها، كما يُسيطرون على المحافظة كافة، وهو ما تسبَّب في قيام الحوثيين بمناوشات محدودة ضد السلفيين في دماج في سبتمبر/أيلول 2010، سرعان ما تم تطويقها، غير أن الأشهر الأخيرة من عام 2011، وتحديدًا من 20 أكتوبر/تشرين الأول من إلى يناير/كانون الثاني 2012، شهدت حصارًا خانقًا لأهل دمَّاج وطلبة دار الحديث فيها، شمل الطعام والشراب والدواء، ومنعت حملات الإغاثة التي جاءتهم من بعض مناطق اليمن من الوصول إليهم، بدعوى أنها محملة بالأسلحة، وقد تخللت ذلك الحصار مواجهات عسكرية بين الحجوري وطلبته من طرف، وبين الحوثيين من الطرف الآخر؛ مما أسفر عن مقتل 32 طالبًا أجنبيًّا، وإصابة 41 بجراح متفاوتة، ناهيك عن القتلى والجرحى في صفوف طلبة الدار اليمنيين، ولم تتوقف الاشتباكات بين الطرفين إلا بعد هدنة قادها الشيخ حسين بن عبد الله الأحمر مطلع يناير/كانون الثاني 2012.

غير أن أوضاع التوتر تعود بين حين وآخر، وآخرها في يوليو/تموز 2013، ثم تطوَّر بحلول أول أيام عيد الفطر في 8 أغسطس/آب 2013 من نشوب اقتتال بين مسلحين حوثيين وقبائل بينهم سلفيون في منطقة منبّه، ووقوع نحو عشرين قتيلاً من الحوثيين، واثنين من أبناء منطقة منبّه، ثم ما أعقبه مباشرة من عودة المواجهات المسلحة بين الحوثيين والسلفيين في منطقة دمَّاج ذاتها، التي بلغت ذروتها يوم 29 أكتوبر/تشرين الأول 2013؛ ما أدى إلى وقوع قتلى بلغ عددهم أكثر من 30 وتجاوز عدد الجرحى 120 في ذلك اليوم وحده، ناهيك عن فتح جبهات أخرى في حاشد بمحافظة عمران، وحرض بمحافظة حجة، وكذا محافظة الجوف، وأرحب بمحافظة صنعاء، ووقوع قتلى وجرحى واستمرت -بالنسبة إلى دمَّاج- حتى بلغت

(208) قتيل؛ بينهم أطفال ونساء، من بينهم عبد الرحمن يحيى الحجوري، نجل الشيخ يحيى الحجوري، و(608) جريح؛ وذلك في دمَّاج وحدها، حسبما صرَّح به الناطق باسم أهالي دمَّاج سرور الوادعي، بعد بداية التهجير القسري لهم من دمَّاج[1]، كما صرَّح في وقت لاحق أن عدد المهجَّرين من دمَّاج يبلغ نحو 15000 نسمة، ولم يبقَ في دمَّاج سوى 2000 فرد أغلبهم من الضعفاء، وكبار السنِّ، وغير القادرين على مغادرة منازلهم[2].

أما اللجنة الرئاسية المكلَّفة برئاسة الشيخ يحيى منصور أبو أصبع، وكذا لجنة مجلس النواب واللجنة القبلية فقد عجزت جميعها عن الحيلولة دون استمرار القتال، أو السماح بإخلاء القتلى والجرحى من السلفيين؛ مما تسبَّب في عودة اللجنة الرئاسية -وهي الأساس- إلى صنعاء في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، إقرارًا منها بفشل مساعيها؛ بسبب ممانعة الحركة الحوثية من التوقف عن الهجوم على دمَّاج ومحاصرتها، حسبما صرَّح بذلك رئيس اللجنة الأستاذ يحيى منصور أبو أصبع غير مرَّة، وهو ما تعرَّض بسببه وبسبب مواقفه المتواترة في إدانتهم إلى حملة حوثية عنيفة، تتهمه بالكذب، وفقدان المصداقية، والتوعد بالتصدي له من الآن فصاعدًا، كما جاءت على لسان الناطق الرسمي باسم جماعة الحوثي محمد عبد السلام[3]؛ خاصة بعد التقرير الذي قدَّمته اللجنة الرئاسية لرئيس الجمهورية في 12 من ديسمبر/كانون الأول 2013، وما نجم عنه من تكليف مجدَّد موسَّع للجنة بالعودة ثانية إلى دمَّاج، في محاولة من الرئاسة للحدِّ من تفاقم الصراع وانتشاره إلى مناطق أخرى.

ويبدو أن اللجنة الرئاسية الموسعة التالية التي شملت إلى جانب رئيسها يحيى أبو أصبع محافظي أمانة العاصمة عبد القادر هلال، والبيضاء الطاهري الشدادي

---

(1) سرور الوادعي، تصريح صحفي، أخبار اليوم (اليمنية)، 12 يناير/كانون الثاني 2014.

(2) سرور الوادعي، حوار صحفي مع موقع مأرب بريس:
http://www.marebpress.net/articles.php?id=23626&lng=arabic

(3) انظر: تصريح الناطق الرسمي للحوثيين: محمد عبد السلام:
http://www.ansaruallah.com/news/7916
ومن الجدير ذكره هنا ولا سيما للقارئ خارج اليمن أن الشيخ أبو أصبع يحتل موقع الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني.

وآخرين توصلت إلى إيقاف الحرب في دمَّاج يوم 6 يناير/كانون الثاني 2014، بعد أن تم توقيع ممثلين عن السلفيين بدمَّاج وآخرين عن الحوثيين بالقصر الجمهوري بصعدة، تلاه اتفاق لاحق يوم 10 يناير/كانون الثاني 2014، قضى بمغادرة الشيخ الحجوري وكلِّ مَنْ معه من غير أبناء المنطقة إلى محافظة الحديدة -وهو ما رفضه أبناء الحديدة من جانبهم- وذلك بعد نحو مائة يوم من الحرب المتواصلة من قبل الحوثيين عليهم في دمَّاج[1]، وهو ما أثار إدانة شعبية واسعة، وسخطًا مجتمعيًّا عريضًا على اللجنة الرئاسية والدولة معًا، ناهيك عن الحوثيين على ما وُصف بالسابقة الخطيرة في إقرار طرف مسلَّح على تهجير خصومه من المواطنين من بلدهم، وطلبة العلم (الضيوف) على الرغم من إقرار اللجنة الضمني بأن أولئك الطلبة ليسوا جماعة مسلَّحة، أو أن من حق خصمهم جماعة الحوثي (المسلَّحة) فرض التهجير القسري على خصومها، بعد أن هجَّرت بشكل غير رسمي ما يزيد عن مائتي ألف فرد -في إحصاءات غير رسمية- من خصومها السياسيين الآخرين، من أبناء محافظة صعدة، بتهمة الوقوف مع الدولة المركزية في حروبها الستة معهم، أو أنهم واجهوا من التضييق المختلف عليهم في وظائفهم، أو تعليمهم، أو سلوكهم (العبادي) أو التجاري والمعيشي، أو الشخصي، أو نحو ذلك، ما دفعهم إلى الهجرة؛ لكن تهجير كثير من أبناء دمَّاج ومواطنين يمنيين من محافظات أخرى، لم يتم قبل ذلك في اليمن، على نحو رسمي معلن من قبل الحوثيين، إلا مع يهود آل سالم في 2007؛ حيث اتهمهم الحوثيون حينذاك بالعمالة للكيان الصهيوني، وبمسلكيات متنافية مع الأخلاق[2].

في ضوء ما تقدَّم صار الشيخ الحجوري رمزًا للوقوف ضد الحوثيين هنالك إلى تاريخ توقيعه ذلك الاتفاق القاضي بهجرته ومَنْ معه من أبناء المحافظات الأخرى وطلبة العلم من غير اليمنيين؛ وكان في الحرب السابقة -كما في الحرب الأخيرة هذه- يحشد للوقوف المسلَّح ضدهم؛ وذلك منذ نهاية 2011 مستشهدًا

(1) راجع نص اتفاقية إيقاف الحرب ببنودها جميعًا، النسخة الأصلية بتوقيع الشيخ يحيى الحجوري ورئيس اللجنة الرئاسية وأعضائها.

(2) راجع التفاصيل إن شئت في: الدغشي، **الحوثيون: دراسة منهجية شاملة**، 123-135.

بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية في الجهاد، داعيًا أتباعه لمقاتلة الحوثيين بكل الوسائل الممكنة، بوصف ذلك جهادًا في سبيل الله، في وجه مَنْ قال عنهم: إنهم يريدون احتلال مواقعهم وديارهم. مشيرًا إلى أن السلفيين هناك يعيشون وسط (الرافضة) أي الحوثيين، وأنهم يحيطون بهم، عادًّا كل مَنْ تَرَدَّد أو هَرَّب فارًّا من الزحف، وعد الجهاد ضد الحوثيين من أعظم الواجبات وأكبر القربات إلى الله؛ نظرًا إلى بغي الحوثيين وزندقتهم، على حدِّ وصف الحجوري. ونبه أهالي المنطقة والطلبة جميعًا إلى الاقتصاد والاصطفاف. وخاطب الحوثيين -بعد الدعاء عليهم- أن يعلموا أن طلبة العلم بدماج لن يفروا ولن يتخاذلوا؛ بل الأصل أن يُطَهِّروا البلاد من الشرك (الرافضي)، ودعا إلى إقامة المتارس وحفر الخنادق، كما دعا مَنْ ليس لديه سلاح للإكثار من الدعاء بالنصر، وأشار إلى أن ذلك جاء بعد قصف متواصل من قبل الحوثيين مدة أربعين يومًا[1].

وكان قد دعا كذلك إلى مواجهة الحوثيين جنبًا إلى جنب مع أهل دماج، وحثهم جميعًا إلى الوقوف صفًّا واحدًا، في مواجهة الغزاة الحوثيين[2].

اعتقد الحجوري أن رأس النظام اليمني -في ذلك الحين- علي عبد الله صالح سيقف إلى جانبه وأتباعه؛ لذا نراه في سياق ردِّه على فتوى الشيخ صالح اللحيدان -التي دعا فيها إلى إسقاط نظام علي صالح وألمح فيها -أي اللحيدان- إلى أن علي صالح مكَّن الحوثيين في صعدة؛ مما دفع به ليتجرَّأ على مهاجمة حدود السعودية- يردُّ على الشيخ اللحيدان مدافعًا عن مصداقية علي صالح في وقوفه ضد الحوثية إلى جانب السلفيين في دمَّاج؛ مستشهدًا بالحروب السابقة التي خاضها النظام لمواجهتهم[3]، غير أن الواقع جاء بخلاف ذلك؛ حيث خذلهم الرئيس السابق، بعد

---

(1) الحجوري، "الشيخ الحجوري يعلن الجهاد ضد الحوثيين"، مسجل منشور عبر (اليوتيوب): http://yemen-press.com/video303.html

(2) الحجوري، "كلمة الشيخ الحجوري عن حصار دماج من قبل الرافضة"، مسجل منشور عبر (اليوتيوب):
http://www.youtube.com/watch?v=epEG34nmQ9c

(3) الحجوري، "البيان الخطأ: فتوى الشيخ اللحيدان":
http://yafeau.net/vb/showthread.php?t=39362

أن شعر بحاجته إلى الحوثيين في ظل ثورة شعبية تطالب بإسقاطه وعائلته ونظامه، وفي وجه خصومه الجدد الأكثر شراسة؛ وهم: التجمع اليمني للإصلاح، وحلفاؤه من آل الأحمر، وخصمه العنيد اللواء علي محسن الأحمر، وبعض الأطراف في أحزاب اللقاء المشترك (تجمع المعارضة)، فاتخذ من الحوثيين حلفاء له في وجه خصمهم المشترك: تجمع الإصلاح بالدرجة الأساس. هذا علاوة على خذلان أطراف إقليمية للسلفيين كذلك في إطار تحوُّل التحالفات، وتبدُّل المصالح!

- الموقف من الوحدة:

بعد البحث والتحرِّي عن موقف للحجوري من الوحدة أو الانفصال لم يتم الوقوف على شيء من ذلك؛ ومع أنه -بحكم تحالفه مع النظام السابق- كان يُتَوَقَّع أن يخرج بفتوى في السنوات الماضية ضدَّ الحراك في الجنوب، ولو المسلَّح منه؛ فإن شيئًا من ذلك لم يبرز؛ باستثناء فتوى منسوبة إليه من بعض أبناء الجنوب تتهمه فيها بالتحريض ضدهم، وأنه وصفهم بتجار الاشتراكية المدعومة من بعض دول الخليج، ومع أنه من غير المستغرب أن تكون للحجوري فتوى في هذا الصدد؛ فإن أيًّا من إصداراته المقروءة أو المسموعة الموثوقة -التي وقف عليها الباحث- لم تتضمن موقفًا شخصيًّا له تجاه الوحدة بالسلب أو الإيجاب. ويبدو أن انشغاله على مدى السنوات التي تولَّى فيها شؤون الدار بدماج منذ رحيل الشيخ الوادعي، بشؤون الدار من جانب، وبما يرى له أولوية، حتى لو كان من الجزئيات، من جانب آخر، ناهيك عن دخوله في مواجهات مختلفة مع الحوثيين، انتهت بحرب فعلية؛ لم تدفعه إلى تحرير فتوى، أو تفرض عليه الالتفات إلى ذلك.

- الموقف من النظام السياسي الجديد:

وفقًا للأدبيات السلفية لهذا الفصيل، وغيره من فصائل السلفية وغيرها؛ فإن أي حاكم يتمكن من الحكم وتستتب له مقاليد الأمور؛ يُعَدُّ حاكمًا شرعيًّا، واجب السمع والطاعة، ولو جاء بالتغلب؛ أي بالقهر والانقلاب، وليس برضا الأمة واختيارها بالضرورة. ويبدو أن هذا هو أقرب موقف لهذا الفصيل حتى الآن،

خاصة وأن رئيس الدولة عبد ربه منصور هادي، وحكومة الوفاق الوطني كانا حظيا بمباركة إقليمية، تولتها الشقيقة السعودية بالدرجة الأساس؛ لكن وعلى خلفية الولاء الواضح -بالنسبة إلى هذا الفصيل ورمزه الحجوري- للنظام السابق، ومع فتور في العلاقة السعودية اليمنية يُلحظ بين حين وآخر؛ فإنك لا تشعر -بوصفك متابعًا- بأن الحجوري وأتباعه يتسمون بحرارة الولاء للنظام الجديد وحكومة الوفاق؛ بل إنك تسمع بعض المنتسبين إلى هذا الفصيل، عادة ما يُكَرِّرون مقولة: أين المنجزات التي وعدونا بها؟ أين الأمن والأمان الذي كنا ننعم به في عهد النظام السابق؟ ثم بعد ذلك تراهم يُعلنون أن النظام السياسي الجديد مكّن الحوثيين من التمدُّد، و لم يقف ضد أطماعهم، ويُعلن الحرب عليهم، أو يحمي السلفيين في دمَّاج؛ بل أسهم في الإجهاز على أهل دمَّاج وطلبتها، باكتفائه بإرسال لجنة وساطة أفضت إلى إخراج الشيخ الحجوري، وكل طالب من غير أبناء دمَّاج.

بصرف النظر عن حقيقة تلك الدعاوى من عدمها؛ فإن ذلك كله يُعَدُّ في عُرف الجماعة وأدبياتها -قبل أحداث دمَّاج- تحريضًا ضد ولي الأمر؛ بل دعوة للخروج عليه، حيث تشترط الإسرار في نصحه، والذهاب إلى مجلسه، والاختلاء به لمناصحته، بعيدًا عن الأنظار، وعدم جواز إعلان ذلك على الملأ؛ لأنه يغدو تشهيرًا وتحريضًا على الفتنة، وتأليبًا للعامة عليه. أما الشيخ الحجوري ذاته فإن الباحث سعى ليقف له على موقف تأيد أو إعلان ولاء صريح وواضح للنظام الجديد فلم يتوصل إلى ذلك، وغاية ما وقف عنده حديث عام يدعو فيه للحكومة الجديدة بالتوفيق، ويُشير فيه إلى أن المطلوب من الحكومة الجديدة أن تكون حازمة وضابطة، مذكّرًا بهذه المزية للنظام السابق، ومندِّدًا بالثورة التي شيّبت بعض الشباب[1].

(1) الحجوري، "رد على سؤال بشأن الحكومة الجديدة"، مقطع (يوتيوب) صوتي: Khttp://m.videos.vietgiaitri.com/Film/phim-video-clip--id.Jbbvt2-CMQg.vgt

المستقبل

مع ما عصف بالحالة السلفية التقليدية (فصيل الحجوري)؛ فإن ذلك لا يُغَيِّر من حقيقة أنه ظلَّ للرجل ومدرسته الحضور الأول في السنوات الأخيرة، مقارنة بخصومه في هذا الإطار؛ أي أقرانه الذين يُديرون مراكز مماثلة، على تفاوت بينها. ولعل ذلك يرجع إلى رمزية الموقع بزعامة مؤسِّسه الراحل الوادعي؛ ومع أن مركز الحجوري بدمَّاج ربما شهد انحسارًا نسبيًّا من هذه الناحية أثناء المواجهات مع الحوثيين، ونظرًا إلى السيطرة الحوثية (وهي الخصم التقليدي العتيد للسلفية والاتجاهات السنِّيَّة بعامة) المحكمة إلى حدٍّ كبير على معظم مناطق محافظة صعدة ومنها منطقة دمَّاج، وخطوط الطرقات؛ مما جعل القادم إليه يتعرَّض ربما لمخاطر من نوع ما، مما يضطر مريديه في بعض الظروف بالغة التوتر إلى البحث عن طريق آمن عبر محافظة الجوف، مع ما في ذلك من البعد الجغرافي، والعنت المالي والنفسي؛ بيد أن ذلك دفع في المقابل إلى مزيد تعاطف على مستوى أوسع مع الحجوري ومركزه من مختلف الجماعات السلفية وغير السلفية -وفي مقدمتها التجمع اليمني للإصلاح- بوصف الحجوري وطلبته وحدهم مَنْ واجه عسف الحوثي وقهره وحصاره المطبق طَوَال ثلاثة أشهر خلال الربع الأخير من عام 2011، ثم ما استجد بعد ذلك أواخر عام 2013 حتى تاريخ توقيعه على مغادرة دمَّاج والاستقرار في الحديدة في 10 يناير/كانون الثاني 2014.

وبعد أن كان حضور الحجوري شهد تراجعًا في السنوات الأخيرة على مستوى المشهد السلفي التقليدي على خلفية ذلك الخلاف العاصف مع جميع فصائل السلفية التقليدية؛ فإنه يمكن القول: إنه كان قد استعاد بعض ذلك الزخم، لولا التطورات الأخيرة، التي أفضت إلى إخراجه وطلبته من دمَّاج، وكان قد تفوَّق

بذلك على جميع أقرانه -قبل تلك التطورات- نظرًا إلى دخول متغيِّر الحوثي على خط المواجهة، كما أن نسبة إقبال الطلبة الكثيف على دار الحديث بدمَّاج في ذلك الحين قد أكَّد أن الحوثي لم يحقق واحدًا من أهم أهدافه في الحدِّ من إقبالهم، ناهيك عن القضاء على الدار؛ لكن الحوثي حقَّق بالاتفاقية الأخيرة -القاضية بإخراج الحجوري وكل الطلبة اليمنيين من غير أبناء دمَّاج، ناهيك عن غيرهم من العرب والمسلمين من مختلف البلدان- غاية مناه، خاصة بعد ما سبق ذلك الاتفاق من الخذلان الإقليمي -بوجه خاص- الذي لاقاه أنصار الحجوري في منطقة كتاف؛ مما اضطرهم إلى الانسحاب منها، واقتحام الحوثيين لها عقب ذلك، وتفجير مركز كتاف بمسجده وكل مرافقه. وبذلك يمكن القول: إن مركز دمَّاج قد أفل نجمه، مؤقتًا -على الأقل- ولو ظلَّ قائمًا من الناحية الصورية، إلا إذا جدَّت بعض المعطيات المفاجئة، وهو ما يبدو بعيدًا على المدى القريب.

أما عن مستقبل السلفية التقليدية (فصيل الحجوري) القريب والمتوسط فيبدو أنه من ضعف إلى ضعف؛ بسبب ذلك التشرذم العاصف من داخله من جهة؛ ولأنه كان يستند في العادة إلى دعم النظام السياسي له في الداخل، في مقابل منحه الشرعية (الدينية) بفتاواه، والوقوف ضد معارضيه من جهة أخرى، كما كان يستند إلى عامل سياسي آخر على المستوى الخارجي؛ وهو دعم إقليمي معلوم لكل متابع، وإن جاء في صورة توجيه أو دعم باسم هذا الشيخ أو ذاك هناك، أو تحت عنوان (طلبة العلم)، أو (العمل الخيري)، أو نحو ذلك، هذا بمعزل عن حقيقة إدراك بعض شيوخ هذا الفصيل وطلبة العلم، لأبعاد الآمر ومآلاته وخطورته. ويبدو أن ذلك الدعم لم يعد قائمًا اليوم على المستوى الذي كان عليه قبل المواجهات الأخيرة بدمَّاج؛ نظرًا إلى دخول متغيِّر تبدُّل العلاقات السياسية بين تلك الجهة الإقليمية والحركة الحوثية، بعد أن تواترت الأنباء عن تحسُّن ملحوظ في العلاقة بينهما، عنوانها تأمين الحدود الجنوبية لتلك الجهة من قبل الحوثيين؛ وذلك في مقابل خذلان بيِّن للسلفية تجسَّد أكثر ما يكون في منطقة كتاف.

وبالنظر إلى تغيير موازين القوى، بسبب الثورة الشعبية السلمية، وخروج رأس النظام السياسي السابق وعائلته كاملة من السلطة، التي كانت الحليف

الداخلي الأقوى للسلفية التقليدية بشقيها (الحجوري والمأربـــي)، وتحوُّل أتبـــاع النظام السابق إلى داعم أساس لخصوم السلفية من الحوثيين؛ فإن السلفية التقليديـــة اليوم غدت تجاه مأزق حقيقي، وامتحان جدّ صعب، وفق أدبياتها النظرية التي تأمر بالسمع والطاعة للحاكم من أهل القبلة -وليس بالضرورة من أهل السنَّة- حـــتى إن وصل إلى الحكم بغير رضا الأمة واختيارها؛ درءاً للفتنة، وذلكم الحاكم المحلـــي اليوم في صعدة غدا الحوثي؛ الذي يُطبق على المحافظة، حيث المركز الرئيس للسلفية العلمية التقليدية (الماضوية)، كما أضحى الحوثي حليفًا في الوقت ذاتـــه لحليـــف السلفيين السابق (علي عبد الله صالح ونظامه العائلي)، وبذلك خسرت الســـلفية التقليدية رهانها في بقاء النظام السابق، وخسارتها الأشد أن حليفها ذاك راح يدعم خصوم صالح والسلفيين بالأمس، الذين أضحوا وحدهم حكام المجتمع المحلـــي في صعدة بعد ذلك.

ويظهر أن المأزق السياسي النظري للجماعة تجلَّت محنته أبرز مـــا تكـــون في مأساة دمَّاج تلك؛ حيث إن الجماعة ونظيراتها في بعض البلدان العربية والإسلامية ما انفكت تواجه كل حركات المعارضة السياسية الســـلمية الإســـلامية وغـــير الإسلامية بتهمة الخروج على الحاكم الشرعي وولي الأمر والتحـــريض عليـــه، ولا سيما أثناء ثورات الربيع العربـــي، حتى في ظل بعض الحكومات العلمانية شديدة العداء للدين وقيمه وأحكامه ومقرَّراته، بوصف الحكام جميعًا مســـلمين أيًّـــا مـــا سلكوا، إلا أن يكونوا مختلفين مع بعض الجهات الإقليمية الراعية لـــدعوتهم، ولا سيما قبل مثل هذه الأحداث في دمَّاج وكتاف بمحافظة صعدة، تلك التي غيَّـــرت المعادلة الجديدة معهم، فحينها يمكن أن تصدر أحكام بالكفر والردة والحكم بغـــير الشريعة، بحق خصوم دولة المركز تلك، كما حدث مع نظام عبد الناصر في مرحلة من المراحل -وقد مرَّ بنا وصف الشيخ الوادعي لذلك- أو كما تمَّ مع القذافي بعد ذلك[1]. وهنا يكمن المأزق السياسي للجماعة تجاه حكامها الحـــوثيين الجـــدد في صعدة؛ إذ كان من اللازم -وفق تلك التنظيرات والأدبيات السياسية- أن تخضـــع

(1) راجع: أحمد محمد الدغشي، **أهل السنة والجماعة: إشكال في الفهم أم في المفهـــوم؟** (صنعاء: مركز عبادي، 2003)، 69-83.

لهم، بوصفهم حكامًا مسلمين، أيًّا بلغ الاختلاف معه، أو كان انحرافهم، فليسوا أقل من هذا الحاكم (العلماني) السفّاح، في هذا البلد أو ذاك؛ ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث؛ بل كانت تلك البقعة الجغرافية من صعدة هي وحدها المتأبية على الخضوع لنظام الحوثيين وسلطتهم، وانتهى ذلك باحتراب مسلّح بين الطرفين كما هو معلوم، أفضى إلى تهجير الشيخ الحجوري وطلبته، ولا سيما من غير أبناء دمّاج.

وهذا توصيف مجرَّد لواقع قائم؛ إذ يحاكم السلوك السياسي العملي في ضوء الأدبيات النظرية، دون أن يؤذِن باتفاق مع ذلك، أو يُطالب بتنفيذه، ذلك أن المنطق الشرعي السديد، والنص الدستوري النافذ، وحتى القانون الدولي السائد لا يُقِرُّ أيٌّ منها أن استيلاء جماعة مسلّحة على بقعة جغرافية معيَّنة يفترض أنها خاضعة لنفوذ الدولة المركزية، تنصّب محافظًا لها، من تلقاء نفسها؛ وذلك في أوضاع استثنائية، تمر السنتان والثلاث ولا يصدر بحقه قرار جمهوري -كما الحاصل في صعدة- يمنحها صفة (الشرعية). ولكن من المحزن أن منطقًا دستوريًّا كهذا غير وارد في أساس النظرية السياسية لاتجاه الحجوري ومدرسته، ومن قبله الشيخ المؤسس الوادعي، ذاك الذي ردَّد غير مرَّة كفره المطلق بالدستور الطاغوتي، وأنه لا يساوي "بصلة" عنده؛ بل هو لا يؤمن به من أوله إلى آخره[1]، كما أنه لا يرى مشروعية للنظام الجمهوري من الأساس، بوصفه نظامًا ثوريًّا طاغوتيًّا، لم يأتِ عن طريق أهل الحل والعقد؛ ولأنه يؤمن بالديمقراطية.. إلخ، وكذا فإن هذا الفصيل يفاخر كذلك أنه ليس كغيره يعترف بقرارات الأمم المتحدة جملة وتفصيلاً؛ لهذا يعد أحد أبرز المآخذ على حزب الإصلاح، الذي ما انفك يصفه بـ "الطاغوتي" بأن من مبادئه: "الحفاظ على النظام الجمهوري وأهداف الثورة، والاعتراف بقرارات الأمم المتحدة"[2]. وذلك ما يزيد -في حقيقة الأمر- من محنة هذا الاتجاه واغترابه، وكأنَّ ذلك يُذَكِّرنا بالحصاد المر لـ "الأيديولوجيا الدوغمائية"، تلك التي درج عليها هذا الفصيل غير مبالٍ بالعواقب القريبة.

---

(1) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 232.

(2) الخوخي، **إعلام الأجيال**، 172.

زد على هذا ما يعكسه ذلك سلبًا على استقرار البلاد وأمنها من زاوية قيام جماعة الحجوري بدور إقليمي معيَّن قبل أحداث دمَّاج، وجماعة الحوثي -من جهتها- بدور آخر مضاد لذلك الدور تبعًا لتوجيه دولة إقليمية كبرى، تتبعها في كل أجندها، وما يتداخل بين تلكما القوتين من مشروع طائفي (بغيض)، يدَّعي طرف منه حمله راية (التسنُّن)، فيما يزعم الطرف الآخر تولّيه راية (التشيُّع)، ولكل قطب إقليمي أدواته في البلاد، وحساباته السياسية الخاصة، بعيدًا عن الأيديولوجيا، وسرعان ما قد تتغير الحسابات القائمة؛ وذلك ما يبدو متسارعًا بشدَّة على هذا المشهد من زاوية تبدُّل بعض تلك التحالفات، وإن اقتصرت على قطب إقليمي واحد حتى الآن!

الفصل الثالث

ما بعد الشيخ الوادعي..
الشيخ أبو الحسن المأربي ومركز مأرب

المبحث الأول

من هو الشيخ المأربي؟

يأتي الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المصري ثم المأربي في مقابل الشيخ الحجوري؛ حيث بات يقود الأول ما يُعرف بالفصيل (الحسني)، وإن كان أتباعه قد أطلقوا على أنفسهم مؤخرًا عنوان: "رابطة أهل الحديث"؛ ليندلع نزاع حادٌّ شهير بينه وبين الشيخ الحجوري عقب وفاة الشيخ الوادعي، فُهِم على أنه يتمحور حول الأحقية في خلافة الشيخ.

والمأربي -بحسب ترجمته لنفسه أو إقراره لها- رجل مصري الأصل، من مواليد محافظة المنصورة بمصر عام 1958، لا يحمل مؤهلاً علميًّا نظاميًّا؛ حيث كان قد التحق بكلية التجارة بالقاهرة؛ لكنه انقطع في السنة الرابعة بسبب سفره إلى اليمن، التي قدم إليها عام 1980ـ مدرِّسًا مدَّة ثلاثة أشهر فقط بمديرية خولان، قبيلة بني بهلول، بمحافظة صنعاء، ثم سافر إلى محافظة مأرب وادي عبيدة، وعمل في مدارس أهلية للعلوم الشرعية وتحفيظ القرآن الكريم، نُسبت إلى الشيخ عبد العزيز بن باز وعددها نحو ثلاثين مدرسة. وفي عام 1486ـ زار مأرب الشيخ مقبل الوادعي، فالتقاه أبو الحسن وطرح عليه جملة أسئلة في مصطلح الحديث صدرت في كتاب. وفي عام 1489ـ زار أبو الحسن دار الحديث بدمَّاج ولازم الشيخ فيها ثلاثة أشهر، ثم عاد إلى مأرب فأسس دار الحديث بوادي عبيدة، فأقبل عليها الطلاب واتسع نشاطها، حتى بلغ عدد طلابها خمسمائة؛ منهم مائة وعشرون بعائلاتهم، ثم افتتح لها فروعًا في عدد من المحافظات عبر طلابه الذين تخرَّجوا فيها، وعادة ما يصف مركزه وسائر الفروع بأنها قائمة على التوسط والاعتدال، وضد الغلو والتكفير.

وكان قد سافر في عام 1996 إلى السعودية، وهناك التقى بعض مشايخها، ولازم فيها بعضهم فترات متفاوتة؛ أمثال: عبد العزيز بن باز، ومحمد الصالح

العثيمين، وعبد الرحمن بن جبرين، كما كان قد سافر عام 1995 إلى الأردن، وعقد نحو اثني عشر مجلسًا علميًّا مع الشيخ محمد ناصر الدين الألباني[1].

ولأن المأربي كما الحجوري كان كلاهما يستمدُّ مشروعية زعامته وتأثيره من وراء الحدود؛ أي من قِبل الشيخ ربيع بن هادي المدخلي -ولهذا جاء تصنيفه ضمن هذا الإطار- لكن الحجوري تمكَّن لأسباب عدَّة -وقتذاك- من بينها ربما سبقه إلى الشيخ المدخلي قبل أبي الحسن المأربي وإلصاقه أقوالاً بهذا الأخير تبدو (شنيعة) عند أرباب الدعوة وداعميها، من مثل ما ورد في بيان أصدره الحجوري بتاريخ 3 من ربيع الآخر 2002، وفيه أن أبا الحسن أقدم على فواقر في منهج (أهل السنَّة) من مثل[2]:

1. اختطاط أصول، واختراع أقوال، وانتهاج طرق، مختلفة المشرب، متباينة.
2. السعي لتفريق الدعوة السلفية وتمييعها، والتأكيد أن هذه وصية الشيخ الوادعي في التحذير من أبي الحسن.
3. لم يعد الخلاف مع أبي الحسن في مسألة أو مسائل تصل إلى عشر أو عشرين؛ بل في المنهج.
4. الثورة على دعوة أهل السنة في اليمن، ومحاولة جمع الشيعة والصوفية ودعاة الإخوان المسلمين والتبليغ في إطار أهل السنة.
5. الفكر الدخين، والحقد الدفين، والحسد المبين على أهل السنة ومعهد دمَّاج خصوصًا الذي يزخر بالآلاف من طلبة العلم، على حين لا يمتلك أبو الحسن في معهده سوى ثمانين طالبًا يزيدون يسيرًا أحيانًا.
6. استغلال أموال جمعية البِّر في تكتيل أنصاره، واستمالة من استخفَّ بهم لدعوته.

---

(1) انظر ترجمته في "أبو عبد الله عمر بن أحمد عليو"، مراجعة أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني:
http://www.ahlalhdeeth.com

(2) أبو عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري، "هذا بيان للناس" (منشور منفصل)، بتاريخ 3 من ربيع الأول 1423هـ.

أما أبو الحسن المأربـــي فلم يستسلم لاتهامات الحجوري؛ بل قام فأصـــدر عددًا كبيرًا من أشرطة (الكاسيت) -وقد استمع الباحث لعشرين شريطًا منها قبل سنوات- وهي عبارة عن جلسات مسجَّلة مع بعض أنصاره، وقد أطلق عليهـــا: "القول الأمين في صدِّ العدوان المبين"، وصف فيها خصومه أنهم حدَّاديـــة مغاليـــة (نسبة إلى داعية من أتباع المدخلي ظهر بالمدينة المنوَّرة يُدعى محمودًا الحدَّاد، وقـــد دعا إلى "تطهير" دعوة أهل السنة والجماعة من الميراث الأشعري (نسبة إلى أبـــي الحسن الأشعري، ت 324هـــ، وفي مقدِّمته فتح الباري شرح صحيح البخـــاري لابن حجر العسقلاني، وشرح صحيح مسلم لأبـــي زكريا النووي، ويقال: إنـــه قام بإحراقهما مع مصادر أشعرية أخرى -حسب زعمه- تؤخذ بالقبول والمرجعية لدى أهل السنة المعاصرين).

كما دافع أبو الحسن عن نفسه وفكره، موجهًا اتهامات مقابلة للحجـــوري ومَنْ يُشايعه، معلنًا -بعد أن أدرك أن الحجوري سبقه إلى المدخلي فكـــان ألحـــن حجَّة- للمرة الأولى -فيما يبدو- عن اختلافه الكلِّي مع الشيخ ربيع المـــدخلي؛ ويمكن تلخيص أبرز اتهاماته للحجوري بما يلي[1]:

1. شق الصف السلفي.
2. الاستسلام للشيخ ربيع المدخلي، والتقليد الأعمى لتوجيهاته وأوامره.
3. النفس القومي الجاهلي في خلافهم.

ولم يقف الأمر عند هذا الحدِّ؛ بل تجاوزه ليصل إلى حـــدِّ تشـــنيع الشـــيخ المأربـــي على الشيخ الحجوري موافقة الأخير على ما ورد في مذكرة بعض طلبة العلم بدمَّاج دفاعًا عن الحجوري وتسويغًا لآرائه، وقد ذيَّلها الحجوري بالتأييـــد والموافقة، وهو ما استخلص منه المأربـــي[2]:

1. اتهام الحجوري بعض الصحابة بالإرجاء، وأن بعضهم يكفِّر بالمعصية.

---

(1) أبو الحسن المأربـــي، "شبهة فاسدة والرد عليها"، صـــحيفة الـــبلاغ (اليمنيـــة)، 23 يوليو/تموز 2002؛ وانظر في العدد نفسه مقالة: "ناصر المنهج السلفي، وظهرت النعـــرة العنصرية في بيان بعض مشايخ الديار اليمنية"، 4.

(2) بعض طلبة العلم في دماج، "نبذة يسيرة عن حال دماج بعد موت الإمام -رحمـــه الله- وبيان بعض الأكاذيب والتغريرات الخطيرة"، (منشور منفصل).

2. تجويزه للدعاء بصفة من صفات الله مثل: (يا رحمة الله).
3. عدم تجويزه جهاد أهل السنة مع الأئمة المبتدعة، ودعوته لجهادهم وحدهم.
4. قوله: إن لله خمسة أصابع فقط.
5. قوله: لا بأس بالصلاة على أطفال المشركين.
6. قوله: العرب أفضل من العجم، وهذه قومية.
7. قوله: إن العلماء في أرض الحجاز يعدُّون على الأصابع.
8. قوله: إن مذهب القصر بلا مدَّة مذهب إبليسي، وإن تحريك الأصبع في التشهد رقص.
9. طعنه في فتاوى اللجنة الدائمة وقوله: "إن القراءة في فتح الباري أنفع".
10. قوله: "إن السارق والزاني واللوطي ليسوا من أهل السنة".

وإذا كان ذلك جانبًا من الاتهامات المتبادلة فإن شيخهم جميعًا وإمامهم –في ذلك الحين– الشيخ ربيع المدخلي قد انحاز إلى الحجوري وشايعه ضد أبي الحسن، وأصدر جملة بيانات وتحذيرات من هذا الأخير، ومنها بيان سماه: "جناية أبي الحسن على الأصول السلفية"، وصف فيه أراء أبي الحسن أنها فتنة عظيمة "سعى أبو الحسن في إثارتها، وجدَّ في تأجيجها، وساعد على استفحالها إحسان الظن بمثيرها لعله يتذكر أو يخشى... فجهر بما كان يُسِرُّ وأعلنها دعوة صريحة إلى الفرقة، لا يخشى في الباطل لومة لائم، وأطال لسانه بالكلام الكثير، والطعون الظالمة الشنيعة في أعراض مَنْ أدركوا تجاوزاته، التي نالت الصحابة والعلماء وطلاب العلم، والدعوة السلفية وأصولها العظيمة..."[1].

وتساءل المدخلي في البند السادس (الحاشية) من بيانه عقب إيراد قول أبي الحسن في أن أهل السنة من أصحاب الدليل... "ولا ندري مَنْ هم أهل السنة عنده، ولعله يُريد بهم أتباعه الذين وصفهم بأنهم يسيرون على أصول علمية..."[2].

---

(1) ربيع بن هادي المدخلي، "جناية أبي الحسن على الأصول السلفية" (منشور منفصل)، بتاريخ غرة ربيع الأول 1423هـ.
(2) المدخلي، جناية أبي الحسن، غرة ربيع الأول 1423هـ.

وحين يعلن أبو الحسن عن عدم مخالفة ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب وعبد العزيز بن باز في القول بعدم التكفير إلا بتوافر شروطه؛ قال المدخلي في البند الثامن عشر (أ) من البيان المذكور: "وإني أكاد أجزم بما عندي من القرائن ومن دراستي لأقواله وأحوال أمثاله أنه ما قام بهذا التعديل إلا مكرًا ليستمر في حرب أهل السنة في صورة إنسان تائب بريء"[1].

أما حين جارى أبو الحسن أقوال ابن عثيمين والألباني والفوزان وابن غديّان وصالح آل الشيخ.. وغيرهم في عدِّ سيد قطب قائلاً بوحدة الوجود والحلول حسب دعوى المدخلي في البند الثامن عشر (ب) من بيانه؛ فإنه عاد -أي المدخلي- بإلزام أبي الحسن بتكفير سيِّد قطب؛ حيث نقل المدخلي عن أبي الحسن قوله -عن سيد قطب- قبل مجاراته لأولئك الشيوخ: "لو اعتقدتُ فيه أنه يقول بقول الصوفية في الحلول ووحدة الوجود لكفرته". قال المدخلي: "ثم لما اعتقد أنه يقول بقول الصوفية لم يكفره؛ فبماذا يفسر هذا؟"[2].

وخلص المدخلي في ختام بيانه إلى "أن بعض ما وقع فيه (يقصد أبا الحسن) ليسقطه بمقتضى منهج أئمة الإسلام، وما تظاهر بالرجوع فيه فهو ساقط به مدَّة عناده، وما تمادى فيه إلى الآن يرميه في هوَّة السقوط عند السلف، ثم إن ما ذكرتُه هو حكم علماء المسلمين فيه وفي أمثاله من أهل الفتن والمعاندين لا حكمي"[3].

ثم صدر بيان موسوم بـ "بيان مشايخ المدينة ومشايخ الأردن بخصوص قضية الشيخ أبي الحسن المأربي"؛ حاصله قدوم أبي الحسن إلى خمسة مشايخ في المدينة المنورة لعرض ما أُخذ عليه ومناقشته فيه؛ سواء فيما نسب إليه من ثلب بعض الصحابة، أم تبرئته لسيد قطب من تهمة وحدة الوجود، أم غير ذلك مما هو مفصَّل في البيان[4].

(1) المدخلي، جناية أبي الحسن، غرة ربيع الأول 1423هـ.
(2) المدخلي، جناية أبي الحسن، غرة ربيع الأول 1423هـ.
(3) المدخلي، جناية أبي الحسن، غرة ربيع الأول 1423هـ.
(4) راجع: "بيان مشايخ المدينة ومشايخ الأردن بخصوص قضية الشيخ أبي الحسن المأربي"، صحيفة البلاغ (اليمنية)، 30 يوليو/تموز 2002.

غير أن رسالة لاحقة من المدينة المنورة صدرت من ثلاثة من أولئك المشـــايخ الخمسة فيما بعد تُحَذِّر من أبـــي الحسن؛ حيث لم يتراجع عن أقواله، و لم يلتـــزم بما وعدهم به، بعد أن وقع في أيديهم شريط مسجَّل لأبـــي الحسن عنوانه (جلسة في عدن) "قرَّر فيه أن جماعة الإخوان المسلمين باليمن من أهل السنة، وأن الخلاف بيننا وبينهم هو في دائرة أهل السنة والجماعة، وفي دائرة الفرقة الناجيـــة، وأنهـــم إخوان لنا في العقيدة... ولما سمعنا ما احتواه الشريط أدركنا أنه لا مجال للنصح مع ذلك الرجل، وتأكد لدينا أنه إخواني في منهجه، وأنه داعية فتنة وضـــلال جـــاء ليُفَرِّق كلمتكم، ويُفسد عليكم دعوتكم، وإن تظاهر بالسلفية"[1].

و لم يفت أصحاب الرسالة التأكيد على أن ذلك لا يخرج عـــن ملاحظـــات ربيع بن هادي المدخلي عليه من قبل، وخلصت الرسالة إلى الدعوة إلى مقاطعـــة أبـــي الحسن المأربـــي وهجره والتحذير منه، وعدم جواز الاستماع إلى دروســـه ومحاضراته حتى يتوب إلى الله توبة صادقة عن كل ما ارتكبه من أخطاء، مع عـــدم الدخول معه في نقاش وجدال خشية تلبيسه فإنه صاحب شبه. وكذا عدم مجادلـــة طلابه وغيرهم؛ لأن ذلك مضيعة للوقت ممرض للقلوب[2].

تعليق للباحث:

بناء على تلك الخلفية وبالنظر في توقيت النـــزاع بين الشيخ المأربـــي وبين الشيخ الحجوري يظهر أن المأربـــي كان يرى نفسه الأحق والأكثر تأهيلاً بموقـــع خليفة الشيخ الوادعي، لولا أنه صُدم بإظهار وصية الشيخ الوادعي مـــن جهـــة، ولوقوف الشيخ المدخلي ضدَّه -وهذا هو الحاسم للنـــزاع- من الجهة الأخرى.

ومع أن الباحث ليس حريصًا على إلزام هذا الطرف أو ذاك بتسجيل موقف زلل، أو خروج عن موطن الألفة والتعاون، ومع أن الشيخ المأربـــي ذاتـــه يُنكـــر

(1) راجع: "رسالة من بعض مشايخ المدينة إلى أهل السنة في اليمن":

www.sahap.net

(2) "رسالة من بعض مشايخ المدينة إلى أهل السنة في اليمن":

www.sahap.net

تطلعه لذلك الموقع في الخلافة، بحجة أن ليس ثمة تصريح له أو موقف يدل على ذلك[1]؛ بيد أنه كما أن مهمّة الباحث الجادّ النـزيه ليس الوقوع في ذلك القسر للمواقف، حين لا تحتمل ذلك؛ فليس مقبولاً منه في الوقت ذاته أن يسمح بمرور المواقف وأخذها على ظواهرها وعلاتها ما دامت تتأبى على ذلك التسطيح أو الأخذ بالظاهر؛ وذلك لتوافر جملة شواهد تدفعه نحو الغوص في أعماق الدوافع لتلك المواقف وما وراءها، وعلى ذلك فإن موضوعات كهذه لا يستدل عليها بالضرورة من التصريح أو الإعلان المباشر أو الإنكار وحده لأي طرف، إلا في حال انتفاء أيّ من القرائن أو الشواهد التي تسير في الاتجاه المضاد، ومن المعلوم أنّه لو حدث ذلك التصريح أو الإعلان بالأحقية على ذلك النحو التبسيطي في أجواء محتدمة كهذه، لكان انتصارًا للطرف الآخر (الحجوري)، الذي لطالما شكا من منازعته لموقعه من قبل خصمه (المأربي)، على الرغم من استمساكه بوثيقة الوصية من قبل المؤسس الراحل (الوادعي)؛ لكنه يُستدل على الموقف ودوافعه من جملة قرائن؛ أهمها: توقيت ذلك الخلاف على ذلك النحو بين الطرفين، وقد صرّح المأربي بعد بروز الخلاف مع المدخلي والحجوري بقوله: "لقد ذهب زمن الخوف وصبرنا وصبرنا وآخر الدواء الكي"[2]. قال ذلك في معرض رده على

---

(1) انظر: رد أبي الحسن المأربي على صاحب هذا الكتاب بعنوان: "إتحاف الكرام بما وقع فيه الدكتور أحمد الدغشي من الوهم والإيهام":
http://www.saadalbreik.com/Sad/articles.php?action=show&id=145

(2) أبو الحسن المأربي، حوار مع صحيفة إيلاف (اليمنية):
http://mail.yemen.net.ye/showmail.php
ويشار هنا إلى أن ما يردده المأربي كثيرًا؛ سواء في رده على كاتب هذه الدراسة – وقد سبقت الإشارة إلى ذلك قبلاً- أم ما ذكره في هذا الحوار، من أن خلافه مع المدخلي سبق الخلاف مع الحجوري، مستدلاً بكتابه: (السراج الوهاج في صحيح المنهاج)، الذي صدر قبل ذلك الخلاف أي في 1997؛ غير مسلم به كليّة؛ إذ غاية ما فيه أنه كان يحمل آراء جدّ محدودة، انتقده عليها المدخلي بلطف قبل الخلاف، ثم بالغ في نقده له بعد ظهور الخلاف، مع مدحه له قبل ذلك، لا أن المأربي كان قد تناول المدخلي فيه بآرائه الغريبة على نحو مباشر، يشبه ما حدث بعد الخلاف من أي وجه. والحق أن ذلك منهج المدخلي، ليس مع المأربي فحسب؛ بل حتى مع خصمه الجديد الحجوري؛ إذ بعد خلاف المدخلي مع الحجوري؛ أبرز الأول للثاني مخالفات لم تكن معروفة من قبل، كاتهامه له بالطعن في عثمان، على خلفية حديث الأذان الأول في يوم

الشيخ المدخلي حين وقف إلى جانب الحجوري؛ وهل لذلك من دلالة إلا أهمية التوقيت؛ ومن ثَمَّ فقد وصل الأمر بين المأربي والحجوري -ناهيك عن المدخلي- إلى طريق اللاعودة، ونجم عن ذلك انشقاقات جديدة وتحالفات عريضة وتنابزات متبادلة مستمرة، لا شك أنه كان لذلك أثره حتى على الخلاف العريض الذي تشهده الحالة السلفية (التقليدية) اليوم على مستوى الخلاف بين الشيخ الحجوري والشيخ المدخلي، بعد أن كان المدخلي قد وقف مع الحجوري ضد المأربي، عقب وفاة الشيخ الوادعي -كما سيرد توًّا- فهل كان كل ذلك مجرَّد نزاع عارض؟ أو خلاف طارئ عادي؟

إن مَنْ يتتبع (سيكولوجية) الرجل (المأربي) عبر سيرته الذاتية المكتوبة أو نشاطه العملي وتحركاته يجد أنه يُقَدِّم نفسه -وإن كان من طرف خفي- أقرب إلى الندِّ للشيخ الوادعي منه إلى التلميذ؛ وذلك بعد وفاة الوادعي -بطبيعة الحال- ولنتذكر أن الطلب على يد الشيخ الوادعي لم يتجاوز ثلاثة أشهر، على الرغم من أن المأربي حينها لم يكن منشغلاً بمركز، ولا شأن له بالدعوة على النحو الذي صار بعد تأسيس المركز بوادي عبيدة بمأرب.

والواقع أن المأربي شخصية معقَّدة يصعب تبسيطها؛ فهو إن كان بدأ حياته الدعوية شخصًا سلفيًّا تقليديًّا؛ حتى إنه لَيُرَدِّد مصطلحات القوم ومفرداتهم، ويستعمل عباراتهم ويتقمص منطقهم في الحديث إلى حدٍّ بعيد؛ لكنه بدا أثناء نزاعه مع الحجوري بعيدًا كثيرًا عن ذلك؛ حيث اتسم -على خلاف الحجوري- بالدهاء والكياسة وإدراك ما يقول وعاقبته، وحاول نسج علاقات جيِّدة مع مختلف الأطراف، التي يتوقع أنها ستتفاعل مع مبادرته، فنجح في بعضها، وأخفق في بعضها الآخر؛ لكنه ظلَّ يُثابر، دون أن يستسلم لحجم الهجوم عليه من قبل الشيخ الحجوري ومن ورائه المدخلي، ثم أقرانه من القائمين على المراكز والناشطين في مناطقهم، الذين كانوا يقفون إلى جانب الحجوري في ذلك الحين،

الجمعة، وهي مسألة علمية في الأول والأخير، ولكن هذا منهج المدخلي مع كل من اختلف معه مأربيًّا كان أم حجوريًّا!! ومعلوم أن هذا رأي الوادعي- أعني حديث الأذان الأول يوم الجمعة- قبل الحجوري، وكان الأصل أن يوجِّه الاتهام -لو كان ثمة تهمة حقيقية- إلى الوادعي قبل الحجوري!

في نـــزاعه مع الحجوري؛ أعني أمثال: محمد بن عبد الوهاب الوصابـــي، ومحمـــد الإمام، وعبد العزيز البرعي، وعبد الله بن عثمان الذماري، ومحمـــد الصـــوملي.. ونحوهم، وذاك قبل أن ينقلبوا جميعهم بعد ذلك ليرموا الشيخ الحجوري عن قوس واحدة، دون أن يعني ذلك بالضرورة تقاربًا مع المأربـــي.

المبحث الثاني

الأنشطة والتحالفات والمواقف[1]

---

(1) بعد إنجاز الباحث لفصول الكتاب كافة، أرسل إليه أحد أصدقائه من ملازمي الشيخ أبي الحسن المأربي بدار الحديث بمأرب كتاب الشيخ: "مختصر كتاب الإسلاميون والعمل السياسي المعاصر"، الذي يعدُّ من آخر ما أصدره الشيخ المأربي بهذا الشأن. وبعد أن وقف الباحث على مجمل الكتاب وبعض تفاصيله ألفاه -في مجمله- لا يخرج في منهجه عن ما تضمنته أحاديثه الصحفية والإعلامية المختلفة، ومحاضراته ودروسه ومجالسه بهذا الخصوص، ولكن مع توسُّع أكبر، ومرونة أكثر، وذلك هو الجديد المثير؛ إذ يُقَدِّم الشيخ شخصيته فيه كواحد من (أكبر) الدعاة الإسلاميين (البرلمانيين) أو (السياسيين) (المجاهدين) في سبيل تجاوز مرحلة الدعوة العلمية المجرَّدة، أو الاقتصار على ما كان يوصف في مدرسة الشيخ الألباني -الذي يعدُّ المأربي واحدًا من مخرجاتها- بـ "التربية والتصفية"، والزهد أو التنفير من العمل السياسي؛ إلى أحد أكبر فرسان هذا الميدان، وأكثرهم دعوة إلى (المنازلة) للمخالف، ولهذا لا غرابة أن يأتي الكتاب المكوَّن من نحو (320) صفحة من القطع الكبير، في (53) شبهة استغرقت نحو (200) صفحة من الكتاب، جاءت جميعها للرد على رفاق الدرب من دعاة السلفية (التقليدية)، الذين لا يزالون مصرِّين -بأقدار متفاوتة- على تحريم العمل السياسي، أو المتحفظين عليه، أو الممانعين للخوض فيه، مفنِّدًا ما وصفه بـ "شبهاتهم"، مردفًا ذلك بنحو (20) صفحة في صورة سؤال وجواب عن الموضوع ذاته، ومختتمًا للكتاب بنحو (100) صفحة عبارة عن ملحق جمع فيه كل ما تمكن أن يبلغه من فتاوى علماء المدرسة السلفية، وبالأخص (السلفية العلمية التقليدية)، ومعظمهم من العربية السعودية، بمن في ذلك بعض خصومه المشاهير، وأبرزهم الشيخ ربيع بن هادي المدخلي، ليستخلص منها إباحتهم -في الجملة- للعمل السياسي، وأبرزه المشاركة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وأن الأمر خاضع لقاعدة المصالح والمفاسد ليس أكثر (راجع: المأربي (السليماني) (دار المودة ودار الدليل: المنصورة، 2013).

وإذا كان للباحث هنا من تعليق موجز فهو أن الشيخ المأربي يؤكّد بكتابه هذا ما خلص إليه الباحث منذ سنوات، وصرَّح به في هذا الكتاب، ويتأكد اليوم بعد الآخر؛ من أن الرجل شخصية (معقدة)، تستعصي على التبسيط والضبط والتحديد؛ ولكنه -في المؤدَّى- إلى التراجعات ذات الملابسات (الخاصة) أقرب منه إلى المراجعات العلمية (الجسورة) المنضبطة،

أولاً: الأنشطة:

من متابعة مسار أبي الحسن المأربي يمكن استنتاج أن نشاطه تكرَّس في التأليف والتدريس واللقاء بالوجاهات الاجتماعية، والشخصيات العلمية والدعوية، على مستوى الداخل والخارج، والسفر المكثف إلى العربية السعودية بوجه خاص؛ حيث يتردَّد أن له علاقات هناك على أعلى المستويات، وفي السنوات الأخيرة صارت له زيارات متتابعة كذلك إلى جمعية إحياء التراث (الكويتية)، لعقد لقاءات ودورات شرعية؛ وذلك بعد أن انقلبت الجمعية على فكر مؤسسها الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، وغدت مصنفة على السلفية التقليدية (الحكومية) -كما سيأتي بيان ذلك في سياقه لاحقًا- كما أن المأربي يتابع شؤون الدار بوادي عبيدة بمأرب عن طريق جلب الدعم لها، وكالعادة يقوم بالإفتاء والدعوة، ويلاحظ أن جانبًا مهمًّا من نشاطه أو نشاط طلبته -الذين ربما كلف بعضهم- يتركز حول الدفاع عن شخصه وأفكاره ونشاطه ومركزه، في وجه خصومه لا سيما ربيع المدخلي الذي يحمل له وحده أكثر من ثلاثين ردًّا[1]، وكأنه متخصص في الردود

أو حتى التحوُّلات المدرسية الداخلية، التي حدثت مع كثير من العلماء، وطلبة العلم، والمفكرين، والدعاة؛ إذ المراجعات تقوم على المنهج العلمي، والمنطق العقلي، والبحث المنضبط، والتحوُّل الهادئ المتدرِّج، في حين أن التراجعات تمثِّل اضطرابًا منهجيًّا، وخللاً في بنية التفكير، وانتقالاً من الضدِّ إلى الضدِّ، ولذلك لم يكن اعتباطًا تصنيفه في هذا الكتاب، أو بعض الدراسات والمقالات التي كتبها الباحث من قبل، في إطار المدرسة السلفية (التقليدية العلمية) في الأصل، ولولا النزاع العاصف الذي حدث بينه وبين قرينه الحجوري، عقب وفاة المؤسس الراحل الشيخ الوادعي؛ فلربما ظل في ذلك الإطار، وحظي بالتأييد والمباركة، من قبل الشيخ المدخلي ومدرسته، وإن لم يكن بالضرورة نسخة مطابقة لأصل منهج المؤسس الوادعي، وتفكيره التفصيلي في كل الجوانب.

(1) ربيع بن هادي المدخلي:
http://www.rabee.net/show_des.aspx?pid=1&id=272
وانظر: مدونة حسام السلفي، مجموع ردود الشيخ ربيع المدخلي على أبي الحسن المأربي:
http://blog-hossam-scientific-salafi.blogspot.com/2013/04/Total-responses-Sheikh-spring-may-God-protect-him-on-the-Abu-al-Hasan-Almerba.html#.Ueqb2NxHRdg.

على المأربـي، هذا إلى جانب يحيى الحجوري، الذي سرى خـبر تنازعهما في الوسط السلفي والدعوي والفكري داخل اليمن وخارجها، وكان لـه انعكاسـه على مسيرة الدعوة السلفية بعامة.

ثانيًا: التحالفات:

على خلفية ذلك الخلاف الذي اندلع بـين الشـيخ المأربـي والشـيخ الحجوري، وعقب انفراط عقد العلاقة مع راعي دعوة السلفية التقليديـة الشـيخ ربيع بن هادي المدخلي، بدا أن المأربـي يبحث له عن (ظهر) جديد، فكان ثمـة محاولات أولية غير مباشرة في طرق باب جماعةالإخوان المسلمين، أو ما غدا يُعرف بـ "التجمع اليمني للإصلاح"منذ عام 1990، تُستنتج من بعض أطاريح المأربـي الوديَّة تجاه الإصلاح؛ وهي عديدة. ويمكن الاستئناس هنا ببعض ما أخذه المدخلي على المأربـي من مجاملة الإخوان؛ حيث لا يزال يعدُّهم من أهل السنة والجماعة. ومن تلك المآخذ ما ورد في رسالته الموسومة بـ "أبو الحسـن يـدافع بالباطـل والعدوان عن الإخوان ودعاة حرية ووحدة الأديان". كما اتهمه بقوله: "وتأكَّـد لدينا أنه إخواني في منهجه". وإشارة بعض مشايخ المدينة إلى أن شريطه: "جلسـة في عدن" قد "قرَّر فيه أن جماعة الإخوان المسلمين باليمن من أهـل السـنة، وأن الخلاف بيننا وبينهم هو في دائرة أهل السنة والجماعة، وفي دائرة الفرقة الناجيـة، وأنهم إخوان لنا في العقيدة... ولما سمعنا ما احتواه الشريط أدركنا أنـه لا مجـال للنصح مع ذلك الرجل، وتأكد لدينا أنه إخواني في منهجه، وأنه داعية فتنة وضلال جاء ليفرق كلمتكم، ويفسد عليكم دعوتكم، وإن تظاهر بالسلفية"[1]. كما بـرَّر المأربـي ظهور هذا التلطف مع الإخوان في خطابه بعد وفاة الشيخ الوادعي (أي مع خلافه مع الحجوري) على خلاف الأسلوب في حياته أنه كان يخشى عاقبـة هذا الطرح في حياة الشيخ؛ فقال: "كانت لي مواقف وهي مجرَّد طرح وبيان لمـا أراه، وقد لا يقابل هذا الطرح بالقبول الواسع الذي قوبل به بعد ذلـك، وهـذا

---

(1) راجع: "رسالة من بعض مشايخ المدينة إلى أهل السنة في اليمن":
www.sahap.net.

صحيح؛ لأن الطلاب في حياة الشيخ يرونه كبير الدعوة ووالدها، والنفس تواقة إلى تقديم قول الأكبر غالبًا وهذه آفة في الأوساط السلفية للأسف؛ لهذا لم يجد هذا الطرح قبولاً واسعًا آنذاك، وإن كان قويًّا في نفسه من الناحية العلمية. إذن فالاعتدال واللين بضوابط شرعية موجود من قبل وليس من بعد؛ لكنه كان يأخذ طابع الحكمة والرفق بيني وبين الشيخ، وكان الشيخ -رحمه الله- لا يلزمني برأيه، ويطلب مني ألا ألزمه برأيي، وهذا بخلاف الغلاة اليوم"[1].

ويمكن القول: إن ذلك ليس خطاب المأربي الأول؛ فقد كان اختلافه -إن وجد- مع المدخلي أو الوادعي أو الحجوري أو سواهم اختلافًا في الدرجة لا في النوع، على خلاف المسلك بعد ذلك النزاع بين الحجوري والمأربي وتداعياته، كما يمكن استنتاج تلك الرغبة في التحالف مع الإصلاح، بعد أن بدأ أبو الحسن -على نحو مفاجئ- في تغيير -ولا أقول تعديل- خطابه من الاتجاه السلفي التقليدي بسماته المعروفة نحو الاعتدال والمرونة والانفتاح والإيمان بالعمل السياسي والمشاركة (الديمقراطية)، وإمكان التعايش مع الآخر بكل مكوناته الإسلامية (الحركية)، أو السلفية (الجديدة)، أو الطرائقية (الصوفية)، أو حتى مع الأحزاب اليسارية والليبرالية[2]، كما لو كان ينافس الإصلاح.

ويبدو أن الإصلاح أعرض عن ذلك لأسباب تعنيه، فلم يلتفت إلى (مغازلة) أبي الحسن؛ مما دفع هذا الأخير ليتجه نحو جمعية الحكمة اليمانية (الخيرية)، وتمكن بعد نشاط مشترك أن يعقد معها تحالفًا معلنًا أُشهر من وادي حضرموت في 2005 كتبه الشيخ سعد الحميد (من علماء العربية السعودية)، بتوقيع الشيخ أبي الحسن المأربي من طرف والشيخ أحمد المعلّم أمين عام جمعية الحكمة بحضرموت من الطرف الآخر، وبحضور أبرز قيادة الجمعية في أبرز محافظتين للجمعية الحضور الأكبر فيهما (إب وتعز)؛ وهم: محمد المهدي وعبد الله بن غالب الحميري (إب)، وعقيل المقطري (تعز)، وظهرت آثار ذلك التحالف بعد ذلك من

---

(1) أبو الحسن المأربي، حوار مع صحيفة إيلاف (اليمنية)، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

(2) راجع: المأربي، حوار مع صحيفة الناس، 20 يوليو/تموز 2009.

خلال الأنشطة المشتركة بين الجهتين، وبلغت إلى حدِّ التماهي أحيانًا، حتى إن المأربي صار الناطق الرسمي للائتلاف السلفي زمن ثورة الربيع العربي وفعالياتها، وهو الائتلاف الذي شمل عدة مكونات سلفية أهمها جمعية الحكمة؛ لكن ليس من بينها الجناح الآخر الأكبر وهو جمعية الإحسان؛ لاختلاف المنهجين في التعامل مع حدث الثورة -وسيرد تفصيل ذلك لاحقًا- هذا بعد أن كان الخلاف قد بلغ في مرحلة سابقة بين رئيس جمعية الحكمة في محافظة (إب) الشيخ محمد المهدي وبين (رئيس) ما بات يُعرف بفصيل (الحسنيين) أي أتباع الشيخ أبي الحسن المأربي؛ وذلك في منتصف عقد التسعينات من القرن الميلادي الماضي، وقد برز ذلك (صارخًا) على صفحات مجلة "الفرقان" الشهرية، التي كانت تصدر منتصف التسعينات من القرن الميلادي الماضي، عن جمعية الحكمة بـ (إب) معقل الشيخ المهدي، وهو الذي تصدَّر لمواجهة أبي الحسن ومن ورائه الشيخ الوادعي. ولعل من أبرز تلك العناوين التي غطت جانبًا مهمًّا من غلاف مجلة "الفرقان" في تلك المرحلة في أحد أعدادها، وترمز إلى أبعاد الخلاف -حينذاك- عنوان كبير يقول: "ماذا يريد أبو الحسن من الفتن في اليمن؟"[1]؛ وذلك على خلفية اختلاف مدرسة الشيخ الوادعي ذاته وأتباعه، وفي مقدمتهم أبو الحسن من طرف مع رموز جمعيتي الحكمة والإحسان وفي مقدمتهم الشيخ محمد المهدي وعبد المجيد الريمي من الطرف الآخر، وظل ذلك الخلاف يتصاعد لعدَّة أشهر من طرف جمعية الحكمة عبر أعداد المجلة، فيما تجسَّد قدر محدود من ذلك الخلاف على الجانب الآخر (جمعية الإحسان) عبر شريط (كاسيت) أصدره الشيخ الريمي عنوانه: "حوار هادي مع مقبل بن هادي". ولكن يبدو من خلال بعض المعطيات الجديدة، وفي أجواء التحوُّلات المتسارعة التي تغشى شخصية أبي الحسن أنه بات اليوم أقرب إلى جمعية الإحسان، واتحاد الرشاد -بوجه أخص- منه إلى جمعية الحكمة، ولا سيما في المواقف السياسية، وما بَثُّ قناة "يسر" لدروسه ومحاضراته على نحو لافت؛ إلا مؤشر على ذلك.

---

(1) أبو عمر الأثري، "ماذا يريد أبو الحسن من الفتن في اليمن" الفرقان، العدد 10 (1996).

ثالثًا: الموقف من الثورة وقضايا في العمل السياسي:

- الموقف من الثورة:

لا يُخفي أبو الحسن المأربـــي رأيه السلبـــي تجاه ثورة الربيع اليمني أو العربـــي على نحو مطالبتها بالتغيير الجذري، فبعد أن عقد جملة مقارنات -في حوار صـــحفي- بين النظام التونسي والنظام اليمني، وأظهر تفوُّق الأخير على الأول من جوانب عـــدَّة؛ قال: "هل نحن بحاجة إلى أن نجرب الحروب والفوضى لنعرف هل هي نافعة أو ضارة؟ هل يكون عاقلاً مَنْ يقول: ننـــزل إلى الشوارع، وكل ما يحصل من الفساد فهو أقل من الفساد الموجود؟ هل يعلم قائل هذا القول الغيب، ويدري بأن ما هو آت أقل ممـــا هو حاصل؟"[1]. ولذلك فهو يدعو إلى إصلاح الأوضاع، لا إلى تغيير الحاكم كشرط موضوعي للإصلاح بعد اليأس من قيام الحاكم بالإصلاح؛ ومع أن المناداة بالإصـــلاح كانت غاية مطمح كثير من الشخصيات الحزبية والمستقلة، بيد أنها تجاوزت ذلك على خلفية المشهدين في تونس ومصر، وبعد أن رأت حركة الشباب تجـــاوزت مطلـــب الإصلاح، فإن الشيخ المأربـــي ومع اعترافه بقيام خلل كبير في الوضع السياسي؛ لكن ظل يقاوم فكرة تغيير الرئيس، فنراه يطالب الرئيس وحزبـــه بإصـــلاحات لا أكثـــر؛ فيقول: "والمطلوب من الرئيس وحزبه أن ينصاعوا لأي مطلب من مطالب الحق، فيـــه الحفاظ على مكاسب الأمة، وتجنيب البلاد الفتن، وإن تنازلوا عن شيء؛ لذلك فإنـــه سيُكتب لهم في ميزانهم، ويرتفع شأنهم بذلك عند الله ثم عنـــد خلْقـــه؛ بـــل عنـــد خصومهم، أما المكايدات الحزبية، وإصرار كل من الطرفين على الوقـــوف في مربـــع إغفال المصلحة العامة، والعواقب الوخيمة، وتصفية الحسابات الحزبية؛ فكـــل هـــذا سيُفضي إلى كارثة لا يرحم التاريخ أطرافها"[2].

وفي إجابته على أسئلة لجنة العالم العربـــي بجمعية إحياء التراث الإســـلامي بالكويت التي استضافته لعقد دورات شرعية هناك، سئل عن الموقف من ثـــورات

---

(1) المأربـــي، حوار مع موقع يمن ستريت:
http://www.yemenstreet.net/news-782.htm

(2) المأربـــي، حوار مع موقع يمن ستريت:
http://www.yemenstreet.net/news-782.htm

الربيع العربي؟ فأجاب: "هذه الثورات ابتداءً ما قامت على أصل إسلامي صحيح، وقام بها في الغالب مَنْ يطلب شيئًا غير المنهج الإسلامي، إما ديمقراطية، أو ليبرالية أو غيرها، ولو سُئلت أنا عنها واستُفتيت عن شيء منها ابتداءً؛ لقلت: لا تفعل، ولا يجوز لك أن تفعل، لما يُعرف ما وراء ذلك من المشكلات والفتن"[1].

وقال في سياق جواب له عن ما يُرفع في هذه الثورات من رايات عن الحرية والديمقراطية ونحوها، وعما إذا كان ذلك ينسجم مع المنهج الإسلامي؟ أجاب المأربي: "لا شك أن الذي يدعو الناس للخروج، والتعرض للقتل والقتال من أجل أنه يريد من وراء ذلك الديمقراطية، وحرية الاعتقاد، وحرية الكلمة، والذي يقصد بهذا كله التحلل من الدين، لا شك أن هذه مقاصد مخالفة ومصادمة لشريعتنا، ولا يجوز لمسلم أن يكون هذا كلامه، ولا هذا مطلبه..."[2].

وعلى غير المتوقَّع من مجمل خطابه الذي لا يخلو من اضطراب في هذه المسألة وفق أدبياته السلفية ومنطقه وخطابه العام، وما سبق جزء منه؛ فإنه قال في ذات حوار صحفي في سياق نصحه للرئيس السابق علي عبد الله صالح بوصفه الناطق باسم الائتلاف السلفي أيام الثورة وفعالياتها: "إذا كان الأمر قد أصبح عنده بين خيارين لا ثالث لهما: تسليم السلطة قبل انتهاء المدة الدستورية بطريقة تضمن سلامة اليمن، أو الحرب الأهلية، فله أسوة في أفضل مَنْ تنازل عن حقه حقنًا للدماء المسلمة، ألا وهو الحسن بن علي رضي الله عنه وعن أبيه، فقد ترك ملكًا لا تغيب عنه الشمس عندما رأى أناسًا قد سَدُّوا الأفق في كل جانب، وسُمِّي بعام الجماعة، ومن ترك شيئًا لله أبدله الله خيرًا منه"[3].

---

(1) المأربي، حوار مع لجنة العالم العربي بجمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت:
www.al-forqan.net/files/print-437.htm

(2) المأربي، حوار مع لجنة العالم العربي بجمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت:
www.al-forqan.net/files/print-437.htm

(3) المأربي، حوار مع مجلة الفرقان (الكويتية):
http://www.al-forqan.net/files/158.html

لكنه ما لبث أن عاد في حديث آخر لاحق ليُرَدِّد كغيره من السلفيين التقليديين -على الرغم من اختلافه عنهم كثيرًا بعد خلافه مع الحجوري- أن ما يجري الآن خروج عن الحاكم الشرعي ولي الأمر، والمأربي من ثم لا يميِّز بين الخروج المسلَّح الذي عُرف في التاريخ الإسلامي وبين الثورة السلمية الرافضة للمواجهة المسلحة اليوم، حتى لو تعرضت لمواجهتها بالسلاح؛ فيقول: "إن الخروج على الحاكم والانقلاب عليه بما يُفضي إلى شرٍّ لا أول له ولا آخر ليس منهجًا موافقًا لمعتقد أهل السنة والجماعة، حتى وإن كان الحاكم جائرًا، ظالمًا، فاسدًا، مفسدًا، وإنما الواجب نصحه، ووعظه، وتخويفه بالله من عاقبة مخالفته للكتاب والسنة، وعدم محاربة الفساد والمفسدين، مع التعاون معه في الجوانب الصحيحة، التي تحافظ على ما بقي من أمن البلاد وإن كان قليلاً، فالقليل أحسن من العدم، وكذا التعاون معه على ردِّ المظالم لأهلها؛ لأن الفوضى لا تقيم دينًا، ولا تُبْقي دنيا؛ ولأن أصحاب الفوضى لا الإسلام نصروا، ولا العدو كَسَروا، ومع ذلك يسعى المصلحون لإصلاح المجتمع، فأي مجتمع صالح يقظ لا يمتطي ظهره لإذلاله أحد"(1).

وقال: "فمن دعا إلى الفوضى، وقال: لا بأس بالخروج على الحاكم، وقتْل عشرة آلاف أو أكثر من أجل مصلحة الشعب؛ لم يتبع كتاب الله تعالى ولا سنة نبيه -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- ولا منهج السلف الصالح، ولا عمل بمقتضى العقل الصريح، ولا النقل الصحيح، وسيلقى الله إن مات على ذلك بهذه الدماء في عنقه، ومن العجب أن مَنْ يُهَوِّن من إراقة الدماء لتحقيق مكتسبات ديمقراطية، ويتصدى للفتيا بجسارة في هذا الأمر الخطير ليسوا من علماء الشريعة الذين قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ...﴾. وقد كان عمر يُسْأل عن المسألة دون هذه المسائل بآلاف المرات، فيجمع لها أهل بدر، وهو المحدَّث الملْهَم، وما ذاك إلا لأن أمر العامة لا يستقلُّ به حزب من الأحزاب دون

---

(1) المأربي، حوار مع موقع يمن ستريت:
http://www.yemenstreet.net/news-782.htm

الرجوع إلى أهل الحل والعقد في البلاد جميعها؛ لأن الشرَّ سيعمُّ الجميع إذا لم ينهض العقلاء لنزْع الفتنة"[1].

وحاول أن يُبَرِّر عدم التمييز بين الخروج بالرأي والموقف السلمي وبين الخروج المسلح بأن الخروج مراتب أوله الكلام على الحكام وإيغار الصدور عليهم؛ ولأن الفعل يسبقه الكلام[2]؛ ولكنه غاب عن بال المأربي الفرق بين مَنْ يُصر على السلمية حتى لو تعرض لعنف مسلّح من الحاكم، ويرفض الانجرار إلى العنف تحت أي مبرر، وهذا ما ثبت بالفعل؛ وذلك هو حال ثورة الربيع اليمني -بوجه خاص- وبين مَنْ يُحَرِّض بالكلام على الخروج المسلَّح، أو مَنْ لا يُعير الاتجاه السلمي ذكرًا، كما كان في السابق، وهذا هو تحقيق المناط -بلغة علماء أصول الفقه- أو جوهر الفرق بين الحالتين.

- الموقف من الديمقراطية:

أما الموقف من الديمقراطية فهو يميز بين جوانبها الإيجابية وجوانبها السلبية، وهو وإن تحفظ عليها كمبدأ؛ لكنه يقرها كأمر واقع، وإن كان يأخذ على واقع المسلمين اليوم أن تطبيقهم لها منحصر في جوانبها السلبية، أما جوانبها الإيجابية مثل: "محاسبة المسؤول إذا أخطأ، ومثوله أمام القضاء كغيره، وتقديم المصلحة العامة على مصلحة الشخص أو الحزب، ونزاهة القضاء، واحترام العهود والمواثيق النافعة.. إلخ، فهذا كله في بلادنا الإسلامية عبارة عن شعارات جوفاء إلا النادر جدًّا، وهذه معانٍ يقرُّها الإسلام؛ لكن له أسلوبه الشرعي الخاص في تحقيقها"[3].

وأكَّد هذا المعنى فقال: "فإن الواقع الموجود الآن من جميع الأحزاب لا هو عمل بالكتاب والسنة، ولا هو عمل بالديمقراطية، فليس في الديمقراطية -عند

---

(1) المأربي، حوار مع موقع يمن ستريت:
http://www.yemenstreet.net/news-782.htm

(2) المأربي، حوار مع صحيفة إيلاف، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2007:
http://marebpress.net/articles.php?id=2843

(3) المأربي، حوار مع موقع يمن ستريت:
http://www.yemenstreet.net/news-782.htm

أهلها- أن تكون الفوضى العارمة التي تعم البلاد هي البديل إذا لم يقبل الحاكم النصيحة، أو إذا بدّل أو غيّر في بعض صورها"[1].

- الموقف من الانتخابات:

يلحظ المرء موقفًا أقرب إلى الاضطراب في موقف أبي الحسن من مسألة الانتخابات، فهو على حين يقبل بالجانب الجيد من الديمقراطية؛ بل يذهب إلى القبول في التعامل معها كأمر واقع؛ لكنه في شأن الانتخابات يُبدي ممانعة لافتة[2]، ويتحفظ عليها أشد التحفظ[3]، كما لو لم تكن -وفق منطقه مع الديمقراطية- أمرًا مفروضًا كذلك، ثم هل الانتخابات إلا واحدة من الآليات الأساسية في العملية الديمقراطية؟! ومما يؤكد اضطراب الرجل في هذا الأمر أنه وقف موقفًا لفت نظر جميع من تابع العملية الانتخابية لرئيس الجمهورية السابق علي عبد الله صالح؛ وذلك في الانتخابات الرئاسية في 2006، وكان واحدًا من مآخذ لجان المراقبة الأجنبية على مسار الدعاية الانتخابية؛ وذلك حين خطب على الملأ وأمام عدسات الإعلام والمراسلين الصحافيين بأنه لا يجوز منافسة الرئيس علي عبد الله صالح؛ لأنه ولي الأمر الشرعي، وتلك منازعة له، وباعتبار أن الانتخابات ومنافسة أولياء الأمر كلها تقاليد غربية دخيلة على مجتمعاتنا الإسلامية. والمثير أنه حين سئل عن موقفه ذاك هل هو سياسي أم ديني، خاصة وأن ولي الأمر هو الذي أمر بهذه المنافسة؟ أكّد أن فتواه دينية جاءت في خمس عشرة ورقة فقال: "من ناحية كون الموقف سياسيًّا أم دينيًّا، لقد ذكرت هذا في الفتوى بكل وضوح وقلت: إنما فتوى دينية، والفتوى مكونة من 15 ورقة، ويمكن أن يُرجع إليها، لكني أقول: الأصل أن ولي الأمر لا يُنَافَس، أما حين يصبح الأمر مفروضًا إما ديكتاتورية وإما ديمقراطية

---

(1) المأربي، حوار مع موقع يمن ستريت:
http://www.yemenstreet.net/news-782.htm

(2) المأربي، "السراج الوهاج في بيان المنهاج"، المنشور في موقع منتديات أنصار الدعوة السلفية:
http://www.4salaf.com/vb/showthread.php?t=15629

(3) المأربي، حوار مع موقع يمن ستريت:
http://www.yemenstreet.net/news-782.htm

هنا سننظر باعتبارات خارجة عن مجرد النظر إلى النص فقط، وذلــك بــالنظر إلى أخف المفسدتين، ولا دخل لهذا برضا الرئيس أو سخطه؛ فقد أفتيت بهذا والرئيس على يميني، وقلت: إنها فتوى دينية لا ديمقراطية"[1]. وللمرء أن يتساءل: هل مراعاة المفاسد والمصالح خارجة عن غضب الرئيس وسخطه؟ (لو كان قد سخط حقًا؟)، وهل إثارة الرأي العام على ولي الأمر على نحو غير مسبوق من قبــل المعارضــة أحزابًا ومستقلين، مشروع دينيًّا؟ وهل التسبب في اتهام جهات المراقبــة الدوليــة لرئيس الدولة (ولي الأمر) بخرق مسار الانتخابات على ذلك النحو الذي بدا فجًّا فيه مصلحة شرعية (وليس آنية مسيَّسة)؟ ثم إذا كان الأمر كذلك فما الذي جــدَّ كي يتغيَّر الأمر رأسًا على عقب بعد مرور أقل من عام، فإذا بفتوى دينية جديدة تأتي بجواز أن يقدّم مرشح آخر لمنافسة (ولي الأمر)، إذا كان المرشح الآخر أفضل منه وأصلح؟! بل إنَّه إذا كان ولي الأمر فاسقًا أو فاسدًا فلا يجوز ترشيحه، ويرشح منافسه[2]. وقد جاء تأكيد هذا الاتجاه الجديد للمأربــي في أحد المنتــديات ذات الصلة الخاصة بالرجل؛ ففي منتديات الشيخ محمد المهدي الذي غــدت العلاقــة بينهما تحتل خصوصية متميزة، لا سيما بعد انعقاد ذلك الاتفاق المعلن في 2005، عن قيام تعاون بين دار الحديث بمأرب وجمعية الحكمة اليمانية، وبعد التطــورات الإيجابية التي تمت الإشارة إليها؛ فيما تم إيراد الخبر التالي -ومعذرة مــن القــارئ الكريم على إيراده كما ورد لمدلول المصدر ومغزاه-: "في خطوة تؤكــد جديــة الحركة السلفية في مأرب بقيادة الشيخ أبو الحسن المأربــي خوض الانتخابات، تم صباح اليوم نقل لجنة القيد والتسجيل بمركز -ك- بالدائرة (277) بمأرب من مقره الأصلي إلى مركز دار الحديث الخيرية التابع لجمعية التقــوى للعلــوم الشــرعية والأعمال الخيرية، وهو المركز الذي يُشرف عليه الشيخ أبو الحسن. وتأتي هــذه الخطوة بمثابة مفاجأة لجميع مراقبــي الحركة السلفية في اليمن، والذين يحرمــون

(1) المأربــي، حوار مع صحيفة إيلاف، 20 من نوفمبر/تشرين الثاني 2007:
http://marebpress.net/articles.php?id=2843

(2) المأربــي، "الأجوبة السليمانية على الأسئلة البعدانية"، شريط مسجل في 20 من جمادى الأولى 1428هـ:
http://www.youtube.com/watch?v=keYcfZoi3R4

عادة دخول الانتخابات، وذكر مصدر محلي لـ "مأرب برس" أن "أحد أعضاء لجنة القيد والتسجيل في المركز المذكور في العناصر السلفية، وأن اللجنة باشرت عملها اليوم من داخل مركز الحديث".

وكان الشيخ السلفي أبو الحسن المصري (المأربي) قد نصح في تصريحات صحفية سابقة أتباعه بتقييد أسمائهم في سجلات الناخبين، وعدم تفويت فرصة وجود اللجان الانتخابية المكلفة بذلك. وأوضح أبو الحسن المصري في تصريح لـ "التغيير" بأنه أصدر فتوى دينية شرعية لطلابه عقب الانتخابات الرئاسية والمحلية السابقة تجيز لهم المشاركة في الانتخابات "لأن الأصل في الأحكام الشرعية هو الإكثار في الخير والتخفيف من الشر". وأكد أن الخيار متروك لأتباعه بعد تقييد أسمائهم في سجلات الناخبين وحصولهم على البطائق الانتخابية، إذا رأوا أن في التصويت والمشاركة نفعًا للإسلام والمسلمين فسوف يفعلون، وإن لم فلن يلزمهم أحد، ويجبرهم على المشاركة.

وأشار أبو الحسن إلى أن "معظم السلفيين يحرمون الحزبية والانتخابات ويتحسسون منها، ولدى البعض منهم تراكمات نفسية حولها، وهناك صعوبة في إقناعهم"[(1)]. وقد "يقبل البعض بالفتوى الشرعية نظريًّا؛ لكنهم لن يذهبوا بسهولة إلى مراكز القيد والتسجيل"[(2)].

- الموقف من التعددية والحزبية:

واضح من خلال جملة تناولات الشيخ المأربي أن ليس لديه تحفظ على مبدأ التعددية أو الحزبية بمعنى العمل الجماعي في إطار الجماعات الإسلامية، أما غيرها فلا يظهر أن الرجل يجيز ذلك من قريب أو بعيد حتى الآن، وإن رأى التعامل مع الأحزاب القائمة اليوم كالاشتراكي والبعثي وسواهما، بوصف أفرادهم مسلمين أبناء مسلمين "ودخلوا في هذه الأحزاب متأولين، ظانين أن هذه البرامج

---

(1) منتدى الشيخ محمد بن محمد المهدي:
http://www.almhdy.com/montada/viewtopic.php?f=8&t=309

(2) منتدى الشيخ محمد بن محمد المهدي:
http://www.almhdy.com/montada/viewtopic.php?f=8&t=309

لا تخالف الدِّين، وليس في قناعتهم أنهم يحاربون الدِّين بذلك"[1].

ويقول المأربي في سياق جوابه عن فرضية تطور الجمعيات إلى أحزاب: "أما كون الجمعيات ستتطور إلى أحزاب، فما معنى حزب؟ كل جماعة تأتلف على أمر ما فهم حزب؛ والجماعات في ذاتها بهذا المعنى هي حزب. ولك أن تسميه حزبًا أهليًا خيريًّا إغاثيًّا دعويًا، فهذا لاشيء فيه، ولا يلزم من كلمة حزب أن يكون الحزب سياسيًّا، أو معارضًا، أو مذمومًا مطلقًا، فلسنا نقبل أيَّ حزب بإطلاق، ولا نعادي أيَّ حزب بإطلاق، إنما ننظر في عمل الحزب وبرنامجه، ونحكم عليه بموجب ذلك؛ وقد يكون الحزب محمودًا مطلقًا، أو مذمومًا مطلقًا، أو خليطًا من هذا وذاك"[2].

وفي معرض الحديث عن مشروعية إنشاء أحزاب سياسية إسلامية فقد كان من الوارد أن يشترك المأربي مع آخرين في إنشاء حزب سياسي جديد يتبع جمعية الحكمة، في إطار تحالفه -المشار إليه قبلاً- معها؛ لكنه يؤثر أن لا يظهر في الصورة بنفسه؛ بل عبر بعض أتباعه، وفقًا لما يستنتج من حديث الشيخ مراد القدسي أحد أبرز القيادات المرشحة لحزب السلم والتنمية (السلفي) الناشئ، التابع رسميًّا لجمعية الحكمة اليمانية[3]، وسيأتي الحديث المناسب عنه في موطن لاحق من هذه الدراسة؛ ومما يُؤَكِّد ذلك أكثر أن أبا الحسن المأربي كان قد دخل في محاولة صلح -وإن لم ينجح- بين حزب الرشاد (السلفي) التابع لجمعية الإحسان الخيرية -وسيأتي الحديث المناسب عنه في موطن لاحق من هذه الدراسة- وبين جمعية الحكمة اليمانية الخيرية، على إثر الخلاف الذي نشب بينه وبين جمعية الحكمة؛ التي كان لها جملة من التحفظات على إعلان حزب الرشاد عن ذاته بالكيفية التي جرت[4].

---

(1) المأربي، حوار مع صحيفة الناس، 20 يوليو/تموز 2009.

(2) المأربي، حوار مع صحيفة الناس، 20 يوليو/تموز 2009.

(3) مراد القدسي، حوار مع صحيفة إيلاف (اليمنية) المنشور في:
http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=26072kav

(4) القدسي، حوار مع صحيفة إيلاف:
http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=26072kav

وعلى ذلك فأيما هجوم على الحزبية من قبل أبـــي الحسن المأربـــي فإنما هو تحذير من آفات التعصب والولاء الضيق ونحو ذلك[1]، وليس عن مبـــدأ الحزبيـــة كعمل جماعي مشروع.

- الموقف من التجمع اليمني للإصلاح:

سئل أبو الحسن المأربـــي عن أوجه الاختلاف بينه بوصفه ممثلاً لأحد فصائل السلفية وبين الإخوان المسلمين؟فأجاب إجابة تفصيلية مطوَّلة، جاء فيه التمييز بـــين دعوة الإخون في اليمن وغيرها؛ فهم في بلدان الجزيرة أصفى معتقدًا من ســـواهم في مصر والشام؛ ولكنهم يتفقون في جملة أخطاء مشتركة؛ لكن ذلـــك لا يحـــول دون تصنيفهم جميعًا في دائرة أهل السنَّة؛ لذلك فالمأربـــي ينصح بالتعاون معهـــم ومـــع غيرهم في كل ما من شأنه خدمة الدين لا الحزب؛ ومما يأخذه عليهم: الحماس الزائد عن الحد الشرعي ضد ولاة الأمر، وتعبئة الأتباع بذلك، والتزهيد في كثير من علوم الشريعة؛ لا سيما علوم العقيدة والحديث وأصوله، وكذلك تهميش الدعوة إلى التميز العقدي، بدعوى أن الاشتغال بذلك يُثير بلبلة فكرية؛ ومن ثَمَّ فكثير من الإخـــوان يُقَدِّمون الاهتمام بالتكتل الحزبـــي على الاهتمام بالعقيدة، ويستشهد بما عند كـــثير منهم -حسب اعتقاده- من تساهل مع أمثال الخميني وغـــيره، ومـــع (الرافضـــة) وغيرهم في اليمن، وإن كان يُشَدِّد على أنه إنما يتحدث عن ظاهرة لا عن كل فرد، مستدركًا أن فيهم أفرادًا أفاضل وشيوخًا أماثل، يهتمون بالعقيدة، كما يميِّـــز بـــين أفرادهم وبين علمائهم الذين دخلوا ليصلحوا فيهم، أو لأجل خدمة السنة، مع أنـــه يرى أن الإخوان ربما استفادوا من وجود العلماء أكثر مما أصلح العلمـــاء، وحقـــق ذلك الحضور للعلماء مكاسب سياسية وتربوية كبيرة جدًّا للإخوان[2].

ويتحفظ المأربـــي على مشاركة حزب الإصلاح في تحالف أحزاب اللقـــاء المشترك (وهي التي تضم الحزب الاشتراكي، وأحد أجنحة حزب البعث، وأحـــد

---

(1) المأربـــي، حوار مع موقع يمن ستريت:
http://www.yemenstreet.net/news-782.htm

(2) المأربـــي، حوار مع صحيفة إيلاف:
http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=26072kav

أجنحة الحزب الناصري، إلى جانبي جماعتين مذهبيتين (إسلاميتين)؛ هما: حزب الحق، واتحاد القوى الشعبية)؛ حيث يرى أن الصبغة الدينية العامة للإصلاح، تلك التي يتميَّز بها عن بقية مكوِّنات اللقاء المشترك تجعل من المستحسن بقاءه خارج تحالفهم، لاختلافهم معه في ذلك، مع تفهمه أن الإصلاح يرى أنه بتحالفه حقق مصالح معيَّنة مشروعة، ودون أن يعني ذلك اتهامًا لبقية الأحزاب بالمروق من الدين؛ بل إنه يرى أفرادهم مسلمين كغيرهم من أبناء المجتمع، وإن وجد في برامج أحزابهم ما يخالف الدين؛ إذ التحقوا بها متأولين ظانين أن هذه البرامج لا تتعارض مع الدين[1].

ورفض بشدة قبول السلفيين المشاركة في السلطة بأي معنى؛ لأن ذلك سيفصلهم عن وظيفتهم الأصلية في طلب العلم والدعوة؛ ومن ثَمَّ عدَّ أحد أبرز أوجه الخلاف الشرعية بين السلفيين والإخوان المسلمين أو التجمع اليمني للإصلاح رفض الأولين لذلك من منطلق شرعي، وليس من منطلق مراعاة تقليل المفاسد وتعطيلها، وتكثير المصالح وتحقيقها، فحين سئل في ذات لقاء صحفي قديم نسبيًّا (2002): "هل أنتم إذن ضد مشاركة التجمع اليمني للإصلاح في الحياة السياسية اليمنية؟" أجاب قائلاً: "موقفنا واضح في هذه القضية، وهو أننا نمنع هذا ونحذر منه، ومَنْ أراد أن يشارك باسم الدنيا فهو كغيره من الأحزاب، أما إذا كان يقول: إن الدين يأمر بهذا. فهنا لا بُدَّ من الوقفة الصحيحة، ونقول: أين البرهان والدليل؟ إن الخلاف واضح تمامًا بين هذين الاتجاهين: الاتجاه السلفي واتجاه الإخوان المسلمين، وإن كنت أعتقد أن في داخل الإخوان المسلمين أناسًا مخلصين وصادقين، يحبون الخير بهذا الفعل؛ لكن نعتقد أنهم أخطأوا السبيل، والإخلاص وحده لا يكفي، فلا بُدَّ من المتابعة"[2]. لكن هذا الخطاب اختلف بعد ذلك بالمطلق، كما رأيت آنفًا عند الحديث عن جواز تكوين الأحزاب السياسية والمشاركة في السلطة عبر الانتخابات وسواها؛ ولذلك تصبح المشكلة في هذا

---

(1) المأربي، حوار مع صحيفة الناس، 20 يوليو/تموز 2009.

(2) المأربي، حوار مع صحيفة الوطن (السعودية)، 6 يناير/كانون الثاني 2002، انظر:
http://www.sahab.net/forums/index.php?showtopic=21856

الموقف أنه إذ امتنع عن المشاركة في ذلك الحين؛ فإنه قد أقدم على الموقف من منطلق الحرام القطعي، وليس تقدير المصلحة والمفسدة كما سبقت الإشارة.

- الموقف من العنف المادي والعمل المسلح:

بعد نقاش مطول وإيراد المأربي لجملة من النصوص في التحذير من فكر العنف يخلص إلى القول: "وعلى كل حال: فكتبي ومؤلفاتي وفتاواي واضحة وضوح الشمس في التحذير من هذا الفكر، ولله الحمد، وكذا مواقف غيري من علماء ودعاة السنة في اليمن، ولو سُئل هؤلاء الذين أحدثوا ما أحدثوا عن موقفي وموقف عدد من كبار الدعاة من دعوهم الجديدة؛ لقالوا جميعًا: إنهم ضد ما ذهبنا إليه. بل ربما قالوا قولاً قبيحًا، وقد اعتدْنا ذلك من كثير ممن أحسن إليهم المحسنون!! وعلى ذلك فكل مَنْ سلك هذا المسلك فإنما يُعبِّر عن نفسه لا عن دعوتنا، وإني أُعلن مؤكدًا ما سبق عني وعن غيري من دعاة السنة من براءتنا من فكر الغلو في التكفير، وأُعلن مؤكدًا أيضًا تحذيري من هذا الفكر، ومن السير فيه، أو الاغترار بحملته ودعاته، أو حضور مجالسهم التي ينشرون فيها هذه الأفكار إلا لمتأهل يستطيع أن يرد الباطل وينصر الحق، وأُوصي طلاب العلم بالصبر على جادة الطريق، واتباع طريقة كبار العلماء في العالم الإسلامي سلفًا وخلفًا... وقد نقلتُ كلام العلماء وأصول أهل السنة في هذا الباب في كتابي: "فتنة التفجيرات والاغتيالات: الأسباب، والآثار، والعلاج"، وقد طُبع عدة طبعات، ونفع الله به ما شاء من خلقه، وفيه النصوص الصريحة على أن عدم الخروج على الولي الظالم أصل أصيل من أصول أهل السنة، وانعقد الإجماع عليه، وأنه لم يخالفهم بعد إجماعهم على ذلك إلا أهل البدع والأهواء والفساد، وليعتبر هؤلاء الشباب بجماعة التكفير في مصر ومصيرها، وبأصحاب هذا الفكر في الجزائر وما آل إليه أمرهم من تكفيرهم لبعضهم البعض وقتل بعضهم بعضًا، وليتعظوا بحال كثير من أصحاب هذا الفكر الذين ألجأهم الظروف والحاجة إلى قبول المساعدات والتعاون مع الرافضة المكفِّرين لجمهور الصحابة، وهذا مصير مَنْ فتح على نفسه بابًا قبل أن يتأهَّل له، فإنه بعد ذلك إذا ضاقت عليه الأمور يرتمي في أحضان من هو أشر

وأضر، وبعد أن يثير الفتن والفوضى في بلاد السنة، تأتي الرافضة وتستولي على الجميع -لا قدَّر الله بسوء- على السنة وأهلها وبلادها؛ فلا تُدخلوا أنفسكم في دهاليز مظلمة ضيقة، ثم تضطرون إلى الاستنصار بالأضل على الضال"[1].

- الموقف من الحوثيين:

من قبيل تحصيل الحاصل البحث عن موقف لأي من قوى السلفية وفصائلها إذا ما تعلق الأمر بالشيعة الاثني عشرية، الذين يصرُّ أغلب السلفيين على المرادفة بينها من كل وجه وبين الحوثيين في اليمن، وهنا نجد أبا الحسن المأربي لا يتردَّد في نصرة طلبة العلم وأهل دمَّاج على خلفية الحصار الذي طالهم من قبل الحوثيين في أواخر عام أواخر عام 2010 ومطلع 2011، على الرغم مما بينه وبين الحجوري من الخلاف الحاد، وهو ما دعا إلى تناسيه في سبيل الوقوف أمام الظلم النازل على طلبة العلم بدمَّاج، داعيًا كل أنصار التيار السلفي إلى الوقوف صفًا واحدًا ضد الحصار والهجوم الحوثي جاء ذلك في بيان بعث به من مصر أثناء زيارتها لها؛ وورد في البيان استنكاره الصمت الحاصل لما يجري في دمَّاج، وقال: "ألا يخشى هؤلاء من سكوتهم عن ظلم الظالمين، أن تحل بهم قارعة أو يأتيهم العذاب من حيث لا يشعرون". ودعا "الدولة والشعب اليمني أن يستشعروا حق المسلم على المسلم، والعاقبة الوخيمة لهذه الانتهاكات، وخطورة الطائفة الحوثية، والإرهاب الفكري والدموي الذي تتعرض له البلاد اليمنية في عدة محافظات منهم"[2].

وكان له موقف واضح قبل ذلك -ولا غرابة- من الحوثيين وفكرهم وسلوكهم؛ إذ يرى ضرورة بيان ما هم عليه من الانحراف تجاه الصحابة، وتسببهم في إثارة فتن دموية في صعدة، وكذا مشكلة شعارهم المنادي بالموت لأميركا

---

(1) المأربي، "فتوى في التحذير من الغلو في التكفير"، في 25 فبراير/شباط 2009، انظر: http://www.sulaymani.net/play.php?catsmktba=1458

(2) المأربي، بيان من مصر بشأن الوضع في دماج، انظر: "التيارات السلفية تتحد لصد التمدّد الحوثي": http://marebpress.rdfanpress.com/news_details.php?lng=arabic&sid=38242

واليهود، على حين نجد القتلى من اليمنيين مدنيين وعسكريين، مع تأكيده على عدم جواز قتل المعاهد أو الذمي[1].

- الموقف من الوحدة:

ثمة موقف واضح من الوحدة بالنسبة إلى الشيخ المأربي، فقد كان مشاركًا في الملتقى السلفي العام الأول؛ الذي انعقد في الفترة من 27-28 من مايو/أيار 2009، الذي جاء مُرَكِّزًا من قبل جمعية الحكمة اليمانية على الوحدة والواجب تجاهها؛ وقد أكد المأربي أنه مع الوحدة بوصفها من أكبر النعم التي تحققت للشعب اليمني، وأعلن وقوفه مع الوحدة ضد دعوات الانفصال؛ لكنه رفض الخوض في مسألة القتال من أجل الوحدة، بوصف ذلك أمرًا يتصل بالدماء، كما أن هذا أمر يهم علماء اليمن جميعًا، ولا يبت في شأنه شخص واحد، كما رفض وصف الحراك الجنوبي بالخارجين على الحاكم، وأقرَّ في الوقت ذاته بوجود مظالم في الجنوب؛ لكنه أردف أن ذلك يقتضي معالجات عبر لجان موسعة، وليس عبر الانفصال[2].

- الموقف من النظام السياسي الجديد:

أما موقف المأربي من النظام الجديد بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وحكومة الوفاق الوطني برئاسة محمد سالم باسندوه فليس أمام الباحث سوى استصحاب أصل النظرية السياسية لهذا الفصيل؛ وهي أنه واجب السمع الطاعة؛ بيد أن موقفًا موثقًا نظريًا أو عمليًا محدَّدًا، يمكِّن الباحث من أن يستنتج منه مدى جدية الولاء من ضعفه؛ وهذا مما لم يقف فيه الباحث للمأربي على موقف على ذلك النحو.

---

(1) المأربي، حوار مع صحيفة الناس، 20 يوليو/تموز 2009.

(2) المأربي، حوار مع صحيفة الناس، 20 يوليو/تموز 2009.

المبحث الثالث

المستقبل

من خلال ذلك المسار للفصيل الحسني بوسع الباحث الحكم عليه في جملته أنه أقرب إلى الاضطراب والقلق؛ بسبب تغيير المواقف الجذرية أحيانًا؛ مما أدى إلى اضطراب وإرباك في صفوف أتباعه؛ ولذلك يصعب -على سبيل المثال- ضبط موقف الفصيل الحسني من ثورة الربيع اليمني؛ حيث طغى التذبذب على مواقف أتباعه، تبعًا للاضطراب العام لدى قيادته في أكثر من محطة ومنعطف؛ ويبدو أن ذلك يُعزى -بالنسبة إلى الأتباع- إلى ضعف قيام رابط فكري واضح المعالم بينهم؛ إذ لوحظ أن بعضهم ظل متجهًا نحو جمعية الحكمة، فيما اتجه بعض آخر محدود نحو جمعية الإحسان، وبحسب مصدر مطّلع في اتحاد الرشاد فقد غدا خمسة منهم من ضمن قوام اتحاد (الرشاد اليمني) السلفي الجديد -وسيأتي الحديث مفصلاً عن هذا المكوِّن لاحقًا- ليس على أساس تمثيل رمزي لاتجاههم -مثلاً- إذ كان أبو الحسن قد حذّر أتباعه في رسالة له موجّهة من مصر؛ حيث كان يقيم مؤقتًا للعلاج -حسب رسالته- "عن الخوض في هذا الأمر تمامًا"، ووعد بتدارس الأمر "مع بقية المشايخ والدعاة في الائتلاف السلفي اليمني"[1]؛ ولكن يبدو أنه دفع باثنين من أتباعه لاحقًا للانخراط في قيادة الرشاد، على خلفية ما قيل: إنه ضعف التزام، أو تفشيل لمسعاه، بدر من قبل جمعية الحكمة في تقريب وجهات النظر بين قيادتها وبين قيادة اتحاد الرشاد. كما كان بعضهم واحدًا من مكونات الساحات الثورية في بعض المحافظات، فيما غدا بعضهم الآخر جزءًا من الخطاب الوعظي الرسمي، الذي تجسَّد أكثر ما يكون أثناء اشتعال الثورة الشعبية السلمية، منذ

(1) المأربي، "رسالة أبي الحسن المأربي لإخوانه برابطة أهل الحديث بخصوص حزب الرشاد"، المنتدى (2012)، 35.

منتصف فبراير/شباط 2011، عبر الحملة الإعلامية الرسمية المنظمة للنظام السابق ضد خصومه السياسيين وشباب التغيير؛ وذلك في القنوات الرسمية، ولا سيما قناة "الإيمان"، التي كانت تتبعه كغيرها من القنوات الرسمية الأخرى، حتى تشكيل حكومة الوفاق الوطني في 7 من ديسمبر/كانون الأول 2011. ويرى بعض الباحثين من خصوم أبي الحسن أنه قد قام بذلك الموقف الذي يبدو متنافرًا، ليكون له ظهر مع كل جماعة؛ حيث زعم ذلك الباحث أن أبا الحسن "وزَّع أتباعه على الجماعات فرضًا وتعصبيًا، فمن أتباعه من صار من قيادات تنظيم القاعدة، ومنهم من ذهب إلى الإخوان المسلمين، ومنهم من ذهب إلى أصحاب جمعية الحكمة والإحسان، ومنهم من انظم إلى جماعة التبليغ، ومنهم من يأتي كل جماعة بوجه ومنهم من انتكس...."[1]. وبصرف النظر عن أي مبالغة ظاهرة، في مثل هذا التوصيف؛ فلا يخلو الأمر من نقاش، عن دافع ذلك التحوُّل؛ لكن أقرب الفرضيات منطقية هي أنه قرار أفراد أو مجموعات محدودة، لا تمثل سوى نفسها، لا أنها تمثل مدرسة الشيخ أبي الحسن بالضرورة، إلا ما يبدو من شأن العلاقة المتزايدة مع جمعية الحكمة، على نحو ما سبقت الإشارة إلى ذلك سابقًا.

ويلاحظ حضور هذا الفصيل في محافظة مأرب؛ حيث معقل انطلاقة دعوة أبي الحسن ومركزه، ثم محافظة الجوف، كما أنه كان لهم دور في المواجهة المسلَّحة التي دارت في منطقة كتاف بوائلة بمحافظة صعدة مع الحوثيين، على حين يضعف حضورهم إلى حدٍّ كبير في محافظات صنعاء وتعز وإب، وهي المحافظات التي تمثِّل البؤر الساخنة لفصائل أخرى من السلفية.

وفي ضوء ما تقدَّم يبدو أن مستقبل فصيل الحسنيين ضبابي؛ إذا ما ظل على هذا النحو من الاضطراب والتذبذب، وما يمكن وصفه بـ (الدوغمائية) في خطاب الشيخ المأربي. وسبيل تجاوزه رهن بمدى نضج خطاب قيادته ومواقفها، وإعمال المراجعة الذاتية الجسورة، في كل أنشطتها، وإعادة النظر في منطلقات

---

(1) نعمان بن عبد الكريم الوتر، "**الخطوط العريضة لجماعة الإخوان المسلمين وخلافتهم المرتقبة**".

تحالفها ومنهجيته، ومنح ما يمكن وصفه -بما لا يخلــو مـــن تحــوز- القيــادات الوسطى، صلاحيات غير مركزية؛ وذلك مع الاستقلال والتحـــرُّر، بعيـــدًا عـــن التحالفات الداخلية الضيقة، والإملاءات من هذا الطرف أو ذاك، داخليًّا كـــان أم خارجيًّا.

الباب الثاني

السلفية الجديدة

أو (الحركية)

الفصل الأول

جمعية الحكمة اليمانية الخيرية

المبحث الأول

الخلفية والبدايات

سبق القول بأنه لم يمر سوى عقد واحد (1411هـ - 1990م) من الوئام في الجسم السلفي حتى بدأ الخلاف يدب بين الشيخ الوادعي وبعض طلبته الكبار، حيث تأثر الشيخ ببيئته (البدوية) -فيما يظهر- فانكفأ على نفسه في التدريس والدعوة، بعيداً عن الأساليب الحديثة في العمل الإسلامي، في صورة جمعيات أو نقابات ونحوها، وذلك على خلاف بعض طلبته الذين تفاعلوا مع بيئتهم الجديدة، حين تحوّلوا إليها، أو عاشوا فيها بعد دمّاج. فحدثت بدايات تحوّل في مسار التفكير السلفي، أي في أساليب العمل، وطرائق التفكير، بما يتناسب وظروف البيئة الجديدة التي غدا يعيش فيها هؤلاء أمثال: عبد المجيد الريمي، **وعقيل المقطري، وعبد العزيز الدبعي، وعبد القادر الشيباني، ومحمد الحداء، وعبد الله بن غالب الحميري، وغيرهم، في أكثر من محافظة ومديرية وقرية**. وقد أدرك هؤلاء مدى البون الشاسع الذي يفصل بيئة الشيخ الوادعي وذهنية مدرسته(الخاصة) عن الواقع وملابساته، والمرحلة وتحدياتها، ما حرَّك لديهم الرغبة الجادة في إنشاء إطار مؤسسي يجمع شتات الدعوة السلفية وأنصارها خارج معقلها الرئيس (دماج) وبعيدا عن مؤسسها الأول (الوادعي). فكان ذلك بداية تشكّل ما يمكن وصفه بـ (السلفية الجديدة)، تمييزاً لها عن الأساليب العتيقة للسلفية التقليدية.

جماعة الحكمة قبل جمعيتها[1]:

وبرغم أن كل الأنشطة في هذا الإطار ظلت تحسب على جمعية الحكمة

---

(1) اقتضت الضرورة المنهجية الإشارة إلى قيام جماعة الحكمة، غير أن كل ما سيرد لاحقاً سينصب على الجمعية بوصفها الأشهر والأكثر حضوراً وتأثيراً في نظر المتابعين، كما أن الجمعية هي الأساس العملي لكل المناشط والتحركات الميدانية.

اليمانية الخيرية لأكثر من عقدين من الزمان، ومع أنّ الجدل بين السلفيين في جناح الحكمة ومخالفيهم في الإطار السلفي أو سواه ظل يحمل طيلة تلك المرحلة عنوان (الجمعية) أكثر من أيّ عنوان آخر؛ إلا أن ثمة إطاراً داخلياً سابقاً لذلك قد لا يعرفه كثيرون، وهو ما يُعرف لدى أصحابه بـ (جماعة الحكمة). ويبدو أن أحد الأسباب الجوهرية لغياب ذلك العنوان (الجماعة) تركّز دائرة الجدل وبؤرة الصراع حول الجمعية أكثر من الجماعة، نظراً لظهور الأولى ونشاطها وعلنيتها، وربما لتوفر عنصر المال فيها، على خلاف الثانية التي كانت معروفة في الإطار الداخلي أكثر منها في الإطار العام أو الخارجي.

ويصرّح الشيخ مراد القدسي أحد قيادات جمعية الحكمة الذي أصبح رئيساً لحزب السلم والتنمية بعد ذلك في سياق حوار مبكّر أجري معه في هذا السياق أن (جماعة الحكمة) مرتبة لأوضاعها التنظيمية كجماعة منذ زمن وبحسب تعبيره الحرفي: "نحن جماعة منظمة الحمد لله، وقد انطلقنا للعمل السياسي أو انطلق الكثير من كوادرنا عبر هذا الإطار"[1].

وعن طبيعة العلاقة التي ستحكم جماعة الحكمة بالحزب، وعمّا إذا كان بالإمكان أن يمثل حزب (السلم والتنمية) جماعة الحكمة وحدها أم أن لديها شركاء آخرين، جاءت إجابته مصرِّحة بأن: "جماعة الحكمة لها دور رئيس في قضية إنشاء حزب السلم والتنمية، لكن هذا لا يعني أن الحزب سيكون تابعا لها، ويكون له إدارة خلفية من خلال الجماعة، بل سيكون له الاستقلال التام من خلال قياداته السياسية التي ستنتخب إن شاء الله لتسيير أمور الحزب. وهذا الحزب لكل اليمنيين وليس خاصا بالحكمة أو بغيرها، وهو لكل من يؤمن بأهدافه ومبادئه، ولكل من يرى فيه القدرة على تحقيق شيء ملموس للأمة، وهو مفتوح للجميع"[2].

---

(1) راجع: الحوار الذي أجراه الصحفي أحمد الصباحي مع الشيخ مراد القدسي عضو اللجنة التحضيرية لحزب السلم والتنمية (وقتذاك)، في صحيفة إيلاف، والمنشور كذلك في موقع نشوان نيوز انظر:
http://nashwannews.com/news.php?action-view&id-26072kav

(2) القدسي، حوار مع إيلاف.

وقبيل الإعلان عن انتخابات حزب السلم ونتائجها التي أفضت إلى ترشيح الشيخ مراد القدسي رئيساً للحزب، وذلك في 26 إبريل/نيسان 2014 سئل الشيخ القدسي مرة أخرى عن مدى تمثيل الحزب لجماعة الحكمة، فأكّد أن الحزب يمثّل منتسبيه المشاركين في تأسيسه، وإن أقرّ أن لجماعة الحكمة الدور المحوري في الدفع بطلابها وشبابها وقياداتها وكوادرها نحو الانخراط فيه، بيد أن ذلك لا يعني تمثيل الجماعة للحزب، إذ الحزب هيئة اعتبارية بحدّ ذاته[1].

تمثل جماعة الحكمة -حسب تصريح الشيخ القدسي ذاته للباحث- إطاراً دعوياً وفكرياً وسياسياً، شأنها في ذلك شأن جماعة الإخوان المسلمين، أو سواها من الجماعات وليس الأحزاب (هكذا)، وتعدّ هي الأساس، وما جمعية الحكمة اليمانية الخيرية إلا واحدة من مؤسساتها إلى جانب مؤسسات أخرى[2]. ومع قيام أطر جديدة كالائتلاف السلفي اليمني، وحزب السلم والتنمية، ناهيك عن الجمعية ومؤسساتها العديدة؛ فإن الجماعة لم تعلن عن حلّ نفسها لصالح أيّ من تلك الأطر وبالأخص حزب السلم والتنمية. وبرغم ذلك كله فليس لدى الجماعة أدبيات منشورة باسمها، باستثناء ما صرّح به الشيخ للباحث عن كتيب صغير عنوانه (المختصر في أصول ومعالم الدعوة السلفية)، قدّم له الشيخ أحمد المعلّم[3]. ولا يُعرف نشاط بارز مستقل للجماعة، ولا موقع إلكتروني يتحدث باسمها، رغم أن لها هيكلية داخلية يرأسها الشيخ أحمد المعلم، وينوبه الشيخ محمد المهدي، في حين يمثل الشيخ عبد العزيز الدبعي أميناً عاماً لها[4].

---

(1) القدسي، حوار مع صحيفة الناس، 7 إبريل/نيسان 2014.

(2) القدسي، حوار هاتفي أجراه معه الباحث في 12 يونيو/حزيران 2014.

(3) مجموعة من الدعاة والباحثين، **المختصر في أصول ومعالم الدعوة السلفية**، (صنعاء: مركز الكلمة الطيبة للبحوث والدراسات العلمية، 2005). والجدير بالذكر أن نسخة من هذا الكتيب عرض على الباحث بعيد صدور الطبعة الأولى منه، وذلك من قبل بعض مسؤولي مركز الكلمة الطيبة بصنعاء، بهدف الإفادة من ملحوظاته وإبداء رأيه وتقديم تقويم له، لكن دون تصريح من قريب أو بعيد بأن ذلك يمثل مقرّراً أساساً لدى جماعة الحكمة أو جمعيتها.

(4) القدسي، حوار مع صحيفة النّاس.

إن مما قد يبعث على التساؤل في هذا السيّاق -من ناحية بحثية منهجية خالصة- دافع الرغبة على إبقاء الجماعة على نفسها، رغم قيام أطر أخرى بعضها فاعل، يبدو متوقّداً كحزب السلم والتنمية. أما الجمعية فهي الأخرى وإن كانت في الأصل عنواناً خيرياً، لكنها تحمل أبعاداً أخرى تربوية وفكرية وسياسية، ووعيا بطبيعة المرحلة التي ظهرت فيها على وجه الخصوص، وليس أدل على ذلك من أن الشخصيات القائمة على الجماعة هي ذاتها شخصيات بارزة في قيادة الجمعية. فكيف يمكن للمرء أن يشطر نفسه في الفكر والعاطفة والاتجاه التربوي والسياسي إلى اتجاهين؟ وهل ثمة فرق حقيقي بين كل منها والآخر على نحو جوهري، لا سيما حين يتبيّن أن الوجوه التي تدير الجماعة هي ذاتها التي تدير الجمعية بوجه خاص؟ ولنتذكّر أنّ جمعية الإحسان الخيرية في الطرف الآخر ظلت هي الجماعة والحزب في آن من ناحية عملية طيلة العقدين الماضيين؛ فما الفرق بينها وبين جمعية الحكمة من هذه الناحية.

وإذا كانت المرحلة اليوم غيرها بالأمس، حيث لم يعد من المقبول من الناحية القانونية على الأقل أن تظل الجمعيات الخيرية قائمة بشؤون الدعوة والتربية والسياسة في آن؛ فلا مندوحة هنا من الإعلان عن كيان أو جماعة سياسية أو حزب سياسي، بدل أن يظل الازدواج قائماً بين الحزب والجماعة ناهيك عن الجمعية.

يتوقّع أن يردّ من يعنيهم الشأن في حزب السلم والتنمية، وجماعة الحكمة، وجمعيتها -دعك من صيغة الائتلاف لسلفي اليمني- أن بين تلك الأطر تكاملاً، والأمر أقرب إلى التخصص، حيث الجمعية ذات طابع خيري، والجماعة ذات طابع فكري تربوي سياسي، في حين أنّ الحزب ذو طابع سياسي خالص. وهنا يغدو من غير المفهوم الاقتناع بذلك، في ضوء قيام الأفراد أنفسهم غالباً بنفس الدور هنا وهناك. ولئن كان ذلك غير ظاهر فيما يتصل بحزب السلم والتنمية، أو الائتلاف السلفي اليمني -بما لا يخلو من تجوّز- فإنه أشد ما يكون ظهوراً في الجماعة والجمعية، لا يغيّر من ذلك الإصرار على أن الجمعية ذات طابع خيري. فكل متابع يدرك مدى التداخل في المهام بين الخيري والاجتماعي والفكري والتربوي

والسياسي في إطار الجمعية، طيلة العقدين الماضيين، وإن ظل العنوان الأبرز والنشاط الأكثر حضوراً وفاعلية هو الخيري بطبيعة الحال. وحين تصبح الجماعة ذات اتجاه سياسي ظاهر، بشهادة القائمين عليها، حيث تمثيلها بجماعة الإخوان المسلمين واضح الدلالة والمغزى، في حديث القيادي السلفي آنفاً، ناهيك عن أنه ورد في كتيبها الوحيد المعلن باسمها (المختصر في أصول ومعالم الدعوة السلفية) ما يؤكّد ذلك بنصوص صريحة، من حيث كونها مولية للعمل السياسي ما يستأهل من درجة الاهتمام، كما في حديثها عن الإمامة والحاكمية، ومع تأكيدها على أن الحكام هم أولى الناس بالمخاطبة في ذلك، لكنها دعت إلى توسيع دائرة ذلك إلى درجة دعوة الأمة للاهتمام بتحكيم الشريعة في كل قضاياها[1]، هذا مع تشديدها على فريضة الجهاد القتالي، بوصفه ذروة سنام الإسلام، وأن "الجهاد الشرعي هو جهاد أعداء الله من الكافرين بمختلف مللهم ونحلهم، لإدخالهم في دين الله، وإزالة فتنتهم وظلمهم عن عباد الله، وصدهم عن سبيله"[2]. وكأن الجماعة بذلك تشايع الاتجاه القائل إن علة الجهاد القتالي في الإسلام هي القضاء على الكفر، لا حماية بيضة الإسلام ودرء الحرابة، كما هو مقرّر في مذهب جمهور الفقهاء والمحققين ومنهم ابن تيمية[3]. وهنا -بمعزل عن مناقشة رأيها في ذلك- تلتقي عملياً صيغة الجماعة مع صيغة الحزب، إذ لا يعقل أن الحزب خالٍ من الأبعاد الفكرية والتربوية، ولعل أقرب مثال على ما نحن بصدده صيغة (الجماعة الإسلامية في لبنان)، حيث هي العنوان المرادف للإخوان المسلمين، كما لا يخفى على متابع، مع أنها منخرطة تحت ذلك العنوان في العمل السياسي بما لا مزيد عليه، وتحتفظ في الوقت ذاته بفكرها الخاص، وتربيتها التي تؤمن بها.

ومن الطبيعي أن يكون لبعض الإسلاميين -ومنهم السلفيون الجدد- منطقهم في هذا السياق، حيث إن للعمل السياسي حساباته من حيث غلبة المتغيّر فيه على

(1) مجموعة من الدعاة، **المختصر في أصول ومعالم الدعوة السلفية**، 30-31.

(2) مجموعة من الدعاة، المختصر، 51.

(3) ابن تيمية، **مجموع فتاوى أحمد بن تيمية** (القاهرة: دار الرحمة، دون تاريخ)، جـ28، 354-355.

الثابت، أي من حيث احتمال بروز مستجدات قد تتهدد الحزب وكينونته وبنيته ومستقبله، على خلاف الجماعة أو الجمعية، في نظر بعضهم. ومع أن لهذا المنطق بعض الوجاهة، بيد أن واقع الأحداث بالأمس واليوم يؤكّد أن الطغيان السياسي لا منطق له ولا سقف لعسفه. وما دام أن المثال صار يُضرب عادة بجماعة الإخوان المسلمين، بوصفها -في نظر بعضهم- جماعة تربوية دعوية ولا تحمل عنواناً سياسياً مباشراً كـ (حزب العدالة والتنمية) الذي انبثق عنها في السنوات الأخيرة في مصر بعد ضغوط داخلية وخارجية، كي تنتفي صفة الحظر عن ممارسة الجماعة للعمل السياسي (قانوناً)؛ فلا مناص من الإشارة إلى أن واقع الحال والمقال يشهد بأن الإخوان في مصر أو سواها، كانت ولا تزال جماعة سياسية إلى جانب كونها تربوية فكرية دعوية، مذ نشأت. وما تأكيد المؤسس الراحل حسن البنا على أن أحد أهداف دعوة الجماعة إقامة الحكومة الإسلامية، كما ورد في (رسالة إلى الشباب) من مجموع رسائل الإمام البنا؛ إلا دليل على ذلك. كما أن مقولته الشهيرة (ونحن جماعة سياسية) في سياق الحديث عن شمول دعوته، دليل مؤكّد آخر على دخول السياسة دخولاً أولياً في منهج دعوته، حتى إن المرشد الخامس للجماعة مصطفى مشهور ليذكر ذلك الهدف من خلال إشارته إلى رسالة التعاليم للإمام البنا، تلك المتضمنة هدف الدولة الإسلامية، وذلك في معرض دفاع الأستاذ مشهور عن سياسة الجماعة، ردّاً على الذين يتهمونها بأنها أضحت منحرفة عن خط المؤسس البنا. يقول مشهور، في إشارة منه إلى منهج المؤسس الراحل: "كما أنه جعل (أيّ البنا) من أهداف هذه الجماعة إقامة الدولة الإسلامية، وإعادة الخلافة الإسلامية"[1].

وحين يبدي الباحث -أيّ باحث موضوعي- تفهمه لمنطق أي جماعة سياسية أو حزب لحسابات التبدّل في المواقف من قبل الأنظمة والحكومات فيضع لنفسه خطاً فكرياً أو تربوياً خلفياً غير معلن، بحيث لا يدفع بكل إمكاناته في (سلّة) العمل السياسي وحده؛ فلا بد من التذكير مرّة أخرى بأن الطغيان السياسي لا

(1) مصطفى مشهور، **تساؤلات على الطريق** (ميونخ وفرانكفورت: مطبوعات الاتحاد الإسلامي للطلاب، 1986) 30.

منطق له، ولا سقف لحدود مطالبه تجاه العاملين الفاعلين للإسلام، سواء في الميدان السياسي أم التربوي والفكري والدعوي. وما استمرار حظر جماعة الإخوان المسلمين في مصر، منذ خمسينات القرن العشرين الميلادي حتى اليوم، مع تأكيدها المستمر على أنها جماعة إسلامية ذات بعد شامل متكامل لا حزب سياسي، ثم حظر حزبها (العدالة والتنمية)، عقب تصاعد الاحتجاجات على الانقلاب العسكري في 3 يوليو/تموز 2013، مع تأكيده على أنه حزب سياسي لا جماعة دينية (إخوانية)، ودمغ الجميع بـ (الإرهاب)، ووضعهم في المعتقلات وقتل بعضهم، وتشريد بعضهم الآخر، دونما تمييز بين الإطار السياسي المباشر، والتربوي أو الفكري أو الدعوي؛ إلا آية أخرى على أن تعدّد الواجهات لا يقي بالضرورة من عسف الطغيان السياسي، ولا ينزع عنه سمة التوحّش[1].

جمعية الحكمة: المنهج التربوي والفكري:

تناولنا في ما تقدّم فكرة الجماعة قبل الجمعية، أمّا جمعية الحكمة اليمانية الخيرية فكان الاتفاق على الإعلان عنها في 21 أغسطس/آب 1990، كإطار عام يضم شتات السلفيين المؤمنين بالفكرة. لكن لم يدم ذلك الاتفاق سوى سنتين، فحدث خلاف وسط هؤلاء شطر الجمعية إلى جمعيتين. فإلى جانب جمعية الحكمة كانت هناك جمعية ثانية قد ظهرت في محافظة حضرموت هي جمعية الإحسان الخيرية، وأخذ بعض مؤسسي الحكمة، وفي مقدّمتهم عبد المجيد الريمي، يغادرونها في اتجاه الكيان الجديد.

لا يخرج المنهج التربوي والفكري لمدرسة جمعية الحكمة اليمانية في جوهره في بدايات مرحلة التأسيس -على وجه الخصوص- عن الاتجاه السائد في بلاد الحرمين بالعربية السعودية، وعن فكر السلفية التقليدية؛ الذي بشّر به المؤسس الراحل الشيخ الوادعي، حيث التركيز على مباحث التوحيد الشهيرة في هذه المدرسة؛ وذلك من ألوهية وربوبية، وأسماء وصفات، مع تركيز بيِّن على مبحث الألوهية،

---

(1) سيتجلى مدلول هذا النقاش وأبعاده أكثر، عند مناقشة المكوّن السلفي الإحساني، بأطره المتعدّدة الأخرى، في موطنه المناسب من هذا الكتاب.

والموقف الحدّي مع المخالف، حتى في إطار المدرسة السنيَّة ذاتها؛ بما في ذلك إخراج أكبر طائفة سنيَّة على مستوى العالم الإسلامي من دائرة أهل السنة؛ سواءً الأشاعرة (نسبة إلى أبي الحسن الأشعري، ت 324هـ) أم الماتوريدية (نسبة إلى أبي منصور الماتريدي، ت 333هـ)، والوقوع -إلى حدٍّ ما- في شرك احتكار مفهومي الفرقة الناجية والطائفة المنصورة.

وأما الفكر السياسي فلم يكن قد خرج كذلك عن السائد في اتجاه هذه المدرسة؛ حيث التأكيد على العلاقة التقليدية مع الحاكم من حيث الإفراط في التأكيد على ضرورة السمع والطاعة -وإن لم يُعرف للقائمين على شؤون الجمعية علاقة مميزة معه في الفترة السابقة؛ بل بدت متذبذبة بعد التمايز عن جمعية الإحسان كما سيرد لاحقًا- بعيدًا عن فكرة المعارضة، ورفض مجرَّد الحديث عن إنشاء أحزاب سياسية إسلامية، ناهيك عن أحزاب وطنية، أو قومية، أو ذات أيديولوجيات أخرى.

البدايات واستحقاقات التحوّل:

غير أن هذا التحوُّل لم يمضِ بسلام من قبل الشيخ الوادعي وتلامذته الملازمين لدرسه، أو التابعين لمدرسته الفكرية، فبعد محاولات حثيثة يائسة امتدت لفترة غير قصيرة -لعلها تربو على السنتين- هدفت إلى إثناء أولئك الشباب عن المضي في خطِّهم التربوي والفكري الجديد؛ لم يجد الشيخ بدًّا من أن يخرِج ذلك الخلاف إلى العلن؛ ولكن في صورة حملات عنيفة متتابعة، عبر أشرطة مسجَّلة (كاسيت) وكُتب وسواها، شُنّت على الخارجين عن نص توجيهاته وإطاره الخاص، متّهِمًا لهم بأبشع التهم، ونابزًا لتوجههم الجديد بأبشع الأوصاف[1]؛ مما دفعهم إلى الردِّ عليه؛ وذلك عبر صفحات مجلة "الفرقان" الشهرية، في أعداد متتابعة في ذلك الحين، وهي المجلة التي كان يرأس تحريرها الشيخ محمد بن محمد المهدي، رئيس جمعية الحكمة بإب، وأحد أبرز المقربين إلى الشيخ الوادعي قبل ذلك؛ حيث كان

---

(1) راجع ذلك بالتفصيل في الكتابين المخصصين لتجريحات الوادعي من قبل بعض تلامذته: السياغي، **المجروحون عند الإمام الوادعي**؛ الخوخي، **إعلام الأجيال**.

يستشهد الشيخ الوادعي بقصائده -بوجه خاص- في أكثر من مناسبة، كما كانت قد ظهرت ردود أفعال مسجَّلة، غير أنها ظلت محدودة؛ ولعل أشـــهرها شـــريط (حوار هادي مع مقبل بن هادي) للشيخ عبد المجيد الريمي -وقد تمت الإشارة إلى جانب من ذلك في سياق الحديث عن تحوُّلات المأربـــي وتحالفاته!

تعدُّ جمعية الحكمة هي أول إطار مؤسسي معلن للسلفية في اليمن، وبـــالنظر إلى زمن التأسيس فإنه جاء بعيد إعلان الوحدة اليمنية بين شطري البلاد في عـــام 1990، وهي الفترة التي شهدت إعلان العديد من الجمعيات والمراكز والجماعات ذات التوجهات المتباينة، وميلاد عدد آخر من الأحزاب والتنظيمات، التي تلاشت عمليًّا باستثناء الأحزاب التقليدية العربية؛ أما جمعية الحكمة فقد أعلنت عن نفسها في ذلك الحين، على أساس أن مركزها الرئيس هو مدينة تعز -تبعد (256كم) إلى الجنوب من العاصمة صنعاء- مع فتح فروع لها في بعض عواصم المحافظـــات، ولا سيما في مدينة إب، وحضرموت والعاصمة صنعاء. وقد كان أبـــرز المؤسســـين الأوائل: عمر عبده قايد، وعبد القادر الشيباني، ومحمد المهـــدي، وعبـــد العزيـــز الدبعي، وأحمد المعلّم، وأحمد معوضة.

انطلقت الجمعية من مدينة تعز، حيث كان رئيس مجلس إدارتها الأول رجـــل الأعمال عمر عبده قايد المقرَّب من رموز الجمعية، ثم الشيخ عبد العزيز الـــدبعي، تلاه الشيخ طارق عبد الواسع محمد، ثم مدينة إب حيث كان الشيخ محمد المهدي -ولا يزال- على رأس الفرع هناك، ثم صنعاء حيث رأس فرعها لمـــدة وجيـــزة المهندس عبد الله العاقل، ثم محمد صالح عقلان (توفي في 11يونيو/حزيـــران 2013، ولم يعيَّن رئيس جديد حتى كتابة هذه الدراسة)، ثم حضرموت حيث رأسها -ولا يزال- الشيخ أحمد المعلّم.

المبحث الثاني

الأنشطة والتحالفات والمواقف

أولاً: الأنشطة (في ضوء الأهداف):

يُلاحظ أن الجمعية بدأت متدرِّجة؛ حيث تركزت كل جهودها على النشاط الدعوي والخيري بداية الأمر، وهذا ما نصت عليه الجمعية في أهداف نشأتها على النحو التالي[1]:

- التعريف بالعقيدة الصحيحة للسلف الصالح رضي الله عنهم، والتحذير من البدع والخرافات التي شوهت جمال الإسلام وحالت دون تقدُّم المسلمين.
- إنشاء المشاريع الخيرية المختلفة ذات النفع العام؛ كالمساجد، والمعاهد، والمدارس، والمستوصفات، والطرق، والآبار، والمكتبات.. ونحوها.
- تقديم المساعدات المختلفة ذات النفع الخاص للمحتاجين؛ كالزكوات، والصدقات، والإغاثة، وكفالة الأيتام، ورعاية الدعاة وطلاب العلم والأسر الفقيرة.. ونحوها.
- المساهمة في إبراز التراث الإسلامي؛ تحقيقًا ونشرًا بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار ودور الكتب.
- التعاون والتنسيق مع الهيئات والجمعيات المحلية والإقليمية والعالمية ذات الأهداف المماثلة؛ بما يحقق الأهداف العامة للجمعية.

وورد تلخيص ذلك في افتتاحية العدد الأول من مجلة المنتدى (لسان حال جمعية الحكمة اليمانية)، في البند الثاني منها بالقول: "ارتضينا في هذه المرحلة من

---

(1) جمعية الحكمة اليمانية، "أهداف جمعية الحكمة اليمانية الخيرية"، المنتدى، العدد 108 (2007)، 21-23.

مسيرة الدعوة الإسلامية في اليمن أن تكون مجالات أنشطتنا قاصرة على الأمـــور الدعوية والخيرية"[1].

وقد سعت الجمعية لتحقيق أهدافها بجملة من الأنشطة العملية[2]، يتمثل أبرزهـــا في إقامة العديد من المعاهد الشرعية الخاصة بها، وإن تحوَّلت فيما بعـــد إلى (مـــدارس) حكومية، تحت ضغط قانون التعليم العام رقم (45) لسنة 1992، القاضـــي في بعـــض بنوده بتوحيد التعليم في الجمهورية اليمنية في إطار التعليم الحكومي، وخضـــوع كـــل مقررات التعليم الأهلي والخاص لإشراف وزارة التربية والتعلـــيم؛ وقـــد اســـتجابت الجمعية لذلك،إلا أنها ظلت محتفظة بمناهجها الخاصة إلى جانب المنـــاهج الحكوميـــة، كما صرَّح بذلك بعض القائمين على مدرسة البيحاني ومؤسسة الإمـــام الشـــوكاني بمدينة إب لصاحب هذه السطور عند زيارته لها يوم 8 مارس/آذار 2008.

وقامت الجمعية بإنشاء العديد من الجمعيات الفرعيـــة والمراكـــز والمعاهـــد والمساجد بأسماء وعناوين مختلفة، وأهمها على النحو التالي: في تعز (الفرقان)، وفي إب (البيحاني)، وقد أنشأت لها فرعين في (بعدان والمخـــادر) وفي صـــنعاء (ابـــن الأمير) وفي عدن (معهد عدن) وفي حضرموت (معهد حضرموت).

ونظرًا إلى تأخر تنفيذ القانون العام للتعليم الصادر سنة 1992 حـــتى عـــام 2001؛ أي بعد دمج المعاهد العلمية (الحكومية) في نظام التعليم العام، اضـــطرت بعض هذه المراكز والمعاهد إلى تغيير عناوينها مع بقاء المضامين، فيما تحوَّل بعضها الآخر إلى مراكز لتعليم القراءات القرآنية؛ كما حدث مع مركز عاصم في صنعاء، ومركز المنار لإحياء العلم الشرعي وإعداد الدعاة وتأهيلهم، وكذا مركزي الإمام الشاطبـــي وعبد الله بن عمر، كما تمتلك الجمعية مركزًا ثقافيًا يســـمى مركـــز الكلمة الطيبة للبحوث والدراسات العلمية، ومقره صنعاء، يعنى بإصـــدار مجلـــة المنتدى الشهرية، وببعض الإصدارات الفكرية والثقافية غير الدورية، وقد تمكّن من إصدار العديد منها عمليًا.

---

(1) هيئة تحرير مجلة المنتدى، "الافتتاحية"، المنتدى، السنة الأولى، العدد 1 (1990)، 4.

(2) انظر على سبيل المثال: جمعية الحكمة اليمانية الخيرية، "مسيرة الخير: 14 عامًـــا مـــن العطاء، التقرير الإعلامي"، المنتدى، العددان 87، 88 (2004)، 35-38.

ويبدو أن طموح القائمين على الجمعية كان قد اتجه نحو الجموح زمن التأسيس وبعده، كما تبيَّن عمليًّا بعد ذلك؛ إذ كان لدى المؤسسين رغبة في تأسيس كلية شرعية تسمَّى "كلية الفرقان للعلوم الشرعية"، تمثل مشروع نواة لجامعة سلفية في اليمن حسبما صرَّح به الأمين العام السابق للجمعية الشيخ عبد القادر الشيباني[1]؛ غير أنه اتضح أن الفكرة لم تكن واقعية؛ نظرًا إلى ما يتطلبه قيام مثل ذلك المشروع من مؤهلات أكاديمية عليا تنوء بتوفيرها الجمعية حتى اليوم، على الرغم من مرور أكثر من عقدين على مساورة ذلك الطموح للقائمين على شؤون الجمعية، وإن كانت عين المتابع لا تخطئ المحاولات الحثيثة الساعية إلى محاولة تأهيل أكبر عدد من عناصر الجمعية وأنصارها بالشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه)، وهو ما قد يبعث على التوجُّس من أن يغدو السعي لتحقيق ذلك الهدف دافعًا نحو الحصول على (الشهادة)؛ حتى إن لم تراع -أحيانًا- بعض الشروط الأكاديمية اللازمة لذلك!

ومع أن للجمعية الكثير من الإنجازات عبر مراحلها المختلفة؛ سواء من حيث القيام بالعون الاجتماعي وأعمال الإغاثة، ولا سيما في المناسبات كرمضان والأعياد، أو الإسهام في تأسيس بعض المشروعات الصحية والتعليمية ونحوها؛ وهي في مجملها تشييد ألف مسجد ومدرسة، وكفالة أكثر من سبعة آلاف يتيم، وحفر عشرات الآبار، وتنفيذ مشاريع صحية واجتماعية، ودورات تدريبية للشباب والأسر المتعففة، حسبما صرَّح بذلك رئيسها الشيخ طارق عبد الواسع محمد[2]؛ إلا أن الإشارة جديرة إلى أن من آخر إنجازاتها المشهودة على المستوى التربوي قيامها بتخريج 641 حافظًا وحافظة للقرآن الكريم دفعة واحدة، واحتفالها بذلك بحضور رئيس الجمهورية (الجديد) عبد ربه منصور هادي؛ وذلك في 14 مارس/آذار 2013، الذي ألقى كلمة بالمناسبة جاء فيها حث الجميع على الابتعاد عن الغلو والتطرف، وأعلن دعمه للجمعية بعشرين مليون ريال[3].

---

(1) عبد القادر الشيباني، حوار مع مجلة الفرقان (اليمنية)، العدد 14 (1997)، 32.

(2) وكالة سبأ للأنباء (الرسمية)، 14 مارس/آذار 2013، كلمة طارق عبد الواسع محمد - رئيس جمعية الحكمة اليمانية الخيرية- في الاحتفال التكريمي بتخريج 641 حافظًا وحافظة للقرآن الكريم.

(3) وكالة سبأ، 14 مارس/آذار 2013.

ثانيًا: التحالفات:

ثمة مساران للعلاقات الاستراتيجية[1] (التحالفات)، في إطار جمعية الحكمة اليمانية الخيرية لا يمكن إغفال أي منهما ولا الفصل بينهما؛ وهما في المجمل على مستويين: داخلي يرتبط بالنظام السياسي السابق، وخارجي يرتبط بجمعية إحياء التراث في الكويت؛ وذلك يقتضي تفصيلاً على النحو التالي:

1- المستوى الداخلي: النظام السياسي (السابق):

ظلت الجمعية تشق طريقها مستقلة عن أي تحالف داخلي، مقتصرة على علاقاتها الخارجية منذ تأسيسها -سيأتي تفصيلها- لكن يبدو أن ثمة متغيِّرًا ربما كانت بداياته مع الانتخابات البرلمانية عام 1997؛ حيث بدأت ملامح تحالف جديد تنسج مع النظام السياسي في ذلك الحين، من قبل بعض أبرز الرموز في الجمعية في إحدى المحافظات الشمالية -بوجه خاص- على خلفية دعم مرشحين تابعين لهم، في وجه بعض أبرز منافسيهم من التجمع اليمني للإصلاح (أكبر الأحزاب الإسلامية في البلاد). ومن غير المؤكد ما إذا كان ذلك تكتيكًا فرديًّا محدودًا؛ أم توجهًا استراتيجيًّا للجمعية منذ ذلك الحين، والأرجح أنه كان تكتيكًا فرديًّا محدودًا، بقرينة أن رموزًا آخرين في محافظة حضرموت -على سبيل المثال- دعموا -على نحو سافر- مرشحي حزب التجمع اليمني للإصلاح في الانتخابات البرلمانية عام 2003 في وجه أطراف أخرى في مقدمتها حزب المؤتمر الشعبي الحاكم وقتذاك؛ ومن ثم فمن غير الدقيق وصف تلك العلاقة بالاستراتيجية، لا سيما في عقد التسعينات الميلادية من القرن المنصرم؛ بل بدت متذبذبة، وفي بعض المراحل السابقة بدت إلى المعارضة أقرب أحيانًا[2]، على حين أننا ألفينا الموقف

---

(1) يعني الباحث بالتحالف الاستراتيجي هنا ذلك التحالف الذي أسهم في مسار جمعية الحكمة وعزَّز مواقعها، وهنا لا يلتفت إلى تلك العلاقة المشار إليها عند الحديث عن مدرسة أبي الحسن المأربي وتحالفه مع الجمعية؛ إذ كان هو الساعي نحو التحالف والمستفيد الأكبر منه؛ ولذلك لا يرى الباحث أهمية تذكر لذكره أو تكرار الحديث عنه في هذا السياق.

(2) راجع على سبيل المثال: المقالات التالية في مجلتي المنتدى والفرقان لسان حال الجمعية: أبو عبد الله الحضرمي، "الازدواجية بين النظرية والتطبيق في البرنامج السياسي للمؤتمر

العام للجمعية في السنوات الأخيرة، وتحديدًا إلى ما قبل ثورة التغيير في اليمن منتصف فبراير/شباط 2011 أقرب إلى (التبعية) لسياسات الحزب الحاكم وتوجهاته. ولعلّ أبرز شخصية سلفية تمثّل الموقف العام لهذه المدرسة في مرحلة ما قبل الثورة الشعبية السلمية (الربيع اليمني) -بوجه خاص- أي إلى ما قبل 2011 هو الشيخ محمد بن محمد المهدي: رئيس جمعية الحكمة بمدينة (إب) منذ تأسيسها، بوصفه أكثر الشخصيات السلفية (الحكموية) تفاعلاً ملموسًا مع الحراك السياسي في البلاد، وأكثرهم حضورًا إعلاميًّا في السنوات الأخيرة كذلك.

سئل المهدي في حوارات صحفية في تلك المرحلة عن علاقة جمعيته بالسلطة المحلية؛ فقال: "هي علاقة الرعية بالراعي، وعلى مبدأ السمع والطاعة في الخير، وفي المعصية لا سمع ولا طاعة... ولا أخفيك أنه قد توفر من المسؤولين الصالحين في لواء إب ما لم يتوفر لمنطقة أخرى حسب معرفتي وعلاقتي"[1].

ويصرِّح أن موقف الجمعية كان الوقوف إلى جانب الرئيس السابق علي عبد الله صالح في الانتخابات الرئاسية عام 2006، وليس مع المعارضة ومرشحها الراحل: فيصل بن شملان[2]. وقال "اللقاء المشترك من خلال وضعه الحاصل لم يكن هو البديل القوي لدولة الرئيس... فالمشترك بصفة عامة أرى أنه ليس هو البديل الناجح، وإن كنت أرى أن فيه قيادات محترمة لهم مواقف جيدة لكنهم تبع لبرنامج المشترك؛ فالبديل للرئيس -وفقه الله لكل خير- ليس موجودًا في المشترك"[3].

الشعبي العام"، المنتدى، العدد 23، (1995-)، 41-43؛ لطفي الشنيك، "طاعة الحكام"، المنتدى، العدد 41، 42 (1995-1996) 9-14؛ محمد الزهيري، "تقييم الانتخابات في اليمن 1997"، الفرقان، العدد 13 (1997)، 61-64.

(1) محمد بن محمد المهدي، حوار مع صحيفة البلاغ (اليمنية)، 11 مارس/آذار 2008: وانظر: http://olamaa-yemen.net/main/articles.aspx?selected_article_no=315
وانظر: حواره مع صحيفة الأهالي (اليمنية)، 22 من إبريل/نيسان 2008، المثبت على موقع الشيخ:
www.almhdy.com/xpages/show.aspx?do=subj&subjid=260&depid=66

(2) المهدي، حوار مع صحيفة البلاغ، 11 من مارس/آذار 2008، وانظر:
http://olamaa-yemen.net/main/articles.aspx?selected_article_no=315

(3) المهدي، حوار مع صحيفة البلاغ، 11 مارس/آذار 2008، وانظر:
http://olamaa-yemen.net/main/articles.aspx?selected_article_no=315

وإذا كانت العلاقة في مرحلة سابقة بدت متذبذبة بين الجمعية والسلطة؛ فقد لوحظ في السنوات الأخيرة وعلى وجه التقريب منذ عام 2007 أن ثمة تحوُّلاً لافتًا وواضحًا في العلاقة بينهما، بما يمكن وصفه بـ "التحالف". وقد دشّنت تلك العلاقة بين جمعية الحكمة والسلطة رسميًّا باستقبال الرئيس السابق علي عبد الله صالح ومعه نائبه (في ذلك الحين) عبد ربه منصور هادي يوم 4 مارس/آذار 2007 عددًا من قيادات جمعية الحكمة.

وبحسب موقع المؤتمر نت (لسان حال حزب المؤتمر الحاكم وقتذاك) فقد "أشاد رئيس جمعية الحكمة (في ذلك الحين) عبد العزيز عبد الله الدبعي وأعضاء الجمعية الذين تحدثوا في اللقاء بمواقف فخامة الرئيس، وما يقدمه من الرعاية والاهتمام للعلماء والخطباء والمرشدين من أجل أداء رسالتهم في التوعية والإرشاد على أساس الوسطية والاعتدال، وعدم الإفراط أو التفريط والدعوة إلى الخير والوحدة والوئام، وكل ما يوحد الصفوف، ونبذ كل أشكال التعصب وإثارة الخلافات والفتن المذهبية والطائفية في المجتمع. وعبروا عن تقديرهم للمواقف الوطنية والقومية والإسلامية للأخ الرئيس المدافعة عن الدين والمناصرة لقضايا الأمة، مشيرين إلى ما تشهده بلادنا من مناخات الحرية والشورى والازدهار والتقدم. واستعرضوا أهداف الجمعية والنشاطات التي تقوم بها في المجال الدعوي والاجتماعي والخيري، سائلين الله أن يجنب بلادنا كل الفتن والمحن، وأن يوفق فخامته لقيادة مسيرة الوطن، ولكل ما فيه الخير والصلاح ويحقق آمال وتطلعات شعبنا على دروب الازدهار والإنجاز والتقدم. وأشاد الرئيس بالجهود التي تبذلها الجمعية في مجالات العمل الدعوي والخيري والإنساني والدور الذي يضطلع به أعضاؤها في مجال التوعية والإرشاد، منوهًا بمواقفهم الوطنية المشرفة في كل الظروف ولكل ما فيه خير الوطن وتقدمه وازدهاره. وأشار إلى أن أعضاء جمعية الحكمة اليمانية جسدوا في منهجهم الاعتدال والوسطية ونبذ التعصب والغلو وابتغاء مرضاة الله في كل ما يقومون به من نشاط دعوي أو خيري، وبعيدًا عن اللهث وراء مطامع الدنيا والسلطة أو الجاه أو المال... وأضاف أن مجتمعنا اليمني مجتمع مسلم متماسك ومتعاضد ينبذ التطرف والغلو، وكل أشكال التعصب

والتفرقة والفتن، ويتعايش أبناؤه فيما بينهم البين في محبة ووئام وتسامح وتعاضد ووحدة، مؤكدًا بأن الدولة ستظل تدعم العلماء والمرشدين وترعاهم من أجل أداء رسالتهم لخدمة الدين والوطن وفق المنهج الصحيح، ولما فيه الخير والصلاح للجميع"[1].

جاء اللقاء بعد أربعة أشهر من الانتخابات الرئاسية؛ التي أعلن الشيخ المهدي وقوفه وجمعيته إلى جانب الرئيس فيها، وكتعويض -بالنسبة إلى السلطة- عن خذلان أكبر الأحزاب الإسلامية في البلاد (التجمع اليمني للإصلاح) للرئيس حين قاد حزب الإصلاح المعارضة ضده، بعد أن كان يوصف بأنه حليف استراتيجي للمؤتمر، وحينها وصف الرئيس السابق صالح الإصلاح من على شاشة قناة الجزيرة القطرية (برنامج بلا حدود) بأنه (كارد) استعمل في مرحلة سابقة فاحترق وانتهت صلاحيته. على حين مثّل عامل مواجهة حركة الحوثي المسلّحة قاسمًا مشتركًا مهمًّا ولقاءً تاريخيًّا نادرًا بين السلطة التي تخشى انفلات الأمور من قبضتها، والسلفية التي تذكّرت تاريخها غير الجميل مع الشيعة الإمامية، تلك التي يُصَنِّف الحوثيون عليها.

ولا ننسَ ما تمت الإشارة إليه من أن ذلك (التحالف) تزامن مع مرحلة القطعية البائنة بين السلطة والإصلاح؛ فكان ظرفًا مناسبًا من هذه الزاوية كذلك. وحين بدأت أصوات من هنا وهناك تلمز السلفيين في جمعية الحكمة أنهم يتحالفون مع نظام سياسي لا يستأهل ذلك لأسباب مختلفة؛ سعى الشيخ المهدي في غير ما مناسبة -وقد غدا عمليًّا أشبه بالناطق الرسمي باسم الجمعية- ليدرأ عن نفسه وجمعيته أو جماعته تهمة الارتباط الانتهازي بالسلطة؛ ففي إجابة مطوّلة على صفحات مجلة المنتدى (لسان الحال) سئل: "اتخذتم منذ وقت طويل سياسة مستقرة بينكم وبين ممثلي السلطة في البلاد؟ هل تقدّمون هذا الموقف كنموذج للعلاقة مع السلطة؟ أم أن هذا راجع لضغوط تواجهها الدعوة السلفية؟..." ومما ورد في

(1) رئيس الجمهورية يلتقي رئيس وأعضاء جمعية الحكمة اليمانية:
www.almotamar.net/news/41153.htm
وانظر: حوار الشيخ المهدي في تأكيد ذلك مع صحيفة الأهالي المثبتة على موقع الشيخ:
http://www.almhdy.com/xpages/show.aspx?do=subj&subjid=260&depid=66

إجابته المطوَّلة تقريره أن ذلك هو منهجه مذ عاد من الدراسة سنة 1978 "حتى اهمتُ في فترة من الفترات أنني من الدولة وإلى الدولة...". واستطرد في تكييف ذلك الموقف شرعيًّا بما حاصله أن هذا هو منهج أهل السنة في العلاقة مع الحكام، وأن ذلك هو مغزى تشديد أهل السنَّة على مراعاة المصالح والمفاسد من كل نواحيها[1].

وظل ذلك النهج في العلاقة مع النظام القديم حتى بعد سقوط رأس النظام وأبرز وجوهه كما سيرد عند الحديث عن الموقف من ثورة التغيير في مقامه الأنسب من هذه الدراسة.

والجدير بالتوقف عنده مليًّا التأكيد على أن مبدأ العلاقة مع السلطة في مرحلة ما قبل ثورة التغيير (2011) في بلد كاليمن تتداخل فيها جملة عوامل دينية واجتماعية وعسكرية وقبلية، وملابسات شتى ليست بالأمر الذي يميِّز - جوهريًّا- جمعية الحكمة في الحالة السلفية؛ بدليل أن حزبًا إسلاميًّا كبيرًا (التجمع اليمني للإصلاح) كان بالأمس القريب يقود أحزاب المعارضة، وله دوره الريادي في قيادة ثورة التغيير على الرئيس السابق ونظامه؛ ظل على علاقة جيِّدة - بالمجمل- مع السلطة طوال فترة حكم الرئيس علي عبد الله صالح منذ عام 1978، حتى عام 2002، على إثر الخلاف الشهير حول نتائج انتخابات المجالس المحلية، الذي تطوَّر إلى حدٍّ إعلان أمين عام الإصلاح -في ذلك الحين- السيد محمد عبد الله اليدومي -من على شاشة قناة الجزيرة القطرية- إنهاء حالة التحالف الاستراتيجي بين الإصلاح وحزب المؤتمر الحاكم. هذا مع ما يتذكره المتابعون للشأن السياسي اليمني من طبيعة العلاقة الحميمة التي طبعت الانتخابات الرئاسية عام 1999؛ حيث دعم الإصلاح الرئيس السابق صالح، واستبق حزب الإصلاح (المعارض) -وقتذاك- حزب الرئيس صالح (المؤتمر الشعبي) بإعلان (صالح) مرشحًا له في الانتخابات الرئاسية (عام 1999). وقدَّم الإصلاح في سبيل إنجاح الرئيس صالح -عبر كل الوسائل المتاحة بما فيها تولّي أكبر شخصياته ورموزه قيادة الحملة الانتخابية في أرجاء البلاد- دعاية انتخابية لافتة! مع

---

(1) المهدي، حوار مع مجلة المنتدى، المنتدى، العددان 87،88 (2004)، 47-49.

التذكير فحسب أن الرئيس صالح قد حكم اليمن ما يربو على عشرين عامًا حتى ذلك الحين، أي منذ 1978-1999، ولم ير الإصلاح تثريبًا قبل ذلك يستدعي اتخاذ ذلك الموقف التاريخي أو موقف قريب منه (إنهاء العلاقة الاستراتيجية مع حزب المؤتمر الشعبي الحاكم)، مع ما يعلمه الجميع من أن اختلاف الوضعين بين 1999-2002 -ناهيك عن 2006- ليس بأكثر من اختلاف نسبي في الدرجة لا يكاد يذكر!

2- المستوى الخارجي: جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت

لم تُخْفِ جمعية "الحكمة اليمانية الخيرية" علاقتها بجمعية "إحياء التراث الإسلامي" بالكويت منذ السنوات الأولى لتأسيسها، غير أن طبيعة تلك العلاقة هي التي لم يُعلن عنها يومًا؛ أي من حيث نديتها أم تبعيتها؟ أم أنها علاقة تعاون في أمور محدَّدة بعينها؟ ونحو ذلك؛ ومن المعلوم بداهة أن جمعية الحكمة في موقع الباحث عن الدعم ومدِّ يد العون إلى جمعية إحياء التراث، وليس الأمر -بداهة- علاقة تعاون ندِّي أو في أمور محدَّدة بعينها؛ ومن ثَمَّ فمن غير الوارد هنا الحديث -ابتداء- عن علاقة ندِّية أو ما يشبهها؛ إذ تشير كل الدلائل المتوفرة أن العلاقة بينهما كانت -ولا تزال- علاقة (الطالب بالمطلوب)، ويمكن أن يكون ذلك أمرًا عاديًا أو شبه عادي، لو ظلت الجمعية في إطار الفكر الحر الذي صنعه مَنْ يمكن وصفه بالمؤسس الأول لها، والأب الروحي للسلفية الكويتية بعامة وهو الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق؛ بيد أنه حدث متغير في نهاية التسعينات الميلادية من القرن الماضي على وجه التقريب أثار إشكالات كثيرة. ومن هنا فلا يمكن الحديث التفصيلي عن طبيعة تلك العلاقة ما لم تكن ثمة معرفة مناسبة بجمعية "إحياء التراث الإسلامي" بالكويت، من حيث زمن تأسيسها، ورمزها الأكبر في ذلك الحين وما بعده، وأبرز ما تدعو إليه وأهدافها، وهل وقع تغيير في خطابها؟ وذلك يقتضي إيضاحًا -وإن طال لأهميته وانعكاسه المباشر على مسار جمعية الحكمة- وذلك على النحو التالي:

- جمعية إحياء التراث الإسلامي (الكويت):

تمثل جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت واحدة من أهم الجمعيات الخيرية والدعوية؛ بل السياسية مؤخرًا؛ حيث صارت غطاء لأكبر مكوِّنات العمل السياسي السلفي في الكويت؛ وهو (التجمع السلفي) الذي خاض الانتخابات النيابية غير مرَّة، وحقق فيها فوزًا متتابعًا.

تأسست الجمعية في 1981؛ لتكون الواجهة الرسمية الأنسب للسلفيين الكويتيين على غرار جمعية الإصلاح الاجتماعي التابعة لجماعة الإخوان المسلمين هناك.

وبحسب ما ورد في موقع الجمعية (الإلكتروني) فإن الجمعية تدعو إلى[1]:

1. الدعوة إلى كتاب الله وسنة رسوله ومنهج السلف الصالح من الصحابة رضوان الله عليهم، وتابعيهم بإحسان.
2. الدعوة إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وإخلاص الدين له، وإحسان العمل كما قال تعالى: **﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾**، وقوله تعالى: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾**.
3. العمل على تعاون المسلمين على البر، والتقوى، وتلاقيهم على الخير، واعتصامهم بكتاب الله، وسنة رسوله.
4. نشر الخير، والفضيلة، والعدل، والإحسان عملاً بقوله تعالى: **﴿... وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾**، وقوله تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾**.
5. إحياء التراث الإسلامي من خلال نشر كتب السلف الصالح.
6. تحذير المسلمين من البدع، والمحدثات في الدين على اختلاف أنواعها، والتمسك بالإسلام النقي، والدين الخالص.

---

(1) جمعية إحياء التراث الإسلامي:
http://altorath.org/main/define.htm

- **أهداف الجمعية:**

أما أهدافها فتشمل[1]:

1. العمل على إبراز فضائل التراث الإسلامي، ودوره في تطوير الحضارة الإنسانية.
2. تجميع المخطوطات، والكتب الإسلامية من جميع أنحاء العالم، وتوثيقها، وتنظيمها في مكتبة جامعة.
3. تشجيع العلماء والباحثين في مجال الدراسات الإسلامية، والعمل على نشر بحوثهم، ونتاج عملهم.
4. دعوة الناس للتمسك بدين الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة.
5. العمل على تنقية التراث الإسلامي من البدع والخرافات، التي شوهت جمال الإسلام، وحالت دون تقدم المسلمين.
6. إنشاء صندوق للزكاة، والإشراف على صرفها في الوجوه المشروعة.
7. إنشاء المساجد والمراكز، والمؤسسات التعليمية والاجتماعية والصحية ورعايتها لخدمة الإسلام والمسلمين في أنحاء العالم.

ويلاحظ أنه ليس من بين ما تدعو إليه الجمعية أو أهدافها بُعد سياسي، على الرغم من اشتغالها الفعلي بالعمل السياسي، ذلك أن القانون الكويتي يمنع اتخاذ الجمعيات ذات النفع العام غطاء لأي نشاط سياسي[2]. وإذا صحَّ ما ذهب إليه أحد الباحثين من أنه كان السائد في التيار السلفي الكويتي إلى ما قبل 1981 عدّ المشاركة في البرلمان قبولاً بالديمقراطية التي تسمح بمعارضة قواعد التشريع الإسلامي[3]؛ فإنها مفارقة تبدو جدّ غريبة في ظل ما اشتهر عن الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق من آراء سياسية جريئة منذ وقت مبكّر يسبق هذه الفترة. ولا يزال

(1) جمعية إحياء التراث الإسلامي:
http://altorath.org/main/define.htm

(2) محمد بدري عيد، "التيار السلفي في دولة الكويت: الواقع والمستقبل":
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/2012529123028261133.htm

(3) عيد، التيار السلفي في دولة الكويت: الواقع والمستقبل:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/2012529123028261133.htm

عبد الخالق على خطه (التجديدي) في المواقف ماضيًا، على الرغم من كل المعوِّقات في طريقه، ولعل من أبرزها في هذا السياق موقفه الشديد الصريح من حزب النور السلفي المصري، الذي حذّره منذ بداية مشايعته للانقلاب العسكري هناك، بلهجة حادة من مغبة الاستمرار في هذا المسار، وأنه سيبوأ بإثم ذلك، ويتحمَّل عواقبه. ووصف فعله بمسلك الثوار الخوارج قتلة الخليفة الثالث عثمان بن عفان ﷺ. وخاطب أمين حزب النور الدكتور ياسر برهامي عن الدماء التي يمكن أن تراق قائلاً: "ستكون في رقبتك؛ فإنك الذي توليت كِبر هذا الأمر، وسعيت به ظاهرًا وباطنًا"[1]. كما أصدر الشيخ نداءً لاحقًا في 22 يوليو/تموز 2013 إلى علماء الأمة؛ أي بعد الانقلاب العسكري في مصر، طالبهم فيه بالعمل الجاد والجهد الدؤوب "من أجل استرداد حق الأمة التي اختارت رئيسها، وصاغت دستورها، وارتضت نظامها، ثم جاء من اعتدى عليها، وألغى دستورها، وعزل رئيسها، وصادر إرادتها، وقد فعل كل ذلك سرقة وخيانة وغصبًا، فنصب نفسه حاكمًا، واختار من رئيس المحكمة الدستورية رئيسًا لجمهورية مصر... وأقول لعلماء مصر: إن واجبكم الشرعي أن تقوموا في وجه هذا الظلم، وتعيدوا حق الأمة المصرية إليها... وأقول للأمة المصرية رجالها ونسائها المحتشدة اليوم في الميادين مطالبة بعودة قرارها إليها: جهادكم مشروع، وسعيكم مشكور، وسيكلله الله بحوله وقوته بالنجاح، فيعود لكم قراركم المغتصب، ووطنكم المختطف"[2].

ويُعَدُّ الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق الأب الروحي لهذا الاتجاه بصورة عامة، والمؤسس الأول الفعلي للجمعية إلى ما قبل الانقسام الذي شهدته الحركة السلفية عبر جمعيتها، بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي عام 1991.

وُلد الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق اليوسف في مصر 1939، حيث قدم منها إلى الكويت عام 1965 للتدريس، ثم ظل هناك مدرسًا وداعية، وتخرَّج على يديه

---

(1) راجع: رسالة الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق إلى أمين عام حزب النور (المصري)، 4 من يوليو/تموز 2013:
http://www.islammemo.cc/akhbar/locals-egypt/2013/07/04/175498.html

(2) راجع: عبد الرحمن عبد الخالق، "نداء إلى علماء الأمة الإسلامية وشعوبها وقادتها"، المنتدى، العدد 140.

كثيرون، أبرزهم لا يزالون في إطار قيادة جمعية إحياء التراث على الرغم من تغير خطابها عن الذي اشتهر به الشيخ، الذي لم يحصل على الجنسية الكويتية إلا في عام 2011[1]، وهذا قد يفسِّر لماذا لم يُعلن عنه مؤسسًا رسميًّا للجمعية مع الإعلان عنها؟!

ولعل وراء ذلك التأخير اللافت من منح الجنسية إشكالات سياسية ألصقت بالرجل، من مثل ما اتهم به من قبل بعض خصومه من الإساءة للكويت؛ حيث نسب إليه القول: إنه حين قدم الكويت كانت البلاد بعيدة كل البعد عن الإسلام، فحمل تعبيره على أن الكويتيين ضُلاَّل قبل مجيئه، وأنَّه سبب هدايتهم، أو هكذا أصرَّ بعضهم أن يُلزمه بهذا المدلول[2].

عُرف الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق بآرائه المؤيدة للمشاركة السياسية منذ وقت مبكِّر -كما سبقت الإشارة- وكتابه الشهير في هذا (المسلمون والعمل السياسي) دعوة صريحة منذ ما يقارب العقود الثلاثة إلى خوض الانتخابات، والقبول بالعملية الديمقراطية؛ مؤصلاً لذلك من الفكر السياسي الإسلامي. وذلك هو الذي انطبع في الذهن عن جمعية إحياء التراث، لدى المتابعين للمشهد السلفي في الكويت، حتى نهاية التسعينات من القرن الميلادي الماضي على وجه التقريب؛ حيث تم فيه ما يمكن وصفه بـ (الانقلاب) على الشيخ عبد الخالق وفكره ورسالة الجمعية، ويبدو أنه كان للكيد السياسي له عن طريق تفسير ما نُسب إليه عن أهل الكويت من ضعف التدين حين قدم إلى الكويت، ثم جرأته في تبني قضايا حساسة في الفكر السياسي منذ ذلك الحين، ومع توافر نَفَس لدى بعضهم يمكن وصفه بـ (العنصري) تجاه رجل (أجنبي) لا ينتمي إلى أهل البلاد الأصليين، فكأنه (أقحم) نفسه في ما لا يجوز له! وهو ما لم يتحمله بعضهم فدفع به إلى ترتيب ما يمكن وصفه بـ "الانقلاب" على مسار الجمعية وخطها الفكري؛ وفي هذا السياق

(1) انظر ترجمة الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق:

ar.wikipedia.org/wiki

(2) سالم بن سعد الطويل، "رد الإساءة بالإحسان في التعقيب على خالد السلطان (4)"، الوطن (الكويتية)، 3 يونيو/حزيران 2012:

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=199227

يحكي أحد خصوم الشيخ عبد الخالق أن الشيخ ناصر الدين الألباني (ت 1999) كان زار الكويت عام 1981، واستنكر فكرة المشاركة في مجلس الأمة، فنصح بهذا الرأي من غدا خصمًا للشيخ عبد الخالق أحد أصدقائه من مؤسسي جمعية إحياء التراث، فأجابه بأن واقع الكويت يقتضي أن نأخذ الفتوى من الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، وليس من أي أحد لا يدرك واقع الكويت، ولم يجد خصم الشيخ عبد الخالق ما يعلق به إلا أن قال: "هكذا كان الأسلوب المتبع عند مؤسسي جمعية إحياء التراث، وهكذا ما زال عند بعضهم؛ لكن بصورة أقل من ذي قبل، والفضل لله أولاً وآخرًا؛ ثم للجهود التي بذلها بعض طلبة العلم الذين استطاعوا أن يكتشفوا حقيقة عبد الرحمن عبد الخالق، وبلغوا العلماء عنه، واستخرجوا بعض أخطائه وعرضوها على العلماء فأفتوا في حقه الفتاوى المناسبة، وحذروا شباب الكويت منه، ومن منهجه السياسي والحزبي؛ لكن للأسف ما زال له الأثر السلبي لا سيما على بعض كبار مؤسسي جمعية إحياء التراث كالمهندس طارق العيسى، والنائب خالد سلطان العيسى وغيرهما"[1].

- جمعية إحياء التراث في طورها الجديد:

من أراد إدراك حجم الانقلاب الذي طرأ على فكر الجمعية ورسالتها والقائمين عليها فليقف عند بعض أدبياتها الجديدة في بعض إصدارات لسان حالها الثقافي مجلة "الفرقان"؛ ولأنه يتعذر الحصر هنا فسيقتصر الباحث على هذه المادة؛ التي تكشف إلى أي مدى حدث ذلك التغيير، فقد ورد إلى المجلة سؤال عن مؤسس المذهب السلفي؛ فيأتي تعريف المجلة أن السلفية "ليس من تأسيس بشر؛ بل هي الإسلام نفسه، كتابًا وسنة، بالفهم الصحيح علمًا وعملاً، وتمسك بما كان عليه الإسلام في زمن النبوة، وبما كان عليه صحابة رسول الله؛ فالمذهب السلفي إذًا قديم قدم الإسلام نفسه، ولم ينشأ ويتطور بعد عصر الرسول، كما نشأت الفرق بعد عصر الرسول، وشهدت تطورًا جيلاً بعد جيل، كما أن المذهب

(1) الطويل، "رد الإساءة بالإحسان في التعقيب على خالد السلطان (4)"، الوطن، 3 يونيو/حزيران 2012:
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=199227

السلفي لا يقوم كغيره من مذاهب الفرق الأخرى على نسق من وضع أحد العلماء والمفكرين"[1].

والغريب أنها في كلمة العدد ذاته تتحدث تحت عنوان: "المنهج أم الأشخاص؟" للشيخ أحمد السيد، وفيه: "فالتعلق بالمنهج المعصوم وليس بالأشخاص المعرضين للخطأ والصواب، والمنهج المقصود هنا هو الفهم الصحيح للإسلام فهم الكتاب والسنة بفهم أعلم الناس بهما، وهذه هي السلفية التي ندعو إليها؛ بغض النظر عن أشخاص وسلوكيات من ينتسب إليها، أخطأ أو أصاب"[2]. والسؤال كيف ينسجم تعريف السلفية السابق مع كونها منهجًا يفهمه بشر يصيبون ويخطئون، ثم في النهاية ثمة إقصاء وإخراج لكل مَنْ يخالف الفئة القائمة على الجمعية ومدرستها، وكأنما ذلك هو الترجمة الفعلية لما وُصف بـ "المنهج المعصوم"، مع أن ثمة جماعات سلفية أخرى منشقة عن الجمعية؛ كـ "الحركة السلفية"، أو ما كانت تعرف بـ "السلفية العلمية"، أو تلك الجديدة مثل: "حزب الأمة"، أو "تجمع ثوابت الأمة"[3]، وعشرات الاجتهادات السلفية الكليَّة في الكويت والعالم الإسلامي في صورة مؤسسات، أو رموز، والإشكال الجوهري أن أكثرهم يدَّعي أن سلفيته وحدها هي الناجية المنصورة المطابقة لسلفية خير القرون، وما عداه بدعي ومدعٍ وهالك!! وهنا ينكشف المأزق الحقيقي لواقع سلفية الكويت خاصة، وبقية (السلفيات) عامة ومستقبلها؛ خاصة أن التعريف السابق للسلفية يقود إلى استخلاص أنها هي ذاتها الإسلام ذاته، وإذا تم التسليم بذلك على ذلك النحو من الصرامة (الدوغمائية)؛ فمعناه أنها جميعًا خارج دائرة الإسلام، باستثناء واحدة منها، كل يدعيها، ويزعم أن أدلة الكتاب والسنة معه تؤيده، ولا عذر لمختلف معه في كبيرة أو صغيرة؛ لأن كل مسألة فيها إما سلفية سنية مقتدية، وإما خلفية بدعية ضالة منحرفة، ولا مجال لاجتهاد أو إعذار في مختلف فيه، بعيدًا عن الضوابط الأصولية المحكمة لقواعد الاختلاف العلمي، وآداب

---

(1) مجلة الفرقان (الكويتية)، العدد 7 (2012).

(2) أحمد السيد، "المنهج أم الأشخاص؟" (كلمة العدد)، الفرقان، العدد 7 (2012).

(3) محمد بدري عيد، "التيار السلفي في دولة الكويت: الواقع والمستقبل":
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/2012529123028261 33.htm

الخلاف المرعية خلفًا عن سلف، هذا كله في إطار الجماعات السلفية، دعك من الجماعات والمدارس الإسلامية الأخرى كالإخوان المسلمين، والتبليغ، والتحرير، وسواهم!!

وعلى هذا الأساس، ووفق هذه الذهنية تمت السيطرة العملية من قبل جماعة مدرسية جديدة على جمعية إحياء التراث، وواضح أن للتأثير الخارجي دورًا في ذلك، غير أن من اللافت أنه ظل أكثر القائمين على الجمعية ممن تتلمذ على يدي الشيخ عبد الخالق، أو كان مصنَّفًا على مدرسته الفكرية، بيد أنهم غدوا مسايرين جميعًا -فيما يظهر- للخط الجديد للجمعية، وفي أحسن الأحوال غير قادرين على تعديل مساره، وإعادته إلى خطه الأصيل الأول.

وصحيح كذلك أنه بقي خيط رفيع من الود الظاهري المحدود تجاه الشيخ من قبل بعض تلامذته أو أقرانه؛ ممن تسنَّم قيادة الجمعية بعد تغيير خطها الفكري[1]، أو أنه ظل فيها؛ ولكن مع موافقته العملية على ذلك؛ إذ اتجه بكليته نحو موافقة السياسات الرسمية، والتبرير للسلطة ورموزها، على حساب القبول بتهم لا دليل عليها تجاه الشيخ؛ وإليك هذه الشواهد الثلاثة فحسب:

1. ما سبق من الموافقة ولو بالمسلك العملي؛ أي القبول بالتربع على قيادة الجمعية، أو الاستمرار فيها، بعد عزل الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق منها روحيًّا وفكريًّا على خلفية الاتهام له بإساءته للشعب الكويتي، وهو تكلُّف (شوفيني) ظاهر، واضح أن الهدف من ورائه معاقبة الشيخ على آرائه الفكرية السياسية الجريئة، التي سبق بها كل رموز التيار السلفي وربما غيرهم، داخل الكويت وخارجها، على نحو من التأصيل العلمي المقدَّر -بمعزل عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع اجتهاده- وما تأخير منحه الجنسية على الرغم من كل ما قدَّمه للكويت وشعبها وحكومتها

(1) انظر ثناء المهندس طارق العيسى رئيس الجمعية على الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق في بيان له بمناسبة تكفل دولة الكويت بعلاج الشيخ عبد الخالق، وكذا ثناء نائبه رئيس مجلة الفرقان السابق الدكتور وائل الحساوي، في صحيفة الرأي العام الكويتية في 13 مارس/آذار 2012 على موقع:
http://www.alrbanyon.com/vb/showthread.php?t=12460

في اتجاه التعليم والتوعية والتنوير لفترة تقترب من نصف القرن، إلا قرينة كبرى على ذلك الحنق (الشوفيني).

2. في تأكيد الوقوع في الخط التبريري للمسلك السلطوي والاتجاه الوطني (الشوفيني) لقيادة الجمعية في وضعها الجديد، وعلى خلفية الدفاع بالحق وبالباطل تجاه الرموز الرسمية دخل (التجمع السلفي) التابع للجمعية رسميًا بحجمه وشخصيته الاعتبارية بوصفه مؤسسة مدنية، في مساجلة مؤسفة مع الداعية المصري الدكتور وجدي غنيم الذي اتهمه التجمع بوصف الشعب الكويتي بالشذوذ؛ لأنه ظهر من بين أفراده من عُرف بـ "الجنس الثالث"، ورغم نفي الشيخ غنيم لذلك، وأنه لم يقصد التعميم، ولا تحمل عبارته ذلك مطلقًا، مؤكدًا أن الشعوب جميعًا - ومنها الشعب المصري الذي ينتمي إليه الشيخ- تظهر فيها أمراض اجتماعية وأخلاقية معينة، دون أن يعني ذلك الوقوع في التعميم. كما اتُهِم الشيخ كذلك أنه قال عن الأسرة الحاكمة في الكويت: "إنها تمتلك نصف ثروة البلاد من البترول". ومع أن الشيخ غنيم أوضح مراده من ذلك كذلك[1]، وهو رأي في التحليل السياسي لا يستدعي عقابًا -في رأي الباحث- بالمنع من دخول بلد (ديمقراطي)، وقد يكون للأسرة الحاكمة منطقها في ذلك -على أيِّ حال- لكن أن ينبري اتجاه إسلامي بمستوى (التجمع السلفي) للوقوف مع السياسات الحكومية في كل ما تقدم عليه، تجاه شخص مطارد ومطلوب من أجهزة أمنية قمعية في بلاده في ذلك الحين (2007 أو ما قبلها)، كما لا يرحب به لدى كثير من الأنظمة (البوليسية)، دون أن يشفع له ذلك عند التجمع ومن ورائه الجمعية، فكيف لا يصنَّف اتجاه كهذا من قبل خصومه - على الأقل- بأنه اتجاه (سلطوي) بامتياز!

3. لا يُتصوَّر -من زاوية سياسية موضوعية- أن اتجاهًا سياسيًا حرًا (من أيِّ لون) يخرج بفتوى تحرِّم المسيرات والتظاهرات، بدعوى كثرة

(1) انظر: www.muslm.org/vb/showthread.php.

المفاسد فيها، وأنها مقدِّمة للثورات، كما حدث مع الخليفة عثمان، وتلك هي فتوى التجمع السلفي التابع لجمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت[1].

- عبد الرحمن عبد الخالق (فوبيا):

ترى هل شفعت كل تلك الجهود لجمعية إحياء التراث والتجمع السلفي في وقوفها مع الخط (السلطوي) لدى اتجاهات سلفية أخرى مصنفة كذلك على الخط ذاته؛ ولكن بدرجة أخرى؟ الواقع أن ذلك لم يشفع للجمعية أو التجمع لدى اتجاه سلفي آخر منشق عن الجمعية، يرتبط بما يُعرف في الكويت بـ "جماعة المدينة"، في إشارة إلى مدرسة الشيخ ربيع المدخلي الأستاذ السابق بالجامعة الإسلامية بالمدينة، حيث ظل شبح أو (فوبيا) المؤسس الأول الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق وسيطرته على كل مسالك الجمعية أو التجمع.

وهنا شُنَ هجوم ضارٍ على فتوى تحريم المسيرات والتظاهرات، وتم وصفها بـ "الفتوى السياسية"، إذ لم تحرّم التظاهرات والمسيرات والاعتصامات تحريمًا مطلقًا، من دون تفصيل، وكون الفتوى حرَّمت ذلك الأسلوب؛ ولكنها أشارت إلى أنه لا يلجأ إليها إلا في حال الضرورة القصوى؛ ومن ثَمَّ فحكمه حكم الضرورة كأكل لحم الميتة أو الخنزير؛ ثم تم استنتاج أن فكر مدرسة عبد الرحمن عبد الخالق لا يزال هو المسيطر على ذهنية موجهي الجمعية وقيادتها؛ مهما حاولوا تبرئة أنفسهم من ذلك، أو الظهور بغير حقيقة اتجاههم الفكري، وإليك جانبًا - وإن طال- مما ورد في ردٍّ أحد أبرز مشايخ (السلفية المدخلية) هناك؛ واسمه الشيخ أحمد بن حسين السبيعي على تلك الفتوى ومَنْ وراءها؛ فيقول: "الكلمات التي استمعت إليها لكبار موجهي جمعية إحياء التراث كنا نعتقده من أن مذهب الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق قد ضرب بأطنابه في تكوين هذه الجماعة، وقد غرست مذاهبه وأفكاره بدرجة أو بأخرى في كثير من قيادات هذه الجمعية، وأنها متأصلة

---

(1) انظر:
http://www.assakina.com/fatwa/fatwa1/16731.html#ixzz2Zx8KWWJs

في جذور قلوبهم. وإنه لمن العسير بمكان أن يزعم زاعم أن مذهب عبد الرحمن عبد الخالق يمكن محاصرته أو تقليصه في سير هذه الجمعية كما نسمعه من هذه الحيلة الخبيثة السياسية الماكرة التي قذفها الشيطان فيعقل بعضهم؛ فراح يسعى في تصديقها بأنواع من التلبيسات حتى زعموا أن الشيخ نفسه محاصر، وأن حركته العلمية في الجمعية مقيدة، وغير ذلك من الأكاذيب التي يواجه بها كثيرًا من إخواننا السلفيين حين يظهرون في وجه دعاة جمعية التراث الإسلامي بعض أخطاء الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق. فيواجهونهم بمثل هذا الكلام ويقولون لهم: إن هناك إصلاحًا لما أفسده عبد الرحمن عبد الخالق وفي الحقيقة أن هذه الدعوة كما أنها معارضة لما سبق وذكرته فإنها كذلك مخالفة لواقع ما يجري في سير هذه الجمعية. فهذه الجمعية من سعى في تكوينها وغذاها بأفكاره وكتاباته هو الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، وما زال إلى اليوم معظم قياداتها يظهرون له كل تبجيل واحترام واعتزاز. يأبون أن يصرحوا في حقه بما أوجب الله تبارك وتعالى من بيان انحرافه عن سنة النبي، وهذا لمن عرف منهم وعلم السنة خيانة لله ولرسوله، وخيانة لأمانة العلم والسنة.

فالمقصود أنني لما سمعت هذه الكلمات علقت عليها بما يسر الله تبارك وتعالى وإرادة لتفنيد هذه الدعوة الكاذبة من أن مذهب الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق محاصر، وأنه لا يمثله إلا بعض الناس في هذه الجمعية فهذا في الحقيقة مجانب لواقع ما يجري؛ بل إن مذهب الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق هو الأصل في هذه الجمعية تاريخًا ومذهبًا وانتماءً وهذه الكلمات ليل نهار على مر الزمان يفسدون على هذه الأرض الطيبة وينشرون بدعهم، ويستعملون الدين مطية لسياستهم، فأين جهد هذه الجمعية التي تزعم أنها سلفية في مقاومة باطل الإخوان المسلمين؟... في الحقيقة إن الذي يزعم أن عبد الرحمن عبد الخالق شيء وجمعية إحياء التراث الإسلامي شيء آخر هو في الحقيقة يعيش في كوكب آخر، ويكذب على نفسه، وكونه يكذب على نفسه، فهذا كما قلت كل يبكي على... ويصنع ما شاء بنفسه. لكن أن تخدر مشاعر إخواننا السلفيين، وأن تغيب عنهم الحقائق بمثل هذه الدعوة؛ فهذا مما ينبغي أن يفند ومما ينبغي أن يظهر للناس كافة أنه كذب وتزوير

وأنه غير صحيح؛ فالذي يزعم أن عبد الرحمن عبد الخالق شيء وجمعية إحياء التراث الإسلامي شيء آخر فهذا مثل الذي يقول: إن الإخوان المسلمين ليس لهم صلة بحسن البنا فهل يصدق؟... أو مثل الذي يقول كل هذه الحركات القطبية والسرورية شيء وسيد قطب شيء آخر؛ لأن هذا تكذيب بما يشاهد فكيف تجرأ مثل هؤلاء أن يكذبوا مثل هذا الكذب وأن يسيروا هذا السير فمعنى هذا أحد أمرين:

إما أن الناس ممعنون في الغفلة وفي الجهل، وفي الاغترار بهؤلاء المنحرفين عن السنة، وإما أن هناك ضعفًا في جهود أهل الحديث في توضيح هذه الأمور لفك هذا اللبس عن السلفية التي يزعم هؤلاء أنهم عليها، وأنهم مخلصون لها... أنا أريد ذلك دليلاً على أن هذه الجمعية تبع لعبد الرحمن عبد الخالق، وأما هؤلاء الأشخاص في أنفسهم وذواتهم فهذه مسألة أخرى، وهذا موضوع آخر؛ لكن المقصود أن مثل هذه الشواهد تفيد لدي كل عقل ودين وإنصاف وإخلاص أن هذه الجمعية على مذهب عبد الرحمن عبد الخالق وليست على مذهب الألباني، وليست على مذهب الشيخ عبد العزيز -رحمه الله- ليست على مذهب ابن عثيمين -رحمه الله- أبدًا"[1].

وهكذا تتوالى الاتهامات من قبل قوى سلفية تقليدية مختلفة على (ضلال) جمعية إحياء التراث و(انحرافها)، أثناء تولي الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق لها، وبعد إخراجه منها[2]، على نحو إن كان له من مدلول جوهري فهو أن الحالة السلفية العامة -وفي الكويت على نحو أخص- بلغت من التشرذم والانقسام ما يدفع نحو التأمل العميق، وأخذ العبرة لكل العاملين للإسلام، خاصة أن ذلك الاختلاف على ذلك النحو ينعكس على كل الأطراف ذات الصلة بما يجري هناك، وما حالة جمعية الحكمة في اليمن إلا نموذج لذلك.

---

(1) أحمد حسين السبيعي، "نصيحة لإخواننا في التراث"، شريط مسجّل (مفرّغ) انظر:
http://www.assakina.com/fatwa/fatwa1/16731.html#ixzz2Zx7xEudw

(2) انظر على سبيل المثال:
http://www.sahab.net/forums/index.php?showtopic=11702

- **عودة إلى التحالف الخارجي لجمعية الحكمة اليمانية الخيرية:**

من خلال العرض السابق لتاريخ جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت وتطوراتها؛ بوسعنا الآن إدراك مدى التأثر الذي حدث لجمعية الحكمة اليمانية الخيرية في علاقتها بتلك الجمعية في الكويت، بدءًا بإنشاء مجلة "الفرقان" الشهرية التابعة لجمعية الحكمة في مدينة إب؛ وذلك في منتصف التسعينات الميلادية من القرن المنصرم، في إشارة صريحة إلى تلك المتابعة الفكرية والثقافية والتربوية والعملية لمسار مجلة "الفرقان" الأسبوعية الصادرة عن جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت ولسان حالها. و"الفرقان" اليمنية، وإن توقفت بعد فترة غير طويلة من صدورها، فإنما كان ذلك اكتفاء بالمجلة الأم (المنتدى)، ووفقًا لحسابات داخلية في الجمعية[1].

ثم إن مجلة "الفرقان" اليمنية تابعت مجلة "الفرقان" الكويتية باستهلال نشر كتاب الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق: "فصول في السياسة الشرعية في الدعوة إلى الله"، منذ العدد الثالث عشر الصادر في أغسطس/آب 1997 على حلقات مع مقدمة تسويغية للنشر، أهمها الإشادة الكبيرة بالشيخ عبد الخالق، والتنديد بـ "الحملة الشعواء المسعورة التي تثار ضده، ممن جنَّدوا أنفسهم لحرب المصلحين، وعبدة الولاة، وجهلة المتعصِّبين..."[2]. ويبدو أن الحديث عن تلك الحملة التي

(1) ربما بدا هذا العنوان "المنتدى" مثيرًا للإشكال؛ إذ إنه لا يستقيم في ظاهره مع القول بتبعية عامة فكرية وعملية من قِبَل جمعية الحكمة اليمانية لجمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت؛ حيث إن العنوان (المنتدى) يشير إلى اتجاه آخر يمثل "جمعية الإحسان الخيرية"، تلك التي كانت تتبع في فكرها الخاص والعملي "المنتدى الإسلامي" في لندن، الذي كان يصدر مجلة "البيان" الشهرية، وهي المؤسسة التي تصنِّف جمعية الإحسان عليها من الوجهة الفكرية والعملية ذاتيهما. والحق أن التسمية بـ "المنتدى" ترجع إلى زمن تأسيس الجمعية عام 1990، وصدور العدد الأول منها في يوليو/تموز 1991، حين كانت الدعوة السلفية المتمثلة في الجمعيتين (الحكمة والإحسان) جماعة واحدة غير متمايزة، بيد أن التسمية بـ "الفرقان" جاءت بعد ذلك بسنوات؛ أي بعد أن حدث الانقسام بين الجمعيتين.

(2) راجع: عبد الرحمن عبد الخالق، "فصول في السياسة الشرعية في الدعوة إلى الله"، الفرقان (اليمنية)، السنة الثانية، العدد 13 (1997).

تشن ضد الشيخ عبد الخالق تأكيد على مدى الصراع بين الشيخ ومدرسته من جانب، وبين الخط السلفي (السلطوي) الجديد من جانب آخر؛ وذلك قبل انتصار أصحاب تلك الحملة على الشيخ ومدرسته الفكرية تمامًا؛ عبر استحواذهم على مقاليد الجمعية، ورضوخ مَن قَبِل بالبقاء في مقعده بالخط الجديد فيها.

وظلت جمعية الحكمة في علاقة متنامية طيلة السنوات الماضية مع جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، حتى بعد تغيير خطها، والانقلاب على مؤسسها الأول الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، حيث سايرت قيادة جمعية الحكمة القيادة الجديدة لجمعية إحياء التراث؛ ومن ثَمَّ استمرت مشاريع إحياء التراث متجهة نحو اليمن، ومن ذلك ما ألمح إليه الشيخ عبد القادر الشيباني الأمين العام الأسبق لجمعية الحكمة عن حجم مشاريع جمعية إحياء التراث الكويتية لدى جمعية الحكمة، كما صرَّح بتميُّز تلك الجمعية على جميع الجمعيات الخيرية الإسلامية في العالم بإطلاق؛ فقال: "الحقيقة جمعية إحياء التراث جمعية سلفية دعوية، تهتم بنشر منهج السلف، وتهتم بمساعدة المسلمين أينما كانوا، وتهتم بتصحيح عقائد المسلمين، والتعاون بيننا وبينهم في جميع المجالات، ليس في مجال المشاريع فقط، نحن نتعاون مع جمعية إحياء التراث من بدء التأسيس... وهذه الجمعية من أفضل الجمعيات الخيرية الإسلامية في العالم، ولا أبالغ إن قلت: إنها أفضل جمعية إسلامية خيرية دعوية على الإطلاق"[1].

وقال في معرض الامتنان لهذه الجمعية: "بل عندما خرج صدام حسين من الكويت جاءنا وفد برئاسة رئيس جمعية إحياء التراث الشيخ طارق العيسى (أصبح رئيسًا لمجلس إدارة الجمعية) إلى اليمن واطلع على أحوال الجمعية، ومباشرة بعد عودته إلى الكويت بدأ ينسق جهوده في إعانة إخوانه في اليمن، ثم بدأت الأعمال بيننا وبينهم تترى، وإلى الآن مستمرة. الآن مثلاً هم ينشئون مراكز ضخمة في اليمن لصالح جمعية الحكمة، ولصالح المجتمع المسلم في اليمن..."[2]، حتى إن مشاريعها المعلنة بلغت مشاريع حكومية علمية في اليمن. وفي 23يوليو/تموز 2007

---

(1) عبد القادر الشيباني، حوار مع مجلة الفرقان (اليمنية)، العدد 14 (1997)، 32.

(2) الشيباني، حوار مع مجلة الفرقان، العدد 14 (1997)، 32.

قام الشيخ المهندس طارق العيسى بزيارة لليمن تم إطلاعه خلالها "على المراحل الأخيرة لمبنى جمعية الحكمة فرع صنعاء. كما اطلع في جولته الميدانية على نماذج من الدورات المقامة خلال صيف هذا العام، في عدد من مراكز تحفيظ القرآن الكريم والمساجد"[1].

وفي إشارة إلى تنامي تلك العلاقة بين الجمعيتين، وعدم تأثرها سلبًا بمستجدات الأوضاع في جمعية إحياء التراث بالكويت أكد رئيس مجلس إدارة جمعية الحكمة اليمانية الخيرية الشيخ طارق عبد الواسع محمد في سياق استعراضه جملة المشاريع التي أنجزتها الجمعية منذ تأسيسها قبل 23 عامًا "أن الجمعية عملت مع شركائها الداعمين من الجمعيات المماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي على إقامة مشاريع إغاثية وخيرية وقرآنية ودعوية متنوعة في معظم أرجاء الوطن"[2].

والحاصل أن لتلك العلاقة مع جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت انعكاسها الفكري والعملي على مسار جمعية الحكمة فكرًا وسلوكًا، كما سيتبين أكثر من خلال استعراض بعض مواقفها من جملة قضايا رئيسة كما في العنوان التالي.

ثالثًا: الموقف من الثورة وقضايا في العمل السياسي:

- الموقف من الثورة: تباين وتعارض

لم يحدث في تاريخ الجمعية انقسام بين قيادة الجمعية وبعضها وشبابها كما حدث في الموقف من ثورة التغيير، أو ما يُعرف بالربيع اليمني منذ منتصف شهر فبراير/شباط 2011؛ وذلك على خلاف ما حاول الشيخ مراد القدسي عضو اللجنة التحضيرية لحزب "السلم والتنمية"تصوير الأمر عليه، من أن الخلاف لم يكن على ذلك النحو المهول، والفارق الكبير[3]، وإن كان الباحث يتفهم المنحى

(1) انظر: www.al-hikma-ye.com

(2) كلمة طارق عبد الواسع محمد، وكالة سبأ للأنباء، 14 مارس/آذار 2013.

(3) القدسي، حوار مع إيلاف:
http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=26072kav
وانظر الحديث التفصيلي في حديث الشيخ القدسي من مجمل القضايا المتعلقة بالحزب في موطنه المناسب اللاحق من هذا الكتاب.

التوفيقي الذي يهدف إليه الرجل، والوضع النفسي لبعض كبار رجالات الجمعية، الذين ظل بعضهم -ولا يزال- متحفظًا على فكرة الثورة من أساسها، علاوة على الموقع القيادي الذي يتوقع للشيخ القدسي أن يتبوأه في أعلى هرم للحزب، وهو ما قد يفرض عليه التزام جانب المقاربة ما أمكن. هذا إلى جانب حساسية المرحلة الراهنة بصورة عامة، تلك التي تمثل مرحلة التهيئة للإعلان عن حزب "السلم والتنمية" التابع للجمعية.

أما قيام ذلك التفاوت والتباين في إطار الجمعية؛ فقد أقر به بعض أبرز قيادات الجمعية كالشيوخ: محمد المهدي[1]، وعقيل المقطري[2]، وطارق عبد الواسع محمد[3]، وأحمد المعلّم[4].

- روابط الثورة وائتلافاتها:

ومن معالم ذلك التباين أن ظهرت تكتلات ثورية وشبابية، بعضها ينتمي إلى جمعية الحكمة؛ فيما ينتمي بعضها الآخر إلى جمعية الإحسان؛ لكنها التقت معًا تحت عنوان عريض؛ هو: "رابطة شباب النهضة والتغيير"، التي ظهرت في صنعاء -بدءًا من إبريل/نيسان 2011. وقد اختارت الشيخ مراد القدسي رئيسًا لها، والشيخ عبد الرب السلاّمي نائبًا له، كما شكلت مجلسًا تأسيسيًا للرابطة من الشيوخ: حسن شبالة، وعبد الله بن غالب، وعقيل المقطري، وعبد الرحمن سعيد البريهي، وحسن الزومي، ومحمد بن موسى العامري[5]؛ لكن الإشارة جديرة إلى أن أولئك الشيوخ

---

(1) المهدي، حوار عبر موقع الشيخ عن السلفية والسياسة:
http://www.almhdy.com/xpages/show.aspx?do=subj&subjid=408&depid=66

(2) عقيل المقطري، حوار مع موقع مأرب بريس:
http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&id=13443

(3) طارق عبد الواسع محمد، حوار مع صحيفة أخبار اليوم (اليمنية):
http://www.akhbaralyom.net/news_details.php?sid=64275

(4) أحمد المعلّم، حوار مع موقع مأرب بريس:
http://marebpress.net/articles.php?id=13689&lng=arabic

(5) عبد الربّ السلاّمي، حوار مباشر أجراه معه الباحث في 22 ديسمبر/كانون الأول 2013، على هامش مؤتمر (السلفية والوهابية: الأفكار والآثار) المنعقد في الدوحة 21-22 ديسمبر/كانون الأول 2013.

المصنفين على جمعية الحكمة لا يمثلون كل قيادة الجمعية أو أفرادها؛ نظرًا إلى الخلاف بين قياداتها حول الموقف من الثورة اليمنية؛ وذلك على خلاف "جمعية الإحسان" التي جاء موقفها الرسمي داعمًا إلى حد كبير للثورة وفعالياتها. أما الحكمة فقد برز الخلاف بين أبرز قياداتها؛ أي أولئك الذين انخرطوا في العمل الثوري في الساحات باكرًا، وحقق شبابهم حضورًا جيدًا، سواء في لجان التنظيم والأمن، أم في النشاط والتوعية والإعلام، أم غير ذلك، وبين قيادات أخرى تحفظت على ذلك؛ بل كان لبعضهم مواقف مغايرة، في حين جاء موقف قيادات جمعية الإحسان متناغمًا منسجمًا بلا تعارض يُذكر (باستثناء موقف الشيخ عبد المجيد الريمي، وربما معه أفراد آخرون غير معروفين في الوسط العام، وستأتي الإشارة إلى ذلك في موطنه من الكتاب)، وظهروا في ائتلاف خاص بهم وصفوه بـ "ائتلاف الشباب الرائد"، إلى جانب حضورهم في "ائتلاف شباب النهضة والتغيير"، وربما انضم إلى هذا العنوان "السلفي الثائر" أو ذاك شخصيات سلفية مستقلة.

ويمكن إجمال تلك الروابط والائتلافات الثورية -بالنسبة إلى الحكمة- إلى جانب رابطة "شباب النهضة والتغيير" التي كانت تضم كل الأطياف السلفية الداعمة للثورة في: حركة العدالة في تعز، وحركة شباب النهضة والتجديد في الحديدة، وحركة النهضة للتغيير السلمي في عدن، وائتلاف الشباب السلمي في إب، وكان لها جميعًا حضورها في لجان التنظيم المختلفة، والمشاركة في برامج الساحات وأنشطتها المتعددة[1]. وبحسب تصريح الشيخ عبد الرب السلاّمي رئيس حركة النهضة السلفية في الجنوب للباحث الذي كانت حركته واحدًا من تلك المكوِّنات؛ فقد حلّت كل هذه الروابط نفسها باستثناء حركة النهضة السلفية في الجنوب، وحركة الحرية والبناء في إب مع انعقاد مؤتمر اتحاد الرشاد اليمني، والإعلان عن نفسه كيانًا سياسيًّا في 14 مارس/آذار 2012[2].

---

(1) أحمد الصباحي، "سلفيو اليمن في زمن الثورات":
http://almasdaronline.com/article/print/20915

وانظر: حسن الحاشدي، "التيار السلفي ودوره في ثورة شباب التغيير في اليمن":
http://marebpress.net/articles.php?id=10508&lng=arabic

(2) السلاّمي، حوار أجراه معه الباحث.

وبحسب تقصي الباحث فليس ثمة بيانات متضافرة منشورة للجمعية تجلي موقفها عبر كل المراحل والمحطات على نحو متواتر، باستثناء بيان يتيم للمجلس العلمي للجمعية صدر مع بداية الأحداث -سيأتي ذكر بعض بنوده لاحقًا- وربما اقتصر عليه، مع أنه لا يزيد عن رؤية أولية -وإن جاءت متقدِّمة نسبيًّا- قبل تطور الأحداث وبلوغها ذلك المدى من التعقيد والتجاذب، وبيان الملتقى السلفي العام الثاني، الذي تم فيه إشهار الائتلاف السلفي اليمني -سيأتي الحديث عن بعض بنوده لاحقًا كذلك- وهو الآخر ليس له موقف يُذكر من أحداث الثورة ومسارها، طوال مدة اشتعالها؛ ويبدو أن ذلك الإضراب عن إيضاح الموقف الرسمي على ذلك النحو؛ سواء من قبل الجمعية أم الملتقى؛ يرجع بالدرجة الأساس إلى مستوى ذلك التباين في موقف قيادتها، وانفصال بعضها عن مطالب شبابها في التغيير؛ ولذلك لم يكن بوسعها سوى أن تترك لكل طرف فيها أن يعبر عن رؤيته بما يراه. وهنا لا مناص من محاولة الوقوف على بعض تلك المواقف، حيث لا يمكن إغفال موقف شخصيات قيادية عليا بحجم الرئيس السابق لمجلس إدارة الجمعية: عبد العزيز الدبعي، أو محمد المهدي رئيسها في مدينة إب، وغيرهما حيث كان لديهم تحفظ واضح تجاهها، بل يكادون يقفون مع الطرف الآخر صراحة أحيانًا، ولا سيما الشيخ المهدي؛ الذي كان أصرحهم وأكثرهم حضورًا كالعادة. وصحيح أن شيوخًا مثل عقيل المقطري أو عبد الله بن غالب الحميري، أو مراد القدسي -وهم جميعًا شخصيات قيادية ذات ثقل في الجمعية- ومعهم أبرز إعلاميي الجمعية ممثلاً في مركز الكلمة الطيبة ومجلة المنتدى الشهرية الصادرة عنه، وكذا بعض الشباب في الجمعية، كانت مواقفهم صريحة مع الثورة وشبابها، بلا أدنى تحرّج أو تردُّد؛ لكنهم ظلوا كمن يشغب على موقف الاتجاه الرسمي (الغالب) للجمعية، وإن لم يعلن عن ذلك -كما سبق القول- لكن كان من المعلوم لكل المتابعين -ناهيك عن المنضوين في إطار الجمعية- أن أغلب الرؤوس العليا فيها على خلاف ذلك الموقف.

وتفصيلاً لما تقدَّم فقد كان يظن السلفيون في جمعية الحكمة أنه لا بُدَّ من تحديد موقف رسمي عام ومعلن ابتداءً، فأصدر المجلس العلمي لجمعية الحكمة الذي

يديره الشيخ عبد العزيز الدبعي في 6 إبريل/نيسان 2011 بيانًا بشأن الأحداث الجارية -حينذاك- ومما ورد في بعض بنوده ذات الصلة[1]:

"ثالثًا: انتقال السلطة سلميًّا وبطريقة سلسة أصبح مطلبًا ملحًّا؛ وذلك حقنًا لدماء المسلمين وحفاظًا على أمن البلد واستقراره.

رابعًا: التأكيد على سلمية المظاهرات والاعتصامات، وعدم التعدي على الدماء والممتلكات العامة والخاصة من جميع الأطراف.

خامسًا: التذكير بحرمة الدماء المعصومة عامة؛ سواءً من المعتصمين أو من أبناء القوات المسلحة والأمن".

ومدلول البيان واضح في بعض المحاور المثارة وقتذاك، ولو أن بيانات أخرى تلت هذا البيان عبر مراحل الثورة ومحطاتها اللاحقة لكان هناك حضور رسمي يمكن من خلاله استخلاص الموقف الرسمي، بعيدًا عن تصريح هذا الرمز في الجمعية أو ذاك؛ لكن لم يحدث شيء من ذلك، ربما اتكالاً على الكيان الجديد الأوسع، وهو (الائتلاف السلفي اليمني)، غير أنه لم يحدث ذلك الحضور والمتابعة كذلك، على الرغم من أن الهدف الواضح من تشكيل ذلك الكيان كان محاولة الخروج بموقف أشمل وأكمل.

- الائتلاف السلفي اليمني:

في سبيل محاولة الحكمة الخروج برأي موحَّد قام السلفيون في جمعية الحكمة اليمانية الخيرية -بالتنسيق مع فصيل أبي الحسن المأربي أو ما بات يُعرف برابطة أهل الحديث بمأرب منذ الأشهر الأولى للثورة الشبابية الشعبية السلمية عام 2011 - بمحاولة بلورة موقف عام لهم، تجاه الثورة وتطورات أحداثها، فتم عقد ما وصفوه بـ (الملتقى السلفي العام الثاني) بمدينة تعز؛ وذلك في 5 مايو/أيار 2011، الذي انبثق عنه تشكيل "الائتلاف السلفي اليمني"؛ ليكون "وسيلة للتنسيق والتكامل وتقريب الرؤى وتوحيد المواقف بين كافة الأطراف السلفية المكونة

---

(1) انظر: بيان المجلس العلمي لجمعية الحكمة اليمانية الخيرية حول الأحداث الجارية في اليمن:
http://olamaa-yemen.net/main/articles.aspx?article_no=4717

للائتلاف"[1]، دعوا من خلاله بقية المكونات السلفية "للإسهام والمشاركة في النهوض بهذا الائتلاف والقيام بواجبهم الشرعي نحو جمع الكلمة واتحاد المواقف"[2]. والحق أنهم لم يتمكنوا من إقناع جمعية الإحسان -على سبيل المثال- وهي المكوِّن الرئيس الثاني للحكمة من الانضمام إلى الائتلاف؛ وذلك على خلفية تباين المواقف قبل ذلك، وكذا في اختلاف الموقف من الثورة، كما سيرد لاحقًا.

لقد جاء الموقف في هذا الملتقى أقرب إلى التوفيق، وربما ذهب البعض إلى أبعد من ذلك؛ إذ يراه أقرب إلى (التلفيق) بين وجهات النظر المتباينة في إطار قيادة الجمعية، وحليفها الفصيل الحسني، القائم على دار الحديث بمأرب؛ وذلك حين لا يبدو الموقف واضحًا تمامًا تجاه الثورة؛ بل كأن ما جاء متراجعًا عن بيان المجلس العلمي للجمعية المشار إليه سابقًا، من حيث وضوح الموقف نسبيًّا في بيان المجلس، على حين جاء بيان الملتقى توفيقيًّا أو ربما (تلفيقيًّا). وعلى سبيل المثال فقد كان الشيخ مراد القدسي -وهو أحد قيادات جمعية الحكمة الداعمة للثورة- قال في كلمته بالملتقى الذي أصدر هذا البيان: إن "الاعتصامات والمظاهرات ظاهرة سلمية يمكن أن تتخذ كوسيلة للتغيير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ مشيرًا إلى أن المبادرة الخليجية تقر ذلك، والشباب عندما يرفضون رفع المسيرات يخافون أن لا يلتزم الطرف الآخر بالمبادرة، فيقولون: هذه ضمانة، فإذا رحل النظام واستقر الوضع سيتم رفعها، ويجب أن لا نلتفت إلى نظرية المؤامرة، وبأن التغيير صار مطلبًا ملحًّا وقد بدأت أولى خطواته بمثل هذه الثورات السلمية في الوطن العربي"[3]. على حين جاء بيان الملتقى السلفي العام الثاني لجمعية الحكمة وحليفها المأربي واصفًا لحدث الثورة بأنه (فتنة)؛ إذ نص في بنده الأول على "التأكيد على ما تضمنته بيانات العلماء والمجالس العلمية، بما يؤدي إلى إطفاء

---

(1) انظر: بيان الملتقى السلفي العام الثاني:
http://www.alymany.com/vb/showthread.php?p=289014

(2) بيان الملتقى السلفي العام الثاني:
http://www.alymany.com/vb/showthread.php?p=289014

(3) بيان الملتقى السلفي العام الثاني:
http://www.alymany.com/vb/showthread.php?p=289014

الفتنة، وجمع الكلمة، وحفظ أمن اليمن واستقرار هو سيادته"[1]. ومن أقرب معاني الفتنة في هذا السياق أنها المشكلة التي لا يتمكن المرء أو الجماعة أن يحـدِّد فيها الموقف بدقة لاختلاط الأمر وتداخله، وتشابهه وعدم وضوحه، أي لا يعرف فيها وجه الحق من الباطل، أو الصواب من الخطأ، فيقع من وراء ذلك افتتان بالمواقف والآراء، وحيرة واضطراب وتردُّد. ويشهد لهذه الدلالة التعريف اللغوي للفتنة؛ حيث ورد من معانيها الاضطراب وبلبلة الأفكار. وفي التنزيل العزيز ﴿... **فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ...**﴾ [آل عمران: 7][2].

كما ورد في البند السادس من البيان التحذير "من تصعيد الأمور بجميع أشكالها من أي طرفٍ كان، لما في ذلك من جر البلاد إلى الفرقة والفساد وإراقة الدماء"[3]، على حين أن كلمة الشيخ القدسي جاءت ردًّا على مثل هذا البند؛ حين أكد أن "الشباب عندما يرفضون رفع المسيرات يخافون أن لا يلتزم الطرف الآخر بالمبادرة فيقولون: هذه ضمانة، فإذا رحل النظام واستقر الوضع سيتم رفعها، ويجب أن لا نلتفت إلى نظرية المؤامرة، وبأن التغيير صار مطلبًا ملحًّا، وقد بدأت أولى خطواته بمثل هذه الثورات السلمية في الوطن العربي". كما أنه ورد في البند الثامن من بيان الملتقى التأكيد على الحوار مع كل الأطراف[4]، ودلالة هذا العنوان في ذلك الحين كانت مطروحة من طرف النظام السياسي؛ حيث فهم الثوار إصراره على ذلك المطلب بحثًا عن مخرج عاجل للقضاء على ثورتهم المستعرة في الساحات والميادين؛ لذلك ظلَّ مطلب الحوار في تلك الأثناء مرفوضًا من قبل الثوار، الذين يشترطون لأي حوار رحيل النظام أولاً، وفي كلمة الشيخ القدسي ذات الصلة بعدم رفع الاعتصامات والمسيرات ما يدل على هذا.

---

(1) بيان الملتقى السلفي العام الثاني:
http://www.alymany.com/vb/showthread.php?p=289014

(2) إبراهيم أنيس ورفاقه، **المعجم الوسيط** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ)، ج 2، 673.

(3) بيان الملتقى السلفي العام الثاني:
http://www.alymany.com/vb/showthread.php?p=289014

(4) بيان الملتقى السلفي العام الثاني:
http://www.alymany.com/vb/showthread.php?p=289014

وإذا كان هذا هو الموقف الرسمي للجمعية عبر ذلك الملتقى، بما يحمل من تقادم وغموض ومقاربة؛ ربما رآها بعض المراقبين إلى (التلفيق) أقرب؛ فقد جاءت مواقف بعض قياداتها في الاتجاه المضاد؛ أي الوقوف مع خيار الثورة حتى النهاية، ومن هؤلاء الشيخ عقيل المقطري؛ حيث سئل عن مسار الثورة في اليمن؟ فأجاب: "الثورة في اليمن تسير في مسارها الصحيح نحو تحقيق بقية الأهداف، ولا أعتقد أن الثورة ستنتهي في سنة أو سنتين؛ بل قد تستمر ما بين عشر إلى عشرين سنة؛ لأن إسقاط النظام أسهل بكثير من إقامة النظام الجديد، وليس المطلوب إسقاط رأس النظام فحسب، بل إسقاط كل أدواته معه، وما أتمناه هو إقامة دولة العدل والنظام والقانون، مع الفصل بين السلطات الثلاث -التشريعية والتنفيذية والقضائية- ومرجعيتها الوحيدة كتاب الله وسنة رسوله"[1].

لكن ثمة أصوات أخرى تمضي في الاتجاه المختلف مع مسار الثورة؛ ومن ذلك موقف بعض القيادات، ممن عُرفت بعلاقة الود مع النظام السابق حتى بعد سقوط رأس النظام السابق وعائلته (الحاكمة)؛ مثل الشيخ محمد المهدي رئيس الجمعية في إب، وبعض الوجوه التي كانت مقرَّبة منه، فلقد ظل الشيخ المهدي يعلن استمراره على موقفه ذاك حتى اللحظة. وقد أكد في غير ما مناسبة موقفه بوضوح لا لبس فيه، ومن ذلك قوله في سياق تبرير عدم التفاعل مع دعوة حزب الرشاد (السلفي) لتشكيل حزب سلفي عام "لم أكن مندفعًا نحو الثورة؛ لما كنت أخشاه أن ننتقل من سيئ إلى أسوأ، ولا أنكر أنه كان هناك فساد وظلم، وكنت أتمنى زوالهما؛ لكن كانت الرايات التي ترفع والعلامات التي تظهر لي أننا سنقع فيما هو أخطر وأضر"[2].

وفي ضوء الأحداث التي جرت ولا تزال تجري في بعض دول الربيع العربي؛ وأهمها مصر متمثّلة في الانقلاب على الرئيس محمد مرسي يظهر أن إصرار الرجل

---

(1) المقطري، حوار مع موقع مأرب بريس:
http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&id=13443

(2) المهدي، حوار عبر موقع الشيخ عن السلفية والسياسة:
http://www.almhdy.com/xpages/show.aspx?do=subj&subjid=408&depid=6
6

على موقفه سيزداد. وقد ألمح إلى ذلك في سياق رسالة له بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس التجمع اليمني للإصلاح، ومع أنه عبَّر عن ألمه من جرَّاء الانقلاب العسكري الذي قام في مصر، ووصفه بأنه "نظام ظالم وجائر ومعتدٍ ومخالف للشرع وللقوانين؛ لأن الرئيس المعزول صعد بطريقة قانونية، وعندنا في الشرع أن الحاكم المسلم لا يُخرج عليه إلا إذا وجد منه كفرًا بواحًا"[1]. لكنه طالب الإصلاح أن يستفيد مما جرى في مصر؛ من حيث إن "على الإخوان أن يفكِّروا عندما يثورون في بلد، ويذكّرون من بعض العلماء والدعاة بأن هذا الخروج لا بُدَّ أن يفكّروا مليًّا في عواقبه، وبين المصالح والمفاسد، وألا يتهموهم بأنهم مع الظلم والطغيان، فموقفهم ذلك من قبيل الحرص على تطبيق الشريعة الإسلامية، ومن تطبيقها أن الإنسان إذا رأى منكرًا، وعرف أنه إذا غيره سيقع في منكر أكبر منه فليتركه"[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ المهدي وقف أثناء الثورة إلى جانب العلماء الموالين للسلطة تحت عنوان: "جمعية علماء اليمن"، وهم ممن ناصروا رئيس الجمهورية السابق، وأيَّدُوا شرعيته، وسوَّغوا له وجنوده ومن عُرفوا بـ "البلاطجة" ممارساتهم ضد المتظاهرين، وأصدروا بيانًا شهيرًا بهذا الخصوص في 29 سبتمبر/أيلول 2011.

وعلى حين تحفظ الشيخ المهدي على بيان "هيئة علماء اليمن" المناصرة للثورة برئاسة الشيخ عبد المجيد الزنداني الصادر في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2011 -وهي جبهة عريضة تضم علماء من الإصلاح والسلفية الجديدة بشقيها (الحكمة والإحسان وشخصيات مستقلة)- ولم يوقّع من ثم على بيانها؛ لأنه -حسب تصريحه في ثنايا حوار صحفي- لمس فيه ما يدل على الميل إلى جهة المعارضة؛ بيد أنه لم يلمس ذلك الميل للطرف الآخر، حين لم ير أي حرج في الموافقة على البيان

(1) المهدي، "رسالة الشيخ محمد بن محمد المهدي للتجمع اليمني للإصلاح بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيسه"، المنتدى، العدد 140 (2013)، 39.

(2) المهدي، "رسالة الشيخ محمد بن محمد المهدي للتجمع اليمني للإصلاح بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيسه"، المنتدى، العدد 140 (2013)، 39.

الآخر لجمعية علماء اليمن[1] الموالية للسلطة ورأس نظامها السابق، مع أن البيان حمل دعوة قوات الأمن إلى إباحة قمع المتظاهرين وقتلهم، بوصفهم بغاة خارجين عن الشرع والقانون، وعدَّ ذلك جهادًا في سبيل الله؛ وذلك حين نص البيان في بنده الخامس من نتائجه على "قيام الجهات الأمنية بمسؤولياتهم وخاصة في حماية المقرات والمنشآت الحكومية والمدنية والأسواق التجارية وتقديم الصائل للقضاء، ويعد عملهم على استتباب الأمن جهادًا في سبيل الله"[2]. ذلك لأنهم يعدون كل فعل أو قول مختلف مع الحاكم خروجًا محرَّمًا، من دون تمييز بين التعبير بالرأي أو حمل السلاح ونحوه، وفقًا لما ورد في البند الأول للبيان من أن "الخروج على الحكام محرم شرعًا؛ سواء كان بالقول أو بالفعل، بنص القرآن والسنة المطهرة والإجماع[3]؛ ومن ثَمَّ فقد حرَّم البيان المسيرات والتظاهرات والاعتصامات وفقًا لما ورد في البند السابع منه "المظاهرات والاعتصامات الحالية في الطرقات العامة والأحياء السكنية، وما يحدث فيها محرمة شرعًا وقانونًا؛ لما يترتب عليها من مفاسد كسفك الدماء، والتعدي على الأمن، وقطع للطرقات، وإقلاق للسكينة العامة، ولما تحمل من شعارات مخالفة للشرع"[4]، وطالب البيان هيئة علماء اليمن بمراجعة موقفها المجيز لذلك "دعوة من أفتى بجواز الخروج على ولي الأمر إلى تقوى الله ومراجعة أنفسهم ومراقبة الله في السر والعلن، والالتقاء بالعلماء، والتحاور معهم على محكم كتاب الله وسنة رسوله الأعظم"[5]. وتأكيدًا على أن الذين تبنوا هذا البيان مصنفون من الموالين للرئيس السابق ونظامه؛ فقد كان طالب "أولئك العلماء بسرعة كشف حقيقة الاعتداء على جامع دار الرئاسة وسرعة تقديم الجناة

(1) المهدي، حوار مع صحيفة الشموع (اليمنية)، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2011.

(2) بيان جمعية علماء اليمن، انظر نصه الكامل في:
http://yemen-press.com/news3298.htm

(3) بيان جمعية علماء اليمن، انظر نصه الكامل في:
http://yemen-press.com/news3298.htm

(4) بيان جمعية علماء اليمن، انظر نصه الكامل في:
http://yemen-press.com/news3298.htm

(5) بيان جمعية علماء اليمن، انظر نصه الكامل في:
http://yemen-press.com/news3298.htm

للعدالة"[1]، دون أن يطالبوا كذلك بسرعة الكشف عن قتلة المتظاهرين السلميين، ولا سيما في يوم جمعة الكرامة 18 من مارس/آذار 2011.

في ضوء ذلك فإن مما له دلالة بعيدة تؤكد مدى الاضطراب الحاصل لدى قيادة جمعية الحكمة قول الشيخ المهدي عقب تبريره لموافقته على ذلك البيان: إن هذا موقف أغلبية السلفيين في جمعية الحكمة أو الائتلاف السلفي اليمني[2]. على حين أن البيان السالف عن الائتلاف السلفي -وإن جاء مبهمًا في بعض بنوده- لكنه لم يذهب إلى حد دعوة قوات الأمن لقتل المتظاهرين، ووصفهم بالبغاة الخارجين عن الشريعة والقانون؛ إذ لا يستحق ذلك العقاب إلا من كان كذلك، كما لم يصدر عنه تحريم للمظاهرات والاعتصامات، وإن طالب الجميع بعدم التصعيد؛ وذلك على خلاف بيان جمعية علماء اليمن الذي قال عنه الشيخ المهدي: إن فحواه تمثل أغلبية السلفيين في جمعية الحكمة أو الائتلاف السلفي اليمني. أما بيان المجلس العلمي لجمعية الحكمة الصادر في 6 إبريل/نيسان 2011 - سبقت الإشارة إليه- فقد استند في مستهل بيانه على حيثيات عدة، في مقدمتها أحد بيانات هيئة علماء اليمن؛ إذ يمثل الشيخ أحمد المعلّم رئيس جمعية الحكمة بحضرموت نائبًا لرئيس هيئتها، تلك التي طالبها بيان الجمعية بمراجعة موقفها من إجازة الاعتصامات والمسيرات، والمطالبة بتسليم الرئيس السابق السلطة.. إلخ؛ حيث ورد في بيان المجلس العلمي لجمعية الحكمة المطالبة ببعض البنود المناقضة تمامًا لبيان جمعية علماء اليمن: مثل المطالبة بالانتقال السلمي السلس للسلطة، ودعم التظاهرات السلمية، وتحريم الاعتداء على المتظاهرين أو قوات الأمن[3].

وإذا كنا قد وقفنا على موقفين متعارضين لرموز في الجمعية؛ فبوسعنا كذلك أن نقف على موقف أقرب إلى (المنزلة بين المنزلتين)، ولعلّ ذلك هو رأي الشيخ أحمد المعلّم، رئيس فرع الجمعية بحضرموت الذي حدَّد موقفه من الثورة

---

(1) بيان جمعية علماء اليمن، انظر نصه الكامل في:
http://yemen-press.com/news3298.htm

(2) المهدي، حوار مع صحيفة الشموع (اليمنية)، 15 من أكتوبر/تشرين الأول 2011.

(3) راجع: "بيان المجلس العلمي لجمعية الحكمة اليمانية الخيرية":
http://olamaa-yemen.net/main/articles.aspx?article_no=4717

بقوله: "أما موقفي الشخصي مما جرى فهو اعتبار هذه الثورات وسيلة قوية وعاجلة من وسائل التغيير، غير أنها غير نقية النقاء الذي يجعلني ألتحق بها وأشجع عليها، وبحكم أننا في زمن الأخذ بخير الخيرين، وإن أضعنا أدناهما، ودفع شرّ الشرّين وإن وقعنا في أدناهما لم أعترض عليها، وجعلت أنادي بتصحيح المسار والعمل قدر الطاقة على تنقية الصف، وأن يبرز الشعار القوي الظاهر شعار تحديد الهوية، وتحكيم الشريعة، ورد المبادئ والشعارات المخالفة، وإن احتملت بعض الحق، حتى لا نقع في الإجمال، الذي قد يؤدي إلى اللبس، ويُفتن به طوائف من الناس، أو يُتخذ حجة علينا في المستقبل". "وأُحذّر بشدة من أن ترتهن هذه الثورات للخارج وتُستغل من الأعداء، ويمسي الذين تأتي بهم هذه الثورات أظلم ممن ثاروا عليهم، فنرجع بعد عنائنا وتضحياتنا بخُفّي حُنين، أو نرضى من الغنيمة بالإياب"(1).

وحاصل القول: إن موقف جمعية الحكمة من الثورة متعارض، لا ينتظمه رابط، ولا يجمعه جامع؛ وإذا كان الباحث قد ألمح فيما سبق إلى أن أصل التباين في تلك المواقف على ذلك النحو ربما يُعزى إلى الفجوة التي فصلت معظم قيادات الجمعية بثقافتها وتنشئتها ووعيها البيئي عن روح الشباب وعصرهم ومعاناتهم وآلامهم وآمالهم؛ فإن ما لا بُدَّ من تأكيده بشدَّة في ختام الحديث عن موقف الجمعية من الثورات أن من وراء ذلك التردُّد والاضطراب، وعدم القدرة على بلورة موقف رسمي عام معلن ومنشور؛ ذلك التحالف الخارجي مع جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، بما تحمله من موقف سلبي تجاه هذه الثورات، وهي الداعم الأساس لجمعية الحكمة اليمانية الخيرية، ومن غير المتصور بداهة صدور موقف رسمي يتعارض مع سياسة الداعم في موضوع بهذا الحجم، وعلى هذا المستوى. ولعل ما سبق من إيراد لجانب من نظرتها إلى الأحداث والمواقف والظواهر التي تغشى العمل الإسلامي على نحو من التقليدية المفرطة، والحرص على مراعاة السياسات الرسمية القائمة ما يؤكد سلبية موقفها من الثورات العربية، وقد انعكس كما رأينا على حليفتها جمعية الحكمة في اليمن.

---

(1) راجع: المعلّم، حوار مع موقع مأرب بريس:
http://marebpress.net/articles.php?id=13689&lng=arabic

- **الموقف من الديمقراطية ولوازمها:**

وأما الموقف من الديمقراطية ولوازمها كالانتخابات والتعددية -مثلاً- فللجمعية فيه موقفان قديم وحديث؛ وذلك يقتضي تفصيلاً على النحو التالي:

أولاً: الموقف القديم:

اتسم موقف الجمعية القديم من الديمقراطية والانتخابات في بداياته بالموقف الحدِّي كامل الرفض جملة وتفصيلاً، وكذا ما يترتب على القبول بها من انتخابات نيابية على وجه التحديد؛ فالتحريم هو الحكم المشتهر عن المدرسة السلفية بكل أطيافها -حيث لم تكن قد تمايزت في ذلك الحين- وعدّها جزءًا من اللعبة الديمقراطية العلمانية، لا سيما قبل أن تنفصل جمعية الحكمة عن جمعية الإحسان. وقد عرفت تلك المرحلة كتابًا شهيرًا يمثل لسان حال المدرسة السلفية جميعًا، وعنوانه: "القول المفيد في أن دخول المجالس النيابية ينافي عقيدة التوحيد". ويتذكر صاحب هذه الدراسة أنه قد خاض في عام 1992، مناظرة جماهيرية مشهودة مع بعض رموز هذه المدرسة: الشيخ عبد المجيد الريمي (غدا مع جمعية الإحسان)، والشيخ حسين عمر محفوظ (غدا محفوظ حاليًّا مع الحراك الانفصالي في جنوب البلاد)، وبحضور الشيخ محمد بن محمد المهدي: رئيس جمعية الحكمة بمدينة (إب) على خلفية تنسيق حزب التجمع اليمني للإصلاح مع حزب البعث - قُطر اليمن (في ذلك الحين) على مواقف محددة. وقد تركزت المناظرة من طرف ممثلي هذه المدرسة على رفض الديمقراطية شكلاً وموضوعًا، وكل ما يترتب عليها من انتخابات وغيرها، على نحو حاد وحاسم.

قد يقال: إن هذا التعميم غير دقيق بدليل ما شهده عام 1988، أي قبل سنتين من إعلان جمعية الحكمة عن نفسها؛ حيث كان الشيخ عبد المجيد الريمي قد أعلن عن رغبته في تقديم نفسه مرشحًا عن التوجُّه السلفي -وإن لم يُعْلَن عن ذلك صراحة- في انتخابات مجلس الشورى في شمال البلاد عام 1988؛ بيد أنه تنازل بعد ذلك لصالح مرشح إخواني بارز هو الشيخ حمود هاشم الذارحي؛ بناء على تفاهم تم بهذا الشأن. وقد عبَّر الشيخ الريمي عن ذلك في سياق اعتذاري؛ فقال في

ذات حوار صحفي: "كان عندي توجه مثلاً عام 1988 للترشح في مجلس الشورى؛ ولكن الإخوان أقنعوني بالانسحاب للشيخ حمود هاشم الذارحي في منطقتي بالصافية، فانسحبت، والحقيقة أنه لم يكن لدينا فكر سياسي بالمجالس النيابية ودورها"[1]. غير أن هذا الموقف هو الاستثناء الذي أكّد القاعدة في ذلك الحين، بدليل أن الشيخ الريمي أخرج بعد فترة غير طويلة رسالة وسمها بـ "خمسون مفسدة في الديمقراطية"، ثم تطور الأمر عنده في الآونة الأخيرة إلى حدٍّ غير متصوَّر تجاه هذه المسألة (الديمقراطية)؛ وهو بذلك إنما يشير صراحة إلى لوازمها من انتخاب ونحوه، علاوة على أن ذلك الموقف كان سابقًا لتأسيس جمعية الحكمة بعامين. ولعل خير ما يؤكد أن ثمة إشكالات حقيقية تجاه المسألة الديمقراطية في تلك المرحلة غلبت على اتجاه الجمعية ما تبلور عنه الموقف العام من الانتخابات النيابية عام 1993؛ حيث كان في غاية السلبية والتثبيط عن المشاركة في العملية الانتخابية على الخلفية السابقة، إلى حد بلغ ببعضهم أن صوَّر أمر السكوت -وليس المشاركة أو الحث على مناصرة طرف ما- صمتًا لا يجوز تأخيره وقت البيان، بوصفه الموقف الشرعي الوحيد!!

ثانيًا: الموقف الحديث:

بعد أن كان الموقف من مسألة الديمقراطية على ذلك النحو من الحدِّيَّة والحسم في مرحلة الجمعية الأولى؛ طرأ تطور ملحوظ على مسار القائمين عليها في الفكر والممارسة؛ إذ تحوَّل الإنكار في انتخابات عام 1993 إلى موقف الصمت العام في انتخابات 1997، وهو ما يومئ بالرضا الضمني، الذي ينمُّ عن مراجعة مقدَّرة للمسار. أما في انتخابات 2003 في محافظة حضرموت فبلغ الأمر درجة من التعاون الظاهر مع حزب التجمع اليمني للإصلاح، تمثَّل في الدفع بشباب الجمعية ومناصريها إلى دعم مرشحيهم؛ وكان لذلك دوره الإيجابي الذي لا يُنكر، في تحقيق نصر

(1) عبد المجيد الريمي، حوار مع صحيفة المنتصف، 17 فبراير/ شباط 2013 المنشور في موقع الفجر بريس:

http://www.alfajrpress.net/alfajr/news-62314.htm

مقدَّر لمرشحي الإصلاح هنالك. ومن ثم صارت المسألة تطرح في إطـار مسـائل الاجتهاد التي تتسع للرأي والرأي الآخر، وإن ظل التحفظ قائمًـا علـى فلسـفة مصطلح (الديمقراطية). أما ما كان يشكل أبرز نقاط الجدل حول بعض متضـمنات المصطلح كالانتخابات النيابية -مثلاً- فلم يعد أمرًا يستأهل كل ذلك الجدل، وفقًـا لما خلص إليه الشيخ محمد المهدي؛ بل قال عنها إنها: "عندي مسألة اجتهادية، فـلا أنكر على مَنْ دخل فيها، ولا على مَنْ لم يشارك فيها، وهي لا تسـتحق عنـدي تكلفة تلك الأوراق المطبوعة"[1]. أما عن غيرها مـن أنـواع الانتخـاب فقـال: "انتخابات المجالس المحلية والنقابات والجمعيات وغيرها لا خلاف في جوازها"[2].

وحين سئل: "هل هذا يُعَدُّ تحولاً منكم؟" أجاب: "ما غيَّرنا رأينا؛ هـذا مـا كنت أراه في الانتخابات من قبل والحمد لله... لم أكن ضـد الانتخابـات ولا متحمسًا لها منذ بدأت؛ لكن لا يمنع أن أغير رأيي في مسـألة إذا رأيـت فيهـا الصواب؛ لأن الرجوع إلى الحق من صفات المؤمنين. وعنـد مـا أفضِّـل عـدم المشاركة في الانتخابات، فقد أشارك فيها أحيانًا بالطريقة التي أراها مناسبة"[3].

والحقيقة أن ثمة تحوُّلاً -وإن شئت فقل: مراجعة- سادت الفكر السياسـي للجمعية؛ فيما يتصل بالموقف من الديمقراطية؛ وذلك في العقد الثالث من القـرن الهجري الحالي، المتزامن مع مطلع العقد الأول من القرن العشرين المـيلادي؛ إذ لم يكن هذا موقفًا معروفًا لدى السلفية بعامة؛ والحكمة منها قبل التمايز. وقد يُحمل تصريح الشيخ المهدي بما تقدَّم من عدم التغيير أو التبديل في الموقف، على أنه رأي شخصي له في أحسن الأحوال؛ مع أن ذلك لم يكن مشتهرًا عنه، ولا متميِّزًا بـه، حسب المتابعة المتواضعة لصاحب هذه الدراسة.

---

(1) المهدي، حوار مع صحيفة البلاغ، 11 من مارس/آذار 2008.

(2) المهدي، حوار مع صحيفة البلاغ، 11 من مارس/آذار 2008.

(3) المهدي، حوار مع صحيفة البلاغ، 11 مارس/آذار 2008، وانظر:
http://olamaa-yemen.net/main/articles.aspx?selected_article_no=315
وانظر: حواره مع صحيفة الأهالي، 22 من إبريل/نيسان 2008، المثبت علـى موقـع الشيخ:
http://www.almhdy.com/xpages/show.aspx?do=subj&subjid=260&depid=66

ويقرُّ الشيخ عمار بن ناشر العريقي أحد أبرز وجوه الجمعية ورئيس فرعها في مدينة (عدن) أن ثمة مراجعة للمسار، بعد أن كان الأمر على خلاف ذلك؛ إذ يورد في إطار موضوع معمَّق وسمه بـ "المنهج المثال لتجديد الخطاب الدعوي: فقه المراجعات"، جملة من المراجعات التي تمَّت؛ ومنها قوله: "كما تشهد الدعوة مراجعات في الحدِّ من الاعتماد على الإمكانات المادية في كثير من مجالات الدعوة والتربية، كما خفَّت حدَّة قضية المجالس النيابية، وقرَّر جواز المشاركة فيها، أو وجوبها علماء مصر والحجاز ونجد والشام واليمن، إلا القليل وهي مسألة اجتهادية"[1].

وكان الشيخ العريقي قد صرَّح بأكثر من ذلك في عدد سابق من (المنتدى)؛ إذ قال -في معرض مناقشته لظاهرة السطحية التي تهدِّد مسيرة الدعوة ومؤسساتها، وبعد أن أشاد بتجربة حزب العدالة والتنمية بتركيا عادًّا لاجتهاداتها عين العقل والحكمة، وموافقة لأصول الشرع وقواعده: "واليوم يعترض بعض الدعاة مشاركة بعض الإسلاميين في مجلس النواب، بحجَّة أن هذا إقرار بالديمقراطية الكفرية! ورأيي أن في بعض الديمقراطية كثيرًا من الإيجابيات التي لا تخالف الشريعة من ناحية، ثم هي خير من الديكتاتورية الكفرية، التي تقضي حتى على مصالح الدين والدعوة..."[2].

ويظهر أن إقرار التعامل مع الديمقراطية ومستلزماتها كالانتخابات النيابية -مثلاً- صارت اتجاهًا سائدًا لدى قيادات الحكمة ومنتسبيها، يؤكد ذلك بما لا مزيد عليه ما ورد في رسالة موسومة بـ "المختصر في أصول ومعالم الدعوة السلفية"، وقد أعدَّها وراجعها مجموعة من دعاة الجمعية وباحثيها، وقدَّم لها الشيخ أحمد بن حسن المعلّم: أحد أبرز قيادات الجمعية بصورة عامة وفي محافظة حضرموت بوجه أخص. ففي البند السابع من (منهج التغيير الدعوي) من الرسالة:

---

(1) عمّار بن ناشر العريقي، "المنهج المثال لتجديد الخطاب الدعوي: فقه المراجعات"، المنتدى، العدد 94 (2005)، 30.

(2) العريقي، "السطحية مرض عضال يهدِّد مسيرة الدعوة ومؤسساتها"، المنتدى، العددان 87، 88 (2004)، 58.

"الوسائل التي تختلط فيها المصالح والمفاسد؛ كتولي الولايات في ظل الحكومات المعاصرة، والدخول إلى المجالس النيابية، في ظل الأنظمة المسمَّاة بالديمقراطية، والانتساب إلى الاتحادات، والنقابات العمالية المهنية وما أشبهها؛ محلُّ اجتهاد ونظر يقدِّره أهل الحلّ والعقد والاختصاص في كل زمان ومكان بحسبه"[1]. وتعدُّ هذه الرسالة أشبه بدستور العمل الفكري والدعوي والسياسي بجمعية الحكمة اليمانية[2].

ومع تأكيد التقدير لِنَفَس المراجعات الداخلية في مسار الجمعية؛ فلا ينبغي إنكار دور بعض المؤثّرات الخارجية في إطار العلاقة الوثيقة التي تربط بين جمعية الحكمة في اليمن، وجمعية إحياء التراث في الكويت. وقد يغدو من قبيل الاستقراء التام أو شبهه استخلاص أن ما يمسي في جمعية إحياء التراث بالكويت يصبح في جمعية الحكمة باليمن! ولعلنا نتذكر مدى الاحتفاء بفكر المؤسس الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق من قبل القائمين على مجلة "الفرقان" اليمنية على صفحاتها؛ وذلك قبل أن يبلغ الخلاف معه في إطار جمعية إحياء التراث ذاتها درجة إقصائه وفكره من الجمعية بالكليَّة؛ لكن مسألة التفاعل مع العمل السياسي في صورة انتخابات ونحوها ظل سائدًا عبر كل المراحل، وما صيغة "التجمع السلفي" التابع للجمعية بالكويت إلا تأكيد على هذا المسار، بمنأى عن الجوانب الأخرى، التي كان أصَّل لها الشيخ عبد الخالق؛ سواء في كتابه: "المسلمون والعمل السياسي"، أم "فصول في السياسة الشرعية"، أم عبر أنشطته الفكرية والعملية الأخرى، التي أثارت حفيظة أولئك الذين انقلبوا على مؤسس الجمعية الفعلي وفكرها ومدرستها، غير أن القائمين على جمعية الحكمة لم يواجهوا مشكلة في هذا السياق -سياق الانقلاب- بل مضوا في مسار التأثر الإيجابي فيما يتصل بالتفاعل مع

---

(1) مجموعة من الدعاة، المختصر، 57.

(2) لعل مما يؤكد ذلك حرص القائمين على الجمعية عبر مركز الكلمة الطيّبة للبحوث والدراسات العلمية على توزيعها، على عدد منتقى من الشخصيات العلمية والفكرية -حتى من خارج دائرة السلفية الجديدة- وقد كان صاحب هذا الكتاب -كما سبقت الإشارة- واحداً ممن تسلّم نسخة منها، بغية مراجعتها وتنقيحها، وتقديم الملحوظات حولها، بهدف إخراجها في أحسن حلّة ومضمون.

الانتخابات ونحوها؛ إذ لم يكن هذا مشكلة القائمين الجدد على مسار الجمعية هناك، كما أشار إلى ذلك الشيخ ناظم المسباح عضو مجلس إدارة جمعية إحياء التراث الكويتية في واحدة من زياراته إلى اليمن؛ وذلك حين سجّل في حوار صحفي معه تجربته وجمعيته؛ حيث أورد المراحل التي مرَّت بها جمعيته. فبعد أن أشار إلى مراحل التطور في مسار العمل السلفي هناك، انتقل إلى تجربته في الاشتراك في عدد من تجارب العمل النقابي، على مستويات عِدَّة ثم أردف بقوله: "بعد ذلك توسَّع العمل فدخلنا في المجلس النيابي (مجلس الأمة)، والحمد لله حقّقنا أمورًا عظيمة..."[1].

- الموقف من التعدُّدية والحزبية:

ربما بدا الأمر للوهلة الأولى أن الجمعية معنية بالاهتمام بالعمل الخيري والدعوي ودعم الأنشطة ذات التوجُّه السلفي الخالص، بعيدًا عن البُعد الحركي، والنشاط السياسي، ولا سيما في المرحلة الأولى من مراحل الجمعية، غير أن الأيام اللاحقة كشفت أن ذلك لم يخرج عن دائرة اهتماماتها، وإن بدا بدرجة ثانوية بداية الأمر؛ ولهذا فالحديث عن الموقف من التعددية والحزبية، يقتضي تفصيل الأمر إلى مرحليتين، الأولى مرحلة التركيز على العمل الخيري، مع الاهتمام الثانوي بالعمل السياسي، والثانية مرحلة الربط الصريح بين الجمعية والعمل السياسي؛ وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة التركيز على العمل الخيري:

حين الحديث عن ذلك الانطباع الذي ساد في بعض المراحل عن اقتصار الجمعية على العمل الخيري والدعوي؛ فإن الأمر لم يكن مجرَّد انطباع لا مستند له، بل كان – في الواقع– قائمًا على أساس بعض الأدبيات الأساسية للجمعية، مثل ما ورد من نص صريح على ذلك في العدد الأول من مجلة المنتدى (لسان حال الجمعية)؛ حيث ورد في افتتاحيتها في البند الثاني منها: "ارتضينا في هذه المرحلة من مسيرة الدعوة الإسلامية

(1) ناظم المسباح، حوار مع مجلة المنتدى، العدد 79 (2003)، 39.

في اليمن أن تكون مجالات أنشطتنا قاصرة على الأمور الخيرية والدعوية"[1]. وقد عزَّز من ذلك تصريحات بعض قياديي الجمعية الذين حاولوا النأي بها في مرحلة من المراحل عن العمل السياسي، من غير أن يعني ذلك بالضرورة رفضهم للاشتغال بالعمل السياسي من حيث المبدأ؛ ومن ذلك تصريح الشيخ عبد القادر الشيباني أمين عام الجمعية السابق، منذ وقت مبكر نسبيًّا أن جمعيته جمعية خيرية علمية دعوية اجتماعية وليست حزبًا سياسيًّا[2]. كما رد الشيخ محمد المهدي على ذلك السؤال المتكرِّر عبر السنوات الأخيرة: "هل تنوون تأسيس حزب سياسي سلفي؟" بقوله: "ليس لنا نية في ذلك وقد تكلمنا عن هذا كثيرًا في حوارات صحفية في عدة صحف؛ ومنها: أخبار اليوم، وصحيفة الناس، ومجلة المنتدى". وحين سُئِل: "ما الذي يمنعكم من ذلك؟"قال: "القانون يبيح لنا ذلك؛ ولكن هذه قناعتنا؛ لأنها ستشغلنا عما هو أهم وأولى، وندخل في مجال قد كفانا به غيرنا وليس هو فرض عين..."[3].

وإلى ما قبل سنوات قريبة؛ أي عقب انعقاد الملتقى السلفي الأول لجمعية الحكمة اليمانية الخيرية في الفترة من 27-28 مايو/أيار 2009 ظل هذا التفكير هو المسيطر على قيادة الجمعية؛ فقد سئل الشيخ عبد العزيز الدبعي: "هل يعد الملتقى السلفي العام خطوة لتأسيس حزب سياسي جديد؟" أجاب: "هذا غير صحيح، ونحن أصحاب الشأن لم نفكر حتى الآن في تشكيل حزب سياسي؛ لكن الفعاليات السياسية ليست ممنوعة عنا لا شرعًا ولا قانونًا"[4]. كما شدَّد على إيمانه - حينذاك- بالعمل السياسي وليس الحزبي، فحين سئل: "وهل يعني هذا أنكم تؤمنون بالعمل الحزبي؟" قال: "نحن نؤمن بالعمل السياسي وليس الحزبي"[5].

---

(1) هيئة تحرير مجلة المنتدى، "الافتتاحية"، المنتدى، السنة الأولى، العدد 1 (1990)، 4.

(2) عبد القادر الشيباني، حوار مع مجلة الفرقان، العدد 14 (1997)، 32.

(3) المهدي، حوار مع صحيفة البلاغ، 11 مارس/آذار 2008؛وانظر مزيدًا من التفاصيل في حواره مع موقع المجلس اليمني:
http://www.al-yemen.org

(4) عبد العزيز الدبعي، حوار مع موقع إسلاميون نت المنشور في:
http://www.alahale.net/details.asp?id=4079&catid=20

(5) الدبعي، حوار مع موقع إسلاميون نت المنشور في:
http://www.alahale.net/details.asp?id=4079&catid=20

أما الشيخ عمّار بن ناشر العريقي رئيس فرع الجمعية بمدينة عدن؛ فقد كان أجاب عن السؤال السابق المتعلق بتشكيل حزب سياسي -وإن كان أتى في سياق الحديث عن العلاقة بالسلطة والمعارضة المتمثلة في اللقاء المشترك- قائلاً: "المنتسبون للدعوة السلفية لا يخفى عدم اشتغالهم بالعمل السياسي الحزبي والتنظيمي، ولا يملكون جمهورًا واسعًا كغيرهم ولا تنظيمًا دوليًّا ولا مؤسسات إعلامية أو اقتصادية كبيرة. وقد تركزت جهودهم في نشر العلم، وبيان الأحكام الشرعية وتصحيح العقيدة، ومحاربة الشرك والبدعة والخرافة، والدعوة إلى تحكيم الشريعة، ومحاربة الانحرافات الأخلاقية في الإعلام والشارع، ومساندة جهود محاربة الفساد العام؛ بغض النظر عن جهته ومسماه؛ لما يملكونه من رؤى وتصورات فكرية وسياسية منضبطة بالشرع والدليل إن شاء الله"[1].

ومع التشديد على أن تلك المرحلة التي ساد فيها هذا الانطباع استندت إلى نص افتتاحية مجلة المنتدى في عددها الأول، وتصريحات كبار قياديي الجمعية؛ فإن ذلك لا يعني عدم اهتمام الجمعية بجوانب سياسية معينة في تلك المرحلة؛ بل كان لها اهتمامها ونشاطها؛ ولكنه تطور شيئًا فشيئًا حتى بلغ مستوى المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: مرحلة الربط الصريح بين نشاط الجمعية والعمل السياسي:

إن هذه المرحلة تُبَدِّد ما كان قد ارتسم في أذهان كثيرين عبر المرحلة الأولى -ومنهم بعض منتسبي جمعية الحكمة اليمانية- من نظرة سلبية إلى بعض جوانب العمل السياسي، ومنها الموقف النظري والعملي من مسألتي التعددية السياسية والحزبية؛ ذلك أن نظرة الجمعية كانت من الوضوح إلى حدٍّ كبير، وأيما إشكالات برزت في الحقبة الأخيرة من عمر الجمعية فإنها لم تعد متعلقة بمبدأ فكرة الحزب من عدمه، وإنما تتعلق بتدارس الصيغة الأنسب التي يفترض أن يظهر بها الحزب، وبما يراعي القوانين السائدة المنظمة للعمل الحزبي، والتراتيب الإدارية في ضوء وضع الجمعية؛ ولهذا فإن الشيخ عقيل المقطري قد قال في سياق حوار معه أُجري أثناء قيام الثورة الشعبية السلمية: "جمهور السلفيين مقتنع بالعمل السياسي؛ ولكن لا

(1) عمّار بن ناشر العريقي، حوار مع صحيفة النّاس، غرة إبريل/نيسان 2008.

يزال الخلاف قائمًا، هل يكون ذلك بتشكيل حزب سياسي؛ أم يكون بغير حزب؟ بمعنى أن يترشح السلفي كمستقل. أمَّا الترشيح والدخول كمستقل، فلا إشكال فيه عند الفصائل المقتنعة؛ لأن العمل السياسي لن يكون في هذه الحال منضويًا تحت قانون الأحزاب، وأما العمل في الإطار الحزبي، فهذا لا يزال فيه خلاف؛ ولكن هناك دراسات وأبحاث تأصيلية للعمل السياسي، ومنها دراسة لكيفية التعامل مع قانون الأحزاب لعلها توجد المخرج من هذا الإشكال"[1].

وواضح أن حديث الشيخ جاء قبل حدوث التطورات (الدراماتيكية)؛ التي عجَّلت بظهور حزبي الرشاد، ثم السلم والتنمية -سيأتي الحديث عنهما لاحقًا- وخروجهما إلى العلن.

من هذا المنطلق يقرّر الشيخ أحمد المعلم أن سلفيي "اليمن قد زالت عنهم أكثر العوائق التي كانت تحول بينهم وبين اقتحام ميدان السياسة"[2]. لكنه يرى أنه ليس من مستلزمات ذلك انخراط علماء الجمعية في ذلك النشاط حرصًا على بقائهم مرجعية للأمة، لا لأحزابهم وحدها؛ وبحسب تعبيره فإن "الغالبية من علماء الدعوة السلفية يرون ألا ينخرط العلماء وكبار الدعاة ورموز الدعوة في هذا المجال بأنفسهم، حتى يبقوا علماء ومراجع للأمة، وينأوا بأنفسهم عن لوثات السياسة وحفاظًا على مكتسبات الدعوة ومؤسساتها؛ لذا فهم لا يُمانعون من أن يقوم المقتنعون بممارسة السياسة من الشيوخ والدعاة والشباب بما يرونه من ذلك بالوسيلة المناسبة؛ شريطة أن يلتزموا بالضوابط الشرعية ومرجعية علمائهم، وعدم الافتئات عليهم في القضايا التي لا بُدَّ من تبيين الحكم الشرعي فيه"[3].

ويؤكد الشيخ المهدي هذا الاتجاه، لا سيما ابتعاد العلماء وكبار الدعاة في الجمعية عن الحلبة السياسية، فحين سُئل عن مسألة إنشاء الحزب: هل هو مع أو

(1) المقطري، حوار مع موقع مأرب بريس:
http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&id=13443

(2) المعلّم، حوار مع موقع مأرب بريس:
http://marebpress.net/articles.php?id=13689&lng=arabic

(3) المعلّم، حوار مع موقع مأرب بريس:
http://marebpress.net/articles.php?id=13689&lng=arabic

ضد الفكرة؟ قال: "بالنسبة لي لست أهلاً لقيادة العمل السياسي، وأرى نفسي في موطن يخدم ديني، وربما إذا رأيت عملاً سياسيًا ناجحًا له ثمرة قد أنصره بطريقة معينة؛ ولكن شخصيًا لا أعد نفسي لعمل مثل هذا، وأتركه لمن هم على مستوى من النضج والخبرة، وسأبارك وأؤيد إذا رأيت عملاً سياسيًا راشدًا بقدر ما أراه صوابًا". وحين سُئل عما إذا كان رفضه للعمل الحزبي كشخص أم كجمعية؟ أكد أن تحفظه على ذلك بصفته الشخصية. وأضاف "وحسب علمي فإن المشايخ الكبار لا يمكن إلا أن يكونوا مرجعية"[1].

وبعد أن أعلن عن "اتحاد الرشاد اليمني" -وهو الصيغة السياسية الحزبية التي كان الأصل أن تضم في إطارها السلفيين المؤمنين بالعمل السياسي كافة من جمعيتي الإحسان والحكمة وغيرهم، غير أن الأمور سارت بخلاف ذلك فاستقر (الرشاد) على جمعية الإحسان بالدرجة الأساس، وعدد محدود من خارج الجمعية؛ لكن ليس من بينهم قيادي من جمعية الحكمة- ورد سؤالٌ إلى الشيخ المهدي عن موقفه بعد الإعلان عن "اتحاد الرشاد اليمني"، وعما إذا كان الحزب القادم (الرشاد) سيكون الأداة السياسية للسلفيين؟ فقال: "بالفعل في حال ما تم الاتفاق عليه؛ لأن ما تم ليس إشهارًا للحزب، وإنما هي لجنة فقط. و لم يكن هناك من داعٍ للقول بأنه قد صار حزبًا، أما وقد حصل فيتم التنسيق بين الجميع ليكون ذراعًا سياسيًا. وكشف الشيخ محمد المهدي عن لقاءات تتم بين كل جماعة سلفية مع قياداها جمعية الإحسان، جمعية الحكمة، والائتلاف السلفي عمومًا على أن يتم عقب هذه الاجتماعات تحديد اللقاء العام لهذه القيادات، وقد تكون الأسبوع القادم لتحديد الموقف الأخير من هذه القضية"[2].

كما سئل الشيخ المهدي: "هل هناك ترتيبات لتكوين حزب إلى جانب حزب الرشاد؟" فقال: "في حال الاتفاق مع حزب الرشاد سيكتفون بحزب سلفي واحد،

---

(1) المهدي، حوار مع صحيفة الوسط، 21 مارس/آذار 2012، المنشور في:
http://www.almhdy.com/xpages/show.aspx?do=subj&subjid=396&depid=66

(2) المهدي، حوار مع صحيفة الوسط، 21 مارس/آذار 2012، المنشور في:
http://www.almhdy.com/xpages/show.aspx?do=subj&subjid=396&depid=66

وفي حال عدم الاتفاق مع حزب الرشاد فالإعداد سيكون جاريًا، وهم الآن يشتغلون على خطين، ونفضل إن كان لا بُدَّ من العمل السياسي الاتفاق مع حزب الرشاد"[1].

وحين سُئل: لماذا بقيت جمعية الحكمة خارج حزب الرشاد؟ أقرَّ الشيخ بأن السبب في ذلك يرجع في الأساس إلى الموقف من الثورة بين طرفين في الجمعية أحدهما مع خط الثورة، والآخر ما بين ممانع ومتحفظ؛ "فقد كان هناك إخوة من الحكمة مندفعين إلى الساحات، و لم يكونوا منسقين مع بقية إخوانهم؛ لكن الإخوة في جمعية الحكمة في عملها الواسع أخذوا الأمر من الإخوة بسهولة؛ ثم وجد أن عندهم رغبة شديدة في تأسيس حزب، أو إنشاء عمل سياسي؛ فما كان من الإخوة في الحكمة إلا أن أعطوهم الصلاحية، فهم نسقوا مع الإحسان، وإن كانوا أقلية بالنسبة إلى الإخوة في الإحسان، ولما كان في يوم التصويت كأن الإخوة المشاركين من جمعية الحكمة أمثال: الشيخ الدكتور عقيل، والشيخ عبد الله الحميري، والشيخ مراد القدسي.. وغيرهم شعروا بأن في الأمر شيئًا، والعلم عند الله ونحن لا نتهم؛ فالشيخ محمد موسى البيضاني، والشيخ عبد الوهاب الحميقاني من أهل العلم والفضل، وكنا نتمنى أن لا يحصل أي شيء؛ لكن حصل أن الإخوة الذين كانوا أسرع اندفاعا؛ بل ربما كانوا مندفعين أكثر من الإخوة في الإحسان صاروا مندفعين العكس، وفي الأيام الأخيرة هناك اتفاق بين الشيخ أبي الحسن والحكمة والإحسان للتفاهم حول هذا الموضوع وحتى الآن لم يأت أي شيء جديد"[2].

وحديث المهدي هنا ذو صلة بملابسات تأسيس حزب الرشاد السلفي، وردود الأفعال تجاهه، وهو ما سيرد الحديث عنه بتفصيل مناسب في مقامه.

أما الموقف من التعددية فبعد أن كان هناك تنديد غير محدود بفكرة الحزبية، ووصفها بعدم المشروعية، حتى إنه كان قد ارتحل بعض أعضاء جمعية الحكمة من صنعاء إلى صعدة في 1992، لمقابلة الشيخ الراحل مقبل الوادعي -على الرغم مما كان بدا بينه وبينهم من الجفاء كما سبق القول- بهدف الحصول على توقيعه المندِّد

---

(1) المهدي، حوار عبر موقع الشيخ عن السلفية والسياسة:
http://www.almhdy.com/xpages/show.aspx?do=subj&subjid=396&depid=66

(2) المهدي، حوار عبر موقع الشيخ عن السلفية والسياسة:
http://www.almhdy.com/xpages/show.aspx?do=subj&subjid=408&depid=66

بفكرة التنسيق مع أي حزب غير إسلامي؛ وذلك إلى جانب آخرين من المصنفين على علماء السلفية، من مختلف المحافظات والمناطق، على خلفية ذلك التنسيق الذي تم بين حزبي الإصلاح والبعث في ذلك الحين[1].

بعد ذلك كلّه فإن غاية ما قد يتحفظ عليه الاجتهاد الجديد في إطار جمعية الحكمة هو قيام أحزاب لا تُعلن التزامها العام بمرجعية الإسلام عقيدة لها وشريعة حاكمة في الفكر والسلوك، بخلاف الموقف من إنشاء الأحزاب الإسلامية، وما هو قريب منها كالأحزاب الوطنية، وما في حكمها، أو تدور حركتها في إطار سيادة البلاد وانتمائها بصورة عامة، بحيث لا تحمل أيديولوجيا مضادة للإسلام وسيادته، بقطع النظر عن مدى سلامة فهمها، أو صواب منهجها.

وفي فتوى شرعية عن حكم التعددية السياسية في بلاد المسلمين؟ وما النموذج الشرعي لاستيعاب الفرق والطوائف داخل المجتمع المسلم؟ أجاب الشيخ محمد المهدي بجواز ذلك في إطار الإسلام، مع وضع ضوابط شرعية محدَّدة، وفي ضوء مراعاة الشروط القانونية التي نصَّ عليها قانون الأحزاب اليمني. ثم أجاب عن الشق الآخر من السؤال بقوله: "أما النموذج الشرعي لاستيعاب الفرق والطوائف فالخلافة الراشدة، ودول الإسلام بعدها التي أقامت شرع الله، كانت لا تخلو من وجود لليهود والنصارى والمجوس والقرامطة والحشّاشية والزنادقة وغيرهم من الخارجين عن الإسلام، وكان في المجتمع أيضًا من الفِرق المتعدِّدة المبتدعة، المنتمية للإسلام، القائمة على بِدع وضلالات"[2].

ولخص الأمر بقوله: "والخلاصة أن التعددية السياسية ما لم يخرج أصحابها عن الدين وأصوله وقواعده، وحافظت على الشروط المذكورة فهي أشبه بالمذاهب الإسلامية المعتبرة بين جمهور المسلمين؛ أما إذا خرجت عن أحكام الدين ونادت إلى الخروج عن قيوده؛ فهي ممنوعة شرعًا. وأما استيعاب جميع الفِرق والنِّحل فله

---

(1) راجع مقالة الشيخ محمد المهدي في الرد على ذلك التنسيق الذي سماه: "التحالف"؛ وذلك الأسلوب في جمع التوقيعات ضده، "وقفات مع مجلة الإصلاح"، المنتدى، السنة الأولى، العدد 7 (1413هـ) 13-20.

(2) المهدي، حوار مع المنتدى، المنتدى، العدد 108 (2007)، 4.

تجارب ونماذج في التاريخ الإسلامي بشرط هيمنة الشريعة الإسلامية عليها لا أن تُقَرَّ على إفساد المجتمع الإسلامي مِن داخله"[1].

- الموقف من التجمع اليمني للإصلاح:

يبدو من المتعذِّر الوقوف على بيان رسمي لجمعية الحكمة اليمانية لتحديد موقفها من الإصلاح؛ بيد أن ثمة بعض أحاديث لأحد أبرز قياداتها (الشيخ محمد المهدي) تتحدث عن ذلك؛ وقد سئل الشيخ في غير ما مناسبة -بعضها قبل سنوات- عن نمط العلاقة القائم مع الإصلاح فأقرَّ في بعضها بحدوث خلاف قائلاً: "في نظري أن الإخوة في الإصلاح ما زال بعضهم يحمل العقلية التي ما قبل الوحدة، لما كانوا متمكنين من بعض الوزارات كالتربية والأوقاف، وكانت المعاهد العلمية بأيديهم. ولا يسمحون لأحد أن يستقل بمسجد من المساجد؛ سواء كان من السلفيين أو الزيدية؛ لأنهم يرون أن هؤلاء يعتبرون جماعات ضرار. فالزيدي يقولون له: أنت تريد أن تعيد الإمامة. والسلفي يقولون له بأنه خارج عن الجماعة. والأصل أن هذه العقلية قد انتهت بعد الوحدة، وبعد أن فقدوا تلك القوة؛ لكن رأيت أن الشيخ عبد الله صعتر في مقابلة له مع صحيفة "إيلاف" نفى هذا الكلام، وطلب منا أمثلة. وأنا يمكن أن أضرب له أمثلة كثيرة في مدينة إب في المساجد التي حاولوا السطو عليها لما في عقليتهم من التصور بأنهم أولى بالاتباع والدعوة من غيرهم. وللإنصاف ففيهم خير ونفع الله تعالى على أيديهم بالمعاهد العلمية؛ لكن نعيب فيهم التعصب والتحزب الزائدين. وقد يوجد من السلفيين ممن تأثر بالغلو فيتكلم على حزب الإصلاح؛ لكن هذا الغلو موجود أيضًا داخل حزب الإصلاح تجاه السلفيين"[2].

ولخَّص أبرز مؤاخذاته على الإصلاح بقوله: "فالخلاصة أن أهم الأسباب هي: عدم اهتمامهم بالتربية الصحيحة، وحب السيطرة على المساجد، وإلغاء الآخرين أو تهميشهم. وهنا كان ينبغي أن يفهم الإخوة في الإصلاح أنه قد انتهى بعد الوحدة، وأن يعترفوا بأنهم لم يعودوا إلا كغيرهم، مجموعة من المجموعات في

---

(1) المهدي، حوار مع المنتدى، المنتدى، العدد 108 (2007)، 4.

(2) المهدي، حوار مع صحيفة البلاغ، 11 مارس/آذار 2008.

اليمن، وأن لا يضيقوا بالرأي والرأي الآخر الذي يهتفون به، وأن يفتحوا صدورهم تجاه الآخرين، فنحن مستعدون لنتعاون معهم فيما يجوز فيه التعاون؛ لأن هذا حقهم علينا؛ وحق الأخوة بيننا أعظم بكثير"[1].

وبدا أن الطابع العام للعلاقة بين الإصلاح والحكمة في مرحلة ما قبل الثورة الشعبية السلمية طغت عليه السلبية والجفاء غالبًا؛ وذلك على المستوى المؤسسي، وإن كان أخف كثيرًا على المستوى الفردي؛ ولعله مما يشهد لهذا الاستنتاج في ذلك الحين، ما لمسه صاحب هذا الكتاب من ودٍّ ظاهر بين بعض رموز الإصلاح وبين الشيخ المهدي على وجه الخصوص؛ وذلك على خلفية جلسة حوارية استضاف فيها الشيخ المهدي صاحب هذا الكتاب -وقتذاك- في مدينة إب، ومعه نخبة من أبناء إب من الإصلاح ورجالات جمعية الحكمة، على هامش زيارة علمية لصاحب الكتاب توقف فيها هنالك. وفي سياق النقاش في موضوع العلاقة اشترط أحد الحضور -ممن هو مصنَّف على الإصلاح- اتباع خطوات عملية لنجاح حوار كهذا، فيسارع الشيخ المهدي للتدخل مبديًا موافقته قائلاً: "نحن ندعو إلى ذلك، وقد طرحناه على أكثر من واحد بين إخواننا في (الإصلاح)، وبدأنا بالتنسيق بين الجمعيات الخيرية على اختلاف الجماعات السنية". فانتهزت الفرصة لسؤال الشيخ: "وهل هناك تنسيق سياسي؟" فأجاب: "نتمنى من إخواننا أن يمدوا إلينا أيديهم، رغم أنهم قد ائتلفوا مع الأباعد. وهذا الدكتور فؤاد (وأشار إلى الدكتور فؤاد البعداني أستاذ الفكر الإسلامي المشارك في جامعة إب، وقد كان حاضرًا الجلسة) واحد ممن قد طرحت عليه هذا". فيعقّب الدكتور البعداني: "أشهد لله أن الشيخ محمد المهدي قد أخبرني أن عنده استعدادًا للتعاون، وأخبرني أن أبلِّغ هذا الكلام إلى الإخوة في قيادة الإصلاح في إب. فرأيت أن التقصير من الإخوة في الإصلاح، نظرًا لانشغالات متداخلة"[2].

---

(1) المهدي، حوار مع صحيفة البلاغ، 11 مارس/آذار 2008؛ وانظر مزيدًا من التفاصيل في: حواره مع موقع المجلس اليمني:
http://www.al-yemen.org

(2) راجع خلاصة هذا الحوار على موقع الشيخ المهدي:
http://www.almhdy.com/xpages/show.aspx?do=subj&subjid=236&depid=66
بعنوان: "حوار الشيخ مع مجموعة من الكتاب"، تحرير: آدم الجماعي، وموقع المجلس اليمني:
http://www.al-yemen.org

ويبدو أن العلاقة ظلت تتأرجح في السنوات اللاحقة بين التقدُّم تارة والتراجع أخرى، وقد أسهمت الثورة الشعبية السلمية في تقدُّمها مع بعض الأطراف في قيادة الجمعية؛ ولكنها تظل محصورة في إطار تلك القيادات التي ناصرت الثورة ودعمتها من أمثال المشايخ: عقيل المقطري، ومراد القدسي، وعبد الله بن غالب الحميري، ومن معهم من شريحة الشباب والإعلاميين ونحوهم، في حين تراجعت كثيرًا مع الطرف الآخر الذي لم يخف معارضته -وليس تحفظه فقط- لمسار الثورة، ووقف في جلّ مواقفه مع النظام السابق، ولم يعد خافيًا أن أبرز مَنْ تصدَّر ذلك كان الشيخ محمد المهدي -كما سبق تفصيل ذلك في إطار الحديث عن محور التحالفات- ولا أحسب الشيخ ينازع في ذلك اليوم.

وربما أسهم فوز حزب النور السلفي في مصر في الانتخابات النيابية التي جرت في 2012-2013، باحتلاله الموقع الثاني بعد حزب العدالة والتنمية (الذراع السياسي للإخوان المسلمين)، في التفكير بمحاولة إعادة ربط جسور الثقة بين الطرف الذي كان له موقف مناهض لمسار الثورة في جمعية الحكمة وبين التجمع اليمني للإصلاح، (وذلك قبل أحداث الثورة المضادة التي شارك فيها حزب النور في 30يونيو/حزيران 2013، وما تلاها من انقلاب عسكري في 3يوليو/تموز 2013، باركه الحزب، ومضى في مسلسله، على نحو فاجأ الجميع)؛ ولكن ذلك الأمل في التقارب بين الجانبين ظلّ محفوفًا بالشروط؛ التي تُشعر بسكون تاريخ النزاع في موضع القلب من العلاقة بين الطرفين. وفي هذا السياق يُسأل الشيخ محمد المهدي عقب عودته من زيارة علاجية وثقافية إلى مصر، والاطلاع على نمط العلاقة بين المكونات الإسلامية هناك: "وفي اليمن هل بالإمكان تحالفكم مع الإخوان؟" فيجيب بالإيجاب؛ لكنه يضع شروطًا لذلك؛ مثل: عدم القبول باحتوائهم للحكمة، وعدم التبعية لهم، وأردف ذلك بالقول: "لكنني أرى مشروعية التعاون معهم في كل موقف نراهم ينصرون فيه الحق. وأرى أنهم أقرب إلينا من غيرهم بكل المقاييس". ويصف موقفه هذا بأنه لم يلاق قبولاً عند الإخوان وعند بعض السلفيين الذين يأخذون عليه قبوله التعاون مع الإصلاح[1].

(1) المهدي، حوار مع صحيفة الواقع (اليمنية)، 26 فبراير/شباط 2012.

ومع أنه كان يتوقع أن يمثل التحدي الحوثي الجديد دافعًا قويًّا للتقارب بين مكوِّن جمعية الحكمة والإصلاح، للتركيز في الخطاب العام -على الأقل- على قواسم الاشتراك بين الطرفين، ولا سيما في محافظة إب؛ حيث الحضور الأبرز للجمعية، ومع أنه -بحسب متابعة الباحث- كان يتم الاتفاق بينهما على ذلك؛ لكن سرعان ما يتم التراجع العملي عنه، من قبل بعض الرموز ذات السجل الحافل في نزاعها مع الإخوان من جهة، وموقفها المعلن في مناهضة خط الثورة الشعبية، وعلاقتها التي لا تخفى بأبرز رموز العهد السابق من جهة أخرى.

وربما يكون من السابق لأوانه حاليًّا السؤال عن تصوُّر نمط العلاقة بين الحزب السياسي المنبثق عن جمعية الحكمة (السلم والتنمية) والإصلاح؟ وبما أنه ليس بين أيدينا حتى الآن ما يؤكد ذلك سلبًا أو إيجابًا سوى إلماحة صرَّح بها عضو اللجنة التحضيرية للحزب الشيخ مراد القدسي؛ وذلك أن تجمع الإصلاح يأتي في الدرجة الثانية في العلاقة بعد الرشاد[1]؛ إلا أن ذلك قد يعتمد على نوعية القيادة التي ستمسك بمفاصل الحزب الناشئ؛ فإن كانت في أغلبيتها -ولا سيما في المفاصل القيادية العليا للحزب- من الثوار، أو من مناصريهم؛ فذلك يعني تمتين العلاقة مع الإصلاح والدفع بها إلى الأمام أكثر، أما إذا ظلت مثل هذه القيادات هامشية في بعض المواقع غير ذات التأثير، أو أقلية وسط أغلبية لم تكن في صف الثورة، أو أنها من تلك الفئة التي تحرص على الإمساك بالعصا من المنتصف في كل موقف، كبيرًا كان أم صغيرًا؛ فإن ذلك يعني استمرار العلاقة تتراوح في مكانها، إن لم تشهد تدهورًا أكثر، على خلفية ما يجري من مؤامرة لم تعد خافية على دول الربيع العربي -ولا سيما مصر- لإثبات خسارة الرهان على نجاح مشروعها.

- الموقف من العنف المادي والعمل المسلَّح:

أثارت مجلة المنتدى (لسان حال) جمعية الحكمة اليمانية الخيرية موضوع العنف باسم الجهاد، عبر بعض أعدادها، وفتحت مجال النقاش لهذا الملف على نحو

---

(1) القدسي، حوار مع صحيفة إيلاف:
http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=26072kav

موجَّه منذ العدد (79) الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2003، وكتب فيه بعض أبرز رموزها وقياداتها؛ مثل: الشيخ عمّار بن ناشر العريقي الذي غدا رئيس فرع الجمعية بعدن، والشيخ عبد العزيز الدبعي الذي كان يرأس إدارة الجمعية في وقت سابق، كما أسهم في إثراء الملف آخرون.

وَسَمَ العريقي عنوان مقالته المعمَّقة بـ "تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء"، وهو العنوان ذاته للكتاب الثالث من مجموعة الكتب الستة التي أصدرتها الجماعة الإسلامية بمصر، التي أعلنت فيها وقف العنف في 5 يوليو/تموز 1997، فبارك للجماعة تلك المبادرة، وأشار إلى أن هذا هو قول جماهير العلماء في مصر والحجاز ونجد واليمن والشام[1]، مؤكدًا في ختام مقالته الأخطاء والتجاوزات التي تلبست بـ (الجهاد) لا تنفي مشروعية المقاومة المسلَّحة ضد المعتدين، وهو شرعة الأرض والسماء، الذي أقرَّته كل المواثيق والقوانين، مذكِّرًا أن "العلاج الأمثل لظاهرة العنف لا يكون إلا بالحكمة والحوار العلمي والعقلي في إزالة الشبهات والأخطاء الفكرية؛ حيث لا يولِّد العنف إلا العنف"[2].

أما الشيخ الدبعي فحاصل رأيه في القضية أن الاستعجال الذي يقدم عليه شباب (الجهاد)، والضيق بمنهج الدعوة السلمي، تحت ضغط منكرات الواقع؛ وفي مقدِّمته عنف بعض الأنظمة السياسية، لا يبرِّر لهم الإقدام على استعمال (العنف)، مذكِّرًا ببعض العبر المستخلصة من نموذجي مدرسة العنف في مصر والجزائر[3]. ثم جاء العدد (86) الصادر في يوليو/تموز 2004، بتعقيب من بعض القراء، وقد سبقه تعقيب سابق في العدد (80) على المقالة ذاتها التي كتبها الشيخ العريقي من قارئ آخر بعنوان: "لفت الأنظار"، فجاء تعقيب التعقيب من قبل الشيخ العريقي مؤكدًا على ما ورد في مقالته ومقالة الشيخ الدبعي؛ لكن بعد إزالة بعض الشبه

---

(1) العريقي، "تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء"، المنتدى، العدد 79 (2003)، 24.

(2) العريقي، "تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء"، المنتدى، العدد 79 (2003)، 30.

(3) عبد العزيز الدبعي، "فقه المواجهة بين جماعات الجهاد وتطرف الأنظمة"، المنتدى، العددان 83، 84 (2004)، 20-24.

والالتباسات لدى ذوي التعقيب[1].

وورد تأكيد آخر للشيخ العريقي ضمن ملف المراجعات الذي فتحه الشيخ على صفحات مجلة المنتدى كذلك، وفيه جاء النص على "نبذ الغلو في التكفير، في عدم اعتبار موانعه المعروفة (الجهل والخطأ والتأويل)، ونبذ أعمال العنف والتفجير، لما في ذلك من مخالفة للنصوص الشرعية والمصالح الدينية والدنيوية..."[2].

ويكاد الموقف من العنف يمثل واحدة من نقاط الاتفاق المضطردة في إطار قيادة جمعية الحكمة، فهذا الشيخ محمد المهدي يُعَلِّق على مظاهر العنف التي اندلعت بكثافة في العربية السعودية بعدم إقرارها، كما لا يقرها في أي مكن آخر، عادًّا كل ضحاياها من الجند والشباب المنتسبين إلى القاعدة وغيرها مسلمين، وهو ما يبعث على الحزن والألم، مشيدًا بمراجعة جماعتي الجماعة الإسلامية والجهاد بمصر، وداعيًا الحكام إلى فتح باب الحوار مع أولئك الشباب، بوصفه العلاج الأنجع، ومحذرًا من استفزاز بعض الكتاب، ومظاهر الفتن التي قد تستفز هؤلاء الشباب فيقدمون على ما يقدمون عليه[3].

وعن الأحداث التي شهدتها محافظة أبين في عام 2012 عبر ما يسمى بـ "أنصار الشريعة" أعرب الشيخ عقيل المقطري عن أن "هذه الأعمال لا تخدم سوى أعداء الله وأعداء الوطن". ودعا (أنصار الشريعة) إلى ترك السلاح جانبًا، وانتهاج النضال السلمي[4]..

---

(1) العريقي، "تنبيه ذوي الغيرة والحماس على ما وقع في مقالي لفت الأنظار، وحبًّا للمنهج الأصيل من اشتباه والتباس"، المنتدى، العدد 86، (2004)، 45-49.

(2) العريقي، "فقه المراجعات: التجديد الأمثل لتجديد الخطاب الدعوي"، العدد94، (2005)، 3.

(3) المهدي، حوار مع المنتدى، المنتدى، العددان 87، 88 (2004)، 51.

(4) فائز الأشول (تقرير إخباري)، صحيفة الجمهورية (الرسمية)، 15 فبراير/شباط 2012، انظر موقع الصحيفة:
http://www.algomhoriah.net/newsweekarticle.php?sid=152314

- **الموقف من الحوثيين:**

يجدر التذكير في هذا المقام بما قاله الباحث عند حديثه عن موقف السلفية التقليدية من الحوثيين؛ فإنه إذا كان ثمة ما يجمع السلفيين على قلب رجل واحد فهو الوقوف ضد التشيُّع تحت أي لون أو دثار؛ دعك مما يقال عن التشيع المغالي والمعتدل، فذلك لا يعدو رأيًا فرديًّا لآحادهم، لا يمكن له أن يقاوم الاتجاه الكامل تقريبًا للسلفية بمختلف عناوينها وفصائلها، وهنا من قبيل تحصيل الحاصل التأكيد على أن موقف جمعية الحكمة لا يخرج عن ذلك النسق، ومن قبيل التأكيد لا أكثر فقد استعرض الائتلاف السلفي اليمني في بيان له بهذا الشأن ما تعرَّض له طلبة العلم في دماج وأهل المنطقة من حصار، ومنع من الطعام والشراب والدواء، والوقوف ضد قافلة الطلبة المتجهين إلى مكة لأداء فريضة الحج، والضغط على أبناء المنطقة لتمكين الحوثيين من تسلم الجبال المطلة على المنطقة وعلى دماج، بهدف شن هجوم عسكري عليهم؛ وبعد استعراضه لذلك أعلن الائتلاف عن موقفه التالي[1]:

1. نستنكر وندين هذه الجريمة، ونلفت نظر الرأي العام المحلي والعالمي إلى هذه الجريمة التي يرتكبها الحوثيون في حق مواطنين مسالمين، ونهيب بجميع العلماء والوجهاء والمشايخ والقبائل في المنطقة أن يقوموا بواجبهم بفك الحصار عن أهالي دماج عامة والطلبة خاصة، ونثمن هنا مواقف قبيلة حاشد وقبيلة وائلة والشيخ أبو عبيدة المصراتي على مواقفهم في استنكارهم لهذا الحصار الخانق.
2. ندعو كافة وسائل الإعلام المحلية والعربية لزيارة المنطقة، والاطلاع على حجم المعاناة وكشفها للعالم عن هذه الجريمة البشعة التي تمارس ضد مواطنين يمنيين.
3. ندعو الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية المحلية والعالمية إلى القيام بدورها في الدفاع عن حق المواطنين في الحياة وحرية التعبير وممارسة

---

(1) الائتلاف السلفي اليمني، "بيان"، الفرقان (الكويتية)، (2011)، انظر موقع المجلة: http://www.al-forqan.net/articles/1623.html

نشاطهم الطبيعي اليومي، والقيام بما يجب اتخاذه ضد هذه الفئة التي تمارس العنصرية والطائفية ضد أبناء اليمن.

4. ندعو منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية في الداخل والخارج إلى مد يد العون والمساعدة لأهالي المنطقة المنكوبة جراء هذا الحصار الظالم على أهالي المنطقة، الذين ليس لهم ذنب إلا أنهم يقولون: ربنا الله.
5. ندعو الجهات المسؤولة إلى القيام بما يجب عليها من حماية المواطنين والعمل على فك الحصار الظالم المضروب على أهالي المنطقة والطلبة الدارسين.
6. ندعو الشيخ فارس مناع إلى القيام بمسؤوليته وحماية المواطنين من هذه الأعمال الطائفية، التي لها تداعياتها الخطيرة على مستوى المحافظة واليمن بأسره، والعمل فورًا على احتواء الموقف قبل تدهور الأوضاع إلى ما لا يحمد عقباه".

أما عن الموقف من الحوثيين بصورة عامة فيلخص الشيخ عقيل المقطري الموقف من الحوثيين في سياق إجابته على سؤال حول أحداث دمَّاج، بتذكيره بجذور الحركة الحوثية، وتطورات المعارك بينهم وبين القوات الحكومية، ويختتم بما جرى لبعض السلفيين في دماج فيقول: "الحوثية زيدية جارودية في الأصل، وتأثرت بإيران منذ التسعينات، واعتنقت المذهب الجعفري الاثني عشري، وقد كان للرئيس صالح دور بارز في إنشاء هذه الطائفة تحت مسمى "الشباب المؤمن"، ودعمهم دعمًا كبيرًا، واستخدمهم فيما بعد كورقة ضغط لابتزاز دول الجوار، وخاصة السعودية، هذه الطائفة أفصحت عن مطالبها بعد حرب صعدة الأولى، فيما أظن، ومنها طرد ما أسمتهم بـ "الوهابية"، ويقصدون أهل السنة، من سلفيين أو إخوان مسلمين من صعدة، ولما قامت الثورة الشعبية السلمية وكان موقف السلفيين المتواجدين في دماج بصعدة سلبيًّا من الثورة، ووصمت الثوار بأنهم خوارج، ووقفت مع السلطة، كان ذلك من جملة الأسباب التي فرح بها الحوثيون، وادخروها للوقت المناسب... واشتد الحصار بعد توقيع علي صالح على المبادرة الخليجية، ونحن نعلم أنه أثناء الثورة قام علي صالح بسحب أكثر الجيش من صعدة

بأسلحته الخفيفة، وترك المواقع بما فيها من الأسلحة الثقيلة للحوثيين، فهم يمتلكون اليوم أكثر من ثمانين دبابة، ولك أن تقدر كم عندهم من المدافع ومضادات الطائرات والـ "آر بي جي" ومن الذخائر الأخرى، فهم يرون أنفسهم اليوم دولة داخل الدولة، أما أسباب المواجهة فترجع إلى ابتداء الحوثيين بأذية أهل السنة حتى من أبناء صعدة كما ذكرنا، وللعلم فإن هناك أكثر من مائتي أسرة نازحة من صعدة تسكن في صنعاء، وهناك أسر أخرى في غير صنعاء"[1].

ويُسأل الشيخ أحمد المعلم في السياق ذاته فيجيب: "بالنسبة إلى مسألة مواجهة الحوثية، فالحوثية نبتة غريبة يُراد غرسها في اليمن وهي لا تمثل الزيدية التاريخية التي عاشت في اليمن أكثر من ألف عام متعايشة مع أهل السنة فيه، وإنما هي نسخة معدلة بعض الشيء من الرافضة الصفوية التي تقوم اليوم على ولاية الفقيه في إيران، التي قد كشفت خططها لتصدير الثورة إلى العالم وبالأخص الجزيرة العربية"[2].

- الموقف من الوحدة والقضية الجنوبية:

في ذروة تصاعد دعوات الانفصال في الجنوب، أو ما يُعرف بـ "فك الارتباط" تداعى سلفيو جمعية الحكمة في الفترة من27-28 مايو/أيار 2009 لعقد "الملتقى السلفي العام" بصنعاء، حيث كان شعاره: "الوحدة اليمنية والتحديات الراهنة: رؤية شرعية واقعية"؛ وذلك لمناقشة شأن الوحدة والتحديات التي تعترضها، عبر مطالب تُعرف بمطالب أبناء الجنوب أو(القضية الجنوبية). وبعد نقاش استمر يومين خرج المؤتمرون بالبيان الختامي المكوّن من 16 بندًا، حظيت فيها الوحدة والقضية الجنوبية ببدنين؛ هما الثاني والسابع على نحو مباشر، يتصل الأول بالوحدة، فيما يتصل الثاني بالقضية الجنوبية، وإليك نص البند الثاني:

"حماية الوحدة اليمنية باعتبارها فريضة شرعية وضرورة حياتية، وإدانة دعوات الانفصال والتفرق وكل ما يؤدي إلى الأضرار بوحدة اليمن وأمنه

---

(1) المقطري، حوار مع موقع مأرب بريس:
http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&id=13443

(2) المعلّم، حوار مع موقع مأرب بريس:
http://marebpress.net/articles.php?id=13689&lng=arabic

واستقراره، والإشادة بجميع أبناء اليمن الذين يقفون سدًّا منيعًا لحمايتها"[1].

أما البند السابع فينص على "إنصاف إخواننا المتضررين من أبناء المحافظات الجنوبية وأبناء صعدة، ومطالبة الدولة برفع الضرر عنهم، ورفض جميع أعمال العنف التي تؤدي إلى زعزعة أمن واستقرار البلاد من أي جهة كانت"[2].

وبعيدًا عن الجدل الذي دار حينذاك عن مناسبة التوقيت، حيث جاء بعد أسبوع من الاحتفال الرسمي بذكرى الوحدة، وعما إذا كان ثمة إملاء من السلطة على سلفيي الحكمة لعقد الملتقى، دعمًا لجهودها في الجنوب؛ أم أن ذلك من قبيل ضرورة البيان في وقته؟ فإن موقفها عبر البيان -بمعزل عن كل الملابسات- يبدو متوازنًا؛ إذ أكدت على فريضة الوحدة، و لم تتجاهل المطالب المشروعة لأبناء المحافظات الجنوبية.

وهكذا تتوالى إجابة بعض قيادات الجمعية عن القضية الجنوبية، فالشيخ أحمد المعلّم رئيس فرع الجمعية بحضرموت، وعلى الرغم مما يتعرض له علماء الدين هناك من ضغوط تصل إلى مستوى (الإرهاب الفكري) أحيانًا؛ وذلك من قبل الحراك الجنوبي الانفصالي الداعي إلى (فك الارتباط) أي الانفصال بين الشمال والجنوب، يأتي حديثه متسمًا بالانضباط الجملي مع الموقف الرسمي للجمعية، فحين يُسأل: "ماذا تقول لمن يريد أن يفرض رأيه في الجنوب بالقوة، ويدعي أنه الممثل الوحيد لأبناء الجنوب؟"أجاب بقوله: "إن وُجد مَنْ يقول ذلك فهو واهم ومفتئت على الأمة، وهو يعيش وهمًا كبيرًا، فزمن الزعامات والنُّخب التي تختصر الشعوب في ذاتها قد ولّى، ولن يكون إلا ما يريده الشعب بجميع فئاته وطوائفه، وهذه الحقيقة يجب أن يعيها الجميع في السلطة والمعارضة، وفي من يتحدث باسم الجنوب أو الشمال أو الوحدة أو الانفصال"[3].

---

(1) راجع نص بيان الملتقى السلفي العام الثاني: صحيفة أخبار اليوم (اليمنية)،30 مايو/أيار2009؛ وانظر موقع الصحيفة:
http://www.akhbaralyom.net/news_details.php?sid=27032

(2) أخبار اليوم،30 مايو/أيار 2009.

(3) المعلّم، حوار مع صحيفة المصدر (اليمنية)، 27 مارس/آذار 2013:
http://almasdaronline.com/article/43400

وعمّن يُرَدِّد أن الجنوب محتل، قال الشيخ: "المتعارف عليه في بلاد العرب والمسلمين أن الأرض المحتلة هي ما تقع تحت حكم دولة كافرة معتدية، كما هو حال فلسطين وجزءٍ من كشمير؛ ولكن أحيانًا يفعل بعض الحُكام والمتنفذين من الظلم والطغيان ما يجعل الشعوب تنظر إليهم نظرة المحتلين، وهذا هو الحاصل في الجنوب. فقطاع كبير من شعب الجنوب ينظرون إلى سلطات صنعاء أنها سلطات احتلال، وسبب ذلك سياسات تلك السلطات... وأنا أقول للجنوبيين: ابحثوا عن مخرج شرعي مشرِّف دون الرجوع إلى تجريب المجرب السيّئ"[1].

أما الشيخ عمار العريقي رئيس فرع الجمعية بعدن فيؤكد المدلول ذاته، فعلى حين يطالب السلطة بالاهتمام بمطالب أبناء الجنوب والإسراع في حلها، ووصف مطالبهم بأنها شعبية وسياسية وعادلة؛ لكنه طالب أبناء الجنوب في الوقت ذاته بعد تشويه مطالبهم تلك بالعنف، ونادى الجميع بأن يتجه نحو التعايش والحوار ونبذ ثقافة العنف[2]، وإذا كانت إجابة الشيخ تأكيدًا على التوازن في الموقف فليس ذلك متأتيًا في كل حين، فإجابة رئيس مجلس الجمعية الشيخ طارق عبد الواسع جاءت عمومية وأوكلت الأمر إلى أمنية اشتراك ممثلين عن الجمعية في مؤتمر الحوار، كي يقدموا رؤية الجمعية[3]؛ لكن ذلك لم يتحقق؛ ومن ثَمَّ لم نقف على رؤية أو موقف في حديثه، كما أن حديث الشيخ المهدي لم يمضِ مع ذلك التوازن من حيث النظر إلى قضيتي الوحدة والاستجابة للمطالب المشروعة لأبناء الجنوب؛ بل جاء حديثه مركزًا على الوحدة، بعد أن سُئل عن رأيه في الوضع القائم في الجنوب في ظل الظروف المتوترة؟ فقال: "لست راضيًا عن هذا الوضع، وأُنكر أسلوب طرفين: أسلوب الغلو في المعارضة، وأسلوب الدعوة للانفصال والخروج على ولي الأمر. فلا أجيز لنفسي ولا لغيري في المجتمع أن نجعل من هذا الوضع سببًا للخروج والصراع السياسي؛ لأن هذا هو مذهب أئمة المذاهب الأربعة حتى نرى

(1) المعلّم، حوار مع صحيفة المصدر، 27 مارس/آذار 2013:
http://almasdaronline.com/article/43400

(2) صحيفة الواقع، 29 فبراير/شباط 2012.

(3) طارق عبد الواسع محمد، حوار مع صحيفة أخبار اليوم:
http://www.akhbaralyom.net/news_details.php?sid=64275

الكفر البواح. وإذا رأينا الكفر البواح وليست لنا قدرة على الخروج لم يجز لنا ذلك للمصلحة العامة. ونعمل في تصحيح الوضع بما يتيسر لنا؛ فالميسور لا يسقط بالمعسور"[1]. وهكذا فربما ضعف التوازن في حديث بعض قيادات الجمعية تجاه القضية الجنوبية؛ بيد أن بيان الملتقى السلفي العام هو المعتمد الملزم للجمعية في مواقف كهذه؛ وذلك مع التشديد على ضرورة أن تصبح بيانات بهذا المستوى ثقافة سارية بين قيادات الجمعية قبل منتسبيها، كي لا يقال: إن ذاك (البيان) -وما في حكمه- حديث نظري منفصل عن المعمول به في الجمعية، ربما اقتضته ظروف طارئة، لا أنه موقف أصيل ملزم.

- الموقف من النظام السياسي الجديد:

مع قيام ذلك التباين في الموقف من الثورة السلمية بين قيادات الجمعية، ومع اتجاه الجمعية في أغلبها نحو التحفظ والرفض لأسلوب التغيير الثوري الذي تم؛ فإننا نجد تفاعلاً إيجابيًّا نحو التعاطي مع الحلول التي أفرزتها الثورة؛ وفي مقدِّمتها القبول بالمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية لحل الأزمة اليمنية؛ حيث أكد بيان الملتقى السلفي العام الثاني الصادر في 5مايو/أيار 2011؛ أي مع بداية الأشهر الأولى لاندلاع الثورة "دعوة جميع الأطراف للتعاطي الجاد والإيجابي والمسؤول مع المبادرة الخليجية بما من شأنه أن يُخرج اليمن من محنته ويحقق طموحات الشعب ومطالبه المشروعة"[2].

كما تفاعلت الجمعية عبر الائتلاف السلفي اليمني مع الانتخابات الرئاسية المبكرة في 21فبراير/شباط 2012، فدعت أبناء الشعب اليمني كافة إلى المشاركة الفاعلة فيها، والتصويت لمرشح التوافق الوطني الأخ عبد ربه منصور هادي[3].

---

(1) المهدي، حوار مع صحيفة البلاغ (اليمنية)، 11 مارس/آذار 2008؛ وانظر حواره مع الأهالي (اليمنية)، 22 إبريل/نيسان 2008 المثبت على موقع الشيخ:
http://www.almhdy.com/xpages/show.aspx?do=subj&subjid=260&depid=66

(2) بيان الملتقى السلفي العام الثاني، أخبار اليوم (اليمنية)،30 من مايو/أيار 2009؛ وانظر موقع الصحيفة:
http://www.akhbaralyom.net/news_details.php?sid=27032

(3) فائز الأشول، صحيفة الجمهورية (الرسمية)، 15 فبراير/شباط 2012، انظر موقع الصحيفة:
http://www.algomhoriah.net/newsweekarticle.php?sid=152314

وكذا دعا الشيخ عقيل المقطري عضو الائتلاف السلفي اليمني إلى ذلك؛ وقال: "إن الانتخابات الرئاسية هي السبيل الأمثل لتجنيب الوطن ويلات التمزُّق والتشرذم والانفصال"[1].

وبعد نجاح الانتخابات الرئاسية وانتخاب الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيسًا للبلاد صرَّح رئيس الائتلاف السلفي اليمني الشيخ عبد العزيز الدبعي رئيس المجلس العلمي أن انتخابات 22 من فبراير/شباط أثبتت "أن الناس جميعًا كانوا متفقين على المصالحة السياسية والتوافق الوطني، ونحن قد دعونا في الائتلاف السلفي العام إلى انتخاب مرشح التوافق الوطني عبد ربه منصور هادي، وهذا امتداد للمبادرة الخليجية التي تقدم بها مجلس التعاون الخليجي، وقد كان من ذلك موقفنا واضحًا آن ذاك، كونها الخيار الأصلح للبلاد"[2]. وهكذا عبَّر بعض قيادات الجمعية عن الحدث الانتخابي الرئاسي بعد إجرائه كالشيخ عمار العريقي الذي قال: "إن الانتخابات كانت مجرَّد استفتاء وتزكية للرئيس الجديد عبد ربه منصور هادي، وقد كانت حالة ضرورة، جاءت تحت بنود المبادرة الخليجية حقنًا للدماء. والحقيقة كانت فيها مصلحة للبلد وحفظ المصالح العامة"[3].

(1) الأشول، صحيفة الجمهورية (الرسمية)، 15 فبراير/شباط 2012، انظر موقع الصحيفة: http://www.algomhoriah.net/newsweekarticle.php?sid=152314

(2) صحيفة الواقع، 29 فبراير/شباط 2012.

(3) صحيفة الواقع، 29 فبراير/شباط 2012.

المبحث الثالث

جمعية الحكمة
وحزب السلم والتنمية

بعد تكهنات كثيرة من خارج جمعية الحكمة اليمانية، وبعد نقاشات مطوّلة داخلها، وبعد تردّد استمر سنوات في مسالة الإقدام على إعلان حزب سياسي يتبع جمعية الحكمة اليمانية، أو يضم الكيان السلفي الجديد (جمعيتي الحكمة والإحسان)، وبعد تعثر الجهود الرامية إلى جعل اتحاد الرشاد اليمني معبّراً عنهما معاً؛ تم تداول أخبار صحفية يوم 13 مايو/أيار 2013 مفادها أن سلفيي جمعية الحكمة بصدد الإعلان عن حزب سياسي يتبع جمعية الحكمة اليمانية الخيرية هو حزب (السلم والتنمية) في وقت قريب. ومع تأكيد الشيخ مراد القدسي على صحة الخبر وجديته[1]، حين كان الشيخ لا يزال -وقتذاك- عضو اللجنة التحضيرية للحزب، وقبل أن يصبح رئيساً لهيئته العليا؛ بات الخبر في حكم المحقق بعد ذلك. وبعد ما يقرب من العام منذ بدايات العمل الجاد لهذا الغرض، وتحديداً في 17 فبراير/شباط 2014، أعلنت لجنة شؤون الأحزاب قبولها لحزب السلم والتنمية واعتماده، مع مطالبته بالأخذ ببعض الملحوظات. وفي 26 إبريل/نيسان 2014، جرت أول انتخابات لاختيار الهيئة الإدارية للحزب، وبطريقة التزكية أضحى الشيخ مراد القدسي رئيساً للهيئة العليا للحزب، والشيخ عبد الله بن غالب الحميري نائباً، فيما غدا الشيخ الخضر الشيباني أميناً عاماً، كما جرى انتخاب 19 عضواً آخرين في الهيئة العليا للحزب.

بدأت اللجنة التحضيرية لحزب السلم والتنمية أعمالها لإنشاء حزب السلم والتنمية في 18 مارس 2013، كرمزية إلى جمعة الكرامة التي حدثت في مثل ذلك

---

(1) راجع: حوار القدسي مع صحيفة إيلاف.

اليوم من العام2011، وما حدث بعده من تغيير هائل في مجرى الأحداث لصالح الثورة، وفقاً لحديث الشيخ القدسي، الذي صرّح كذلك أنه لم يحدث تغيير في الخروج بالفكرة إلى حيّز الواقع والتنفيذ، ووعد - حينذاك- بأنه عما قريب سيتم انتخاب القيادات العليا في الحزب وإشهاره[1]. وذلك ما تم فعلياً، وإن أخذ مدى زمنياً ربما تجاوز المتوقّع، لكنه تحقق في نهاية المطاف، بعد جدل ومراهنات كثيرة. وكان القدسي قد صرّح أن الحديث عن الحزب - إذ ذاك- "مجرد بيان أردنا من خلاله قطع دابر التكهنات التي ظهرت في الإعلام، والتي أظهرت بعض الأسماء والشخصيات، وأظهرت بعض الخلافات المتوهّمة وغير الواقعية، فأحببنا أن نبين أن هذا الحزب موجود وأن اللجنة التحضيرية انتهت من أموره ويتزعمه فلان، وفلان، وذكرنا بعض قادة الحزب كالشيخ الدكتور عقيل المقطري وغيره"[2].

وخلافاً لهذا التصريح من الشيخ القدسي فإن الإشارة جديرة منذ البداية أن الشيخ الدكتور عقيل المقطري لم يتبوأ أيّ موقع في قيادة الحزب. وبحسب تتبع الباحث للأسباب المحتملة الكامنة وراء ذلك، فقد تبين أن هناك جملة دوافع من وراء ذلك لعلّ أهمها: انفتاح الشيخ المقطري، إذ يبدو متجاوزاً للمألوف في الوسط السلفي (الحكموي) أكثر من غيره، مع اقتراب فعلي في الآونة الأخيرة من الأطاريح (الإصلاحية) -نسبة إلى حزب التجمع اليمني للإصلاح- حتى إنه قد يصنف من قبل بعضهم في هذا الإطار بـ (إخواني المنهج)، هذا علاوة على نمو متزايد في العلاقة الشخصية مع أفراد وقيادات إصلاحية؛ وربما كان ذلك مجتمعاً السبب الأبرز في غياب شخصية بذلك الوزن من قيادة الكيان الجديد (حزب السلم والتنمية)، خلافاً للتوقّعات، زد على ذلك ما يمكن وصفه في نظر بعض المتابعين لمسار (السلم والتنمية) بالاضطراب اللافت الذي لا يخفى على متابع في اختيار القيادة العليا للحزب، وترددها بين أكثر من شخصية، على نحو جعل البعض يتفاجأ من صعود بعض الشخصيات التي ربما لم يكن اسمها حاضراً على ذلك النحو المتقدّم، مقارنة بأخرى، غاب بعضها من تشكيلة القيادة في المواقع

---

(1) القدسي، حوار مع إيلاف.
(2) القدسي، حوار مع إيلاف.

العليا، وفي مقدّمتهم الدكتور المقطري، ولعل هذا يفسّر الحرص على أن يتم انتخاب القيادة العليا للحزب بطريق التزكية وليس الانتخاب الحرّ المباشر.

ويبدو أن هناك جملة عوامل تضافرت لدى أغلبية قيادات جمعية الحكمة أو جماعتها، كي يعلنوا عن حزب سياسي رسمي أشبه بالذراع السياسي لاتجاه الحكمة، مع سماحه بدخول من يشاء على المستوى الفردي من غيرهم، وذلك هو حزب (السلم والتنمية)، بمعزل عن تصوّرهم لفلسفة الحزب ومساره وسياساته، وهو ما قد يمثّل محور الخلاف الجوهري هنا. ولعل أهم تلك العوامل رفضهم الشديد لإعلان حزب الرشاد عن نفسه، بحجة أن ذلك قرار مستعجل، لم يأخذ حظه الكافي من التشاور والنقاش بين الطرفين (الحكمة والإحسان) بوجه خاص. وقد عزز من ذلك أكثر وصول الرموز الثلاثة: عقيل المقطري، ومراد القدسي، وعبد الله بن غالب الحميري، إلى القناعة ذاتها، بعد أن لم يكونوا ملتفتين إلى موافقة أغلبية الجمعية على المشاركة مع حزب الرشاد. فقد كان ثمة استعجال من قبل أغلبية قيادة جمعية الإحسان بنظر أغلبية قيادة جمعية الحكمة، بمن فيهم المشايخ الثلاثة المشار إليهم آنفاً. ومن ثم جاءت انطباعاتهم جميعاً عن مسار العملية الانتخابية وما بعدها في إطار قيادة الرشاد سلبية. أضف إلى ذلك عامل التأثر الخارجي المزدوج بالتجمع السلفي التابع لجمعية إحياء التراث في الكويت، وبتجربة حزب النور السلفي (المصري) قبل بروز هذا الأخير بدوره الصارخ في الوقوف مع الثورة المضادة في مصر في 2013/6/30، ومشاركته في الانقلاب على نظام الرئيس محمّد مرسي في 2013/7/3، علاوة على دعمه المكشوف لانتخاب السيسي وتنصيبه رئيساً بعد ذلك.

وقد كشف الشيخ محمد المهدي عقب زيارته إلى مصر للعلاج، والقيام ببعض الأنشطة الثقافية والإعلامية عن هذا الأمر حين قال في سياق حديثه عن تجربة حزب النور بأن هناك من يريد أن ينقل التجربة المصرية إلى اليمن. وقال: "وقد سبق أن زار مصر بعض الإخوة، فزاروا القاهرة والتقوا ببعض القيادات السلفية هناك... أما أنا كما ذكرت لك لم ألتق بالقيادات لأسباب كثيرة، لكن هذا ما لمسته بين السلفيين عموماً، سواء من المشايخ أو القواعد الشبابية أنهم

متعطشون لنقل التجربة المصرية إلى اليمن... الدراسة الموجودة الآن في اليمن هي دراسة متوازنة للحفاظ على العمل من الانقسامات، وفي الوقت نفسه الاستفادة من الوضع الجاري، بحيث لا تفوت هذه الفرصة مطلقاً. ومع ذلك لا شك أن هذا الحدث (يقصد حدث الثورة) دفع إلى الأمام بالمشائخ وبالمهتمين بوضع اليمن من السلفيين"[1].

التعريف والرؤية والرسالة:

يقدّم حزب السلم والتنمية (سلم) نفسه على أنه "حزب وتنظيم سياسي يمني، لجميع فئات الشعب اليمني، ينطلق في عمله من ثوابت وأحكام الشريعة الإسلامية، ودستور الجمهورية اليمنية، والقوانين النافذة المتوافق عليها، ويعمل لنهضة البلاد في جميع جوانب الحياة"[2]. أمّا رؤيته فتتمثل في "الريادة في العمل السياسي لتحقيق السلم والتنمية الشاملة في اليمن"[3]. وتأتي رسالة الحزب لتصب في "تحقيق النهضة الشاملة للوطن، وبناء دولة المؤسسات بالاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، وفق الرؤية الإسلامية"[4].

الأهداف:

يحدّد حزب السلم والتنمية جملة من الأهداف، وذلك على النحو التالي[5]:

1. العمل على أن تكون الشريعة الإسلامية وقواعدها مصدر جميع التشريعات والقوانين، وتحكيمها في جميع مجالات الحياة.
2. حشد الطاقات والجهود المخلصة لبناء وتعزيز وتطوير دولة المؤسسات والنظام والقانون في اليمن.

---

(1) المهدي، حوار مع صحيفة الواقع.
(2) حزب السلم والتنمية، النظام الأساسي (صنعاء: دون ناشر، 2014)، مادة (4)، ص 7.
(3) النظام الأساسي، مادة (6)، ص 10.
(4) النظام الأساسي، مادة (7)، ص 10.
(5) النظام الأساسي، ص 14-15.

3. إقامة نظام سياسي يحقق العدل لأبناء اليمن الواحد، والسعي لإنهاء كل مظاهر الظلم، التي وقعت على أبناء اليمن، وإنهاء أسباب ومخلفات التشطير.
4. المشاركة الفاعلة في النهوض بالمجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.
5. البناء على نظام وتحديث النظام التعليمي والتربوي على أسس علمية.
6. مكافحة الفساد بجميع أنواعه ومظاهره.
7. نشر وتعميق الأخلاق والقيم الإسلامية في حياة الفرد والمجتمع.
8. السعي لتحقيق الحياة الكريمة للمواطنين، وتأمين الاحتياجات والخدمات الأساسية له.
9. رعاية الشباب واكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم لصناعة المستقبل المشرق.
10. العمل على تفعيل دور المرأة لأداء وظائفها المختلفة في المجتمع على أكمل وجه.
11. بناء العلاقات الوثيقة مع الأحزاب والمنظمات والجهات الفاعلة، داخل المجتمع وخارجه، تقوم على الاحترام المتبادل، والسعي المشترك لما فيه مصلحة اليمن.
12. المساهمة الفاعلة في معالجة قضايا الأمة المصيرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.
13. التفاعل الإيجابي مع المطالب والحقوق الإنسانية العادلة التي تعزّز السلم والتنمية في العالم.

وتبدو النظرة الشاملة في تلك الأهداف إلى حدّ بعيد، حيث جاءت على مناحٍ مختلفة من المجالات الحياتية، محكومة بمنظومة التصوّر الإسلامي، في رؤيته للإنسان والكون والحياة، من خلال الاستناد على العقيدة والشريعة الإسلامية التي ورد التأكيد عليهما في البرنامج السياسي لحزب السلم والتنمية حيث ورد أن"العقيدة الإسلامية ينبثق منها التصوّر الصحيح الشامل للكون والإنسان والحياة،

بما يحقق الغايات من وجود الإنسان في عبوديته لله تعالى وعمـــارة الأرض"[1] وأن "الشريعة الإسلامية تنظم الحياة بمختلف مجالاتها، وهي المرجعية العليا التي يســـتمد منها النظم والقوانين في شتى المجالات الحياتية، ويجب الرجوع إليها عند التنـــازع والاختلاف"[2].

الأنشطة:

ولتحقيق ما يمكن تحقيقه من تلك الأهداف فقد نـــص الحـــزب في نظامـــه الأساسي على جملة أنشطة هي[3]:

1. الوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. استقطاب الكوادر البشرية وتأهيلها وتوجيهها نحو المشاركة الإيجابية في بناء اليمن.
3. وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة والإلكترونية وغيرها.
4. العمل الجماهيري بأنواعه.
5. الحوار مع القوى الفاعلة على الساحة الوطنية لتحقيق ما فيه مصـــلحة البلد.
6. الاشتراك في مراكز صنع القرار الرسمية والأهلية.
7. العمل النيابـــي والمحلي والنقابـــي ومؤسسات المجتمع المدني.

وهذه الأنشطة أو ما أطلق عليه الحزب الوسائل العامة في بعضها من العمومية والإطلاق ما يستلزم التفصيل والتحديد أكثر، وعلى سبيل المثال فإن البنـــد الأول اكتفى بذكر عناوين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، دون أي ذكر لبعض الإجراءات العملية، على حين ورد تحديد أكثر وضوحاً في بعض البنود، كمـــا في البندين الخامس والسابع على سبيل المثال.

---

(1) حزب الســـلم والتنميـــة، البرنـــامج السياســـي، (صـــنعاء: دون ناشـــر، 2014)، ص 5.

(2) البرنامج السياسي، ص 5.

(3) النظام الأساسي، ص 16.

التحالفات:

سبق إيراد نص الفقرة الحادية عشرة من الأهداف العامة لحزب السلم والتنمية التي تنص في باب العلاقات السياسية مع الأحزاب والمنظمات والجهات الفاعلة على أنّ "بناء العلاقات الوثيقة مع الأحزاب والمنظمات والجهات الفاعلة، داخل المجتمع وخارجه، تقوم على الاحترام المتبادل، والسعي المشترك لما فيه مصلحة اليمن"[1].

وكتجسيد لذلك المبدأ فقد كانت أولى التوقعات أن يلتقي الحزب أو يتحالف مع من سبقه في الإعلان عن نفسه وهو أقرب الكيانات الفكرية والتربوية والسياسية إليه (اتحاد الرشاد اليمني)، المنبثق في الأساس عن جمعية الإحسان الخيرية، في إطار السلفية الجديدة، إذ كان مفترضاً أن يشكل مع الإطار النابع عن جمعية الحكمة اتجاهاً سلفياً واحداً. ومع أن الشيخ القدسي رئيس حزب السلم والتنمية صرّح -قبل أن يحتل موقع رئاسة الحزب- بأنه يعدّ حزب الرشاد أقرب من سيكون إلى جانبهم يليه الإصلاح، وقال: "أظن أن إخواننا في الرشاد أقرب من الجميع، والإصلاح حزب عريق وكبير وغيرهم ممن يمكن أن يحقق نفس سياساتنا أو يمكن أن نتفق معه في مواقف معينة المهم أننا نريد الخير لهذا البلد"[2]؛ فإنّه حين سئل عن تقويمه لحزب الرشاد -وقد كان ضمن أعضاء لجنته التحضيرية- جاء على ذكر ملابسات تأسيس الرشاد قائلاً: "الحقيقة أنا لا أريد أن أتكلم عن حزب الرشاد، لأني لست مطلعا على ما يجري فيه، وأدبياته التي صدرت عنه قليلة، وليس عنده صحيفة أو ناطق حتى نتكلم عن أخطاء. لكن نحن نرى أن الرشاد عندما نشأ؛ نشأ بطريقة مستعجلة و لم يأخذ حظه من الدراسة واستيعاب الآخرين، أيضا لم يوجد شراكة حقيقية في صياغة قيادته ورؤاه، فهذا هو الخلل الذي جعلنا نرى أنه لا بد من إيجاد حزب آخر، ولا يعني أننا نتصارع لكن لا بأس أن نوجد حزباً آخر، نرى أننا سنقدم أكثر مما كنا سنقدمه في ظل قيادة الرشاد الحالية"[3].

---

(1) النظام الأساسي، ص 15.
(2) القدسي، حوار مع إيلاف.
(3) القدسي، حوار مع إيلاف.

وقال في سياق متصل: "الحقيقة نحن نحمل هذا المشروع قبل أن يحمله الرشاد (مشروع تأسيس حزب سلفي)، ونحن الذين ذهبنا لإخواننا في تيار الإحسان والمستقلين للانضمام إلى هذا المشروع. وكنا مشاركين ومؤسسين في اتحاد الرشاد فلما لم نر النتائج التي ظهرت بها انتخابات الرشاد بالشكل المرضي؛ كان لا بد أن يكون لنا حوار مع إخواننا في الرشاد فتم الحوار. واتفقنا في بداية الأمر على أن يكون العمل شراكة ومشاركة وأن يكون الحزب للجميع، لكننا أيضا لم نجد الصورة التي تصاغ عمليا من قبل إخواننا في الرشاد في كيفية الشراكة. وهم طالبوا أن تكون الشراكة توافقية في المرحلة القادمة، ولكن كيف صورة هذه الشراكة؟ وما هي طبيعتها؟ لم تكن محددة! بعدها طالبنا من خلال ورقة تقدمنا بها وفيها نوع من التفصيل العملي للمشاركة مع الرشاد. وأظن أن الرشاد وضعوا بعض الإشكالات عليها ورأت الحكمة أن هذا يعتبر رفضا منهم، وبالتالي اتجهنا إلى الخيار الذي رأيناه أجدى وأنفع وهو تشكيل حزب جديد"[1].

وفي محاولة لترميم العلاقة مع الرشاد استبق الشيخ القدسي إعلان انعقاد المؤتمر الأول لحزب السلم والتنمية الذي أفضى إلى انتخاب قيادة له على رأسها الشيخ القدسي ذاته ليصرح أن"إعلان حزب السلم والتنمية هو رافد ومكمّل لكل عمل سياسي غيّور، يسعى إلى إقامة الحق والعدل وتحكيم الشريعة، وتحقيق المصالح العليا للبلاد. وقضية الرشاد نحن كما قيل(عينان في رأس)، ونحن على تكامل مع إخواننا في الرشاد وتعاون"[2].

وذكّر الشيخ القدسي بالمطالب المباشرة السابقة من الرشاد أي "أن يكون هناك مناصفة في العمل، وفي المشاركة، إذا كانت الرئاسة لهم فالأمانة لنا والعكس، المهم أن نتفاوض على ذلك ونتفاهم.. الإخوة وضعوا إشكالات قالوا إنها قانونية وواقعية على أنه لا يمكن ذلك وإنما سنتوافق مستقبلا، وبناء عليه رأينا في الحكمة أن لا جدوى من الدخول في شيء لا نعرف ماذا سيكون مستقبلا. فلذلك استخرنا الله تعالى، وتشاور الإخوة فيما بينهم وخرجوا برأي أن نستمر في

---

(1) القدسي، حوار مع إيلاف.

(2) القدسي، حوار مع إيلاف.

عملنا وتأسيس حزبنا، لأن لدينا الكوادر الكبيرة التي بإمكانها أن تؤسس حزبا والتكامل مع إخواننا"[1].

وأشار إلى لقاءات موسعة تمت مع التجمع اليمني للإصلاح (الحزب الإسلامي الأكبر في البلاد والمصنّف على تيار الإخوان المسلمين)، وغيره من الأطر السياسية، مؤكّدا أنه ليس ثمة ما يحول دون الحضور والانفتاح على الآخر، بوصف الحوار مبدأ إسلامياً، والاستفادة من التجارب المختلفة حكمة، والحكمة ضالة المؤمن[2].

ويؤكّد في سياق حوار آخر أن العلاقة جيّدة مع جميع مكوّنات العمل السياسي في البلاد، وأن الحزب يقف على مسافة واحدة من الجميع وليس حريصاً على أن يصنف على طرف بعينه، وأن علاقاته تدور بين التعاون مع بعض القوى السياسية، وبين المناصحة، وأنه لا حاجة لدى الحزب في مرحلته الراهنة إلى التفكير بعقد أي تحالفات، وإنما الوقوف مع أي مكوّن سياسي بحسب انسجام موقفه مع رؤية حزب السلم ومبادئه وأهدافه[3].

وفي ضوء ما سبق لا يمكن القول بأن ثمة تحالفات فعلية قائمة حتى الآن للسلم والتنمية، مع الرشاد السلفي أو سواه، بيد أن ذلك لا ينفي توفر الاستعداد لقيام قدر من ذلك، وتنميته وتعزيزه. ولعل التجمع اليمني للإصلاح يعدّ أقرب الأطراف إلى تجسيد ذلك التعاون عملياً -وليس التحالف في المدى المنظور- وذلك في حال استمرار الحزب ونموه، واستقلالية القرار داخله، وعدم تعرضّه لمفاجآت من جنس التعثّر، إما لأسباب مادية وإما لإشكالات داخلية ذات بواعث مختلفة. وهو ما قد ينعكس بآثاره السلبية على مسار تلك العلاقات، ناهيك عن مبدأ التحالفات، على خلفية الأوضاع المحلية والإقليمية ذات الصلة، والنزاع الذي لم يعد خافياً على متابع بين قيادة الجماعة أو الجمعية، بشأن تشكيل هيئة الحزب وفلسفته وسياساته.

---

(1) القدسي، حوار مع إيلاف.

(2) القدسي، حوار مع إيلاف

(3) القدسي، حوار مع الناس.

الموقف من الثورة وقضايا في العمل السياسي:

الموقف من الثورة:

مع أن فكرة الدفع بحسم النـزاع حول الإقدام على إعلان حزب السلم والتنمية يرجع بالدرجة الأساس إلى اندلاع الثورة الشبابية الشعبية السلمية في منتصف فبراير2011، حيث أفرز ذلك الحدث ثلّة من الوجوه القيادية المناصرة للثورة والمنخرطة في إدارتها تمحورت حول الشيوخ: عقيل المقطري، ومراد القدسي، وعبد الله بن غالب الحميري، ومعهم بعض العناصر الشبابية ولا سيما الإعلامية منها؛ غير أن تتبع الأدبيات الصادرة عن الحزب وهي: الدليل التعريفي للحزب، والنظام الأساسي، والبرنامج السياسي؛ جاءت جميعها خلواً من أي إشارة لحدث الثورة، وذلك يعكس مدى الاختلاف لدى قيادة جمعية الإحسان حول الموقف منها.

يحاول الشيخ مراد القدسي التقليل من شأن الهوة في الموقف (الحكموي) من الثورة بين فريقين داخل مكوّن الجمعية، مصوراً الأمر على نحو من المنزع التوفيقي[1] بقوله: "وأما أن هناك خلافاً داخل الحكمة حول من وقف مع الثورة ومن وقف ضدها؛ فالحقيقة أن المجلس العلمي للجمعية وهو المجلس الذي فيه علماء الدعوة وقادتها أصدر بيانا متقدما تقريبا بعد جمعة الكرامة بوقت يسير، طالب فيه تحديدا في الفقرة الثالثة: طالب الرئيس صالح بالتنازل عن السلطة، أيضا جاءت المبادرة الخليجية ورحّب بها. هذا هو رأي المجلس العلمي للجمعية. أما تساؤلك حول بعض الأصوات التي لها رأي خاص انفردوا به، وهو (الرأي) الذي لم يكن مساندا للثورة، لكنه لم يكن ضد الثورة والتغيير وضد إصلاح البلاد ورفع الظلم عن الناس. فنحن نربأ بأنفسنا أن يكون واحد منا يقف مع الظلم أو مع الطغيان أو مع إقصاء الآخر أو أن تستمر المكايدات السياسية في البلد"[2].

---

(1) راجع تعليق الباحث على تمرينه هذا في معرض موقف جمعية الحكمة اليمانية من الثورة، في موطن سابق من الكتاب.

(2) القدسي، حوار مع إيلاف.

والواقع أن حديث الشيخ القدسي متفهّم من زاوية الموقع الذي يحتله في إطار الجمعية حينذاك- بوجه خاص- وفي ضوء مساعيه مع بعض رفاقه إلى تحقيق أمنية إعلان الحزب رسمياً. ولذلك لا غرابة أن يأتي حديثه هنا إلى الدبلوماسية أقرب، إذ من المعلوم للمتابع للشأن السلفي ذي الصلة بالسلفية الجديدة أن الخلاف في الموقف من ثورة الربيع اليمني في إطار موقف جمعية الحكمة؛ كان ولا يزال حقيقياً، بل يبدو أنه يزداد اتساعاً وعمقاً كل يوم أكثر، لا سيما على خلفية التطورات المتلاحقة في المشهد الثوري، في كل دول الربيع العربي تقريباً، وأهمها مصر. وقد كشف الشيخ القدسي عن ذلك الخلاف على نحو شبه صريح في كلمته بالمؤتمر السلفي المنعقد بصنعاء في 13 مارس/آذار 2012 للإعلان عن تأسيس اتحاد الرشاد اليمني حيث قال: "إن شباب التيار السلفي بساحات التغيير والحرية، كان لهم الدور الأبرز في التوجه لإنشاء حزب سياسي، يضم كيان السلفيين في أنحاء البلد، وذلك بعد أعطوا مهلة شهر واحد لرموز ومشائخ السلفية، لإنشاء حزب، وإلا سيبادرون لذلك بدونهم"[(1)].

وإذ شئنا إيجاز موقف حزب السلم والتنمية وجمعية الحكمة من الثورة فيمكن القول إن هناك اتجاهين متعارضين في إطار جمعية الحكمة - وهي المؤسسة الأم- ربما كان الأكبر منهما هو موقف المعارضة أو التحفظ. وربما بدا ذلك خافتاً في بداية حدث الثورة، لكنه يزداد هوة واتساعاً كل يوم، خاصة مع التطورات في المشهد الثوري في المنطقة، وأبرزها مصر، ثم اليمن ذاته. ولأن الاختلاف في الإطار الكلي أي جمعية الحكمة ينعكس بآثاره على كل فروعها سواء المباشرة منها أم غير المباشرة، فإن من الوارد جدّاً أن يشكّل ذلك النزاع حرجاً وتضييقاً على مسار حزب السلم والتنمية، في ضوء استمرار قناعات أبرز رموزه وهما الشيخ مراد القدسي، وعبد الله بن غالب الحميري بمسار الثورة وخطها وفلسفتها.

---

(1) عبده عايش (تقرير إخباري)، موقع الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/news/pages/fbfde415

الموقف من الديمقراطية ومستلزماتها:

يلاحظ غياب مفردة (الديمقراطية) من كل الأدبيات الأساسية (النظام الأساسي والبرنامج السياسي) لحزب السلم والتنمية، ويظهر أن ذلك يرجع إلى الانسجام مع التنشئة التربوية والفكرية للإسلاميين بعامة ومنهم السلفيون بمختلف اتجاهاتهم التفصيلية، حيث كان التعامل الغالب مع الديمقراطية في عقود خلت، بوصفها مصطلحاً غربياً ذا حمولة فكرية متناقضة مع الفكر الإسلامي، من حيث حق التشريع، من غير التفات إلى التمييز بين فلسفة الديمقراطية الكلية وآلياتها العملية التنفيذية، وهو ما ظل منعكساً على الموقف في التعاطي مع المصطلح بالنسبة لحزب السلم والتنمية، على خلاف كثير من فصائل العمل الإسلامي ومنها السلفي، حيث غدا هناك تمييز بين مسألتي حق التشريع (فلسفة الديمقراطية الكلية)، وآلياتها (العملية التنفيذية)، إذ الرفض للأولى (الفلسفة)، والتفاعل الإيجابي مع الثانية (الآليات)، غير أن ذلك لا يؤذن بالنسبة لحزب السلم والتنمية باستنباط موقف سلبي تجاه قضايا الحريات العامة والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية، وإنما الخروج من أيّ نزاع داخلي مفترض قد يثير إلباساً وإشكالات لدى بعضهم، بسبب إدراج مصطلح (الديمقراطية) ضمن الأدبيات الأساسية، أمّا التأكيد على تلك القضايا، فقد ورد النص على مبادئ حقوق الإنسان والشورى والعدالة ضمن المبادئ العامة للحزب في برنامجه الأساسي. فحقوق الإنسان واحد من محاور اهتمام الحزب، حيث ورد النص على أن "حقوق الإنسان والارتقاء به محور اهتمامنا"[1].

كما ورد التنصيص على الشورى الملزمة ونصها في النظام الأساسي" الشورى الملزمة مبدؤنا، وهي ضرورة أساسية لإرساء الحكم الرشيد"[2]. وكتجسيد لذلك المبدأ تم النص في البرنامج السياسي للحزب على أن "الشورى هي الاختيار الشعبي الحر أصلاً وسنداً لشرعية السلطة والقبول بها"[3]. وورد

(1) حزب السلم والتنمية، النظام الأساسي، المادة (2)، ص 10.

(2) النظام الأساسي، المادة (3)، ص 11.

(3) حزب السلم والتنمية، البرنامج السياسي، ص 52.

التأكيد على مبدأ العدل كذلك، بالنص على أن"العدل فريضة شرعية، وضـــرورة بشرية، لتحقيق الحياة الكريمة"[1]. ومثل ذلك ورد في الأسس والمنطلقـــات مـــن البرنامج السياسي للحزب[2].

وإذا كان من أبرز مستلزمات الديمقراطية القبول بمبدأ الانتخابات ونتائجها، فقد ورد النص عليها في النظام الأساسي، ضمن الوسائل العامة للحزب، ويبدو أن ذلك يرجع إلى تصوّر الحزب لعملية الشورى، وان ذلك من أهم مخرجاتها، حيث ورد ذلك في سياق استخدام الوسائل المشروعة جميعها لتحقيق أهـــداف الحـــزب المشروعة ومنها" العمل النيابـــي والمحلـــي والنقابـــــي، ومؤسســـــات المجتمـــع المدني"[3]، علاوة على ذلك فإن الحزب نص على انتخابات هيئاته المختلفـــة[4]، ويمارس ذلك عملياً.

وقد عبّر الشيخ القدسي عن ذلك بقوله: "نحن داخلون في العمل السياسي مـــن حيث تسجيل المواقف الشرعية في كل أحداث البلاد منذ التسعينيات وحـــتى أيامنـــا هذه... كانت لنا المشاركة من خلال الترشيح لمن نراه مناسبا في مجـــالس النـــواب، وكانت لنا مشاركة جزئية لبعض أفرادنا في محافظة حضرموت في المجالس المحلية"[5].

أمّا التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة فقد صرّح بهـــا الحـــزب في نظامه الأساسي بوصفها حقا مكفولاً للشعب، حيث ورد ذلك ضـــمن المبـــادئ العامة، وفيه"التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة حق مكفول للشعب"[6]، وورد التأكيد عليها وتجسيدها في البرنامج السياسي للحزب، في مواطن عدّة[7].

وسبق في أحاديث الشيخ مراد القدسي المشار إلى طرف منـــها آنفـــاً مـــا يستخلص منه إيمان الحزب بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وذلـــك

---

(1) البرنامج السياسي، المادة (4)، ص 11.
(2) انظر: البرنامج السياسي، المواد (3-5)، ص 5.
(3) راجع النظام الأساسي، المواد (14) و(21) و(45).
(4) النظام الأساسي، المادة (10)، الفقرة (7)، ص 16.
(5) القدسي، حوار مع إيلاف، وانظر كذلك: القدسي، حوار مع الناس.
(6) النظام الأساسي، المادة (8)، ص 11.
(7) البرنامج السياسي، ص 52-55.

عند الحديث عن علاقات الحزب وتحالفاته المفترضة. كما تجدر الإشارة إلى أن القدسي صرّح أن الحزب لا يرى بأساً من التعددية في إطار العمل الإسلامي، "حيث الأصل أن يكون التيار واحداً، لكن حين تختلف طبيعة النظرة إلى القضايا المختلفة من اتجاه إلى آخر، فهنا يكون التعدّد ضرورة"[1].

الموقف من التجمع اليمني للإصلاح:

سبق القول عند الحديث عن تحالفات حزب السلم والتنمية وعلاقاته أن موقفه إيجابي بالجملة من التجمع اليمني للإصلاح، بوصفه الحزب الأكبر في البلاد على المستويين الإسلامي والسياسي، وهناك مواقف مشتركة كثيرة يمكن البناء المشترك عليها بينه وبين السلم والتنمية، بل ذهب الباحث هناك إلى القول بأنه إذا كان ثمة من تعاون فعلي على المدى المنظور؛ فإن الإصلاح أكثر ترشيحاً لدى السلم والتنمية من الرشاد، حيث تنتفي الحساسيات بينهما على نحو يفوق ما بين السلم والتنمية وبين الرشاد، هذا على فرضية استقلال قرار قيادة السلم والتنمية عن الجمعية أو الجماعة، وعدم اصطدام الحزب بمعوقات النمو والاستمرار والتقدّم.

الموقف من العنف المادي والعمل المسلّح:

لم يورد الحزب في نظامه الأساسي، أو برنامجه السياسي نصوصاً صريحة مستقلة تعبّر عن إدانته الصريحة لأعمال العنف المادية والعمل المسلّح، تحت أي مبرّر، ويستثنى من هذه المبرّرات -بطبيعة الحال- الجهاد القتالي المشروع لعدو خارجي غاز، على نحو ما يُعرف فقهياً بـ (جهاد الدفع)، لكن الحزب ربما استعاض عن ذلك بعنوانه العريض (السلم والتنمية)، وإيمانه بمبدأي التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، ورؤيته التي نصت على "الريادة في العمل السياسي، لتحقيق السلم والتنمية الشاملة في اليمن"[2]، كما ورد التنصيص في

---

(1) القدسي، حوار مع إيلاف.

(2) النظام الأساسي، المادة (6)، ص 10، وانظر: الدليل التعريفي للحزب، (صنعاء: دون ناشر، 2014)، ص 4.

وسائل الحزب على استخدامه جميع الوسائل السياسية المشروعة لتحقيق أهدافه، وأولها الوسائل السياسية[1]، وهو ما يفيد رفضاً ضمنياً لأي من وسائل العنف، أو التبرير لها، لحل النزاعات في إطار المجتمع المسلم، لكن ربما يأخذ البعض على الحزب إغفاله - وإن منهجياً- التنصيص البيّن الصريح في بعض مواد نظامه الأساسي، وبرنامجه السياسي الموقف المباشر الصريح من أعمال العنف، ذلك أن عنوانه (السلم والتنمية) يفرض عليه -ولا يعفيه- التأكيد على ذلك، بوصف ذلك سمته العريضة، وخطّه الجوهري، لا أن يكتفي بالعنوان وحده، أو بإشارات وقرائن فحسب، ثمّ يمضي في البحث في قضايا ومقرّرات أخرى، هذا مع التأكيد على أن ذلك لا يؤذن باتهام له أو نبز، بسلبية تجاه الموقف من العنف الماديّ المسلّح، ولكن ذلك مقتضى المنهج العلمي، والمسلك الموضوعي.

الموقف من الحوثيين:

من حيث المبدأ لا يكاد حزب السلم والتنمية يستثني من مبدأ التعاون العام المشار إليه آنفاً في القضايا المشتركة الحركة الحوثية، مع أنها تصنّف في الإطار الشيعي، وهو ما يعني استحضار الخصومة التاريخية لاتجاه السلفية إزاء الشيعة الاثني عشرية الإمامية، تلك التي باتت تُصنَّف الحركة الحوثية اليوم في دائرتها، على نحو أو آخر، وذلك في نظر كل فصائل السلفية -ومعهم من تصنّف سلفية حركية أو جديدة- على خلفية ذلك النزاع التاريخي المؤسف بين السنّة والشيعة، الذي يتجدّد اليوم على نحو أكثر إيلاماً وأسفاً، ولكننا نلمس موقفاً مبكّراً لافتاً للحزب في هذا السياق، ورد على لسان الشيخ مراد القدسي عضو لجنته التحضيرية عند إطلاقه ذلك الموقف، وقبل أن يصبح رئيساً للحزب لاحقاً، حيث قال: "تمت لقاءات (يقصد مع الحوثيين)، وفتحنا مجالاً للحوار، وهم يتعجبون أننا نطرح طرحاً متوازناً وسنظل هكذا. سنكون على مسافة قريبة من الجميع، المهم أن نغلب المصلحة العليا للبلاد"[2]. ولكن من الواضح أن هذه المبادرة اللافتة سبقت

(1) النظام الأساسي، المادة (10)، الفقرة (1).

(2) القدسي، حوار مع إيلاف، وانظر: القدسي، حوار مع الناس.

التطورات المؤسفة التي آلت إليها الأوضاع منذ الهجوم الحوثي الثاني الأكبر على دمّاج في أكتوبر/تشرين الأول 2013، ذاك الذي انتهى في يناير/كانون الثاني 2014 بتهجير أهلها وطلبة العلم القادمين للدراسة في دار الحديث هنالك منها، ثم ما أفضت إليه توسعات الحوثيين في حاشد وعمران، وبعض أجزاء من محافظة صنعاء، وتهديد العاصمة ذاتها، ناهيك عن فتح جبهات متفرّقة في الرضمة من محافظة إب، وضوران آنس من محافظة ذمار، وغيرها، وما كلف ذلك -ولا يزال- من تدمير وإهلاك للحرث والنسل، وكل ذلك أفضى بحزب السلم والتنمية إلى تغيير في موقفه من الحركة الحوثية، حيث وصف الشيخ القدسي في حوار معه أجري في هذه الأجواء وضع الحركة الحوثية بغير الحسن، وأضاف أن الحوثيين خرجوا من مؤتمر الحوار، ليخوضوا حروباً من غير مبرّر، ثمّ لا يزالون يرفعون شعار المظلومية، وطالبهم أن يضعوا السلاح جانباً، ويتحولوا إلى حزب سياسي، ليغدو الصندوق هو الحكم، وليس البندقية، وحذرهم من ابتكار المعارك، والخروج عن إجماع المجتمع. كما وصف موقف الدولة بأنه مرن، بلغ حدّ التسامح، مع من يحمل السلاح، وندّد باستمرار انتهاج الدولة أسلوب إرسال (الوساطات)، ولئن كان لذلك مبرّره في السابق، فلم يعد له ما يبرّره اليوم، بعد ثبوت فشل تلك (الوساطات)، وهو ما يحتّم على الدولة القيام بتفعيل وسائلها الأخرى لمعالجة تلك الاضطرابات[1].

الموقف من الوحدة والقضية الجنوبية:

وعن الموقف من الوحدة اليمنية ومستقبلها في ضوء التحديات التي تندلع في الجنوب والمطالبة بفك الارتباط من قبل بعض القوى هناك ورد النص في المبادئ العامة من النظام الأساسي لحزب السلم والتنمية على عدّ "اليمن أرضاً وشعباً وحدة لا تتجزّأ، وهي عربية إسلامية"[2]. وفي البرنامج السياسي للحزب ورد كذلك في الأسس والمنطلقات أن "اليمن أرضاً وشعباً وحدة لا تتجزأ في كيان

(1) القدسي، حوار مع الناس.
(2) النظام الأساسي، المادة (13)، ص 12.

أمتنا الإسلامية، ويجب الحفاظ عليه بما يحقّق الاستقرار والتقدّم والازدهار، وهي دولة عربية إسلامية، ذات سيادة كاملة على كافة أراضيها ومياهها الإقليمية"[1].

وقبل أن يتبنى مؤتمر الحوار الوطني خيار الأقاليم الستة والشكل الفيدرالي لها على نحو نهائي؛ كان الشيخ القدسي قد أدلى بتصوّر الحزب إزاء بعض الخيارات فقال: "... الدولة أمام ثلاثة أشكال: شكل اتحادي، أو اندماجي كالوحدة السابقة مع تصحيح مسارها، أو شكل انفصال. وكل الخيارات مطروحة. وفي الواقع أننا يمكن أن نتفق على أمور أساسية، أن اليمن وحدة متكاملة سياسيا ثم شكل الدولة يحدده العقلاء من خلال الحوارات المستفيضة وتطرح جميع المشاريع على طاولة الحوار البناء الذي يقدر فيه المصلحة العليا للبلاد وبعد ذلك ما يختاره الشعب وتختاره هذه الأمة نحن لن نكون شاذين ونخالف ما تختاره. المهم أن يكون مما يوافق شريعة الله وما يحقق المصلحة العليا للبلاد"[2].

الموقف من النظام السياسي الجديد:

أضحى من الواضح الآن أن فكرة الحزب على هذا النحو، بل أحد أسباب ظهوره العلني تكمن في اندلاع الثورة الشبابية الشعبية السلمية في منتصف فبراير/شباط 2011، وهو ما يعني ثقة بالنظام السياسي الجديد بالنسبة لقيادته العليا -على الأقل- وذلك ما عبر عنه الشيخ مراد القدسي رئيس الهيئة العليا للحزب جواباً عن سؤال التوقيت في إعلان الحزب بقوله: "كنا عازمين بالفعل على تأسيس الحزب، ولكنا رأينا أن الوقت غير مناسب في ظل النظام السابق الذي كانت الانتخابات في عهده شكلية، ويغلب عليها التزوير، لكننا كنا مشاركين. والآن رأينا الفرصة أصبحت سانحة للإعلان رسميا عن أنفسنا كحزب"[3].

---

(1) البرنامج السياسي، ص 7.

(2) القدسي، حوار مع إيلاف.

(3) القدسي، حوار مع إيلاف، مرجع سابق، وانظر: القدسي، حوار مع الناس، مرجع سابق، ص 12.

المبحث الرابع

مستقبل جمعية الحكمة وحزبها

إن الحديث عن مستقبل جمعية الحكمة بعد كل ذلك المخاض العسير الذي خاضته الجمعية عبر عقدها الثاني بصورة عامة، وفي السنوات الأخيرة -على نحو أخص- فيما يتصل بشأن الموقف من تشكيل حزب سياسي وفلسفته ومساره، وعلى الرغم من التباين الذي كان يطبع قياداتها، ومع أن كاتب هذه الدراسة كان واحدًا ممن كان يعتقد منذ وقت مبكر نسبيًّا أنه مهما حدث من تباين في ذلك فإن الإعلان عن كيان سياسي مسألة وقت لا أكثر، فإذا أضفنا إلى ذلك الاختلاف الحاد بين تلك القيادات في الموقف من الثورة السلمية، وتجاوز ذلك على نحو ما؛ فإنه يمكن القول اليوم: إن مستقبل الحركة رهن بجملة تحديات؛ تتمثل في مسار الحزب ونشاطه وعلاقاته وقدراته الذاتية؛ وذلك على النحو التالي:

1. مدى الحرص الفعلي على أن تمثل قيادته الحالية أو التالية التوافق النسبي بين قيادات الجمعية وشباها ومنتسبيها وأنصارها؛ وذلك على خلفية تلك النزاعات في القضايا المفصلية؛ بدءًا من فكرة تشكيل حزب سياسي، وانتهاء بالموقف من الثورة، وما قد تفرضه طبيعة المرحلة الراهنة أو القادمة من تكرار ذلك في صور جديدة.
2. مدى الانسجام بين قيادة الجمعية بكل أفرادها ومنازعهم الخاصة، وبين قيادة الحزب.
3. ضبط درجة العلاقة بين الحزب والجمعية؛ أي من حيث مدى حالتي التبعية والاستقلال الفعليتين -وليس الإعلاميتين- في عملية اتخاذ القرار الحزبي؛ خاصة أن الحزب لن يكون -كما صرَّح بذلك عضو اللجنة التحضيرية الشيخ القدسي- محصورًا على أفراد الجمعية؛ بل هو مفتوح

لكل من أراد الانضمام إليه وفق شروط الحزب ومواصفاته؛ ولا تتحقق في العمل السياسي عادة مواصفات دقيقة صارمة تضبط ذلك.

4. التوجُّس المبرَّر من إعلان بعض قيادات الجمعية مباركتهم لهذا المسار؛ وذلك مع تأكيدهم في القوت ذاته على أنهم لن ينخرطوا في أي من مواقع القيادة فيه؛ حرصًا على أن يظلوا بعيدين عن مناكفات العمل السياسي وضريبته المجتمعية، ولكيلا يبتعدوا عن العمل التربوي والدعوي والخيري، فيحافظوا على مكتسبات العمل الإسلام يفي إطارهم[1]، وليظلوا مرجعية عامة للمجتمع، ومهما بدا هذا الموقف سديدًا وحكيمًا من وجهة نظر بعضهم؛ فإنه قد يفهم على أنه تعبير -ولو من قِبَل بعض أولئك الرموز- عن التحفظ، أو ضعف القناعة عن المسار الجديد (تشكيل الحزب)، مما قد ينعكس ذلك سلبيًّا على إعاقة مسار الحزب وأنشطته.

5. ثمة تحديات افتراضية؛ بيد أن لها نصيبًا كبيرًا من الواقعية، أو حتى من قبيل النصح الوقائي؛ وذلك فيما يتعلق بمدى قدرة الجمعية والحزب معًا -دعك من الجماعة- على إدارة التداخل بين الجمعية بوصفها مؤسسة خيرية ودعوية ذات طبيعة شرعية خاصة معلومة، وبين الحزب بوصفه عملاً سياسيًّا واجتماعيًّا جماهيريًّا، ذا مهمة مختلفة من وجوه عدة عن الجمعية وطبيعتها؛ وذلك من حيث إمكان توفير مصادر تمويل ذاتية خاصة بالحزب، بعيدًا عن خزينة الجمعية وإمكاناتها؛ وذلك لحساسية الموقف الشرعي والتربوي والأخلاقي من المال الخيري، الذي يُقَدِّمه أغلب -إن لم يكن كل- الداعمين لأعمال خيرية صرفة، دون أن يخطر ببالهم تمويل حزب سياسي، بأي معنى من المعاني. أما الجانب القانوني فيمكن التغلب عليه بسهولة، عن طريق التصريح أنه لا علاقة تبعية للحزب بالجمعية، وهذا ما صرَّح به الشيخ مراد القدسي عضو اللجنة التحضيرية للحزب، وما سينص عليه النظام الأساسي للحزب بالتأكيد؛

---

(1) راجع - على سبيل المثال: القدسي، حوار مع الناس.

لكن يظل التحدي الأكبر أمام الجمعية والحزب معًا رهنًا بمدى إمكـــان توقف الحزب عن مواصلة طلب الدعم من بعض الوجـــوه المعروفـــة بنـــزعتها في دعم الجمعية سياسيًّا، ربما منذ وقت سابق، كي تتوقّـــف عن ذلك تمامًا، بعد القيام بعملية مكاشفة لهم ليفصلوا بين ما يمنحونـــه للجمعية، وبين ما يفترض أن يخصص للحزب وأنشطته؛ وذلك بهدف الخروج من الحرج الشرعي والأخلاقي من جهة، وكسب مصداقية أمام المجتمع وأعضاء الحزب وأنصاره والداعمين له من الجهة الأخرى.

6. مدى التمكُّن من تحقيق استقلال حقيقي للقرار في الحزب، بعيدًا عـــن إملاء هذا الطرف الداخلي أو الخارجي -والثاني أهم وأخطر- لا سيما في ظلّ العلاقة التي غدت معروفة مع جمعية إحياء التراث الإســـلامي في الكويت وجناحها السياسي (التجمع السلفي) بإشكالاته الـــتي ســـبق التطرُّق إلى أبرزها في موطن سابق من هذا الكتاب.

الفصل الثاني

جمعية الإحسان الخيرية

المبحث الأول

خلفية الجمعية وخلافها

بعد مرور نحو عامين على تأسيس جمعية الحكمة في العام 1990 أعلنت جمعية الإحسان الخيرية تأسيسها في 1992[1]، من مدينة المكلاّ بحضرموت، على يد الشيخ عبد الله بن محمد اليزيدي وآخرين، وحيث كانت جمعية الحكمة إطارًا عامًّا لكل مَنْ أراد أن ينتقل بالعمل السلفي من محيطه النخبوي الخاص إلى التفاعل مع هموم المجتمع ومشكلاته؛ غير أنه يبدو أن للاجتهاد الذي سيطر على جمعية الحكمة دوره في إعلان مجموعة من مؤسسيها انقسامهم بعد مرور سنوات قليلة من تأسيسها، ويظهر أن ذلك يُعزى بالدرجة الأساس إلى متابعة الحكمة لاجتهاد جمعية إحياء التراث الإسلامي في الكويت ورمزها الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، قبل حدوث تلك التطورات المشار إليها عند الحديث عن تحالفات جمعية الحكمة.

(1) نظراً إلى شحة المصادر الأصلية لجمعية الإحسان الخيرية، وضعف إعلامها، ومحدودية إنتاجها الفكري المنشور، باستثناء عدد قليل من الإصدارات السياسية والفكرية - وأكثرها خارج نطاق البحث- لمركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث التابع لها، مع أنه يعلن أنه هيئة ثقافية مستقلة (راجع موقع المركز)، بما في ذلك صحيفة الرشد التي لم تستمر سوى بضعة أشهر حتى انقطعت، ثم غدت ناطقة من محافظة حضرموت باسم جهة أخرى، ومن ثم فليس لدى الجمعية -حتى الآن- مجلة أو صحيفة، كما أن موقعها الإلكتروني الذي تم إنشاؤه قبل سنوات محدود للغاية، ويبدو أنه في حال تعطل شبه دائم في الآونة الأخيرة تحديدًا، بما في ذلك أثناء إعداد مادة هذا الكتاب -وربما قبل ذلك- بسبب (تطويره) -كما قيل- كما ليس لدى الجمعية الرئيسة صفحة للتواصل الاجتماعي؛ لهذا ستختلف طريقة التناول لها، بحيث سيتم الاستعانة بموقف ائتلاف الإحسان الإسلامي، رغم اختلاف فلسفة إنشائه عن الجمعية، وفقًا لتصريحات رموز من الجمعية أو الائتلاف.

يؤكد ذلك الاستنتاج تصريح أحد قيادات جمعية الإحسان لصاحب هذه الدراسة -قبل سنوات- أن بعض أعضاء جمعية الحكمة -يومذاك- رفض القبول ببعض الإملاءات الخارجية المفروضة من قبل بعض الجمعيات المؤثِّرة في الخليج، الهادفة إلى تعزيز تبعية جمعية الحكمة لتلك الجمعية (الخارجية) في بعض الاجتهادات السياسية، غير المقنعة لقطاع واسع من قيادات جمعية الحكمة وأفرادها؛ مما أسهم في تحويل نشاط جمعية ناشئة جديدة بحضرموت تسمى جمعية الإحسان الخيرية إلى إطار عام يشمل كل مَنْ لا يؤمن بمسار جمعية الحكمة، تلك التي غدت ذات اجتهادات تتسم بالمرونة السياسية، لا سيما فيما يسمَّى باللعبة الديمقراطية ومفرزاتها، تبعًا لاتجاه القائمين على تلك الجمعية[1].

ومع أن جمعية الإحسان كانت تُعنى في بداية التأسيس بشؤون محافظة حضرموت فحسب، ويقال: إنها كانت قد اتفقت مع جمعية الحكمة -مع بداية ظهور بوادر الخلاف- على أن تظل غير قابلة للتنافس مع جمعية الحكمة؛ فإن ذلك أمر لم يتمّ تقيُّد جمعية الحكمة به عمليًّا؛ حيث أسست لها فرعًا هنالك؛ مما اضطرَّ جمعية الإحسان إلى أن تمتد إلى ربوع اليمن بعد ذلك.

والواقع أن جمعية الحكمة لم تكن على مدى سنوات طويلة نسبيًّا منذ تأسيسها على قلب رجل واحد في القناعة العملية -على الأقل- بأفكار الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق ذات الصلة بالإقدام الفعلي على ترجمة فكر الرجل سياسيًّا؛ أي من حيث المشاركة الفعلية في العملية السياسية والانخراط في الحلبة (الديمقراطية)، والإقدام على تأسيس حزب سياسي، وأن تتحلى بمرونة عامة في التعاطي مع قضايا من هذا القبيل ونحو ذلك. ويظهر أن ذلك يرجع إلى غلبة المنزع السلفي (النجدي) -ولو في اللاوعي- على ما عداه؛ بيد أن بعض مؤسسيها وسواهم كانوا من المنطقية مع أنفسهم أكثر -فيما يظهر- إذ لما وجدوا أنفسهم بين خيارين أحلاهما مرٌّ، فإما أن يظلوا ممالئين (منافقين) للباطل -وتلك طبيعة التربية السلفية في تلك المرحلة بوجه خاص؛ إذ لا وجود لإعذار في مسألة

---

(1) صرَّح المصدر بذلك للباحث قبل سنوات، أثناء إعداده مادة محدودة عن السلفية، لكن المصدر طلب من الباحث عدم ذكر الاسم لحساسية الموضوع.

يعدها أكثرهم محسومة في فكرهم- وإما أن يحدِّدوا موقفًا آخر، مهما كان ثمنه باهظًا؛ وذلك بإعلان الانشقاق عن الحكمة، والانتقال إلى مربع آخر، فكان خيار المغادرة إلى جمعية الإحسان، والعمل معها بقسماتها الخاصة، وطبيعة التفكير المختلف -حينذاك- إلى حدٍّ كبير مع الحكمة في جانب الفكر السياسي.

- التعريف والرسالة:

تقدم الجمعية نفسها بأنها "جمعية خيرية اجتماعية إغاثية صحية تنموية"[1]. أما رسالتها فتصفها بأنها التنافس في الخير، والتكامل "مع الغير، في الإحسان إلى الناس، لربطهم برب العالمين، وفق منهج سليم"[2].

ومن خلال تتبع أهداف جمعية الإحسان الخيرية وأنشطتها -سيأتي تفصيل ذلك- يمكن استخلاص تعريف عام إجرائي لها؛ وذلك أنها واحدة من الجمعيات الناشطة في اليمن في المجال الخيري بمختلف جوانبه الإغاثية والاجتماعية والثقافية والصحية؛ بهدف النفع العام للمجتمع، كما أنها تمتلك رؤية فكرية سياسية للتفاعل مع المجال السياسي القائم في البلاد.

- موطن التأسيس والانتشار:

سبق القول: إن جمعية الإحسان بدأت انطلاقتها من محافظة حضرموت بحكم التأسيس، حيث كانت تُعنى بشؤونها في بداية التأسيس، وسرعان ما تواردت الطلبات من كثير من محافظات البلاد خاصة الجنوبية منها، وبناء على ذلك تم افتتاح عدة فروع في شبوة وأبين وعدن ولحج، ثم اتسع نطاق عملها حتى شمل بعض المحافظات الشمالية، فتم افتتاح فروع لها في محافظات عدة من أبرزها: صنعاء وتعز، وإب، والحديدة، والبيضاء، وقد بلغ عدد الفروع والمكاتب الفرعية (26) فرعًا ومكتبًا، حسب إحصائية قديمة نسبيًّا، وإن كانت قد شهدت تراجعًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة، حتى غدت لا تزيد عن (15) فقط؛ منها ثلاثة عشر

---

(1) جمعية الإحسان الخيرية، اليمن (كتيب تعريفي)، 2013.

(2) جمعية الإحسان الخيرية، اليمن (كتيب تعريفي)، 2013.

فرعًا ومكتبان؛ وذلك بسبب تراجع الدعم المادي بالدرجة الأساس؛ ولكن يمكن القول -على الرغم من ذلك-: إنها تمتد في معظم المحافظات اليمنية بصورة عامة؛ سواء في صورة جمعية أو عبر مكتب، أو مندوب، وهذا الأخير هو الذي صار يعوَّل عليه بعد تراجع الفروع والمكاتب، نظرًا إلى قلة الكلفة وعدم الحاجة إلى أي إجراءات رسمية، على نحو ما يقتضيه فتح فرع في أي محافظة، حسب إفادة مدير عام الجمعية بصنعاء الأستاذ خالد المضلّع للباحث[1]. وقد عبَّر الكتيب التعريفي للجمعية عن ذلك بأن وجودها يشمل "عموم محافظات الجمهورية اليمنية"[2].

- أهداف الجمعية:

للجمعية جملة أهداف تتراوح بين الاجتماعي والثقافي والصحي، وقد أجملها منشور تعريفي بالجمعية في البنود التالية[3]:

1. تقديم الدعم والرعاية للأيتام والفقراء، وإنشاء دور رعاية الأيتام.
2. المساهمة في تخفيف أعباء الزواج على الشباب المحتاجين.
3. بناء المساجد والمدارس ومراكز تحفيظ القرآن الكريم وعلومه.
4. المساهمة في تنفيذ مشاريع المياه، وحفر الآبار، وبناء الخزانات.
5. المساهمة في إنشاء المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية.
6. إقامة علاقات التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الصحية الداخلية والخارجية للاستفادة منهم في توفير الأدوية والخدمات الصحية لأفراد المجتمع.
7. المساهمة في حملات التطعيم ومكافحة الأوبئة والأمراض المعدية والمستوطنة والمشاركة في تنظيم القوافل الطبية التطوعية.
8. دعم البرامج والمشاريع التنموية المستدامة، التي تحقق عائدًا اقتصاديًّا، واكتفاء ذاتيًّا للأفراد والأسر.

---

(1) خالد المضلّع، حوار هاتفي أجراه معه الباحث في 30 يوليو/تموز 2013.

(2) جمعية الإحسان، كتيب تعريفي، 2013.

(3) جمعية الإحسان، منشور تعريفي.

9. توفير المسكن للأسر الفقيرة والنازحين.

أما النظام الأساسي للجمعية فقد صنفها على النحو التالي[1]:

في المجال الاجتماعي:

- تقديم الدعم والرعاية للأيتام والفقراء وإنشاء دور رعاية الأيتام.
- بناء المساجد والأربطة والمدارس ومراكز تحفيظ القرآن الكريم وعلومه.
- المساهمة في تنفيذ مشاريع المياه وحفر الآبار.
- إنشاء الأندية الثقافية والرياضية للمساهمة في حل مشكلة الفراغ لدى الشباب.
- إقامة علاقات التعاون مع المغتربين اليمنيين في الخارج وربطهم بمجتمعهم.

في المجال العلمي:

- نشر التراث الإسلامي من خلال تحقيق وطبع المخطوطات وتبني طباعة الكتب العلمية.
- إقامة حلقات تدريس وتحفيظ القرآن الكريم وعلومه وتوفير المدرسين اللازمين لذلك.
- تقديم العون والمساعدة للطلاب الفقراء لاستكمال دراستهم في الداخل والخارج.
- إقامة المكتبات الخيرية العامة.
- إقامة الدورات التدريبية والتعليمية والمخيمات والأسابيع العلمية والمعارض الخيرية.
- عقد اللقاءات والندوات وإقامة المحاضرات والمواعظ الإرشادية الهادفة.
- الاهتمام بنشر الدين الإسلامي والتعريف به بين أبناء الجاليات الوافدة إلى البلاد.

---

(1) أهداف جمعية الإحسان الخيرية:
http://www.nakhweh.org/ar/organizations/746alishan-wealfare-association

في المجال الصحي:

- المساهمة في إنشاء المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية.
- إقامة علاقات التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الصحية الداخلية والخارجية للاستفادة منهم في توفير الأدوية والخدمات الصحية لأفراد المجتمع في حملات التطعيم، ومكافحة الأوبئة والأمراض المعدية والمستوطنة، والمشاركة في تنظيم القوافل الطبية التطوعية.

ويبدو أن المجال الثقافي أو ما وصفه النظام الأساسي بالهدف العلمي، قد تراجع كمًّا ونوعًا منذ عام 2011، للأسباب المذكورة آنفًا، وأهمها ضعف الدعم المادي؛ بل يمكن القول -وفقًا لحديث مدير عام الجمعية بصنعاء-: إن الجمعية قد تخلت عنه بالكلية؛ حيث سلمته لمؤسسات أخرى مستقلة؛ ولكنها على تنسيق مع الجمعية؛ وذلك كمؤسسة الهداية بصنعاء، ومؤسسة الريادة بإب؛ وذلك في حين تفرغت الجمعية للعمل الإغاثي والدعوي المنصوص عليهما في المجالين الاجتماعي والصحي[1].

- علاقة المؤسسات الثقافية بالجمعية:

ثمة مشكلة معلوماتية هنا إذ اشتهر لدى الباحثين والمتابعين، ناهيك عن عموم الجمهور أن ثمة مؤسسات علمية وثقافية وتنموية تابعة للجمعية، على حين يُصَرِّح بعض القائمين على الجمعية أنه من غير الدقيق نسبة كثير من المراكز العلمية والثقافية والدعوية رسميًّا إلى جمعية الإحسان، بما في ذلك جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، ومركز الدعوة العلمي، أو مؤسسة الصديق، ومركز الجزيرة العربية للبحوث والدراسات، ومؤسسة الفتاة اليمنية للتنمية، وجميعها بصنعاء، ناهيك عن مراكز أو مؤسسات أخرى في صنعاء وعموم المحافظات؛ ومن تلك القيادات التي تُصَرِّح رسميًّا بعدم قيام ارتباط عضوي أو رسمي بين الجمعية وأيٍّ منها الأستاذ خالد المضلّع مدير عام فرع الجمعية بصنعاء، عازيًا ذلك التصنيف من قبل الباحثين

---

(1) المضلّع، حوار هاتفي أجراه معه الباحث.

أو سواهم لمجرَّد أن القائمين عليها على ارتباط فكري مع الجمعية، أو أن لـــديهم علاقات جيدة معها[1].

وأيًّا تكن الحقيقة تمامًا فقد يكون ذلك التصريح سليمًا من زاوية مـــا؛ بـــل مقنعًا لمؤسسات رسمية ذات صلة بعمل الجمعيات أو المؤسسات العلمية والثقافيـــة والتنموية، كوزارة التربية والتعليم أو التعليم العـــالي، أو الثقافـــة، أو الشـــؤون الاجتماعية، أو سواها ما دام ذلك ما تُصَرِّح به الجمعية أو القائمون عليها، مـــا لم يظهر ما يدل على عكس ذلك. ومع تأكيد الباحث على سلامة ذلك التوضيح من زاوية تعذُّر توافر الأدلة المادية الموثقة على قيام تبعية أو حتى شراكة ونحوها بـــين الجمعية وتلك المؤسسات، ومع تأكيده على أن ذلك لا يعدُّ مؤشرًا سلبيًّا يؤخـــذ على الجمعية، ومع الإشارة إلى إفادة بعض المصادر للباحث (فضلت عـــدم ذكـــر اسمها) أن هناك خلطًا بين المؤسسات التي تتبع الجمعية وتلك التي تتبـــع ائـــتلاف الإحسان الإسلامي -سيأتي الباحث بالإشارة إلى بعضها لاحقًا- وما لمسه من شبه تعارض بينها في ذلك؛ بيد أن للباحث في هذا المجال منطقه التحليلي الذي قد يبدو مختلفًا نسبيًّا؛ إذ إنه ينظر إلى التحفظ أو الإنكار في الإفصاح عن طبيعة العلاقة مع أيٍّ من تلك المؤسسات والمراكز، من زاوية حساسية الموقف، إذا ارتـــبط الأمـــر بالبعد السياسي لأيٍّ منها، خاصة في أجـــواء يســـودها التـــربص بالإســـلاميين ومشاريعهم، وما جرى في مصر من انقلاب عسكري شمـــولي قـــديم نســـبيًّا في منتصف القرن العشرين الميلادي الماضي (1954)، وحديث في 3 يوليو/تموز 2013 أتى على مؤسسات جماعة إسلامية ذات امتداد عـــالمي (الإخـــوان المســـلمون)، مستميتًا في سبيل القضاء على أنشطتها وقياداتها، بكل ما أوتي من وسائل وقـــوة، حتى باسم الدين والقانون، ليصنفها في نهاية المطاف جماعة (إرهابية)، خارجة عن القانون، ربما عزَّز ذلك من وجاهة ذلك التحفظ أو حتى الإنكار. وحيـــث مـــن (المشروع) لدى القائمين على الجمعية وضع حساب لكـــل احتمـــال في عـــالم السياسة، والمواقف المتبدلة للحكام والساسة من أقصى اليمين إلى أقصى اليســـار والعكس؛ حيث يعيشون -ولا سيما في زمن الثورات العربية السلمية وتداعياتها-

(1) المضلّع، حوار هاتفي أجراه معه الباحث.

على رمال متحركة، وفي حسبانهم جميعًا -تقريبًا- أن العناوين الإسلامية بأي صيغة برزت، ومن أي اتجاه (سياسي) خرجت هي التحدي الأكبر أمامهم؛ ولذلك كان التحوط أو التحفظ أو حتى الإنكار أمرًا متفهمًا، بالنسبة إلى المعنيين بالأمر في قيادة الجمعية، وما في حكمها؛ بيد أن التسليم بذلك على علاته يبدو -في عالم البحث والتحليل الموضوعي- إلى السذاجة المعرفية والسياسية والتلفيق والضعف المنهجي أقرب؛ نظرًا إلى ما يعرفه الباحثون والمطلعون على شؤون الجمعية من تداخل الأمر بين الجهتين؛ أي بين بعض تلك الشخصيات والجمعية. وأما التحوُّط المتفهم لقيادة الجمعية فإن الطغيان -والطغيان السياسي بوجه أخص- لا يعرف منطقًا شرعيًّا أو أخلاقيًّا، أو لغة قانونية أو حقوقية؛ بل يضرب بكل ذلك عرض الحائط، ويدوس على كل القيم والأعراف، ولا ينتظر مبرِّرًا لا مستند له فيه، عند إعمال لغة العقل والخلق، أو الشرع والقانون، وما جرى -ولا يزال- في مصر تجاه جماعة الإخوان المسلمين، وكل مَنْ وقف مناهضًا للانقلاب، مؤازرًا للشرعية؛ خير دليل على سلامة مثل هذا التحليل ومبرِّرَات الإفصاح عنه.

وبناء على ذلك فيمكن القول من تلك الزاوية -زاوية التحليل في ضوء تلك الملابسات- إن تلك المؤسسات التي أُنشئت بإشراف أو تمويل أو رعاية أو تعاون من قبل شخصيات قيادية في الجمعية ليست تابعة كلها بالضرورة للجمعية، كما لا يمكن نفي ذلك كله عنها بالجملة كذلك.

ما الجديد في الإحسان إذًا؟

بالنظر في جملة تلك الأهداف من زاوية الفرق بينها وبين جمعية الحكمة فلا يكاد يلحظ الباحث اختلافًا جوهريًّا بينهما، بيد أن ما تتميز به (جماعة) الإحسان على (جماعة) الحكمة -إذا صح التعبير في كلتيهما- هو تلك الأهداف غير المعلنة لهما؛ أي تلك المتعلقة بالتعاطي مع المجال الفكري والسياسي منه بوجه أخص، فإذا كانت الحكمة تميزت بمتابعة اجتهادات الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق؛ فقد تميزت الإحسان منذ زمن التأسيس وما بعده عن الحكمة بمتابعتها اجتهاد الشيخ محمد سرور بن نايف زين العابدين (السوري الجنسية)، حتى إنهم ليوصفون

بـ "السروريين" من خارج إطارهم. وكل المعطيات تؤكد أن الفارق الجوهري الفعلي بين منهجي الرجلين يكمن في أنه على حين كان للشيخ عبد الخالق ذلك المنهج المرن في التعاطي مع العملية السياسية ولوازمها؛ فإن الشيخ سرور كان قد نهج في مرحلة من المراحل موقفًا سلبيًّا حادًّا إزاء دخول الإسلاميين العملية السياسية والمشاركة في (اللعبة) الديمقراطية؛ أو أيّ من مستلزماتها؛ وذلك كان الفارق الجوهري بين المنهجين أو المدرستين. وكان مؤسسو جمعية الإحسان وأتباعها ومَنْ لحق بهم ممن انفصل عن الحكمة على ذلك الموقف (موقف الشيخ سرور) منذ زمن التأسيس حتى زمن الثورات العربية؛ وذلك على نحو كلّيٍّ عامٍّ، وليس على مستوى أفراد سبقوا إلى ذلك، أو اختلفوا مع ذلك الخطاب قبل هذه المرحلة.

- أساس التحول ومدرسة سرور:

لمدرسة الشيخ سرور خلفية يحسن إيجازها هنا؛ فلقد كان الشيخ سرور واحدًا من عناصر الإخوان المسلمين، منذ صباه؛ وذلك لمدة عشر سنوات، قبل أن يتحول سلفيًّا بالمعنى (الخاص)، بسبب أنه –حسب روايته– اكتشف بعض المآخذ المَرَضية في جماعة الإخوان المسلمين؛ من أهمها ضعف اهتمامهم بالعقيدة، بحيث يمكن أن تحتوي جماعتهم كل أطياف العقائد الإسلامية؛ إذ المهم هو الولاء للجماعة وتنظيمها، قبل أي اعتبار آخر. ولقد كانت طريقتها في إدارة مسار الجماعة واقعة في ما يصفه بـ "فتنة الديمقراطية"، وعلى حد تعبيره فقد "فتِنَت (جماعة الإخوان) بمفهوم النظام الديمقراطي الغربي في الانتخابات، وألبست هذا المفهوم لباس الإسلام وسمَّته (الشورى)... ومرت فرص ذهبية من أجل الوصول إلى الحكم؛ لكنها لم تستغل لأن القادة كانوا قد فتنوا بالديمقراطية... جاء غيرنا من أعداء الله واستغل هذه الفرص"[1].

ولعل الشيخ سرور يُشير بذلك إلى فرص (عسكرية) لم تتفاعل معها الجماعة بسبب قناعتها بالعمل السلمي، مهما بدت طريقه طويلة.

وقد استقرَّ هذا الاتجاه عن الشيخ سرور لدى الباحثين في هذا المجال، أي رفض

---

(1) محمد سرور، "الوحدة الإسلامية: الحلقة الثامنة (السرورية)":
http://www.sudanforum.net/showthread.php?t=72791

التعاطي الإيجابي مع الديمقراطية ولوازمها، من انتخابات وتداول سلمي للسلطة أو مشاركة فيها؛ ومما يؤكد ذلك قول أحد الباحثين على سبيل المثال: "ويرى الشيخ محمد سرور أن الأنظمة الحاكمة في العالم العربي تتحكم في العملية الديمقراطية تحكمًا كاملاً، وتعطي لنفسها شرعية من خلال قبول الإسلاميين بالمشاركة فيها؛ كما يعتبر الشيخ دخول الإسلاميين في العملية إقرارًا بالنتائج المزورة التي تصيغها الدولة في نتائج التصويت والتلاعب بكامل العملية، وهذا يصبح كأنه إقرار بضعف شعبية التيار الإسلامي. ويرى الشيخ سرور أن هذه المفاسد لا توازيها المصالح المزعومة المستقاة من دخول عدد محدود من الأشخاص في البرلمان"[1].

إلا أنه مما يلفت النظر بشدة أن ذلك الاتجاه لسرور ذاته لم يستمر حتى النهاية؛ بل عاد بعد ذلك -ولا سيما بعد اندلاع ثورات الربيع العربي؛ حيث كان له موقف إيجابي منها- لما كان يأخذه على الإخوان، فقبل بالتعامل مع العملية الديمقراطية ولوازمها من مثل الانتخابات البرلمانية، والمشاركة في حكومات لا تلتزم بتطبيق الشريعة جزئيًّا أو كليًّا، والتعاون مع كل العاملين للإسلام بعيدًا عن معتقداتهم الخاصة، ما داموا في الإطار العام الواسع لأهل السنة والجماعة؛ وهو ما قاد إلى خيبة أمل كبيرة لدى بعض قيادات في جمعية الإحسان، حيث عبَّرت عن صدمتها من جراء هذا (التراجع)، وأبرز مَنْ يمكن ذكره في هذا السياق الشيخ عبد المجيد الريمي؛ الذي كان مصنفًا إلى عهد قريب من كتابة هذا الكتاب واحدًا من أبرز واجهات الجمعية، فقد عبَّر عن صدمته من حديث للشيخ سرور متلفز يؤكد فيه (الأخير) دعمه المطلق لثورات الربيع العربي -ومنه اليمن- ويصفها بأنها"ثورات أمة وليست ثورات حزب من الأحزاب، أو جماعة من الجماعات، وهذا هو مصدر قوتها، ونهض بها شباب، كنا نعتقد أن هؤلاء الشباب عاشوا أو ولدوا في عهد الاستعباد والذل؛ لكنهم انتفضوا بفضل الله، وأثبتوا وعيًا كبيرًا، وعلموا الناس طبيعة شعبنا العربي، وكيف أنه لا يرضى بغير الحرية بديلاً". ثم

---

(1) سعد الفقيه، "السلفيون والديمقراطية: دراسة لا بد منها":
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=602:2012-01-04-19-45-49&catid=147:2011-04-09-07-47-31

قدم الشيخ سرور النصيحة لكل مَنْ لا يتفق مع (المسار الديمقراطي) من السلفيين قائلاً: "بأنه لا بأس أن يظهر منهم مَنْ يقول بأنه لا يرى المظاهرات، يعني: يجتهد من طلاب العلم من يقول بأنه لا يرى شرعية الأحزاب، ولا يرى شرعية الانتخابات، ولا يرى شرعية المظاهرات؛ لكن ليعلم مَنْ يقول بهذا الكلام أنه يخالف جمهور علماء الأمة، حتى علماء السعودية تكلموا عن شرعية هذه الأحزاب والجماعات إن كانت مؤسسة على الحق، وعن شرعية الانتخابات؛ لكن خارج السعودية، ليعلم هذا الأخ أنه يتحدث عن مسألة يخالف فيها جمهور علماء الأمة؛ لكن أنا أريد ألا يجعل من رأيه تكفيرًا وتفسيقًا وتضليلاً للآخرين. ليقل هذا الرأي، ليكتب عن هذا الرأي، ثم عليه ألا يشق صف الدعوة السلفية، وعليه أن يحترم اجتهادات علماء الدعوة السلفية في بلده وفي البلاد الأخرى"[1].

وأشاد بتأسيس بعض الأحزاب السلفية في مصر، وكذا الجماعة الإسلامية هناك، كما دعا في الوقت ذاته السلفيين في اليمن لتأسيس حزب سياسي بقوله: "أما الإخوة في اليمن فأنصحهم من الآن بأن يؤسسوا حزبًا من الأحزاب، وأن يكون هذا الحزب ضمن الدائرة السلفية، وألا يكون قاصرًا على الجماعة رقم واحد أو رقم اثنين. وأن ينتبهوا إلى أن عليهم أن يخرجوا من الظرف الذي سبق هذه الانتفاضات المباركة، ويمارسوا الحرية، فهذا الحزب يجب أن يقوم على منهج شرعي سلفي، وأن يكون مفتوحًا لكل الجماعات داخل الدائرة السلفية"[2].

وحين سئل عن واحد من أبرز مكونات الثورة الشبابية (السلفية) في ساحات التغيير -وقتذاك- وهي (رابطة النهضة والتغيير) -التي كانت تشمل مكوني الإحسان والحكمة وغيرهما- قال الشيخ سرور: "هذه (رابطة النهضة والتغيير) وأمثالها في المحافظات اليمنية، هذا عمل متقدم، جزاهم الله خيرًا، ويشكرون، وقد

(1) الشيخ محمد سرور حول نصيحته لعلماء اليمن، من حوار متلفز أجراه معه طه الشايمي، النص الكامل له قبل مناقشة الشيخ عبد المجيد الريمي لمضامينه في:
www.muslm.org/vb/showthread.php?451127

(2) محمد سرور حول نصيحته لعلماء اليمن:
www.muslm.org/vb/showthread.php?451127

سدوا فراغًا قصَّر الإخوة السلفيون فيه، ويجب هذا التحرك، وهؤلاء طلاب علم، ويفهمون كغيرهم العمل السياسي، وأنه -كما ذكرت قبل قليل- ينطلق من المنطلقات الشرعية. هذا التكتل يجب أن ينبثق عنه حزب من الأحزاب يكون حسب المفاهيم والتصورات السلفية، وأن يبرز في الساحة الإسلامية، ولا نفرض على كل الإخوة أن ينضموا إلى هذا الحزب، وهو بمثابة فرض كفاية على الإخوة السلفيين، فعملهم طيب ومثمر إن شاء الله، ويؤدون دورًا كبيرًا؛ لكن أنصحهم أن يكون الهدف المرحلي عندهم سقوط النظام وعودة الحرية، وألا يشتغلوا بأمور أخرى؛ لأنها معروفة عندنا ومعروفة عند غيرنا"[1].

ونعود إلى حديث الصدمة التي عبَّر بها الشيخ الريمي عن خيبة أمله الكبيرة في حديث الشيخ سرور، وهو الذي طالما دعا كل مَنْ تابع دعوته إلى التميُّز عن الدعوات التجميعية، وجعل معيار العقيدة السلفية (الخالصة) المعيار الوحيد في ذلك، والابتعاد عن (الفتنة) الديمقراطية، وعدم مسايرة ما هو سائد إذا خالف ثوابتهم. وهنا يُعبِّر الشيخ الريمي عن قناعاته التي تراكمت منذ وعى نفسه ناشطًا في الوسط السلفي؛ لكنها أضحت منذ اندلاع الثورة اليمنية منتصف فبراير/شباط2011، وما أعقبها من تأسيس حزب الرشاد السلفي المنبثق عن جمعية الإحسان، أو حتى ائتلاف الإحسان الإسلامي في 14 مارس/آذار 2012 - في تزايد معلن، وقد غدا من غير المستغرب أن يجاهر الشيخ بتكفير العمل الديمقراطي جملة وتفصيلاً؛ أي فلسفة وآليات، ويستغرب على كل مَنْ يدعو إلى إعذار العاملين السلميين للإسلام -وفي مقدِّمتهم الشيخ سرور- لماذا لا يعذرون كذلك جماعات العنف كالقاعدة ونحوها، ويخرج كل مَن اختلف مع فهمه لمثل هذه القضايا من قائمة السلفية الحقة، ومن لم يخرجهم يعدُّهم منحرفين؛ إذ هم ساكتون على باطل، مثل سلفيي الإخوان[2]. وستأتي نبذة عن جملة أفكار الشيخ الريمي ذات الصلة، في سياق تداعيات تشكيل حزب الرشاد السلفي.

---

(1) محمد سرور حول نصيحته لعلماء اليمن:
www.muslm.org/vb/showthread.php?451127

(2) راجع تفاصيل رد الشيخ الريمي على الشيخ سرور حول هذه المسائل وغيرها في: *الشيخ محمد سرور حول نصيحته لعلماء اليمن*: www.muslm.org/vb/showthread.php?451127

- ائتلاف الإحسان الإسلامي:

حاول الباحث التحري حول التاريخ الدقيق للخروج بفكرة ائتلاف الإحسان الإسلامي إلى العلن فلم يعثر على تاريخ محدَّد؛ سواءً من قبل بعض القائمين المباشرين على الائتلاف كالشيخ عبد الله بن فيصل الأهدل رئيس الائتلاف؛ الذي أفاد الباحث أن ذلك يرجع إلى نحو مطلع الثورة الشبابية أي مطلع عام 2011[1]، أما مدير عام جمعية الإحسان الخيرية في صنعاء الأستاذ خالد المضلّع فقد أفاد الباحث أن فكرة ائتلاف الإحسان تعود إلى ما قبل ثورة الربيع اليمني مطلع عام 2011، وقد أسهمت إرهاصات الربيع بتأجيل الإعلان عنه إلى زمن الثورة؛ حيث تم الإعلان عنه مع مطلع أشهر الثورة[2]، أما الشيخ عبد الربّ السلاّمي فقد ذهب إلى أبعد من ذلك؛ حيث صرَّح للباحث أن ذلك يرجع إلى ما قبل الثورة بأكثر من سنة[3]. وربما يرجع ذلك الاختلاف -على الرغم من حداثة الفكرة- إلى أنها لم تعلن حتى الآن في لقاء عام كإشهار لها.

وتتلخص فكرة الائتلاف في محاولة الانتقال من صيغة العمل الخيري والدعوي النخبوي المحدود؛ الذي تميزت بالقيام به الجمعية طوال عقدين من عمرها، إلى صيغة العمل الجبهوي السياسي العريض؛ إذ يسعى الائتلاف إلى ضم كل العاملين الراغبين في الانخراط في النشاط السياسي من أعضاء الجمعية وسواهم من المؤمنين بفلسفة الائتلاف.

التعريف:

يُعَرِّف ائتلاف الإحسان الإسلامي نفسه بوصفه"جماعة إسلامية جامعة، تعمل لاستئناف الحياة الإسلامية، وتحقيق العبودية لله، وعمارة الأرض"[4].

---

(1) عبد الله بن فيصل الأهدل، حوار هاتفي أجراه معه الباحث، من حيث مقرّ إقامة الشيخ في مدينة الشحر بمحافظة حضرموت، في 25 سبتمبر/أيلول 2013.

(2) المضلّع، حوار هاتفي أجراه معه الباحث.

(3) السلامي، حوار مباشر أجراه معه الباحث.

(4) ائتلاف الإحسان الإسلامي، الدليل التعريفي، 4.

وما يلفت النظر في صيغة اسم الائتلاف دلالة الإصرار على إظهار عنـــوان (الإحسان) على الرغم من أن مهمة الائتلاف مختلفة -وإن ظاهريًّا- عن الجمعية؛ خاصة أن الائتلاف غدا الأساس والجمعية فرع له، وليس العكس، بحسب تصريح رئيس ائتلاف الإحسان الإسلامي للباحث[1]، ثم وضع (الإسلامي) بدل السلفي -مثلاً-!

ويظهر أنه ليس لذلك الحرص على وصف الائتلاف بـ (الإحسان) من تفسير جوهري سوى فرضية الحرص على أن يظل ارتباط الائتلاف بالجمعية حقًّــا معلومًــا ودائمًا، وغير قابل للتفرد يومًا باجتهاد له خارج الإطار الأساسي (الجمعية).

أما وضع صفة الإسلامي للائتلاف وليس السلفي -مثلاً- فقد سأل الباحـــث رئيس الائتلاف عن ذلك فأفاد أنه يقرُّ أن هذا موضع تساؤل ونقد كثيرين، بوصف المجتمع إسلاميًّا من الأساس؛ لكنه سوّغ لذلك باعتبار الفكرة -فكرة الائـــتلاف- (إسلامية)[2]. أما مدير عام الجمعية في صنعاء فذكر أن هذا يؤكد أن الائـــتلاف لا يحرص على النخبوية المتمثلة في إطار الجمعية، أو حتى العاملين المستقلين للإســـلام؛ بل يمكنه أن يستوعب في صفه كل يمني مؤدٍّ للشعائر الإسلامية[3].

رؤية الائتلاف:

لدى الائتلاف رؤية، وهي حسبما ورد في منشور التعريف به "نسعى لنكون جماعة تجديدية منظمة، ملتزمة بمنهج أهل السنة والجماعة، واسعة الانتشـــار، ذات ممانعة وتأثير ظاهر، متميزة بالشمولية، والتأصيل العلمي، والوضـــوح المنـــهجي، والشورى، والعمل المؤسسي، رائدة في العلم والدعوة والتربية والحســـبة والعمـــل الخيري، وذات حضور ظاهر اجتماعيًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا، كـــل ذلـــك ضـــمن مشروع إصلاحي شامل يؤسس للتغيير وإقامة شرع الله"[4].

---

(1) عبد الله بن فيصل الأهدل، حوار هاتفي أجراه معه الباحث.
(2) الأهدل، حوار هاتفي أجراه معه الباحث.
(3) المضلّع، حوار هاتفي أجراه معه الباحث.
(4) ائتلاف الإحسان، الدليل التعريفي، 4.

ويظهر من خلال الرؤية أنها أقرب إلى مفهوم الائتلاف منها إلى رؤيتـــه؛ إذ يفترض أن تصف الرؤية ما طبيعتها، غير أنها اكتفت هنا بتقديم الائتلاف بصـــورة تختلف فنيًّا عن تقديمه في التعريف، مع أن الاستخلاص جدّ متقارب، وبعيدًا عـــن ذلك الاعتبار الفني؛ فإن الاستخلاص الأهم أن الائتلاف يؤسس لجماعة إســلامية سلفية شاملة في رؤاها، متكاملة في جوانب اهتمامهـــا، شـــأنها في ذلــك شـــأن الجماعات الإسلامية الأخرى التي باتت تصنف (سياسية)، أو في قائمة (الإســـلام السياسي)، بحسب التصنيف الإعلامي والسياسي، الذي لا يعترف غالبًا بشمولية الدين لكل جوانب الحياة.

رسالة الائتلاف:

جاء في المنشور التعريفي للائتلاف: "بعون الله تعالى، ثم بالعمـــل الجمـــاعي المنظم، والبناء المؤسسي المتقن، والحضور الواسع في قطاعات المجتمع، وباكتفـــاء ذاتي في الموارد البشرية والمالية، تنشر العلم والدعوة، ونبني الجيل، وندفع المنكـــر، ونساهم في الإصلاح بالتكامل مع الغير، وفق منهج أهل السنة والجماعة"[1].

أما الرسالة فواضحة الدلالة، وإن كان من اللافت فيها تكرار التركيز علـــى مصطلح (أهل السنة والجماعة)، مع أن ذلك معلوم بالبداهة، مـــا دام أن فكـــرة الائتلاف قد انبثقت عن جمعية سلفية معروفة، وإن أراد القائمون عليها وعليـــه أن يغدو الائتلاف هو الأصل وأن تصبح الجمعية فرعًا له! علاوة علـــى أن العمـــل الجبهوي الذي يطمح إليه الائتلاف، يختلف كليَّة عن الاتجاه المدرسي (النخبـــوي) الذي كان يقوم عليه العمل السلفي الخالص يومًا في إطار الجمعية أو ســـواها؛ إذ كان يعتمد على الاجتباء والتنقية، أو ما كان يعبِّر عنه الشيخ ناصر الدين الألبـــاني -مثلاً- بـــ (التصفية والتربية)؛ وذلك بعد عمل اختبارات مرحلية أو ما يشبهها، للتأكد من حقيقة التزام الفرد بالمنهج الصارم للمدرسة (السنيَّة)، وفـــق اجتـــهاد القائمين على هذه المؤسسة أو تلك، فتختار أفضل الكوادر التزامًا بأدبيات الفكرة وتنفيذها؛ لكن لعل التأكيد على ذلك يأتي في سياق الاحتكاكات الداخلية، الـــتي

(1) ائتلاف الإحسان، الدليل التعريفي، 4.

قد يصل ببعضها الخلاف إلى حدٍّ نـزع صفة (السلفية) عن (الائتلاف)، فكان ذلك التأكيد!

الأهداف:

يمكن تصنيف أهداف ائتلاف الإحسان الإسلامي إلى[1]:

1. **الهدف العلمي والدعوي:** الاهتمام بالدعوة إلى الله، ونشر العلم، والاهتمام بالتأهيل الشرعي، وتصحيح المفاهيم، ورفع مستوى الإيمان والتدين في المجتمع.
2. **الهدف الخيري:** تقوية وتطوير العمل الخيري بما يساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع.
3. **الهدف المؤسسي:** ضبط وتقوية العمل المؤسسي القائم، وتطويره، والسعي لإنشاء مؤسسات نوعية بحسب الحاجة.
4. **هدف تنمية الموارد المالية:** إيجاد وتنمية وضبط الموارد المالية للوصول إلى الاكتفاء الذاتي.
5. **الهدف التربوي:** البناء التربوي المتكامل للأفراد وتوسيع دائرة العمل التربوي في المجتمع لإيجاد الشخصية المسلمة الكاملة.
6. **الهدف التأهيلي والتطويري:** تطوير وتأهيل الأفراد والقيادات أكاديميًّا ومهاريًّا في كافة التخصصات التي يحتاجها الائتلاف.
7. **الهدف السياسي والحقوقي:** نشر الوعي والثقافة السياسية، وإيجاد كوادر سياسية، والسعي لإيجاد مؤسسات سياسية ومنظمات حقوقية ونقابية بما لا يخالف الشرع.
8. **الهدف الجماهيري:** توسيع قاعدة الأنصار والمؤيدين جماهيريًّا، وإيجاد عمق اجتماعي وقبلي فاعل ومؤثر.
9. **الهدف الاحتسابي:** إحياء فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتقوية التيار الاحتسابي وترشيده.

---

(1) ائتلاف الإحسان، الدليل التعريفي، 5.

10. **الهدف الإعلامي**: تقوية العمل الإعلامي وإيجاد مؤسسات وكوادر إعلامية متميزة.
11. **هدف الأسرة والمرأة**: الاهتمام بالأسرة والمرأة تعليمًا وتربيةً وتأهيلاً، وفتح المؤسسات الخاصة بذلك.

والواقع أن صياغة الأهداف -وإن لم تميِّز بين ما هو مطلب قريب منها وما هو متوسط أو بعيد- لكنها تتسم بالشمول على وجه الإجمال، المنسجم إلى حدٍّ مقدَّر مع صيغة العمل الجبهوي، كما أنها كانت من الذكاء بحيث ظلَّت تُعلن ارتباط الائتلاف بجمعية الإحسان من طرف خفي؛ فالجمعية وإن تم تفريغها للعمل الخيري والإغاثي والاجتماعي؛ فيما صار يناط بالائتلاف القيام بالمهام التربوية والسياسية والفكرية والدعوية ونحوها؛ غير أنه من الواضح أن لا فصل نهائيًّا بينهما؛ خاصة أن الانتماء إلى الائتلاف لا ينفي صيغة الانتماء إلى الجمعية؛ بل يؤكدها، لا سيما بعد أن غدا الائتلاف هو الأصل، والجمعية أضحت فرعًا من فروعه؛ أي أنه ليس شرطًا أن يكون أي عضو في الائتلاف ذا انتماء بالضرورة إلى الجمعية؛ وبتعبير منطقي فكل إحساني ائتلافي، وليس كل ائتلافي -بالضرورة- إحسانيًّا.

الأنشطة:

أورد المنشور التعريفي للائتلاف جملة من وسائل النشاط عبر المؤسسات والوسائل التالية[1]:

1. مراكز العلم الشرعي والمحاضن التربوية والمنابر الدعوية.
2. المؤسسات المتخصصة.
3. وسائل الإعلام والنشر المختلفة: المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية.
4. المناشط السياسية والثقافية والاجتماعية.
5. الاستثمار الاقتصادي.
6. النقابات والاتحادات والمجالس الأهلية والرسمية.

---

(1) ائتلاف الإحسان، الدليل التعريفي، 7.

7. التواصل والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الأخرى والأفراد.

وفي سبيل بلورة ذلك عمليًا ما أمكن بدأ بعض قياديي الائتلاف بالتبشير بفكرة الائتلاف، وتثقيف الأفراد الراغبين في الانضمام إليه برؤيته ورسالته وأهدافه، وما يتصل بذلك من مسائل وتساؤلات.

وفي هذا الاتجاه وصف رئيس ائتلاف الإحسان الإسلامي الشيخ عبد الله بن فيصل الأهدل ائتلاف الإحسان أنه جاء لتحقيق مبدأ (التعاون)، ووصفه بأنه "جماعة إسلامية منطلقة من منهج أهل السنة والجماعة، وهي تمقت العصبية والحزبية المقيتة ولها رؤى سياسية"[1].

وفي السياق ذاته أوضح الشيخ أحمد بن علي برعود عضو "اتحاد علماء ودعاة المحافظات الجنوبية" أن الائتلاف ليس وليد اللحظة؛ ولكنه عبارة عن جهود كبيرة قام بها دعاة مخلصون في هذه الجماعة[2]. فيما دعا الشيخ عبد الله اليزيدي رئيس جمعية الإحسان ورئيس المجلس التنفيذي بحضرموت، عضو شورى الائتلاف، ورئيس المجلس التربوي العام، الشباب إلى الالتفاف حول أهداف هذا الائتلاف وناشد المحسنين والخيرين دعمه[3].

وبدأ الائتلاف في فتح فروع له في المحافظات، ويبدو أن محافظة حضرموت تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية والنشاط، وقد يرجع ذلك إلى كون رئيس الائتلاف الشيخ عبد الله الأهدل مقيمًا فيها؛ ولذلك كان إشهار فرع الائتلاف بوادي حضرموت في3 فبراير/شباط 2013. وتم تعريفه أنه "ائتلاف سلفي يسعى لجمع صفوف السلفيين في وادي حضرموت واتخاذ مواقف إزاء المستجدات المعاصرة"[4].

---

(1) عبد الله بن فيصل الأهدل، "لقاء تعريفي بائتلاف الإحسان الإسلامي":
http://vb.alsheher.com/vb/showthread.php?p=564561

(2) أحمد بن علي برعود:
http://vb.alsheher.com/vb/showthread.php?p=564561

(3) عبد الله اليزيدي:
http://vb.alsheher.com/vb/showthread.php?p=564561

(4) صفحة فيسبوك الفرع:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=468342706531934&id=467937866572418

أما أهداف الائتلاف الخاصة بأبناء حضرموت فهي[1]:

1. الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.
2. الدعوة إلى حكم عادل رشيد ينطلق من ثوابت الإسلام.
3. جمع كلمة السلفيين في وادي حضرموت تحت إطار واحد.
4. محاربة الظلم والاستبداد بكافة أشكاله وبالطرق السلمية، مع العمل على تلبية تطلعات أبناء وادي حضرموت ومطالبهم العادلة.
5. المساهمة في النهوض بالمجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا ودعويًا وثقافيًا.
6. مد جسور التواصل والتعاون والتنسيق مع كافة القوى الخيرة في المجتمع.

والحقيقة أن جانبًا من هذه الأهداف هي انعكاس للأهداف الكلية للائتلاف العام؛ بيد أن الإشارة جديرة هنا -بما يقتضيه السياق- إلى أن صيغة الائتلاف على هذا النحو جاءت في الأساس -بحسب تتبع الباحث- سابقة لإشهار اتحاد الرشاد (اليمني) أي حزب الرشاد السلفي، الذي جاء الإعلان عنه تاليًا للائتلاف. وقد كان ثمة حديث يدور وجدل يتزايد حول الصيغة الأنسب التي سيخرج بها السلفيون؛ سواء على مستوى جمعيتي الإحسان والحكمة، ومن يرغب الانضواء في إطارهما، أم تحت كل واحدة منفردة، حال تعذر الاتفاق، وهذا ما حدث.

وحين أعلن الرشاد عن نفسه، وقع قدر غير قليل من الجدل الداخلي، ومن مؤشرات ذلك انسحاب بعض الأسماء المؤسسة في إطار الإحسان نفسه -كما سيرد عند الحديث عن اتحاد الرشاد في موطنه لاحقًا- ولكن لمَّا لم يصبح الائتلاف بمستوى الحضور الإعلامي الذي برز به الرشاد؛ إذ لا يزال محدود الحضور الجماهيري -إذا استثنينا جمهور جمعية الإحسان وأنصارها- وضعيف النشاط الفعلي والتفاعل لإعلامي -إذا استثنينا المقرَّ الرئيس لجمعية الإحسان- وليس الائتلاف -حيث يقع موطن رئيس ائتلاف الإحسان الإسلامي، في محافظة

---

(1) صفحة فيسبوك الفرع:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=468342706531934&id=467937866572418

حضرموت- مع أن الهدف الأساس للائتلاف كان القيام بمهام الحزب السياسي، التي تمكن الرشاد من الاضطلاع بها -وإن إعلاميًّا- إلى حدٍّ لافت، خاصة أنه الوحيد من بين كل مكونات السلفية الذي استطاع أن يحقق حضورًا في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني، عبر رئيسه، وأن ينتزع ثمانية مقاعد في عضوية مؤتمر الحوار الوطني، من بينهم امرأة؛ وذلك على حين لم يحقق شيئًا من ذلك ائتلاف الإحسان، أو حتى الائتلاف السلفي الممثل لجمعية الحكمة وفصيل المأربي، وإن تمكنت جمعية الإحسان أن تحظى بممثل وحيد لها في المؤتمر، هو الشيخ كمال عبد القادر بامخرمة؛ لكن سرعان ما تم التخلص منه، وتجميد عضويته، بعد تأويل تصريح له، اتهم بسببه بـ "الإساءة" إلى أطراف سياسية!

وحاصل القول هنا: إن صيغة ائتلاف الإحسان تسعى إلى أن تصبح بمنزلة التكتل الحزبي السياسي الأكبر للسلفيين في إطار جمعية الإحسان أولاً، ثم تتسع لتستوعب غيرهم من المؤمنين أو المؤيدين -ولو نظريًّا- لأطاريح الائتلاف، فهل ستنجح الفكرة عمليًّا؟ بالنظر إلى الموروث الفكري (السلفي) شديد التعقيد والتدقيق في مدى انطباق مواصفات وشرائط "أهل السنة والجماعة" بمفهوم مدرسي خالص، على الفرد الراغب في الانضواء تحته؟ خاصة حين يكون ذا فكر حر، وذهنية ناقدة، أو أنه ينتمي إلى مدرسة سلفية أخرى في إطار مدارس أهل السنة والجماعة؟ زد على ذلك دخول اتحاد الرشاد على الخط؛ فهل ذلك في إطار التنسيق بين الائتلاف والاتحاد؟ أم أنه نتاج نزاع داخلي طفح إلى الخارج بظاهرة الاتحاد؟ وكل ذلك له موضعه من الدراسة لاحقًا.

إشكال منهجي على الطريق:

ثمة مشكلتان تواجهان الباحث في مواقف السلفية الإحسانية، وكذا ائتلاف الإحسان المنبثق عن الجمعية؛ هما:

أولاً: تلك الشحة في المصادر المعرفية والبيانات الكافية المشار إليها سابقًا؛ سواء للجمعية أم للائتلاف، حتى بعد التواصل مع بعض المسؤولين عن الائتلاف،

فأكدوا أنه ليس لديهم حتى الآن، سوى ما لدى الباحث من الكتيب التقليدي للائتلاف المحتوي على الأهداف والرؤية والرسالة؛ ومن ثَمَّ فيصعب على الباحث تغطية جميع محاور هذا الفصل -على نحو ما تم مع كلٍّ من السلفية التقليدية، وسلفية الحكمة- من السلفية الجديدة، ما لم يدمج بين موقفي الجمعية والائتلاف، سواء من الناحية العملية -إن تحققت- أم من الناحية النظرية -إن توافرت- خاصة مع افتقاد الجمعية وكذا الائتلاف للمنابر الإعلامية المعتادة، المعبرة عن مواقفهما، مع قيام هاجس التبرؤ المبالغ فيه -من وجهة نظر الباحث على الأقل- من كل منبر أو مؤسسة أو مركز، أو نحو ذلك ينظر إليه على أنه تابع للجمعية؛ مما اضطر القائمين على شأن الجمعية أو الائتلاف أو كليهما إلى أن يحرصوا على تقديم الجمعية كإطار خيري واجتماعي خالص، مقرِّين بمسؤولية الائتلاف -وليس الجمعية- عن بعض تلك المؤسسات وتبعيتها له، كمركز الجزيرة العربية للبحوث والدراسات، ومؤسسة الفتاة اليمنية للتنمية، ومؤسسة الهداية، وكلية القلم بإب، ونحوها[1]. لكن أليس من المفارقة أن يقال ذلك مع علم الجميع أن جميع هذه المؤسسات سابقة في نشأتها للائتلاف بسنوات، بعضها طويلة؟

ثانيًا: لما كان ائتلاف الإحسان صيغة أشمل من صيغة الجمعية؛ أي أن الجمعية -بوجه عام- تنضوي في إطار الائتلاف؛ سواء من الناحية الهيكلية أو النظامية (الرسمية) الجديدة، أم من الناحية المنطقية والعملية؛ أي من حيث إن أعضاءها هم أعضاء بالجملة كذلك في الائتلاف، ولا سيما في فترة التأسيس؛ فلا مناص من الدمج النسبي -وليس الخلط والتداخل بالضرورة- بين موقفي الجمعية والائتلاف في تغطية المحاور المحددة مع الاتجاهات السابقة، مع الإشارة المناسبة فيما إذا كان هذا الموقف يمثل الجمعية أم الائتلاف، خروجًا من إحداث الإلباس والتداخل؛ هذا مع أن رئيس ائتلاف الإحسان الإسلامي الشيخ عبد الله الأهدل أقرَّ بأن الأمر لا يخلو من خلل -ولا سيما من الناحية القانونية- أي أن تكون جمعية خيرية تابعة لجهة في مستوى ائتلاف الإحسان، الذي يتميَّز بالحضور السياسي الفاعل، مؤكدًا أن هذا يتعارض مع قانون الجمعيات الخيرية، ذات النفع

---

(1) الأهدل، حوار هاتفي أجراه معه الباحث.

العام، غير أنه أرجأ البت النهائي في الأمر إلى ما بعد نهاية الفترة الانتقالية لحكومة الوفاق؛ وذلك في ضوء ما ستسفر عنه المرحلة القادمة[1].

إن مبرر هذا الإجراء المنهجي -بالنسبة إلى الباحث- أنه بالنظر في قيام الإشكالين السابقين من منطلق ذلك الفصل الافتراضي بين مهام الجمعية ونشاطها، وكذلك مهام الائتلاف ونشاطه؛ تأكد له أن ذلك الفصل إلى الموقف الصوري أقرب؛ أي أنه توزيع أدوار (مشروع) بين الجهتين، خروجًا من الحرج الشرعي والقانوني للجمعية، التي بدأت اليوم تبحث عن دور سياسي معلن، بعد فترة عزوف عن الرغبة العملية في المشاركة السياسية، والانخراط في العملية (الديمقراطية)؛ بل الموقف السلبي الحاد في المرحلة السابقة؛ بيد أن ذلك ليس مقنعًا من الناحية المنطقية والعملية، إذا ما أصرت الجمعية أو الائتلاف على ترديد عبارة أن ثمة فصلاً حقيقيًّا وموضوعيًّا كاملاً بين الجهتين، بحيث لا يرتبطان سوى في الفكر العام فحسب، كما استوحاه الباحث من حديث عابر مع بعض قيادات الإحسان، أو أثناء نقاش بعضهم عند إعداده للدراسة، ذلك أنه يتعذر الفصل الحقيقي الموضوعي بين الجهتين، من حيث إن القائمين على الائتلاف -ولا سيما في فترة تأسيسه- كلهم من الإحسان، بحثًا عن صيغة سياسية جبهوية جامعة، تُخرج الجمعية من الحرج الشرعي والقانوني من جهة، وتسبق بذلك أو حتى تحاكي غيرها من الجمعيات المماثلة، من جهة ثانية، كما تضمن مضي الائتلاف المقترح في الخط الفكري والسياسي للقائمين على الجمعية طوال العقدين الماضيين من عمرها؛ ومن ثَمَّ تضمن ولاءه في كل مراحله الحالية والمستقبلية.

نظرًا إلى ما سبق، سيقوم الباحث بدمج الجمعية والائتلاف معًا، مع التنبيه للفصل بينهما، كلما رأى ذلك ضروريًّا، محققًا للمنهجية المنضبطة في دراسته ما أمكن.

---

(1) الأهدل، حوار هاتفي أجراه معه الباحث.

المبحث الثاني

الأنشطة والتحالفات والمواقف

في ضوء ما تقدَّم بوسع الباحث أن يفصل -ما أمكنه الفصل- بين أنشطة الجمعية وأنشطة الائتلاف؛ وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأنشطة:

1- النشاط في الجمعية:

يعد النشاط في أي جمعية أو مؤسسة انعكاسًا للأهداف، وإذ أصبحت الأهداف -كما تقدم- منحصرة في المجالين الاجتماعي والصحي، بعد أن كانت شاملة قبل ذلك للمجال الثقافي؛ فإن ذلك يعني أن كل نشاط في المجال التربوي والتعليمي (الثقافي-العلمي) أدى دوره في مرحلة أو مراحل سابقة، ثم أوكلت مهمته أو ما تبقى منها إلى مؤسسات أخرى، ومع أن ذلك لا يزال في النهاية مصنفًا -بوجه ما- على الجمعية؛ فإن من الواضح أنه لم يعد يحتل تلك الأهمية المفترضة؛ بل غدا في مرتبة ثانوية، بعد تلك التطورات التي قضت بتفرغ الجمعية للعمل الخيري والإغاثي (الاجتماعي-الصحي)، وتظل الإفادة من مخرجاته حاضرة غالبًا.

وعلى أي حال فمن المؤكد أن الجمعية نشطت عبر نحو عقدين على نحو مباشر في هذا المجال، وحققت مخرجات معينة، تمثلت في تخريج أفواج من الطلبة من تلك المراكز أو المؤسسات، كما أن لديها نشاطات تربوية أخرى؛ مثل عقد الدورات الشرعية، وتسيير الرحلات العلمية، والقيام بالدعوة في المساجد بوجه خاص. كما أنه من غير البعيد تحقيق استفادة من نوع ما من نشاط تلك المراكز

والمؤسسات المصنفة عليها؛ من حيث قيام تعاون معين بينها وبين الجمعية، ولعل ذلك سبب التصنيف من قبل بعض المتابعين قبل غيرهم.

ومن جانب آخر فليس من الممكن فصل بعض المجالات -على نحو نهائي وحاسم- عن بعضها، وعلى سبيل المثال فالنشاط الدعوي المتمثل في إنشاء المساجد وتزويدها بالدعاة والأئمة، ليس منبت الصلة عن النشاط التربوي والثقافي أو الفكري والعلمي، خاصة أن هناك نظام الكفالة في الجمعية للأئمة والدعاة، وهو ما يعني القيام بضمان راتب الإمام أو الداعية وتوفير احتياجاته اللازمة الأخرى؛ وذلك مثل المسكن، وربما المركب (المواصلات)، وهذا ينعكس من حيث مخرجاته على المجال التربوي أو الثقافي. وإلى ما قبل سنوات قليلة (2009) فإن الجمعية كفلت أكثر من 320 داعية وإمامًا[1].

أما في المجال الاجتماعي فيتمثل نشاط الجمعية في بناء المساجد؛ حيث ثمة ما يفوق الألف مسجد في مناطق مختلفة من اليمن، وهناك مشروع كفالة الأيتام، حيث تكفلت الجمعية بأكثر من 1600 يتيم.

أما المشاريع التي تتكرر سنويًّا -وإن اختلف زمن البدء بها- فمثل مشروع إفطار الصائم؛ فلعله من أكثر مشاريع الجمعية نجاحًا وتكرارًا، حيث تتولى الجمعية سنويًّا القيام بذلك في مناطق مختلفة من البلاد، كما في مشروع الأضاحي، وكسوة العيد، وتوزيع المواد الغذائية والمساعدات النقدية من الزكاة[2].

وبالنسبة إلى المجال الصحي فثمة نشاط فيه مثل تسيير القوافل الصحية، وربما الإسهام في دعم بعض قطاعاتها، وإن كان أقل من المجال السابق؛ ولذلك فإن المجال الصحي يأتي في المرتبة الثانية بعد المجال الاجتماعي، وفي مرتبة ثالثة بعد الثقافي أو العلمي، ويبدو أن ذلك يعود إلى طبيعة عمل الجمعية الأساسي في المجال الاجتماعي بمعناه التقليدي المباشر.

---

(1) علي محمد مقبول الأهدل، "الإسلاميون: رؤية واقعية"، ورقة عمل مقدَّمة إلى ندوة "صورة الإسلاميين من وجهة نظر الإسلاميين في اليمن" التي عقدت بإشراف منظمة (G.T.Z) الألمانية بصنعاء في 31 من مايو/أيار 2009، 35.

(2) الأهدل، "الإسلاميون: رؤية واقعية"، 35.

وبالجملة فإن آخر إحصائية صادرة عن جمعية الإحسان الخيرية تثبت أن جملة ما تم إنجازه عبر الفترة الماضية تمثّل أبرزه في 1670 مسجدًا ومركزًا إسلاميًّا في 22 محافظة، و12 مدرسة، وحفر 83 بئر ماء سطحي و(ارتوازي)، وكفالة ما يزيد عن 2360 يتيمًا، و186 أسرة فقيرة، وتوزيع أكثر من 154 طنًّا من الأدوية المتنوعة، وإقامة 688 حلقة تعليم لكتاب الله تعالى، وإعفاف 4500 شاب وشابة، وتبني 10 إسكانات جامعية، في 8 محافظات، و9 مراكز علمية رجالية ونسائية، وإقامة 62 مركزًا ومخيمًا وقافلة صحية، لمكافحة الأمراض المعدية والكوارث الصحية[1].

2- النشاط في الائتلاف:

سبق الإفصاح عند الحديث عن فكرة الائتلاف وفلسفته الكليَّة عن أنشطة الائتلاف المفترضة المنصوص عليها في الدليل التعريفي، ولا بأس من إعادتها هنا انسجامًا مع الطريقة المشار إليها آنفًا، حيث تتمثل في[2]:

1. مراكز العلم الشرعي والمحاضن التربوية والمنابر الدعوية.
2. المؤسسات المتخصصة.
3. وسائل الإعلام والنشر المختلفة: المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية.
4. المناشط السياسية والثقافية والاجتماعية.
5. الاستثمار الاقتصادي.
6. النقابات والاتحادات والمجالس الأهلية والرسمية.
7. التواصل والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الأخرى والأفراد.

ثانيًا: التحالفات:

ليس ثمة معطيات معرفية دقيقة يمكن البناء العلمي عليها للحديث عن تحالف لجمعية الإحسان الخيرية، أو حتى لائتلاف الإحسان الإسلامي، وفق المعنى المتقدِّم عند الحديث عن السلفية التقليدية أو سلفية الحكمة، وغاية ما يمكن إيراده هنا أن

---

(1) جمعية الإحسان الخيرية، "من ثمار عطائكم"، (منشور منفصل).

(2) ائتلاف الإحسان، الدليل التعريفي، 7.

ثمة دعمًا ماديًّا وغير مادي، معلنًا وغير معلن تتلقاه الجمعية، دون ما يُثبت قيام تحالف أو تبعية أو متابعة فكرية أو سياسية، أو نحو ذلك لأي جهة داخلية أو خارجية داعمة؛ ومن الدعم المعلن -على سبيل المثال- دعم بعض المؤسسات الخيرية في العربية السعودية؛ مثل: مؤسسة مكة المكرمة الخيرية، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، ومؤسسة الحرمين (قبل حظر نشاطها)، وثمة مؤسسات أخرى لا تود الإعلان عن نفسها؛ وذلك وفقًا لرئيس فرع الجمعية بصنعاء الدكتور علي محمد مقبول الأهدل[1].

والتعويل في التمويل في مثل هذه المؤسسات الناشئة يعتمد بالدرجة الأساس على البندين الثاني والرابع، أما الحديث عن اشتراكات الأعضاء والأوقاف والاستثمارات الخاصة بالائتلاف فحديث تقليدي لا يقدِّم كثيرًا، فماذا عسى اشتراكات الأفراد العاديين أن تقدِّم، إذا كان هناك ثمة اشتراك فعلي منتظم؟ ومتى كان ثمة نظام دقيق وأمين وصارم لاستثمارات الأوقاف في بلد لا تسوده ذهنية العمل المؤسسي؛ سواء على مستوى السلطات الرسمية العليا، أم على مستوى أفراد متنفذين من متوسطي القيادات الإدارية وحتى صغارهم؟ ناهيك عن أن المرء لا يقوى على الحديث عن قطاع استثماري، في غياب أجواء آمنة، تضمن مضي عملية الاستثمار في طريقها؛ وذلك من غير الوقوع في عملية نهب أو اغتصاب للعقار الاستثماري، أو تدخل أفراد متنفذين، أو جهات فاسدة من هنا أو هناك للسيطرة عليه، أو التضييق على مالكه أو ملاكه، لكي يشعروا بالإرهاق فيزهدوا فيه، أو يقبلوا بالمساومة على الشراكة (الظالمة) مع بعض المتنفذين!

وحاصل القول: إن الدعم الذي لا يظهر من ورائه أجندة مثيرة للجدل، أو شروط معيَّنة تنعكس على أداء الجمعية أو الائتلاف بالتبعية والولاء عُرف سارٍ لدى كثير من الجمعيات والمؤسسات والتكتلات في اليمن وغيرها، وليس فيه ما يتعارض مع معاني الاستقلالية، وما في حكمها.

وتبقى الإشارة جديرة إلى أن الحديث عن متابعة فكرية لاجتهاد مدرسة الشيخ محمد سرور لا ينبني عليها أي معنى للتحالف الذي يقود إلى إثارة تساؤلات

---

(1) علي الأهدل، "الإسلاميون: رؤية واقعية".

(مثيرة للجدل) كتلك التي تم الحديث عنها عند الحديث عن متابعة السلفية التقليدية في شقها (الحجوري) أو (المأربي) للشيخ المدخلي، أو جمعية الحكمة لجمعية إحياء التراث ورمزها السابق الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، أو مَنْ جاء بعده على غير منهجه؛ إذ إن تلك الأسماء والعناوين، لدى بعضها من الارتباطات (المثيرة للجدل) مع جهات حكومية، وغير حكومية، ما يدفع لتصنيف ذلك الارتباط بأنه (تحالف)، وفق ذلك المعنى.

من هنا يبدو أن الشيخ حسن الزومي أحد الوجوه البارزة في جمعية الإحسان، الذي أصبح فيما بعد أمين عام ائتلاف الإحسان الإسلامي، قبل أن يُصبح رئيسًا للدائرة السياسية لاتحاد الرشاد اليمني (السلفي)، كان واثقًا حين نفى ارتباط ما وصفه بالاتجاه السلفي التجديدي (وهو يُشير إلى جمعية الإحسان والائتلاف السلفي واتحاد الرشاد) بأي جهة خارجية على نحو من التبعية، واصفًا له بأنه "ليس تابعًا لأي دولة أو نظام خارجي، ومن ادعى خلاف ذلك فعليه الدليل؛ ولكن التيار السلفي يحرص أشد الحرص على التواصل مع الشعوب العربية والإسلامية في كل مكان، والاستفادة من إمكانياهم وخبراهم وتجارهم، وما نراه من حصول بعض الدعم الخيري لليمن عن طريق الجمعيات السلفية، فهو في حقيقته تواصل بين الشعوب ومبادرات فردية، وليس دعمًا من دولة أو نظام"[1].

ثالثًا: الموقف من الثورة وقضايا في العمل السياسي

- الموقف من الثورة:

تميزت جمعية الإحسان عبر بعض أبرز قياداهَا وكثير من أعضائها بالوقوف مع الثورة ودعمها سواء عبر المشاركة الفعلية في "ائتلاف الشباب الرائد"، أم عبر انضواء بعضهم في إطار "رابطة شباب النهضة والتغيير" الذين كان يضمهم مع سلفيين آخرين من الحكمة، ومن السلفيين المستقلين، أم عبر التأييد والمباركة وإن

(1) حسن الزومي، حوار مع صحيفة أخبار اليوم (اليمنية)، 16فبراير/شباط 2012: akhbaralyom.net/nprint.php?sid=50437.

بدت أشبه بالموافقة الضمنية بالنسبة إلى بعضهم. وعلى خلاف الأمـــر في جمعيـــة الحكمة؛ حيث حدث التعارض بين بعض القيادات في الموقف من الثورة، فقد كان الانسجام هنا هو السائد؛ إذ لم يقف الباحث -سواء من خلال اهتمامه ومتابعاته أثناء نشاط الثورة وتسجيل المواقف معها أو ضدها، أو الوقوف المتأرجح بينهما، أم حتى أثناء بحثه المقصود عن تلك المواقف- على تنـــاقض أو تعـــارض يُـــذكر، باستثناء موقف الشيخ عبد المجيد الريمي -وربما معه آخرون غير معروفين في الوسط العام- ذاك الذي كان شخصية قيادية بارزة في جمعية الحكمة؛ وذلك إلى ما قبـــل إعلان اتحاد الرشاد السلفي عن نفسه، على الرغم من نفي أحد قيادات الإحســـان لذلك؛ حيث صرَّح للباحث بعد أن سأله عن مواقف الشيخ الخارجة عن نســـق الجمعية والائتلاف في مواقف عديدة أهمها مؤخرًا الثورة، فأفاد أن الشيخ الريمـــي شخصية ذات تقدير واحترام في الجمعية وخارجها؛ لكنه لم يكن يومًا عضـــوًا في أي هيئة إدارية أو لجنة رقابة، أو أسند إليه عمل قيادي في إطار الجمعية[1].

لقد تبلور الموقف من الثورة عمليًّا عبر المشاركة الكاملة لقيـــادات جمعيـــة الإحسان وأعضائها، وكذا الائتلاف؛ وذلك كافٍ، وافٍ بغرض البحـــث مـــن الناحية المنهجية؛ بيد أن ثمة تصريحات إضافية معززة، يمكن الاستئناس بها من مثل تصريح الشيخ حسن الزومي -الأمين العام السابق لائتلاف الإحسان الســـلفي- الذي نعى على بعض السلفيين مناصرة الحاكم المستبد، والوقوف معـــه والإفتـــاء

---

(1) المضلّع، حوار هاتفي مع الباحث. لكن الشيخ الريمي كان يقدِّم نفســـه إلى مـــا قبـــل حدوث تطورات أخيرة في مواقفه بأنه قيادي مؤثر في الإحسان؛ حيـــث كـــان وراء انضمام كثير من الشباب إلى الجمعية، كما هو عضو مجلس شورى الائتلاف؛ لكنـــه فُصل منه على خلفية مواقفه المناقضة لمسار قيادة الجمعية والائتلاف؛ لذلك لم يعد سوى عضو في الائتلاف، وعمليًّا لم يعد -حسب متابعة الباحث- منتميًّا إلى أي إطار منهما (الجمعية أو الائتلاف). يؤكد ذلك تصريحه بأنه منذ أبلغ بذلك (الفصل مـــن مجلـــس الشورى) لم يُدْعَ إلى أي نشاط أو فعالية، ولو دعي لما أجاب، وراح يسرد أســـباب ذلك، وأولها الموقف من الثورة، ونـــزول شباب الإحسان إلى الساحات.
راجع عبد المجيد الريمي، "موقفي من ائتلاف الإحسان"، وانظر صفحة الشـــيخ علـــى الفيسبوك:
https://ar-ar.facebook.com/alhitari/posts/530241430371954

بضرورة طاعته وحرمة الثورة عليه، ووصف ذلك بأنه "موقف يُعَبِّر عن فئة شاذة من السلفيين، ولا يمثل المنهج الإسلامي الصحيح، ولا يعبر عن المنهج السلفي الأصيل الذي يؤمن بضرورة العدالة والتنمية والكرامة الإنسانية، والرقابة على الحكام، والأخذ على يد السفيه والظالم والمنحرف كائنًا من كان"[1].

وقال: "ومن الناحية التطبيقية أيضًا فإن مشاركة السلفيين في ثورات الربيع العربي أمر لا ينكره إلا صاحب هوى أو غرض؛ فها هي أعمالهم شاهدة بصدق مشاركتهم وحرصهم على مصلحة الأمة، وتقديمهم النموذج الحي في مصر والمغرب واليمن وليبيا وسوريا وغيرها ما سيأتي إن شاء الله تعالى"[2].

وقال الزومي: "وأما في اليمن فإن السواد الأعظم من قيادات السلفيين وشباهم أيدوا الثورة ووقفوا معها وناصروها، وشاركوا في ساحاتها وفعالياتها، وتمثل ذلك في تيار الإحسان وتيار الحكمة، وكثير من القيادات الأخرى المتفرقة هنا وهناك. وقد تمثلت أقوى مشاركة للسلفيين في دعم ومناصرة الثورة اليمنية عبر تأسيس "رابطة شباب النهضة والتغيير"، وهو ائتلاف سلفي واسع، ويشارك فيه عدد من الأطياف؛ ويهدف بدرجة أولى للمشاركة في الثورة ودعمها ومناصرتها؛ حتى تحقيق أهدافها بإذن الله تبارك وتعالى"[3].

وجدير بالذكر هنا أنه لا معنى يُذكر لمحاكمة فكر جمعية الإحسان إلى بعض الأدبيات التراثية السلفية القائلة بعدم جواز الخروج على الحاكم، على نحو ما يروّج له من قبل المدرسة السلفية التقليدية المعاصرة -مثلاً- من أن كل موقف مختلف مع الحاكم -حتى لو كان سلميًّا، بعيدًا عن السلاح ولغته- يُعَدُّ خروجًا أو يقترب من ذلك؛ ذلك أن فكر جمعية الإحسان لا يؤمن بهذا المنهج بحكم مزجه (الثوري) بين تراثي الإمام أحمد بن تيمية، والأستاذ سيد قطب.

---

(1) الزومي، حوار مع صحيفة أخبار اليوم (اليمنية)، 16 فبراير/شباط 2012:
akhbaralyom.net/nprint.php?sid=50437

(2) الزومي، حوار مع صحيفة أخبار اليوم (اليمنية)، 16 فبراير/شباط 2012:
akhbaralyom.net/nprint.php?sid=50437

(3) الزومي، حوار مع صحيفة أخبار اليوم (اليمنية)، 16 فبراير/شباط 2012:
akhbaralyom.net/nprint.php?sid=50437

- الموقف من الديمقراطية ولوازمها:

الحقيقة أن الموقف من الديمقراطية يمثل جوهر الإشكال عند الحديث عن جمعية الإحسان وما انبثق عنها من ائتلاف، ذلك أنه -كما سبق التأكيد غير مرة- لم يكن سبب مغادرة مجموعة من مؤسسي الحكمة عنها، والرحيل باتجاه جمعية الإحسان سوى المرونة النظرية التي اتسمت بها الحكمة تجاه الموقف من الديمقراطية ولوازمها، من انتخابات برلمانية، ورئاسية، وقبول بالتداول السلمي للسلطة، والمشاركة في الانتخابات بمختلف مستوياتها؛ وأهمها الانتخابات البرلمانية؛ نظرًا إلى متابعتها لمدرسة الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق في ذلك. وحيث كان هناك اتجاه آخر ذو موقف حادٌّ وصارم من هذه المسألة، وهو اتجاه مدرسة الشيخ محمد سرور بن نايف زين العابدين، فقد آثر عدد من مؤسسي الحكمة وأعضائها وفي مقدمتهم الشيخ عبد المجيد الريمي، بعد سنوات قليلة من تأسيس جمعية الحكمة اليمانية الخيرية الانضمام إلى جمعية الإحسان الخيرية، للسبب ذاته؛ أي الاختلاف حول القبول -ولو النظري- في ذلك الحين بالعملية الديمقراطية ولوازمها. ومن هنا فنحن إزاء مرحلتين في الموقف من الديمقراطية بالنسبة إلى جمعية الإحسان.

المرحلة الأولى: التحريم ورفض المشاركة

ويمتد ذلك منذ زمن تأسيس جمعية الإحسان الخيرية في 1992 حتى عام 2011، أي زمن ما عُرف بثورات الربيع العربي -ومنه الربيع اليمني- ويتسم بالموقف المختلف كلية عن الفكر الديمقراطي والممارسة السياسية الديمقراطية، وكان ينأى الإحسانيون بأنفسهم -في الجملة- عن ذلك، مع إعلانهم عبر بعض رموزهم كلما اقتضى الأمر ذلك الموقف الصريح الواضح الرافض لذلك، بحسبانه نموذجًا غربيًّا، يتأباه منهج الإسلام الذي فهموه في إطار منهجهم السلفي، ورأس هذه المدرسة الفكرية هو الشيخ محمد بن سرور؛ الذي سبق الإلماح إلى وقوعه في دائرة ذلك التحوُّل، قبل أتباعه (الفكريين) في اليمن، وإن كان الرجل سابقًا لثورات الربيع العربي في شأن الانتخابات بوجه خاص.

المرحلة الثانية: الانفتاح والقبول بالمشاركة

وتبدأ هذه المرحلة على نحو صريح وكلّيٍّ منذ الأشهر الأولى لثورات الربيع العربي 2011، حيث تم في هذه المرحلة إشهار ما عُرف بائتلاف الإحسان الإسلامي، واتحاد الرشاد السلفي، وهما الصيغتان السياسيتان الدالتان بما لا مزيد عليه بمدى (المراجعة) إن لم يكن (الانقلاب) المفاهيمي؛ حيث كان الإعلان عنهما -أيًّا يكن الفرق بين طبيعة كل واحد والآخر- يعني قبولاً ضمنيًّا بكل لوازم العملية الديمقراطية، من انتخابات برلمانية ورئاسية وسواها، وكذا القناعة بمبدأ التداول السلمي للسلطة، والاحتكام إلى صندوق الاقتراع، أي قبولاً تلقائيًّا بمبدأ المشاركة السياسية ومتطلباتها كذلك.

وبعيدًا عن الدوافع والأسباب التي قادت إلى مثل هذا التحول الكلّيِّ دفعة واحدة؛ فإن أمر الهجوم الكاسح من قبل أحد أبرز رموز الإحسان (الشيخ عبد المجيد الريمي) على رفاقه في الجمعية والائتلاف وحزب الرشاد؛ بل حتى على شيخهم جميعًا (محمد بن سرور)، على نحو غير مسبوق -كما تقدَّم- وانتهى بتحديد موقف واضح من الانتماء إلى أيٍّ من تلك الأطر، بدا أمرًا متفهمًا -وليس مبرَّرًا بالنسبة إلى الباحث- على خلفية ذلك التحوُّل الكلي، في خطاب الإحسان بمختلف عناوينها القديمة أو الجديدة، بمعزل عن مفردات الشيخ الريمي الأخيرة، وأساليبه وحدّيته الجديدة[1]، تلك التي أوصلته حدَّ تكفير الديمقراطية فلسفة

(1) عرف الشيخ الريمي بالموقف الرافض بشدة للمنهج الديمقراطي منذ أواخر الثمانينات من القرن الميلادي الماضي، حين كان يتم تداول أنه يكتب رسالة عنوانها: "خمسون مفسدة في الديمقراطية"، ثم بلغت مائة مفسدة أوردها في الجزء الثاني من الكتاب اللاحق ذكره. وفي عام 1992 خاض الباحث مع الشيخ مناظرة مشهودة، وكان جزء غير قليل من حديثه مستندًا إلى دراسة منشورة للشيخ محمد بن سرور عنوانها: "الرد على المتحالفين مع المرتدين"، في إشارة إلى تحالف الإخوان المسلمين السوريين، مع بعض فرقائهم السياسيين والفكريين، ليسقطها على الواقع اليمني، وهو ما تم مناقشته فيه، ثم تصاعد الأمر معه أكثر في شأن الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، فأصدر في عام 2008 كتابين وسم الجزء الأول بـ "التعددية السياسية: دراسة وتقويم"، والجزء الثاني بـ "موقف الحركة الإسلامية من الديمقراطية: دراسة وتقويم"، وفيه أورد مائة مفسدة للديمقراطية.

وآليات، واعتبار أن التعامل معها على أيّ نحو هو تعامل مع الكفر ذاته[1]، وحـــدّ التماهي مع خطاب العنف، والبحث له عن مبررات وذرائع، بحجة أنـــه اجتـــهاد إسلامي، أولى بكثير من الاجتهادات الديمقراطية الأخرى؛ بل لا وجه للمقارنـــة عنده بينه وبين دعوى الاجتهاد (الديمقراطي)، هذا مع تأكيده أنه لا يقرّ أســـاليب تلك الجماعات؛ لكنه يعدُّ اجتهادها في أمر الدماء ليس أكثر من اجتهاد خـــاطئ يحقق أجرًا واحدًا[2].

وقد بلغ الأمر مداه بالشيخ حين أوقعه رد الفعل -علاوة على مـــا ســـبق- في التصريح بأنه على حين ينفي عن نفسه تهمة الانضمام إلى القاعدة، ويُعَدُّ ذلك ضـــربًا من الظلم وعدم الإنصاف؛ فإنه يقر أنه لو خيِّر بين تنظيم القاعدة والعمـــل الســـلمي (الديمقراطي) عبر حزب سلفي كالرشاد -مثلاً- لاختار القاعدة، قائلاً: "ومع أنني لو خيرت بين أن أكون في حزب سياسيي ديمقراطي سلفي مثل الرشاد مثلاً، وبـــين أن أكون في القاعدة أو في تنظيم أنصار الشريعة لاخترت راضيًا مطمئنًـــا الانتمـــاء إلى القاعدة أو إلى أنصار الشريعة على الانتماء إلى حزب الرشاد، وكذلك لو استفتيت - وذلك لاعتقادي أن الدخول في الديمقراطية هو دخول في أمر كفـــري غـــير قابـــل للاجتهاد على الأقل لاجتهادي لنفسي- لأنني أعتقده كفرًا فسأقع في الكفر الصريح، وأما الدخول في تنظيم القاعدة أو أنصار الشريعة فأمر اجتهادي"[3].

- الموقف من التعددية والحزبية:

مرة أخرى يغدو الحديث عن موقف جمعية الإحسان الخيريـــة أو ائـــتلاف الإحسان الإسلامي عن التعددية والحزبية بعـــد انتقالهـــا إلى القبـــول بالعمليـــة

---

(1) عبد المجيد الريمي الهتاري، "من عبد المجيد الريمي إلى إخوانه المنتسبين إلى المنهج السلفي من الجماعات السياسية الديمقراطية":
https://www.facebook.com/alhitari

(2) عبد المجيد الريمي، "هكذا يكون الخلاف والإنصاف والعدل مـــع المخـــالف"، انظـــر صفحته على الفيسبوك:
https://www.facebook.com/alhitari?fref=ts

(3) الريمي، هكذا يكون الخلاف والإنصاف، انظر صفحته على الفيسبوك:
https://www.facebook.com/alhitari?fref=ts

الديمقراطية ليس أكثر من تذكير بذاك الموقف السلبي التقليدي القديم الذي تمت مغادرته منذ عام 1992، على نحو جماعي مؤسسي معلن. أما منذ ذلك التاريخ وما بعده فغدا القبول بكل لوازم الديمقراطية -في هذا الإطار- هو الرأي السائد سواء في الجمعية، أم في الائتلاف، وما صيغة الائتلاف إلا إقرار صريح بذلك؛ لكن لا بأس بالوقوف عند رأي اعتذاري يبدو متكلّفًا، واللافت أنه ورد في حديث الأمين العام السابق لائتلاف الإحسان السلفي؛ حيث يقول بهذا الشأن: "التيار السلفي التجديدي الإصلاحي -وهو التيار الأكبر في اليمن- ليست عنده مشكلة في تكوين حزب سياسي، وهذه نظرة قديمة وليست جديدة كما يظن البعض، وإنما كان يمنعهم عن خوض هذه التجربة عدة عوامل؛ منها:

أولاً: التركيز على أولويات أخرى لم يكن هناك مَنْ يملأها غيرهم؛ مثل تصحيح المفاهيم الإسلامية الأصيلة، وتربية الأمة عليها، ونشر العلم الشرعي النافع، وغير ذلك، بناء على حاجة الأمة إلى تلك الأعمال.

ثانيًا: طبيعة تأسيس العمل السلفي في اليمن، الذي كان يفتقر إلى الكثير من الكوادر اللازمة لتكوين الحزب السياسي.

ثالثًا: طبيعة العمل السياسي الذي كان سائدًا في العالم العربي، الذي استطاع الحكام المستبدون تفريغه من معانيه الحقيقية ليصبح مجرد ألعوبة وملهاة في أيدي الحكام، بحيث أصبح السياسيون يدورون في حلقة مفرغة، وبحيث وصلوا إلى طريق مسدود.

رابعًا: مراعاة جانب المصالح والمفاسد، حيث أداهم اجتهادهم إلى تغليب جانب المفاسد في التحزب السياسي، وأن دخولهم هذا المضمار ليس فيه مصالح كبيرة لصالح الأمة، ولا لصالح الدعوة.

أما الآن وقد سقطت الأنظمة الاستبدادية، وأصبح العالم العربي في مرحلة جديدة مؤهلة لأن تتصف بالحرية والعدالة والنزاهة والاستقلال والتمكين للدولة بمعناها الصحيح، فإن السلفيين مرشحون لخوض هذه التجربة والمشاركة في قيادة الأمة إلى بر الأمان، وتحقيق التنمية الاجتماعية والكرامة الإنسانية والدولة الرشيدة في ظل مفاهيم الإسلام الأصيلة.

هذا من حيث التنظير، وأما من حيث الواقع، فإن تكوين حزب سياسي سلفي في اليمن يحظى بموافقة الكثير من قيادات وشباب التيارات السلفية؛ ولكنه ما زال إلى هذه اللحظة في طور البحث ودراسة الإمكانيات والمصالح والمفاسد، إلا أنني أجزم أن السلفيين في اليمن -سواء أكوَّنوا حزبًا سياسيًّا أم لا- فإنهم سيكون لهم حضور سياسي قوي ومؤثر في المرحلة القادمة. وفي هذا الإطار فإن السلفيين في اليمن يطمحون إلى تكوين حزب سياسي متميز ويضيف شيئًا جديدًا إلى الساحة السياسية في اليمن، والاستفادة في هذا الإطار من كل التجارب السياسية العالمية في تركيا وماليزيا ومصر والمغرب وغيرها"[1].

- نقاش في البدهيات السياسية.. من المسؤول؟

الواقع أن هذه المحاولة الاعتذارية التبريرية المتكلِّفة التي تحاول تصوير الأمر على أن الموقف من مسألة التعددية والحزبية بما فيها تشكيل حزب سياسي يمثّل سلفية الإحسان ليس بالأمر الجديد؛ بل الزعم أن المسألة كانت تدور في إطار تقدير المصالح والمفاسد، وتقديم الأولويات في ذلك الحين على ما عداها على نحو اجتهادي سائغ؛ تكلُّف لا لزوم له، خاصة أنه صادر عن شخصية الأستاذ (حسن الزومي) الذي لمس الباحث من خلال الوقوف على بعض حواراته، من النضج الفكري والوعي السياسي ما كان أغناه عن كل ذلك التكلُّف، حيث يعلم قبل غيره أن حدث الثورة -بوجه خاص- يقف من وراء ذلك الاضطراب الحاصل اليوم في شأن الموقف من التعجيل بإعلان حزب سياسي في إطار الإحسان، أو غيرها من فصائل العمل السلفي؛ حيث داهم الحدث الجميع، وفرض التعجيل بإعلان الإطار السياسي لكل طرف؛ وذلك بعد تعذُّر الخروج بصيغة توفيقية للاتجاهين الرئيسين من السلفية: (الحكمة والإحسان)؛ حيث يغدو من الصعوبة أن تستمر جمعيات توصف بـ (الخيرية) بتقديم مواقفها السياسية، دون إحساس بالحرج أمام الجهات الرسمية ذات الصلة، قبل أي طرف آخر.

---

(1) الزومي، حوار مع صحيفة أخبار اليوم، 16 فبراير/شباط 2012.
akhbaralyom.net/nprint.php?sid=50437

إنه من المعلوم لكل مهتم ومتابع للشأن السلفي في اليمن أن عقدين تقريبًا من عمر جمعية الإحسان الخيرية اتسم في جملته بالرفض المطلق للاشتراك في العمل السياسي؛ وذلك على خلفية الموقف الكلي الخاص من الديمقراطية ولوازمها، وهو ما اشتهرت به عموم قياداتها، دعك من الحديث عن تفرُّد هذا القيادي أو ذاك كحالات فردية خاصة، فلا يمكن مقارنة ذلك بالاتجاه السائد فيها، شأنها في ذلك شأن كل الاتجاهات التي تتضمن آراء فردية لا تُعَبِّر عن الروح الغالبة عليها، هذا ناهيك عن التذكير المتكرِّر أن السبب في مغادرة بعض قيادات جمعية الحكمة إلى جمعية الإحسان هو الاختلاف ذاته حول المسألة الديمقراطية ولوازمها، ثم إن الحديث عن تشكيل حزب سياسي بعد الإعلان عن ائتلاف الإحسان الإسلامي حديث غير ذي معنى؛ إذ يعطي انطباعًا تعوزه الدقة والمصداقية معًا في توصيف واقع الائتلاف؛ حيث لا يختلف عن أي حزب (إسلامي)؛ سواء من حيث هدفه وصيغته، أم من حيث تصريح بعض أبرز قياداته، وفي مقدمتهم رئيسه الشيخ عبد الله بن فيصل الأهدل الذي وصفه بأنه "جماعة إسلامية منطلقة من منهج أهل السنة والجماعة، وهي تمقت العصبية والحزبية المقيتة ولها رؤى سياسية"[1]. وإن لم يعنِ ذلك عنده هذا الاستنتاج من كونه حزبًا سياسيًّا إلى جانب كونه مهتمًّا بجوانب الإسلام الأخرى. هذا علاوة على أن أي مقارنة -وإن كانت من الناحية الشكلية- بين الدليل التعريفي للائتلاف وبين أي دليل أو منشور لأي حزب سياسي، خاصة الإسلامي منها، يتقدم به أي منهما إلى لجنة شؤون الأحزاب لا يكاد يجد فارقًا يُذكر من حيث استيفاء الشروط والمواصفات الأساسية للسماح بتسجيل حزب سياسي رسمي معترف به. ومع أن صيغة الائتلاف الجبهوية أكبر من صيغة الجماعة؛ لكن الائتلاف بذلك لكأنما يستلهم فكرة جماعة الإخوان المسلمين في كثير من الأقطار، تلك التي تُعَرِّف نفسها عادة بكونها (جماعة دعوية سياسية، أو مهتمة بجوانب الإسلام ومن بينها السياسة)، مع فارق أنها أكثر انضباطًا وصرامة في شروط الانتساب إليها من الائتلاف؛ إذ لا يمكن أن ينتمي

(1) عبد الله بن فيصل الأهدل، "لقاء تعريفي بائتلاف الإحسان الإسلامي":
http://vb.alsheher.com/vb/showthread.php?p=564561

إليها مجرد فرد مؤمن إجمالاً بفكرها، ويُكتفى منه بأداء الشعائر الدينية، على خلاف الأمر مع الائتلاف الذي يقتصر على الحد الأدنى من التديُّن (أداء الشعائر الدينية) بعد الإيمان بجملة فكرة الائتلاف وفلسفته. أما إذا شئنا المطابقة بين الشعار والمضمون -مع الفارق العملي بطبيعة الحال- فإن ذلك هو عنوان كل من الجماعة الإسلامية في لبنان، أو باكستان -وكلتاهما إخوان مسلمون- ولهما من الدور السياسي ما لا يخفى على متابع؛ ومعلوم أن "العبرة بالدلالات والمضامين لا بالصور والأشكال"، وفقًا للتعبير الأصولي.

علاوة على ذلك فهل يُشترط لتصنيف الحزب السياسي أن يضع أي (تكتل) عنوان كلمة (الحزب) على تسميته ليغدو بذلك حزبًا؛ فبهذا المعنى ستخرج كبريات الأحزاب اليمنية -دعك الآن من غيرها- من مسمًّى الأحزاب لمجرد أنها لم تضع مفردة (حزب) على عنوانها، وبهذا فأكبر الأحزاب الإسلامية اليمنية -إن لم يكن اليمنية بإطلاق- (التجمع اليمني للإصلاح)، لا يُصنَّف حزبًا! فهل العبرة بالعنوان؟ أم بالفكرة والمنهج؟

ولعل بعض المتابعين لا يزال يتذكَّر أن التجمع اليمني للإصلاح حين أعلن عن نفسه عام 1990 كان الحسُّ الإسلامي العام -وفي مقدمته العاملون للإسلام وأهمهم حينذاك الإخوان المسلمون- لا ينجذب للفظ الحزبية والتحزب؛ بل ينفر منها، ويعدُّ ذلك إخلالاً بأخلاق الإسلام، ووقوعًا في التعصب والتبعية، خاصة أن الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية (سابقًا) كان يجرِّم الحزبية، ويعدها خيانة، وكذلك كان الميثاق الوطني الذي مثَّل في تلك المرحلة (عقد الثمانينات الميلادية من القرن الماضي) لسان الحال العام للعمل السياسي التوافقي في البلاد. ولهذا وعلى هذه الخلفية، فلكي يقنع القائمون على التجمع أكبر عدد من الأفراد بمختلف مستوياتهم بالانتماء إلى الإصلاح ومؤازرته، بعيدًا عن حساسية (الحزبية) ومفرداتها؛ رأت قيادته أن تختار له لفظ (التجمع)، وحين كان يُسأل بعض قياداته: هل التجمع يعني حزبًا؟ كان بعضهم يُجيب بما مفاده: التجمع ليس حزبًا، لو كان حزبًا لسميناه "الحزب اليمني للإصلاح"، أو نحو ذلك؛ لكنه تجمع ليس أكثر، فتفاعل كثيرون، وبعد أن اكتشف بعضهم أن الأمر كان -كما يعاد طرحه اليوم

من قبل ائتلاف الإحسان الإسلامي في غير ما أخذ للعبرة القريبة- خطابًا للناس بما يحبون، وإبعادًا لهم ومشاعرهم عما ينفرون؛ انقلب بعضهم عليه رأسًا على عقب، ومن هؤلاء الشيخ عبد المجيد الريمي؛ الذي غدا من أشهر رموز جمعية الحكمة في تلك المرحلة، ثم من أشهر رموز جمعية الإحسان بعدها، كما خرج منه بعد أن كان مع الريمي في سبيل الانضواء تحت رايته الشيخ محمد بن موسى العامري (البيضاني)؛ الذي كان كذلك من رموز الحكمة ثم الإحسان، واليوم يقود اتحاد الرشاد اليمني، بذهنية أخرى، ونفسية أفادت من المراحل السابقة كثيرًا. وثمة شخصيات أخرى عديدة بعضها شهير استمع الباحث منهم إلى الحكاية ذاتها، وفحواها أنهم إنما انضموا إلى الإصلاح وشايعوه، على أساس أنه (تجمع وليس حزبًا).

وقد سئل الشيخ الريمي مؤخرًا أي بعد مرور أكثر من عقدين عن الأمر ذاته، وهذا نص السؤال وجوابه: تعارض الحزبية اليوم وقد عرفناك حزبيًّا، ومن قيادات التجمع اليمني للإصلاح مطلع التسعينات؟ فكان جوابه: "هذا كان فخًّا. أول ما جاءت الوحدة كانت الحركة الإسلامية تعارض قيام الوحدة على أساس ذلك الدستور العلماني، وبدأ الناس يشكلون تكتلات على أساس مواجهة الشيوعية، هكذا قالوا لنا. فاشترطنا عليهم ألا يكون حزبًا، وكنا مع آخرين موجودين ومن ضمنهم الشيخ عمر أحمد سيف -رحمه الله- فقالوا: نحن تجمع. بعد ذلك أُعلن عن الحزب، ومن هنا خرجنا أنا والبيضاني وقلنا: إننا لسنا من الحزب ولسنا فيه، أنا لم أكن حزبيًّا قط"[1]. والغريب أن الشيخ الريمي الذي يُشَنِّع على الحزبية كثيرًا اليوم، ولا يكاد يُمَيِّز بين مشروعها وغير مشروعها، من أوائل مَنْ أصَّل لها، قبل عقدين من الزمان، تأصيلاً علميًّا لافتًا في ذلك الحين؛ إذ كان مع بداية نشأة جمعية الحكمة اليمانية الخيرية، وعدَّ المسألة -وقتذاك- من المسائل التي "ليست ممدوحة بإطلاق، ولا مذمومة بإطلاق، بل لا بُدَّ من النظر في متعلقها، فإن كان على ما أمر الله به ورسوله فهي حزبية ممدوحة، وإن كان على خلاف ذلك فمذمومة،

(1) الريمي، حوار مع صحيفة المنتصف، 17 فبراير/شباط 2013.

وإن كان بعضها على ما أمر الله ورسوله، وبعضها على خلاف ذلك مدح ما كان فيه لله، ومن أجل الله، وعلى ما أمر الله، وذمّ ما كان بخلاف ذلك كلّه"[1].

ولا اعتبار هنا لوصف (الكيان) بالحزب أو ما شاء أن يُسَمِّي نفسه، أقر بذلك أم لا؟ مع أن أدبيات الائتلاف ورئيسه -كما مرَّ- يقر بأنه (جماعة) ذات صلة بالعمل السياسي، وهذه هي وظيفة الحزب بطبيعة الحال، وهل جماعة الإخوان المسلمين إلا جماعة دعوية سياسية، كما تقدَّم؟ مع أن بعض قياداتها ظل - كما يُريد غيره من السلفيين أن يكرِّر المشهد اليوم- يُنكر كونه حزبًا يشتغل في السياسة، بوصفه جماعة دعوية، والسياسة جزء أساسي من الدين؛ بل ربما بعضهم لا يعترف بالحزبية من منطلق شرعي!! وعلى هذا ظل لسنوات طويلة يرفض القبول بتشكيل ذراع سياسي لها، وأنت تلاحظ اليوم في مصر -على سبيل المثال- أن حزب الحرية والعدالة، لم يتمكن من إلغاء صفة الحزبية عن جماعة الإخوان المسلمين، بل يكاد التماهي أحيانًا بينهما أن يسود؛ سواء من أصدقائهم أم من خصومهم.

وإذا كان هذا عن مصطلح (الجماعة) فكيف بمصطلح (الجمعية)؟ وللتذكير فقط فقد عرفت دول إسلامية كأفغانستان واحدًا من أكبر أحزابها العسكرية والسياسية معًا في سنوات الجهاد الأفغاني وما بعده باسم "الجمعية الإسلامية" التابعة للأستاذ برهان الدين ربّاني (ت 20 من سبتمبر/أيلول 2011)، الذي غدا رئيسًا لجمهورية أفغانستان بعد طرد المحتل السوفيتي منها (1992-1996).

وهنا لا بأس من التذكير بما ورد في حديث الشيخ المأربي، لما فيه من قوَّة المأخذ، وسلامة الدلالة، واتصاله بموضوع الجمعيات -وهو قريب في فحواه من حديث الشيخ الريمي قبل عقدين- وذلك حين سُئل عن فرضية تطور الجمعيات (الخيرية) إلى أحزاب؛ فقال: "أما كون الجمعيات ستتطور إلى أحزاب، فما معنى حزب؟ كل جماعة تأتلف على أمر ما فهم حزب. والجمعيات في ذاتها بهذا المعنى هي حزب. ولك أن تسميه حزبًا أهليًّا خيريًّا إغاثيًّا دعويًّا؛ فهذا لا شيء فيه. ولا يلزم من كلمة حزب أن يكون الحزب سياسيًّا، أو معارضًا، أو مذمومًا مطلقًا،

(1) الريمي، "من مسائل الدعوة: الحزبية ما لها وما عليها" الحلقة الأولى، السنة الأولى، المنتدى، العدد 1، (1991)، 10.

فلسنا نقبل أي حزب بإطلاق، ولا نعادي أي حزب بإطلاق، إنما ننظر في عمـــل الحزب وبرنامجه، ونحكم عليه بموجب ذلك؛ وقد يكون الحزب محمودًا مطلقًا، أو مذمومًا مطلقًا، أو خليطًا من هذا وذاك"[1].

والحق أن في هذا التوصيف دقة علمية متناهية؛وإذا كان لا بُدَّ مـــن حشــد أكبر الدلائل على أن "العبرة بالدلالات والمعاني لا بالأشكال والمباني"، أو "الصور والألفاظ" فإن أكبر الأحزاب التونسية الحاكمة اليوم هناك لم يسمِّ نفسه (رسميًّــا) في عنوانه يومًا ما حزبًا، وإنما كان يسمَّى في العهود الســـابقة حركـــة "الاتجـــاه الإسلامي"، ثم "حركة النهضة" بعد ذلك؛ ولكنه يبتـــدئ في تعريـــف نفســـه في الفصل الأول من نظامه الأساسي على أنه "حزب سياســـي وطـــني ذو مرجعيـــة إسلامية"[2]، وقد شارك -ولا يزال بوصفه أكبر الأحزاب الحاصلة على أصـــوات الناخبين- في قيادة الحكم في تونس، وفق هذه التسمية الجديدة "حركة النهضة"!!

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر -مع بقاء الفارق بطبيعة الحال- فإن حركـــة النهضة السلفية الناشئة اليوم في جنوب البلاد، ترفض أن تسمي نفسها حزبًـــا، لا لسبب من الأسباب الخاصة بالائتلاف هنا؛ لكن لكونها تعاني مشكلة سياسية مع السلطات اليمنية؛ إذ هي من دعاة (حق تقرير مصير أبناء الجنوب)، ولا تدري ما الذي ستؤول إليه الأوضاع، فهل تبقى حركة جنوبية، أم تصبح يمنية عامة، في ظل الوحدة؟ لكن كل مَنْ يُطالع أدبياتها وأنشطتها علاوة على اعتراف قياداتها بذلك، يكتشفها حركة أو حزبًا سياسيًّا ناشطًا واعدًا بلا منازع، أفيقال -والتفكير كهذا الذي نسمعه اليوم من بعض قيادات الإحسان والائتلاف وحتى الرشـــاد- مـــا لم تسمِّ نفسها حزبًا فهي مجرد حركة أو جماعة دعوية لها اهتمام بالسياسة، من وحي تعاليم دينها؟!!

معذرة -قارئي الكريم- إذ جررتك إلى مناقشة البدهيات على هذا النحو من الاستطراد والنقاش؛ الذي يوصف في مثل هذا المقام بـــ (البيزنطي)، ومثاله الشهير أيهما أولاً: البيضة أم الدجاجة؟ لكن حين تُفرض مثل تلك البدهيات على مســـار

---

(1) المأربـــي، حوار مع صحيفة الناس، 20 يوليو/تموز 2009.

(2) النظام الأساسي لحركة النهضة: http://www.ennahdha.tn.

البحث من شخصيات كان الباحث قد لمس منها خطابًا تنويريًا جادًّا قبل ذلك؛ فهنا كان لا بُدَّ من الاسترسال الذي فرضه السياق.

وأخيرًا فإن الإشارة جديرة إلى أن الشيخ الزومي أضحى رئيسًا للدائرة السياسية لاتحاد الرشاد، وعضوًا في الهيئة العليا فيه، بعد أن كان أمينًا عامًّا لائتلاف الإحسان الإسلامي؛ وذلك مع أن الرشاد لم يصنف نفسه في عنوانه (حزبًا) بل (اتحادًا)؛ لكن كل مَنْ يتناول وصف الرشاد لا يُطلق عليه سوى (حزب)، فما الجديد من هذه الناحية؟ وهل كان ثمة رابط بين نفي صفة الحزبية عن الائتلاف، وبين الموقع الجديد للزومي؟

- الموقف من التجمع اليمني للإصلاح:

يبدو أن ثمة صعوبة بالغة في العثور على موقف رسمي أو تصريح أو حديث مسؤول لأي قيادي معتبر في إطار جمعية الإحسان الخيرية أو ائتلاف الإحسان الإسلامي عن نمط العلاقة مع التجمع اليمني للإصلاح[1]. ولعلَّ ذلك يعود إلى تلك الشكوى المتكرِّرة من شحَّة المصادر والأدبيات والمنابر الإعلامية لدى الجمعية والائتلاف معًا.

وتؤكد الخبرة الذاتية في المتابعة لفكر الجمعية ومسارها استخلاص أن نمط العلاقة مرَّ بمراحل فيها من التذبذب والاضطراب ما يجعله غير ثابت على حال، فلربما ساءت العلاقة مع الجمعية في بعض الفترات، على حين شهدت تحسنًا نسبيًّا مع قرينتها الحكمة، وربما حدث العكس أحيانًا، تبعًا لطبيعة المرحلة ومتغيراتها، غير أنه يمكن القول: إن لحدث الثورة الشعبية السلمية والموقف الإيجابي الذي ساد الجمعية تجاهها

(1) لا يُحتج في مثل هذا المقام برجل قيادي (سابق) في الجمعية أو ائتلاف الإحسان مثل الشيخ عبد المجيد الريمي، وقد صار حديثه سواء تجاه الإخوان أم سواهم لا يمثِّل سوى نفسه، وفقًا لاعتذار الشيخ عبد الله بن فيصل الأهدل رئيس ائتلاف الإحسان الإسلامي بالنيابة عن الريمي، لرئيس رابطة علماء المسلمين وقيادتها وأعضائها، عما وصفه بالإساءة الصادرة عن الريمي تجاههم، وقد عقَّب على اعتذار الريمي بما يؤكد جوهر الموقف. راجع: نص بيان الأهدل وتعقيب الريمي عليه في مقالة الريمي "التعقيب الأمثل على بيان الشيخ عبد الله الأهدل"، http://www.al-roshd.com/vb/showthread.php?t=6138.

دفع بالعلاقة إلى التقارب أكثر من أي وقت مضى، بمعزل عن موقف حزب الرشاد المنبثق عن الجمعية؛ إذ سيأتي الباحث لاحقًا إلى الحديث عن موقفه مستقلاً؛ لكن من الملاحظ أن عامًا كاملاً مرَّ على حدث الثورة، قبل أن يُعلن الرشاد عن نفسه؛ بل كانت معظم قياداته العليا -إن لم تكن كلّها- منضوية في إطار جمعية الإحسان، وهذا ما عناه الباحث بالموقف الإيجابي السائد في إطار الجمعية.

ومن أطرف ما وقف عليه الباحث في هذا الشَأن تعريف أحد أفراد السلفية التقليدية (المدخلية) لجمعية الإحسان بأنها "تنظيم يمني يندرج تحت الفكر السروري، كحزب التجمع اليمني للإصلاح، فهو تنظيم إخواني لكنه خاص باليمن، وهذا تنظيم سروري داخل اليمن؛ ولذلك هم لا يسمحون لأحد بإقامة جمعية جديدة ليمثل الاتجاه السروري؛ بل يدخل ويندرج داخل جمعية الإحسان. ومَنْ تأمل في جمعية الإحسان -خصوصًا- عرف أنها قطبية سرورية، وأنها وجه آخر للإخوان المسلمين ليس غير"[1]! ولا شك أن ذلك ضرب من الفجاجة في التوصيف، وإمهان في الاستخفاف بإدراك المتابعين ووعيهم.

- الموقف من العنف المادي والعمل المسلَّح:

ليس في أدبيات الجمعية المقروءة -على شحتها- أو المسموعة -باعتبار أن آراء أي من قيادييها يُعَبِّر عنها وهو ما لا يخلو من تجوُّز؛ لكن ضعف حضورها الإعلامي المؤسسي من وراء ذلك المسلك- ما يشي بموقف متعاطف أو متساهل مع العنف وجماعاته، ولا سيما في السنوات الأخيرة، تحت أي عنوان. وفي هذا يؤكد رئيس فرع الجمعية بصنعاء أن "الجمعية ترفض بشدة العمل الجهادي داخل مؤسساتها أو أفرادها، وترى ذلك يتعارض مع العمل الخيري الإغاثي، وأن هذه الأعمال لا تخدم العمل الإسلامي الإغاثي. وقد تفصل موظفًا من موظفيها إذا ثبت تورطه بأعمال كهذه الأعمال"[2].

---

(1) أبو عمار علي الحذيفي، "المؤاخذات على جمعية الإحسان":
http://wahyain.com/forums/showthread.php?t=3355

(2) علي الأهدل، "الإسلاميون: رؤية واقعية"، 37.

ولعل هذا هو الموقف العام للجمعية والائتلاف معًا، هذا اللهم إلا إذا استثنينا بعض الأصوات التي أعلنت بوضوح اختلافها مع المسار الديمقراطي شكلاً وموضوعًا، ومع الجمعية والائتلاف؛ وذلك كالشيخ عبد المجيد الريمي، الذي سبق إيراد جوهر موقفه بهذا الشأن.

لكن هذا التأكيد لا يعني أنه ليس ثمة التباس أو إلباس في حديث بعض قيادات الجمعية والائتلاف حول هذه المسألة، وعلى سبيل المثال فإن حديث القيادي بالجمعية ورئيس ائتلاف الإحسان الإسلامي الشيخ عبد الله بن فيصل الأهدل عن مسألة العنف (باسم الجهاد) يثير إرباكًا -من وجهة نظر صاحب هذه الدراسة- إذ مع تأكيده الإيمان بالتعامل مع الديمقراطية كآليات وليس كفلسفات قائلاً: "فالإسلاميون حين يقبلون بالديمقراطية لا يقبلون بها كفلسفة وعقيدة قائمة على الإشراك بالله في الحكم، فهذا لا شك كفر بالله؛ بل الاستفادة منها كآلية واقعية لتقليل الشر والفساد على المسلمين، فإفشال نتائجها من قبل العدو لا يعني فساد هذه الآلة بإطلاق، كما أن إفشال العدو لقيام دولة إسلامية في أفغانستان، أو في العراق، أوفي الصومال، أو في الشيشان، لا يعني فساد آلية الجهاد"[1]. لكنه أعقب ذلك مباشرة بقوله: "والذي نراه أن الأمور والصراع مع الجاهلية لن يحسم إلا بالجهاد؛ لكن حتى تصل الأمة إلى القدرة على ذلك تحتاج إلى عدد من البرامج والآليات التي توصلها للقدرة على الجهاد؛ منها الحسبة السياسية، أو العمل السياسي المنضبط بالشرع، القائم على فقه الموازنات، والمصلحة والمفسدة؛ إذ كثيرًا ما تقترن الحسنة بالسيئة، بحيث لا تنفك عنها، فارتكاب هذه يلزم منه فعل تلك..."[2].

ومثل هذا التعقيب في مثل هذا السياق يثير تساؤلات وربما جدلاً -كانت الجمعية والائتلاف في غنى عنه- عن حقيقة توافر قناعة كاملة بالخط السلمي للجمعية والائتلاف؛ إذ إن الحديث لم يكن حديثًا خالصًا عن الجهاد مع أعداء الإسلام المعتدين المحاربين أو المحتلين فحسب؛ ولكنه تداخل مع الحديث عن المسار

(1) عبد الله الأهدل، "صنم من تمر.. تعليق على أحداث مصر":
http://swww.ahdal.net/play-1367.html

(2) عبد الله الأهدل، "صنم من تمر.. تعليق على أحداث مصر":
http://swww.ahdal.net/play-1367.html

(الديمقراطي) في مصر، وما تثيره أطراف علمانية هنا أو هناك من معوِّقات متكرِّرة في طريق الإسلاميين، كي تحول دون نجاحهم، ومن هنا كان ذلك الإلباس في حديث الشيخ عبد الله الأهدل. وبمحاولة استقراء مجمل خطاب الشيخ في الآونة الأخيرة يبدو أن مردَ حديثه نفسيٌّ أكثر منه علميٌّ، أو -بالأحرى- ضرب من مداراة ضغط الواقع السلفي الداخلي، لا أنه قناعة راسخة لا تزال تمثل خطًا فكريًا قائمًا لدى الشيخ؛ حيث إن الباحث قد وقف على بعض الأصوات التي كثيرًا ما تُشَنِّع على الجمعية ورموزها -وبالأخص الشيخ الأهدل- انقلابهم على ما تَرَبَّوْا عليه ونشؤوا غيرهم على خطه، وأنهم راحوا يُسَوِّقون اليوم لـ (الديمقراطية) ومسارها، ويدعون إلى التعايش مع الجميع، بمعزل عن أفكارهم واتجاهاتهم، ونحو ذلك، بعد أن كانوا على النقيض من ذلك[1].

ومع التأكيد على أنه لا بُدَّ من توضيح لحديث الشيخ الأهدل المتقدِّم من الرجل ذاته، لمراده بعبارته سالفة الذكر؛ ومن ثَمَّ ضرورة ضبط الكلمات والجمل والعبارات قبل إطلاقها، لا سيما حين تتصل بشأن الدماء، والأصل أن فيها من التحرُّز والتحوط والضبط ما قد يتجاوز به في غيرها؛ إذ ليس كل أحد قادرًا على تتبع مسارات خطاباته ليستخلص حقيقة مراده، الذي توصَّل إليه الباحث في هذه الدراسة على سبيل المثال.

وعلاوة على ذلك التفسير النفسي الاجتماعي لمقولة الشيخ الأهدل سالفة الذكر؛ فإليك -قارئي الكريم- واحدًا من مواقفه المؤكدة لحقيقة موقفه الذي يمثل

---

(1) راجع مجمل هجوم الشيخ عبد المجيد الريمي على ما يعده انقلابًا في خطاب جمعية الإحسان، وكثيرًا ما يورد اسم الشيخ عبد الله الأهدل، ومن ذلك على سبيل المثال: "التعقيب الأمثل على بيان الشيخ عبد الله الأهدل":

http://www.al-roshd.com/vb/showthread.php?t=6138

و"موقفي من ائتلاف الإحسان":

https://ar-ar.facebook.com/alhitari/posts/530241430371954

و"هكذا يكون الخلاف والإنصاف مع المخالف":

https://www.facebook.com/alhitari?fref=ts

و"رسالة هامة إلى الشباب السلفي حول الأحداث الراهنة":

http://www.al-roshd.com/vb/showthread.php?t=4117

خطه لا سيما في مرحلة الائتلاف؛ إذ أوضح في حديث سابق له تم قبل التعليق على أحداث الانقلاب العسكري في مصر أنه ضد العنف وأساليبه تحت أي ذريعة، بما يقطع حمل عبارته المتقدِّمة على محمل آخر. ومما ورد في سياق خطبة جمعة للتنديد بالضربات الأميركية الجوية المتكرِّرة على مناطق يمنية قوله: "وليعلم الأميركان ومن أعانهم أن هذه الاعتداءات في مصلحة العنف والغلو وهي أكبر مسوغ لعمل القاعدة"[1].

وفي السياق ذاته ورد في رسالته الثالثة من خطبته قوله: "نُذَكِّر شباب القاعدة وأنصار الشريعة بحرمة الدم المسلم، ونطالبهم أن يكفوا أيديهم عن الاغتيالات والتصفيات؛ فإن هذه الأعمال علاوة على أنها لا تحل في شريعتنا؛ فإنها تعود بالضرر البالغ على سمعة الجهاد الإسلامي، ويتضرَّر منها الشباب المجاهد نفسه قبل غيره كما يتضرر منها عموم المسلمين، وعليهم أن يراجعوا العلماء الربانيين ويصدروا عن رأيهم بدلًا من الاجتهادات الفردية التي عادت على الأمة بالضرر"[2].

- الموقف من الحوثيين:

سبق أن علَّق الباحث في معرض حديثه عن السلفية التقليدية وسلفية الحكمة من السلفية الجديدة بأن القاسم المشترك الأبرز -إن لم يغدُ الوحيد- بين كل فرقاء السلفية المعاصرة داخل اليمن وخارجها هو وحدة الموقف السلبي من الشيعة بكل فصائلها، ولا سيما الاثني عشرية الجعفرية منها، تلك التي تُصَنِّف الحركة الحوثية في اليمن عليها، لدى كل فصائل السلفية بالجملة، وموقف جمعية الإحسان الخيرية وائتلاف الإحسان الإسلامي لا يخرج عن ذلك.

---

(1) عبد الله الأهدل، "الشيخ عبد الله الأهدل يوجه خمس رسائل لإيقاف الاعتداءات الأمريكية على أراضينا"، خطبة جمعة، 7 سبتمبر/أيلول 2012، جامع الرحمة بالشحر:
http://www.ahdal.net/play-1238.html

(2) الأهدل، "الشيخ عبد الله الأهدل يوجه خمس رسائل لإيقاف الاعتداءات الأمريكية على أراضينا".
http://www.ahdal.net/play-1238.html

والحقيقة أنه ليس من المؤثر كثيرًا الوقوف عند بيانات أو تصريحات أو مواقف محدَّدة؛ سواء للجمعية أم للائتلاف؛ إذ إن ذلك ليس بأكثر من تحصيل حاصل.

وما دام هناك تصريح لبعض قيادات الائتلاف سابقًا فلا بأس من إيراده موجزًا هنا؛ حيث علّق الشيخ حسن الزومي على المواجهات التي دارت بين السلفيين والحوثيين في صعدة بقوله: "الحرب ضد السلفيين في صعدة ليست موجهة ضد السلفيين وحدهم؛ بل هي حرب موجهة ضد اليمن وجميع أبناء اليمن، والذي يمارس هذه الحرب هم مَنْ باتوا يُعرفون بالحوثية. والقضية الحقيقية التي يحملها الحوثيون ليست هي الحرب -فتلك مجرد جزئية صغيرة- وإنما القضية الحقيقية هي أن الحوثية تحمل مشروعًا واسعًا وخطيرًا أكبر من السلفيين وأكبر من صعدة نفسها. ذلك المشروع جزء من المشروع الإيراني الرافضي في المنطقة، والذي يهدف إلى توسيع النفوذ الإيراني الرافضي الفارسي، وإيجاد مناطق جغرافية سياسية تدين له بالولاء في اليمن والعراق ودول الخليج العربي وسوريا ولبنان؛ تمهيدًا لإقامة الدولة الفارسية العظمى المهيمنة على منطقة الشرق الأوسط. وحروب الحوثية تحمل نكهة مذهبية طائفية بامتياز؛ ولكن خطرهم لا يقتصر على ذلك؛ فهم اليوم يكوِّنون الأحزاب السياسية، ويشاركون في الساحات، ويستقطبون التيارات الضعيفة في اليمن، ويُغرون الناس بالمال، ويُمارسون التضليل الفكري في أوساط الكثير من أصحاب الثقافة الضحلة. حرب الحوثي ينبغي أن تُفهم أنها ليست رأيًا فكريًّا أو موقفًا سياسيًّا، وإنما مشروع طائفي دخيل على الأمة يتستر بالحوار والعمل السياسي، ويهدف إلى التمكين للمشروع الإيراني في المنطقة"[1].

- الموقف من الوحدة والقضية الجنوبية:

يكاد الموقف من الوحدة يمثل الموقف الذي لا يمكن ضبطه لدى كل القيادات؛ سواء في جمعية الإحسان أم في ائتلاف الإحسان، ذلك أن ثمة تأثرًا من

(1) الزومي، حوار مع صحيفة أخبار اليوم، 16 فبراير/شباط 2012:
akhbaralyom.net/nprint.php?sid=50437

نوع ما لبعض تلك القيادات بالبيئة المحيطة؛ سواء في شمال البلاد أم في جنوبها، فعلى حين لا يُعرف موقف للقياديين الإحسانيين في شمال البلاد غير الموقف التقليدي السائد لدى الإسلاميين (السنة) بمختلف عناوينهم من أن الوحدة فريضة شرعية؛ سواء أكانت على مستوى القطر الواحد، أم على مستوى قطرين أم أكثر، أم بلغت مستوى الوحدة العربية والإسلامية؛ حيث يُسقطون كل الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة عليها؛ فإن بعض رجالات الإحسان أو الائتلاف في الجنوب يميِّزون بين الوحدة الإسلامية، وبين الوحدة اليمنية (القطرية)؛ حيث يرون أنه لا يمكن إسقاط الآيات والأحاديث الواردة في حق الوحدة بين عموم المسلمين، على الوحدة بين اليمنيين، التي قامت -في نظرهم- على أساس سياسي لا ديني؛ ومن ثَمَّ فهم يعدونها خارج الفتوى بوجوب الوحدة من منطلق تلك الآيات والأحاديث؛ خاصة حين يصل الأمر إلى حدِّ الاقتتال من أجل تثبيتها، أو من أجل الانفصال بين الشطرين؛ بل الأمر لا يعدو تقدير مصلحة ومفسدة ليس أكثر. وهذا حاصل فتوى أصدرها الشيخ عبد الله بن فيصل الأهدل -رئيس ائتلاف الإحسان الإسلامي إلى جانب كونه أمين عام اتحاد علماء ودعاة المحافظات الجنوبية- بقوله: "لا يجوز الاقتتال بين المسلمين على الدنيا، ولا على حميَّة الجاهلية -كشمال وجنوب... ولو حدث قتال من هذا النوع -لا قدر الله- فهو قتال فتنة وجاهلية، والواجب الشرعي في مثل هذا هو الاعتزال... لقوله ﷺ: إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار"[1].

وفي فتوى سابقة للشيخ الأهدل قال: "الوحدة اليمنية القائمة هي وحدة سياسية بين شعبين مسلمين وليست ثابتًا من ثوابت الدين؛ بحيث توجب القتال من أجلها لكونها لم تقم على تطبيق الشريعة الإسلامية في كل صغيرة وكبيرة، وكذا الانفصال لا يدعو إلى تحكيم الشرع. فبقاء الوحدة اليمنية من عدمها يخضع للمصلحة والمفسدة؛ أيهما يحفظ للناس الضروريات الخمس: الدين والنفس والعقل

---

(1) عبد الله الأهدل، "فتوى عن الوحدة"، في 11 يونيو/حزيران 2013:
http://hadrmout.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%

والعرض والمال"[1]. وقال "إن الاقتتال بين المسلمين سواء من أجل الوحدة أو الانفصال حرام شرعًا، وإنه فتنة الواجب اعتزالها"[2].

وحول أيهما يحقق لهم تلك المصالح؟ هل الوحدة أم الانفصال أم الفيدرالية ونحو ذلك، قال: "هذا الأمر يجتمع عليه أهل الاختصاص والصلاح والدين وخصوصًا أبناء الجنوب ليقرروه، ولأبناء الجنوب الحق في المطالبة برفع الظلم عنهم بالطرق الشرعية"[3].

واختتم فتواه بالقول: "تظل الثوابت الشرعية هي الأصل، من نبذ العصبية الجاهلية القبلية والمناطقية، فلا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود، ولا لجنوبي على شمالي إلا بالتقوى؛ ومن تلك الثوابت الشرعية تحريم الاقتتال بين المسلمين"[4].

وكان الشيخ الأهدل قد دعا في فتوى سابقة أخرى له إلى إنصاف أبناء المحافظات الجنوبية بسبب ما أصابهم من جور وظلم وإقصاء وتهميش وسوء إدارة قام به متنفذون من الشمال؛ وذلك مع تأكيده على أن "هذا لا يعني أن النظام في الجنوب قبل الوحدة كان قائمًا بالعدل، لا، بل هو أظلم. ومع ذلك فيجب أن لا يعالج هذا الانحراف بانحراف آخر؛ فإن الخطأ لا يعالج بالخطأ، فلا يجوز تجاوز الثوابت الشرعية كإثارة النعرات المناطقية والإقليمية؛ التي من شأنها نشر ثقافة الكراهية بين المسلمين وإشعال الفتنة التي قد تؤدي إلى القتال بين المسلمين لا قدر الله"[5].

ويظهر أن الخطأ الذي يُلمح إليه الشيخ في فتواه هو خطأ الدعوة إلى الانفصال من قبل ما يُسَمَّى بالحراك الجنوبي؛ وذلك في مقابل خطأ السلوك السيئ

---

(1) الأهدل، "فتوى عن الوحدة"، في 11 يونيو/حزيران 2013:
http://hadrmout.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%

(2) الأهدل، "فتوى عن الوحدة"، في 11 يونيو/حزيران 2013:
http://hadrmout.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%

(3) الأهدل، "فتوى عن الوحدة"، في 11 يونيو/حزيران 2013:
http://hadrmout.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%

(4) الأهدل، "فتوى عن الوحدة"، في 11يونيو/حزيران 2013:
http://hadrmout.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%

(5) عبد الله الأهدل، "دعوها فإنها منتنة": http://www.ahdal.net/play-1239.html.

من قبل بعض متنفذي الشمال، مع الأخذ في الحسبان، أنه لا يرى للوحدة تلــك الأهمية أو الضرورة التي يراها الآخرون -وبالأخص من أبناء المحافظات الشمالية- في إطار الجمعية أو الائتلاف أو من خارجهما.

- الموقف من النظام السياسي الجديد:

يمكن القول هنا: إن الأصل في علاقة الجمعية اليوم بعد كل تلك التطــورات التي طرأت على فكر قيادة الجمعية، وكذا الكيان السياسي والــدعوي الجديــد (الائتلاف) مع النظام السياسي الجديد هي الولاء مع النصح والمعارضــة البنــاءة. يتأكد ذلك من خلال الوقوف مع التغيير والثورة ودعم المبادرة الخليجية، وعــدم تسجيل أي موقف خلاف كلي أو حقيقي مع النظام الجديد.

المبحث الثالث

المستقبل

الحق أن مستقبل جمعية الإحسان الخيرية، وكذا ائتلاف الإحسان الإسلامي رهن بجملة تحديات، لا مناص من تجاوزها؛ يمكن تفصيلها على النحو التالي:

1. لقد حدث تطوُّر فكري هائل في ذهنية قيادات جمعية الإحسان؛ حيث نقلها من طور الموقف السلبي من الديمقراطية ولوازمها في العمل السياسي إلى التفاعل الإيجابي (المنضبط) معها، وذلك على نحو فاجأ المراقبين -قبل غيرهم- وذلك يستدعي استيعاب الدرس جيدًا، بحيث تتلخص العبرة الحاضرة والمستقبلية في أن الحدِّيَّة التي كانت تُتَّخذ في قضايا من هذا القبيل الذي يتداخل فيه الثابت بالمتغيِّر؛ لهي مما يستدعي عدم الوقوع ثانية في نظيره. ومن ثَمَّ فإن مستقبل الجمعية رهن بالمقدرة الذاتية لدى قياداتها في عدم الانحباس في إطار الدفاع غير المبرَّر عن تلك الحقبة وإشكالاتها.
2. إذا ظلت ذهنية التوجُّس من كل شيء يرتبط بالجمعية؛ بحجة الخشية من تقلبات السياسة وأهلها؛ بحيث تنكر أحيانًا بدهيات العلاقة بين الجمعية وبعض المؤسسات الفرعية التابعة لها؛ سواء كانت ثقافية أم تنموية أم غيرها؛ فإن ذلك يعني إعادة ممارسة الحقبة السرِّيَّة التي كانت تسلكها بعض الأحزاب والجماعات السياسية في فترات سابقة، وربما كان لها منطقها ومبرراتها -حينذاك- بيد أنه ليس لذلك من مبرِّر على هذا النحو الذي يُلاحظ على مسلك قيادات الجمعية في التنصل من أي علاقة مؤكدة تربطها ببعض مؤسساتها، وهو ما يعني أن ثمة (فوبيا) من المستقبل، تستدعي المراجعة والخضوع للعلاج.

3. من المنطلق السابق ذاته وهو التوجس من المستقبل وغوائله؛ فلا يمكن للجمعية أن تتجاوز واقعها السياسي والاجتماعي -وهما واقعان غير مرضيين- إذا ظلت تعيش بذهنية ما قبل الوحدة 1990، تلك المرحلة التي اتسمت بالسرِّيَّة وحظر التعددية السياسية؛ وصحيح أن الجمعية غادرت ذلك المربع ظاهريًّا بشكل مقدَّر؛ بيد أنها لا تزال تعاني من ضعف رؤية لمسارها السياسي الحاضر والمستقبل، فعلى حين لم تعلن صراحة تبنيها لحزب الرشاد، كما فعلت جمعية الحكمة مع حزب السلم والتنمية، وقد يكون لذلك منطقه القانوني؛ بيد أنها لا تزال تُقَدِّم رِجْلاً وتؤخِّر أخرى في شأن ائتلاف الإحسان السلفي، فمع أنه صيغة جبهوية تتجاوز صيغة الجمعية؛ لكنها تارة تقول: إنه تكتل يضم في ثناياه كلَّ مَنْ يؤمن بروح الفكرة، حتى إن كان من خارج الإطار السلفي، مكتفية منه بالإيمان بفكرة الائتلاف، والمحافظة على الحدِّ الأدنى من الالتزام بالشعائر الإسلامية، وتارة تردِّد أنه لا يزيد عن (جماعة دعوية سلفية ذات اهتمام بالسياسة)، وهو اضطراب لا مبرِّر له، سوى ذهنية التوجُّس تلك، وحداثة التجربة في التعامل المفتوح مع قضايا الفكر السياسي العملية.
4. يمثل الخطاب الإعلامي والحضور الفكري والأدبي علامة صحَّة وقوَّة وتطوُّر أو عكس ذلك لدى أي جمعية أو جماعة فكرية أو دعوية أو سياسية، أو كل ذلك مجتمعًا، وكذا أي اتحاد أو ائتلاف فكري أو سياسي، أو نحو ذلك، لا سيما في عصر الفضائيات، والمواقع الإلكترونية، والمدونات، وعالم التواصل الاجتماعي، والفضاء المفتوح، المتسم بصراع الأفكار والثقافات، وهذه نقطة الضعف الإعلامية والأدبية والفكرية الجوهرية في واقع جمعية الإحسان وائتلافها، فلا مجلة أو صحيفة، أو موقع (عامل فضلاً عن أن يكون محدَّثًا)، ناهيك عن توافر أدبيات نظرية، تمثل خط الجمعية الفكري أو السياسي الجديد، اللهم إلا إذا كان المقصود الاعتماد في ذلك على بعض الروافد الثقافية

الخارجية ككتابات (الأب) الفكري والروحي للجمعية ومسارها القديم والجديد أي الشيخ محمد نايف بن سرور زين العابدين، وبعض مَنْ كان يكتب معه لسنوات في مجلة السُّنَّة التي كان يرأس تحريرها، قبل أن تتوقَّف نهائيًّا، أو كمجلة البيان التي انطلقت من لندن، ثم استقرَّت في (السعودية) وموقعها، أو كتابات رئيس تحريرها الشيخ أحمد الصويان، وكذا الشيخ محمد العبده، الذي ظلَّ لسنوات يكتب على صفحات (البيان)، أو هيئة تحرير المجلة، أو الكتاب الملتزمين بخطها وسواهم؛ لكن ذلك كله لا يعفي الجمعية والائتلاف من القيام بدورهم الذاتي في ذلك، ومستقبل الجمعية والائتلاف معًا رهن بمدى القدرة على تلافي ذلك، عن طريق تخصيص فريق من الكتاب والباحثين الواعين، أو تدريبهم على نحو عاجل، للقيام بسد تلك الثغرة (الخطيرة)، نظرًا إلى قيام مستجدات داخلية، ولا سيما مع التفاعل العملي مع عالم السياسة ومتغيراته، بعد ثورة الربيع اليمني، لا يمكن لأحدٍ فردًا كان أو مؤسسة أن يقدِّمه كما يقدِّمه المعنيُّ بشأنه مباشرة، هذا ناهيك عن ضرورة التعجيل في إعادة تشغيل الموقع وتحديثه باستمرار، وإصدار صحيفة (ورقية) أو مجلة أو هما معًا، لتسجيل الحضور الإعلامي المفترض.

5. إن مستقبل الجمعية والائتلاف منوط كذلك بمدى القدرة على صنع علاقة جيدة ومتميزة مع كل أطياف العمل الفكري والسياسي في البلاد؛ بدءًا باتحاد الرشاد وجمعية الحكمة وحزبها الناشئ (السلم والتنمية)، مرورًا بالتجمع اليمني للإصلاح، وانتهاءً بالأحزاب الوطنية، وما في حكمها.

الفصل الثالث

اتحاد الرشاد اليمني

المبحث الأول

الخلفية والعلاقات

قبل البدء في تفاصيل مسيرة "اتحاد الرشاد اليمني"؛ تجدر الإشارة إلى أن ثمة مسألة جدلية تثار هنا عن طبيعة العلاقة بين جمعية الإحسان الخيرية وبين الاتحاد، أو ما صار يطلق عليه "حزب الرشاد السلفي"، بوصف كل أو معظم مَنْ تبنى الفكرة وأشرف عليها ينتمون إلى جمعية الإحسان، ولا سيما في المرحلة الأولى من التأسيس. والواقع أن مردَّ ذلك الجدل يرجع بالدرجة الأساس إلى تلك المشاورات التي بدأت بين قيادتي جمعيتي الحكمة والإحسان للاتفاق على صيغة مشتركة للإعلان عن حزب يمثلهما ومَنْ رَغِب من الكيانات السلفية الأخرى؛ بيد أن قرارًا اتخذته قيادة جمعية الإحسان من طرف واحد بتبني حزب أو اتحاد الرشاد اليمني، بعد أن وصلت جهود التفاهم حول ذلك مع جمعية الحكمة اليمانية إلى طريق مسدود.

ومن الوارد أنَّ ذلك القرار لم يكن يمثّل اتفاقًا مطلقًا لدى جميع مَنْ يعنيهم الشأن في جمعية الإحسان؛ وذلك بالنظر إلى النزاع الذي أعقب تشكيل الهيئة الإدارية للاتحاد؛ لكن النتيجة الكلية تؤكد أن ذلك كان موقف أغلبية قيادة الجمعية؛ إذ إن مسألة من هذا القبيل لا يمكن أن تكون محل إجماع كل آراء القيادة بالمعنى الحرفي؛ بل إجماع الغالب، كما هو شأن القرار في العمل السياسي عادة. وإذا تذكّرنا أن حزب السلم والتنمية التابع لجمعية الحكمة اليمانية الخيرية، لم يتم التصريح به من قبل قيادات في الجمعية إلا بعد أن أعلنت بعض تلك القيادات وصولها إلى طريق مسدود؛ وذلك في التفاهم مع جمعية الإحسان حول توقيت الإعلان عنه وبعض الترتيبات الأخرى –وكانت تلك نقطة الخلاف الجوهري بين الطرفين لا أكثر– وبعد أن رجعت إليها تلك المجموعة التي جنحت في البداية إلى

مشاركة اتحاد الرشاد فكرته -كما سيرد تفصيل ذلك- وأكدت كذلك وصولها إلى الطريق المسدود ذاته، بعد أن كانت شاركت كاجتهاد شخصي منها في أعمال ملتقى الرشاد، والمشاركة في مسار انتخاب قيادته، وبذلك اتخذت جمعية الحكمة قرارها الغالب في التبشير بحزب السلم والتنمية؛ فإن أحدًا لا يملك حجة مقنعة كي يجادل في أن اتحاد الرشاد لم يتم الإعلان عنه إلا بعد أن أخذ الموافقة الغالبة من قيادة جمعية الإحسان، ليس بصيغة التكليف المباشر بالضرورة؛ ولكن بصيغة الإذن الذي يعني الرضا والمناصرة على نحو ما، وإن لم يكن ذلك نابعًا بالضرورة عن قناعة كاملة لدى بعضهم، أو أن ذلك كان الخيار الأمثل فيما لو لم يفاجأ الجميع بمتغير الثورة السلمية في 2011؛ حيث فرض ذلك المتغيِّر الهائل على بعض أفراد قيادات العمل السلفي -ومنه جمعية الإحسان- خيارات مُرَّة، أبرزها القبول -ولو على مضض- بوضع سياسي حزبي جديد. وبذلك يغدو من التكلُّف؛ بل استغفال المتابعين لمسار الجمعية والاتحاد المبالغة في نفي العلاقة بين الجمعية والاتحاد أو الحزب، كأن يقال: إن اتحاد الرشاد لا علاقة له (فكريًّا وتنظيميًّا) بجمعية الإحسان، بحجة أنه يضم شخصيات أخرى، ناهيك عن أن يردِّد بعضهم أن قيادتي الجمعية والاتحاد يصرِّحان بغير ذلك؛ ولذلك -زعموا أن أحدًا لا يستطيع أن يُلزمهم بما لم يصرِّحوا به، وكأن العمل السياسي كلُّه وضوح وشفافية وتفكير علني صارخ؛ بحيث تنتفي منه الحسابات الخاصة، والهواجس التي قد يبدو بعضها متفهمًا، وربما (مشروعًا) أحيانًا في عالم يسوده التربص بالعمل الإسلامي وأنشطته، على نحو ما سبق الإلماح إليه عند الحديث عن ائتلاف الإحسان الإسلامي؛ بيد أن منطق البحث العلمي ومنهجه يسعى نحو استجلاء الحقائق كما هي ما أمكنه ذلك.

وفي هذا السياق فلا بأس من التذكير بأن حزب السلم والتنمية يُصَرِّح بأنه لم يقدم على خطوته إلا بعد أن اجتمعت أغلبية الآراء في جمعية الحكمة على ذلك، مع تأكيده أنه حزب مفتوح لكل من يؤمن بفكرته وسياساته من خارج الجمعية، وكما يُقال: إن هناك أفرادًا في مواقع قيادية في الرشاد من جماعة "رابطة أهل الحديث" بمأرب التي يقوم عليها الشيخ أبو الحسن المأربي؛ فمن غير المستبعد أن يكون هناك

أفراد من الرابطة ذاتها مع حزب السلم والتنمية؛ بل إننا إذا تذكرنا توجيه الشيخ أبي الحسن المأربي لأتباعه أثناء زيارته لمصر من عدم الإقدام على المشاركة في لقاء اتحاد الرشاد، تمامًا كما فعل الائتلاف السلفي اليمني التابع لجمعية الحكمة اليمانية؛ فإن ذلك إنما يؤكد ما تنامى إلى مسامع الباحث من أن عدم ممانعة الشيخ المأربي مشاركة بعض الأفراد المصنفين في قيادة الرشاد؛ إنما جاءت بعد أن اصطدمت جهوده ببعض التصلب من قبل بعض قيادات الحكمة، في مسعاه للتوفيق بينها وبين الإحسان في موضوع اتحاد الرشاد؛ أي أن الموقف كان إلى التكتيك أقرب منه إلى الاستراتيجية؛ ولهذا صرَّح بعض أولئك الأفراد الذين بات بعضهم يتسنَّم موقعًا قياديًّا في الرشاد كالأستاذ عبد الناصر الخطري -الأمين العام المساعد لاتحاد الرشاد- بأنه لا يستطيع القول: إنه بانضمامه إلى الرشاد، أو تسنُّمه ذلك الموقع فيه يمثِّل موقف "رابطة أهل الحديث"، وإن لم يجد ممانعة من الشيخ المأربي في ذلك[1]، بيد أنه من غير المستبعد -في نظر الباحث- في ظل تنامي العلاقة بين الشيخ المأربي وقيادة الرشاد -في أحدث تطوُّر للشيخ المأربي- على حساب فتورها الملحوظ في الآونة الأخيرة مع جمعية الحكمة، أن يعلن الشيخ تحالفًا بينهما، أو على الأقل أن يعلن أن أولئك الأفراد المنضوين في إطار الاتحاد يمثلون الرابطة.

والواقع أنه لا يمكن قراءة العلاقة الدقيقة بين جمعية الإحسان الخيرية واتحاد الرشاد اليمني إلا بعد تقديم صورة تفصيلية نسبيًّا عن مسار اتحاد الرشاد ومؤسسيه، وردود الأفعال السلفية حول ذلك، ثم تطوره وواقعه اليوم، وهذا يقتضي توصيف الأمر على النحو التالي:

- الإعلان وردود الأفعال:

في 14 مارس/آذار 2012، وعقب يومين من الاستماع إلى مسوِّغات إنشاء كيان سياسي للسلفيين أعلن المؤتمرون في اللقاء السلفي العام إنشاء حزب سياسي للسلفيين عنوانه: "اتحاد الرشاد اليمني"، وشارك في ذلك الإعلان وجوه (إحسانية)

---

(1) عبد الناصر الخطري، حوار هاتفي أجراه معه الباحث، 18 فبراير/شباط 2014.

معروفة أبرزهم: محمد بن موسى العامري، وعبد الله الحاشـدي، وعبـد الـرب السلاّمي، وكذا الشخصية المثيرة للجدل في علاقتها الفعلية بجمعيـة الإحسـان: عبد الوهاب الحميقاني، كما شارك إلى جانبهم وجوه من جمعية الحكمة معروفـة كذلك وهم: عقيل المقطري، ومراد القدسي، وعبد الله بـن غالـب الحمـيري، وهؤلاء خرجوا عن رأي قيادات أخرى في جمعية الحكمة أبـدت تحفظًـا علـى المشاركة، من حيث مناسبة التوقيت، وفرص نجاح الفكرة، وليس من حيث مبدأ الإعلان عن حزب سياسي. وفي ذلك أصدر الشيخ عبد العزيز الـدبعي رئـيس الائتلاف السلفي تصريحين بهذا الشأن: الأول في 7 مارس/آذار 2012 والثـاني في 12 من الشهر نفسه، أي قبل انعقاد المؤتمر السلفي العام لما صار يُعرف بـ "اتحاد الرشاد اليمني". وعلى حين تبرَّأ في تصريحه الأول باسم الائتلاف السـلفي مـن المشاركة، فإنه أكد في تصريحه الثاني على ذلك المعنى، وأضاف مناشدته القـائمين على تنظيم المؤتمر بعدم التعجل في إنشاء حزب سياسي سلفي بصورة انفراديـة، مشدِّدًا أن على السلفيين "أن يُشَكِّلوا حزبًا سياسيًّا سلفيًّا يضم جميـع الفصـائل السلفية، بما يضمن قوته وفعاليته وحضوره الشعبـي"، وأن يقدموا "برنامجًا متميزًا لحزبهم القادم؛ بحيث يمثل المنهجية السلفية، ويبرز وسطيتها واعتدالها"؛ مؤكـدًا أن "ظهور أي حزب سياسي سلفي دون تمثيل المكونات السلفية سيكون لـه آثـار سلبية، على وحدة العمل السلفي والدعوي والسياسي"[1].

وأولى المفاجآت أنه ما لبث أولئك المشاركون من جمعية الحكمـة -كمـا سبقت الإشارة- أن أعلنوا استقالتهم احتجاجًا على خلل في عملية التمثيل داخل الهيئة العليا للاتحاد، واتهام لبعض قيادة الاتحاد بـ "صفات الفوضـى والارتجاليـة والفردية ونـزعة السيطرة"[2] و"أن الاتحاد بصفته الحالية لا يمثل كيانًا مؤسسـيًّا بقدر ما هو عمل مرتهن بإرادة بعض الأفراد الراغبين في احتكاره عليهم، وإدارتـه بطريقتهم الخاصة، وقد سبق أن قدَّمنا رفضنا لهذا الأمر بطريق النصيحة الأخويـة

(1) الدبعي، تصريح:
http://marebpress.net/news_details.php?sid=41519&lng=arabic.

(2) راجع البيان الصادر عن المنسحبين من هيئة اتحاد الرشاد اليمني في 12 مايو/أيار 2012.

مشافهة وكتابة، إلا أن ذلك كان يدفع بقيادة الاتحاد للتعنت في مواقفها، موجِّهة الاتهام إلينا بطريقة غير نـــزيهة، في الوقت الذي كنا نأمل منها مراجعة مواقفهـــا والعودة إلى جادة الصواب"[1]، وأن الموقعين على البيان "لـــن يكـــرِّرُوا أخطـــاء الآخرين بالارتهان لزعامات متفرِّدة، أو الولاء لأنظمة استبدادية، أو التنازع علـــى صغائر لا معنى لها، وسوف يُواصلون جهدهم في التأسيس لعمل سياســـي جـــادٍّ وفاعل ومتطوِّر مهما كلَّفهم ذلك"[2].

وأكثر من ذلك فإن بعضًا ممن هو محسوب على تيـــار الإحســـان -ولـــيس الحكمة- مثل الشيخ عبد الرحمن سعيد البريهي والأستاذ أنور الخضـــري أعلنـــا استقالتهما كذلك في الوقت ذاته الذي أعلـــن مشـــايخ الحكمـــة انســـحابهم أو استقالتهم، ووردت أسماؤهم عبر ذاك البيان المشترك الصادر في 12 مـــايو/أيـــار 2012، مع زملائهم من الحكمة، كما أعلن الشيخ عبد الرب الســـلامي -وهـــو شخصية جنوبية- كذلك انسحابه، ومعه شباب من الجنوب قبل إجـــراء عمليـــة الانتخابات؛ لعدم قيام الاتحاد بتقديم حل جدِّيٍّ لحل المشكلة الجنوبية؛ ليستمروا في كيانهم الناشئ (حركة النهضة السلفية في الجنوب) -وسيأتي نقاشها لاحقًا- ممـــا دفع أمين عام اللجنة التحضيرية للاتحاد الشيخ عبد الوهاب الحميقاني لاتهام بعض أولئك أن لديهم ميولات سياسية منسجمة مع الطرح الحراكي المتطرِّف[3].

ولئن تم التسليم بما صرَّح به الأمين العام للجنة التحضيرية للحزب -وقتذاك- الذي غدا أمينًا عامًّا للاتحاد بعد الانتخابات، في الحوار الصحفي ذاتـــه مـــن أن الملتقى السلفي المشار إليه مثَّل كل أطياف السلفية من مختلف محافظات البلاد؛ فإنه من المتعذر أن يقال ذلك بالنسبة إلى اللجنة التحضيرية، ناهيك عن الهيئة الإداريـــة للحزب بعد ذلك، ولا سيما بعد أن حدثت عملية الانسحاب تلـــك مـــن أطـــر مختلفة بما فيها بعض المنتمين إلى جمعية الإحسان، والواقـــع أن اللـــون الســـلفي (الإحساني) ظل الطاغي عليها بلا منازع في تلك الفترة بوجه خاص.

---

(1) البيان الصادر عن المنسحبين من هيئة اتحاد الرشاد اليمني.

(2) البيان الصادر عن المنسحبين من هيئة اتحاد الرشاد اليمني.

(3) عبد الوهاب الحميقاني، حوار مع صحيفة الأهالي (اليمنية)، 27 مارس/آذار 2012.

- **التعريف:**

عرَّف اتحاد الرشاد اليمني نفسه في المادة الثانية من نظامه الأساسي بأنه "حـــزب سياسي يمني، إسلامي الهوية والانتماء والممارسة، يسعى لتحقيق الرقي باليمن في جميع مجالات الحياة، ويعمل في إطار الدستور اليمني والقوانين النافذة"[1].

ولخَّص رؤيته في المادة الرابعة من النظام الأساسي بقوله: "تحكيم شـــرع الله، وإصلاح المجتمع، وتحقيق نهضة اليمن"[2]. في حين جعل رسالته: "خدمة شـــعبنا، ورعاية مصالحه، والحفاظ على ثوابته، بالوسائل المشروعة"[3].

- **الأهداف:**

ولتحقيق رؤية الرشاد ورسالته حدَّد جملة من الأهداف؛ وهي[4]:

1. العمل على أن تكون الشريعة الإسلامية هي المرجعية المطلقة والحاكمة للدولة والمجتمع في كل الشـــؤون والمجـــالات، وأن تســـتأنف الحيـــاة الإسلامية في مختلف ميادين الحياة.
2. إقامة الشورى وتعزيز ممارستها في كل مجالاتها، وعلى جميع المستويات، وبناء العلاقة بين الحاكم والمحكوم في ضوئها.
3. السعي إلى إقامة العدل في الدولة والمجتمـــع، ومـــنح جميـــع الحقـــوق والواجبات للمواطنين على أساسه، ومحاربة الظلم والاستبداد في كـــل مجال وبأي اعتبار.
4. تجسيد حق إرادة الأمة في تملُّك قرارها واختيـــار حكامهـــا وممثليهـــا ومحاسبتهم بالطرق السلمية المشروعة.
5. تحقيق سيادة الدولة وسيطرتها على جميع أراضيها، وتعزيـــز الوحـــدة والألفة بين مكونات المجتمع، ومعالجة القضايا التي تهـــدِّدها، وتحقيـــق

---

(1) النظام الأساسي لاتحاد الرشاد السلفي: http://alrshad.net/?page_id=481.
(2) النظام الأساسي لاتحاد الرشاد السلفي: http://alrshad.net/?page_id=481.
(3) النظام الأساسي لاتحاد الرشاد السلفي: http://alrshad.net/?page_id=481.
(4) النظام الأساسي لاتحاد الرشاد السلفي: http://alrshad.net/?page_id=481.

استقلال القرار السياسي ورفض التدخُّل الأجنبـــي بكل صوره.

6. العمل على بناء وترسيخ دولة المؤسسات على أسس علمية حديثة، وعلى مبدأ الفصل بين الســـلطات، واعتبـــار التخصصـــات والكفـــاءات والنـــزاهة؛ بما يحقق مشاركة أبناء المجتمع اليمني كافـــةً بعيـــدًا عـــن المناطقية والعنصرية والسلالية والمذهبية.

7. العمل على جعل القضاء سلطة مستقلة ونـــزيهة ومؤهلة بما يحقق العدل وسرعة البتِّ في الخصومات.

8. بناء قوات الجيش والأمن على أسس الكفاءة والمهارة من جميع منـــاطق اليمن، وتأهيلها إيمانيًّا ووطنيًّا وماديًّا بما يحقق رسالتها في حماية الـــدين والوطن والشعب ومصالحه وإرادته.

9. السعي لتوفير الحياة الكريمة للمواطن، وتأمين الاحتياجات والخـــدمات الأساسية له؛ كالتعليم والصحة وفرص العمل والضـــمان الاجتمـــاعي وغيرها.

10. العناية بالأسرة والعمل على بنائها على أسس سليمة، وتفعيل دور المرأة ورسالتها في بناء المجتمع والدولة في إطار الفضائل والأحكام الإسلامية، بعيدًا عن الموروث المنحرف، وحمايتها من الوافد الفاسد.

11. العناية بالشباب فكريًّا وسلوكيًّا، وتنمية قدراتهم ومواهبـــهم، وتـــوفير فرص العمل المناسبة لهم، وإشراكهم في صناعة المستقبل.

12. ترشيد دور القبيلة اليمنية والمحافظة على أعرافها الحميـــدة وتقاليـــدها الإيجابية والسعي لإصلاح ذات بينها، والقضاء على عاداتها السلبية كل ذلك في إطار سيادة الشرع والقانون.

13. التواصل وبناء العلاقات المتميزة مع القـــوى والمكونـــات السياســـية والاجتماعية محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، على أسس تحقيق المصالح المشتركة.

14. تفعيل وتصحيح مسار ورسالة الإعلام والثقافة لترسيخ المبـــادئ والقـــيم النبيلة، وتأهيل المجتمع وتوجيهه إلى النافع، وإبراز مكانة اليمن الحضـــارية وتنمية روح الانتماء إليها، ومحاربة الأفكار الهدامة والانحرافات السلوكية.

ويكاد تحقيق الأهداف الخمسة الأولى منوطًا بالوسيلة (الشورية) أو (الديمقراطية) التي نصَّ عليها النظام الأساسي للرشاد في المادة الثامنة منه على أنه يعتمد "في تحقيق أهدافه على الوسائل المشروعة والمتاحة؛ ومنها: "1. المشاركة في العملية السياسية في جميع مناحيها ومستوياتها، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية والاستفتاءات الشعبية وغيرها"[1].

ويتضح من خلال تلك الأهداف مدى الشمول بجملة القضايا الوطنية والاجتماعية؛ وذلك مع التأكيد على المنطلق الإسلامي في النظر إلى كل منها، ويأتي البرنامج السياسي لاتحاد الرشاد منبثقًا عن ذلك النظام ومستندًا إلى أسسه وأهدافه[2].

- ملحوظة في المنهج:

لما كان اتحاد الرشاد عضوًا مسجلاً، بلجنة شؤون الأحزاب، ومعترفًا به رسميًّا، علاوة على أن له ممثليه في مؤتمر الحوار الوطني الشامل بصفته الحزبية؛ فإن تلك الأهداف في النظام الأساسي بصورة خاصة، وبقية مواد النظام الأساسي بصور عامة يعززها البرنامج السياسي توفِّر على الباحث وقرَّائه عناء التفصيل في بعض المواقف كالموقف من الديمقراطية، والانتخابات والتعددية السياسية والعنف، والنظام السياسي الجديد، ذلك أن أبجديات العمل السياسي (الدستوري)، تفرض على الحزب التسليم بجملة تلك المحدِّدات المشار إليها، قبل أن يتقدَّم بنظامه الأساسي، وبرنامجه السياسي ونظامه الداخلي إلى لجنة شؤون الأحزاب لقبول تسجيله فيها؛ حيث تنص المادة السادسة من الباب الثاني: "الأسس والأهداف والمبادئ العامة" من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية بالجمهورية اليمنية على أن "يمارس الحزب أو التنظيم السياسي نشاطه بالوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق برامج محدَّدة ومعلنة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجمهورية؛ وذلك عبر المساهمة في الحياة السياسية والديمقراطية لضمان

---

(1) النظام الأساسي لاتحاد الرشاد السلفي: http://alrshad.net/?page_id=481.

(2) راجع تفاصيل نص البرنامج السياسي لاتحاد الرشاد: http://alrshad.net/?cat=24.

تداول السلطة أو المشاركة فيها سلميًّا، عن طريق الانتخابات العامة الحرة النزيهة"[1]. كما تنص المادة الثامنة في الفقرة السادسة من القانون ذاته على أنه "يحظر على الحزب أو التنظيم السياسي الآتي[2]:

أ. إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو المساعدة في إقامتها.

ب. استخدام العنف بكل أشكاله، أو التهديد به، أو التحريض عليه. أن تتضمن برامجه أو نشراته أو مطبوعاته ما يُحَرِّض على العنف، أو إقامة تشكيلات عسكرية، أو شبه عسكرية، علنية أو سرية.

---

(1) قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وزارة الشؤون القانونية، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، 2008)، 2. وجدير بالذكر هنا ما أقدمت عليه وزارة الخزانة الأميركية في 18 ديسمبر/كانون الأول 2013 من إدراج اسم الشيخ عبد الوهاب الحميقاني ضمن لائحة (الإرهاب)، تحت ذريعة التعاون مع (شبكة القاعدة)؛ لكن ذلك الاتهام لاقى استهجان أطراف يمنية عدة رسميًّا وشعبيًّا، في مقدمتها رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، الذي أعلن في لقائه يوم 6 يناير/كانون الثاني 2014 بلجنة موسعة شكّلت للتضامن مع الشيخ الحميقاني والدفاع عنه إبلاغ الولايات المتحدة رفض اليمن تسليم الحميقاني، ومطالبتها تقديم ما لديها من إثباتات -إن وجدت- إلى القضاء اليمني وحده.

(2) قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، 3.

المبحث الثاني

الأنشطة والتحالفات والمواقف

أولاً: الأنشطة:

نظرًا إلى حداثة نشأة اتحاد الرشاد إذ لم يُعترف به رسميًّا ويحصل على تصريح من قبل لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية إلا في 24 يونيو/حزيران 2012؛ فإنه من غير المتوقع قيامه بأنشطة عديدة، في خضم وضع سياسي غير مستقر؛ لكن موقعه على الشبكة (العنكبوتية) يُسَجِّل له نشاطًا وفعاليات محدودة تدور حول قضايا التنسيب لعضوية الحزب في بعض المحافظات، ومحاضرات محدودة لبعض قياداته، واستضافة بعض الدعاة والعلماء ومدربي التنمية البشرية للمحاضرات في مقره بالعاصمة صنعاء (وهما حتى الآن: شخصيتان من العلماء والدعاة: الدكتور علي السالوس من مصر، والشيخ أحمد الصويان من السعودية – ومدربًا في التنمية البشرية: الأستاذ عبد الله باهمام)، هذا إلى جانب زيارات توعوية عامة محدودة لبعض قياداته في إطار محافظة صنعاء[1]، أما أغلب نشاطه فكان مكرَّسًا لتحقيق جوهر أهدافه عبر جلسات مؤتمر الحوار الوطني ولجانه وفعالياته، من خلال تنفيذ رؤيته في الدستور القادم؛ من حيث ضمان إسلامية العقيدة والشريعة فيه، وهوية الدولة (الإسلامية)، وضمان عدم تضمُّن بنوده ما يتعارض مع ذلك. ولهذا فهو يخوض -إلى جانب بعض القوى التي يتفق معها في الخط الفكري العام كالتجمع اليمني للإصلاح- معركة ساخنة تجاه جماعات مذهبية (الحوثيون وحزب الحق) متحالفة مع قوى وشخصيات (علمانية) شديدة العداء للفكر الإسلامي، وأخرى دافعها المناكفة السياسية ضد حزب الإصلاح، الذي

(1) راجع موقع الحزب نافذة أنشطة وفعاليات: http://alrshad.net/?p=381.

يتولى الدعوة إلى تثبيت المواد الثلاث الأولى في الدستور الحالي، المتصلة بيمنية الدولة وعروبتها وإسلاميتها، وأن الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات؛ تداعت جميعها للوقوف الصريح في وجه التنصيص على هوية الدولة (الإسلام)، والشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات؛ وذلك على نحو ما هو قائم في الدستور الحالي؛ من هنا فقد بادر الرشاد إلى الثناء على الحزبين الاشتراكي اليمني والوحدوي الناصري، لسبقهما في تبني مطلب الشريعة الإسلامية مصدرًا لجميع التشريعات[1]، جنبًا إلى جنب مع حزبي الإصلاح والرشاد.

وحين حدث تراجع أو نكوص للحزبين عن المضي في رؤيتهما، تحت ضغوط بعض الأفراد ذوي التوجه العلماني الحاد في إطاريهما، وهم عادة من المتحالفين مع تلك الجماعات المذهبية؛ وذلك على حين أن مبررهم في عدم الموافقة على تلك الصيغة المقدمة من قبل ممثليهم في المؤتمر: عدم الرضوخ للقوى الظلامية، التي تُريد إعادة عقارب الساعة إلى الخلف؛ قال الشيخ الدكتور محمد بن موسى العامري رئيس اتحاد الرشاد عضو مؤتمر الحوار الوطني "كنا قد أثنينا على ما قدمه الاشتراكي والناصري حول الشريعة الإسلامية، واعتبارها مصدرًا وحيدًا لجميع التشريعات؛ غير أننا فوجئنا بهم في التصويت يُغَيِّرون موقفهم هذا، وأعتقد أن فيهم بعض العقلاء لو تواصل الناس معهم لغيَّرُوا رأيهم، فالوقت لا يسمح بالمناكفات السياسية والمزايدات الحزبية على حساب هوية الأمة وشريعتها الإسلامية"[2].

وكذلك صرَّح أمين عام الاتحاد الشيخ عبد الوهاب الحميقاني بدهشته مما وصفه بانقلاب حلفاء الإصلاح في اللقاء المشترك (الاشتراكي والناصري) من الموقف تجاه هوية الدولة والشريعة الإسلامية[3].

ومن نشاط الرشاد في أروقة مؤتمر الحوار كذلك سعيه الدؤوب إلى إيضاح رؤيته حول أهم محورين يهتم بهما مؤتمر الحوار الوطني؛ وهما: القضية الجنوبية، وقضية صعدة، وسيرد لاحقًا، موقف الرشاد تجاههما.

---

(1) اتحاد الرشاد السلفي: http://alrshad.net/?p=315.

(2) محمد بن موسى العامري: http://alrshad.net/?p=4092.

(3) عبد الوهاب الحميقاني: http://alrshad.net/?p=4056.

والواقع أن نشاط بعض قيادات الرشاد الإعلامية -وفي مقدمتهم رئيس الاتحاد والأمين العام- لافت للنظر جدًّا؛ حيث يلاحظ حضورهم عبر مختلف المنابر الإعلامية مرئية ومسموعة ومقروءة، وإلكترونية، وبلا تحفظ مع أي جهة تدعوهم، ليُوَصِّلوا رسالتهم كما يعتقدون.

وثمة قناة فضائية ناشئة تابعة للحزب تسمَّى "يُسر"، بدأت تبثُّ برامجها التجريبية منذ شهر يوليو/تموز 2013.

ثانيًا: التحالفات:

من الطبيعي أن تكون لكل حزب تحالفاته وعلاقاته الداخلية والخارجية؛ ولكن السؤال الجوهري هنا: إلى أي مدى تكون تلك العلاقة؟ أي ما طبيعتها؟ هل هي علاقة ندية واحترام متبادل؟ أم تبعية؟ والواقع أنه ليس ثمة معطيات متوافرة تفيد بغير الاحتمال الأول؛ أي أنها علاقة ندية واحترام متبادل، وإن حدث قدرٌ من الإفادة أو حتى (التلمذة) الفكرية والتنظيمية، على أيدي مَنْ سبقهم إلى التجربة؛ إذ من الواضح أنه كان لتجربة حزب النور (المصري) ذي الاتجاه السلفي -على سبيل المثال- تأثير على التعجيل بإشهار اتحاد الرشاد اليمني. وحسب متابعة الباحث وعلاقاته مع بعض القيادات في الحزب؛ فإن ثمة زيارة سبقت إشهار الحزب إلى مصر تم من خلالها الالتقاء بقيادات في حزب النور -على وجه الخصوص- وكان محور تلك المباحثات يدور حول تجربة الحزب، وكيفية الإفادة منه في التجربة السلفية اليمنية التي تبلورت في الرشاد؛ ومما يؤكد أن العلاقة لم تكن تبعية أن موقف الرشاد جاء مختلفًا تمامًا مع حزب النور في موقفيهما من الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي في 3 يوليو/تموز 2013، حيث جمعت الباحث برئيسه مناسبة حوارية متلفزة عقب الانقلاب للحديث حول تداعياته؛ فكان حديثه مؤيدًا لشرعية الرئيس محمد مرسي، منتقدًا بشدَّة موقف حزب النور؛ مشيرًا إلى أنه كان قد تواصل مع بعض قياداته في الإسكندرية ودعاهم إلى مراجعة موقفهم، كما أشار إلى وقوع انشقاقات في صفوف حزب النور؛ وذلك على خلفية موقفه السلبي من تأييد ذلك الانقلاب[1].

---

(1) قناة سهيل الفضائية (اليمنية)، برنامج عشر وعشر، 6 يوليو/تموز 2013.

وكذا سلك أمين عام الرشاد الشيخ الحميقاني، الذي قدَّم سؤالاً لحزب النور المصري؛ تحت عنوان: "سؤال إلى حزب النور" في 4 يوليو/تموز 2013 ونصه: "يصرح الناطق الرسمي للحزب نادر بكار في صفحته بتويتر مجاهرًا قائلاً: حزب النور شارك في وضع "خارطة طريق المرحلة الانتقالية". خارطة الطريق التي شاركتم فيها، هل كان من ضمن خارطة طريقكم إغلاق القنوات الإسلامية السلفية؟ والإخوانية؟ ومحاصرة أنصار الرئيس برابعة العدوية؟ واعتقالات قيادات الإخوان المسلمين؟ ووووو؟؟ أم فقط كنتم شهود زور على شرعية الانقلاب؟

وانتهى دوركم بحضور جلال مرة أمين حزبكم خلف بابا النصارى الكافر بالله مشاركًا له في عزل الرئيس المسلم الموحد الحافظ لكتاب الله مهما كان خلافكم معه؟ وانتهى دوركم هنا، وبقية الطريق تكملته لا دخل لكم بها؛ فقد استلم الراية هداة اللبرلة ودعاة العلمنة وأئمة النصرنة؛ أتمنى لو تجيب يا نادر بكار"!!![1].

وكذا سلك أمين عام الرشاد الشيخ الحميقاني، الذي قدَّم سؤالاً لحزب النور المصري؛ تحت عنوان: "سؤال إلى حزب النور" في 4 يوليو/تموز 2013 ونصه: "يصرح الناطق الرسمي للحزب نادر بكار في صفحته بتويتر مجاهرًا قائلاً: حزب النور شارك في وضع "خارطة طريق المرحلة الانتقالية". خارطة الطريق التي شاركتم فيها، هل كان من ضمن خارطة طريقكم إغلاق القنوات الإسلامية السلفية؟ والإخوانية؟ ومحاصرة أنصار الرئيس برابعة العدوية؟ واعتقالات قيادات الإخوان المسلمين؟ ووووو؟؟ أم فقط كنتم شهود زور على شرعية الانقلاب؟ وانتهى دوركم بحضور جلال مرة أمين حزبكم خلف بابا النصارى الكافر بالله مشاركاً له في عزل الرئيس المسلم الموحد الحافظ لكتاب الله مهما كان خلافكم معه؟ وانتهى دوركم هنا، وبقية الطريق تكملته لا دخل لكم بها؛ فقد استلم الراية هداة اللبرلة ودعاة العلمنة وأئمة النصرنة؛ أتمنى لو تجيب يا نادر بكار"!!![2].

---

(1) عبد الوهاب الحميقاني، "سؤال إلى حزب النور":
https://www.facebook.com/people/%D8%B9%D8%A8%D8

(2) عبد الوهاب الحميقاني، "سؤال إلى حزب النور":
https://www.facebook.com/people/%D8%B9%D8%A8%D8

وفي كلمة له أخرى في 4 يوليو/تموز 2013 أيضًا، تحت عنوان: "السلفيون في مصر وقفوا مع الشرعية" أكد الشيخ الحميقاني أن مجمل السلفيين في مصر وقفوا مع شرعية الرئيس مرسي باستثناء قيادة حزب النور وليس أفراده، وراح يُعَدِّد الأحزاب السلفية الأخرى التي وقفت مع الشرعية مثل:

- حزب الوطن الذي يرأسه عماد عبد الغفور (رئيس حزب النور السابق)
- حازمون
- حزب الإصلاح
- حزب الفضيلة برئاسة الشيخ محمد عبد المقصود

وراح يُعَدِّد أحزابًا وشخصيات أخرى مرابطة في ميدان رابعة العدوية بالقاهرة.

كما نوَّه إلى أن رابطة علماء المسلمين (السلفية) هي الهيئة الوحيدة التي أصدرت بيانًا أدانت فيه الانقلاب العسكري، وأعلنت وقوفها مع الشرعية؛ من بين هيئات عدة مماثلة لم يصدر عنها مثل ذلك البيان[1].

وحاصل ذلك كله أنه لا تتوافر من المعطيات ما يدل على تبعية فكرية أو سياسية لحزب النور أو سواه؛ على الرغم من الإعجاب الواضح بتجربة حزب النور، قبل أحداث الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي.

وثمة أسئلة مشروعة -ربما- تُطرح في مثل هذا السياق في عالم اليوم من مثل: من أين يحصل الحزب على تمويله؟ وما الذي يحول دون أن يكون له داعمون على مستوى الداخل والخارج، يفرضون رؤاهم وقناعاتهم عليه؟ ومن غير المستغرب في عالم السياسية حدوث ذلك أو قدر منه.

وثمة إجابات رسمية جاهزة من مثل ما ورد في النظام الأساسي للحزب في مادته التاسعة والستين، التي تنظم موارده المالية في فصل (موارد الرشاد)، حيث حدَّدها بـ[2]:

---

(1) الحميقاني، "السلفيون في مصر وقفوا مع الشرعية":
https://ar-ar.facebook.com/permalink.php?story_fbid=485031124909061&id=100002065346205

(2) اتحاد الرشاد اليمني، النظام الأساسي.

1. رسوم انضمام الأعضاء.
2. اشتراكات الأعضاء.
3. تبرعات وهبات الأعضاء والمؤيدين بشرط أن تكون غير مشروطة، ولا يجوز بأية حال استرداد أي مبلغ من هذه المبالغ.
4. الدعم الحكومي.
5. حصيلة استثمار أموال الرشاد في الأوجه غير التجارية.
6. أي موارد أخرى مشروعة.

ويمكن الاستنتاج من الفقرة السادسة تلك أن ثمة دعمًا من جهات عدة؛ إذ لا يمكن لتلك التحصيلات المنصوص عليها مباشرة في الفقرات السابقة أن تغني حركة حزب ناشط طموح ما لم تتوفر لديه مجالات دعم أخرى؛ بيد أنه دعم غير مؤثر سلبًا -فيما يظهر- سواء على المسار الفكري أم السياسي للحزب؛ وذلك وفقًا للبراءة الأصلية لأي مؤسسة أو أفراد من جهة، وعدم توافر ما يدل على نقيض ذلك من جهة أخرى.

ثالثًا: الموقف من الثورة وبعض القضايا السياسية:

- الموقف من الثورة

إذا كانت تلك القضايا المشار إليها مما تكفلت به فكرة الحزب عبر نظامه الأساسي، وبرنامجه السياسي، ونظامه الداخلي، أو سواها؛ فإن ثمة قضايا ساخنة أخرى لا علاقة لها بالضرورة بذلك؛ من مثل الموقف من ثورة التغيير في اليمن. والواقع أنه كان لحدث الثورة أثر مباشر في التعجيل بخروج الحزب إلى العلن؛ فلقد كان لبعض قياداته دور محوري في أحداث الثورة، ولا سيما على مستوى مناطقهم، من أمثال الشيخ عبد الوهاب الحميقاني أمين عام الرشاد، الذي كان واحدًا من أقوى الأصوات في ساحة مدينة البيضاء -بوجه خاص- خطابة ونشاطًا متنوعًا، وهو من مؤسسي (ائتلاف الشباب الرائد) في صنعاء قبل غيرها؛ ذاك الذي صُنِّف على جمعية الإحسان في ساحات متعددة، وقد ألقى كلمته أثناء انعقاد مؤتمر الإعلان عن حزب الرشاد في 13 مارس/آذار 2012 باسم (ائتلاف الشباب

الرائد)، نفى فيها -بحسب متابعة الباحث الذي حضر فعاليات المؤتمر كاملة على مدى اليومين- بشدَّة تصوير الاتجاه السلفي -بسبب مسلك بعض المنتسبين إليه- أنه مطية للحاكم المستبد، وتبرَّأ من ذلك؛ مشيرًا إلى أن للسلفيين الأحرار دورًا طليعيًّا في مقاومة الظلم حيثما وُجد. كما رفض في تصريحات صحفية ما يتردَّد من أنه لم يكن للسلفيين موقف داعم للثورة، وعدَّ السلفيين في طليعة من قاد الثورة[1].

يُذكر أن للحميقاني نشاطًا ملحوظًا أثناء الثورة وبعدها؛ حيث زار بعض المحافظات وبالأخص القريبة من البيضاء كيافع، في إطار حشد الدعم للثورة، وحذَّر من خطورة الاستهانة بجرائم النظام السابق، والمساومة على بقائه، تحت مبررات عدة[2]. كما كان له دور طليعي في كشف بعض المنتسبين إلى العلم الشرعي ممن حرم المسيرات والاعتصامات وشرعن لقتل الثوار أو قمعهم على نحو ما صدر من بيان عن بعض المنتسبين إلى جمعية علماء اليمن في 29 سبتمبر/أيلول 2011؛ لكنه تصدى لذلك بوصفه واحدًا من أعضاء الجمعية مصرِّحًا أنه لم يُدْعَو عدد آخر ممن يُعرف أن لهم رأيًا مخالفًا لتوجه المؤتمر الذي أصدر البيان، مشيرًا في الوقت ذاته إلى أنه قد حشر ضمن (المؤتمرين) أفرادًا لا صلة لهم بالجمعية[3]. وقد بلغ الأمر بالحميقاني أن تعرض على خلفية نشاطه الثوري لمحاولة اغتيال في 24 إبريل/نيسان 2011؛ لكنه نجا منها، فيما ذهب ضحيتها اثنان وجرح أربعة، وفقًا لتقارير حقوقية؛ وذلك في مسقط رأسه بالبيضاء على أيدي قوات من الحرس الجمهوري سابقًا[4].

---

(1) عايش، "سلفيو اليمن يؤسسون حزبًا سياسيًّا":
http://www.aljazeera.net/news/pages/fbfde415-f740-4182-ab8e-feeebf2f9f2c

(2) انظر على سبيل المثال: الحميقاني، "كلمة الشيخ في مجلس بيافع بحضور الشيخ عبد الخالق بن شيهون، وعدد من أبناء يافع":
http://www.youtube.com/watch?v=ch7xegfm3Bo

(3) الحميقاني، قناة الجزيرة، برنامج "الشريعة والحياة"، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2012:
http://www.youtube.com/watch?v=AKFdh2vP4fE

(4) راجع الملف الكامل لمحاولة الاغتيال تلك في:
http://www.edharalhaq.com/vb/archive/index.php/t-24042.htm

وكموقف مؤسسي لحزب الرشاد فقد نص على موقفه من الثورة اليمنية في بيانه الختامي في مؤتمر إعلانه في 13مارس/آذار 2012؛ وذلك بالدعوة إلى "التأكيد على ضرورة استكمال جميع الأهداف المشروعة للثورة الشبابية الشعبية السلمية"، كما حدَّد موقفه من عموم الثورات العربية -ومنها اليمن بطبيعة الحال- عبر "الإشادة بالثورات العربية ضد الظلم والاستبداد، وبإنجازاتها الرائدة في التغيير، وإعلان التضامن الكامل مع الشعب السوري الحرِّ، ضدَّ طغيان واستبداد نظام الأسد وجرائمه البشعة، ومطالبة الحكومة بطرد سفير نظام الأسد من اليمن، وفتح مكتب تمثيلي للثورة السورية بصنعاء"[1].

- الموقف من التجمع اليمني للإصلاح:

يبدو أن لحداثة تجربة اتحاد الرشاد اليمني دورها في تعذُّر بلورة موقف محدَّد يكشف عن طبيعة العلاقة بين الاتحاد وبين تجمع الإصلاح؛ وذلك على نحو صريح وواضح، بعيدًا عن الاستنتاج والتحليل؛ بيد أنه لا مفرَّ من إعمال أسلوب التحليل والاستنتاج ما دام ذلك الموقف الرسمي غائبًا حتى الآن؛ إذ تبدو جملة عوامل تساعد على استنتاج معالم لتلك العلاقة؛ حيث حرص الإصلاح منذ البداية على مباركة مسارهم عبر حضور شخصية رمزية مؤتمرهم (الدكتور عبد الوهاب الديلمي، وزير العدل السابق)، وهو شخصية تحظى بتقدير قيادات الرشاد وأفراده، ولعله حضر بصفته الشخصية؛ لكن لن يكون ذلك -جزمًا- محل عتاب أو مؤاخذة من قبل قيادات الإصلاح. ثم جاءت فعاليات مؤتمر الحوار الوطني فوثقت العلاقة بين الطرفين أكثر، حول مجمل الرؤى الكلية ولا سيما في قضية صعدة، وهويَّة الدولة، وقد اضطرَّ ممثلو حزبي الإصلاح والرشاد إلى الانسحاب الجماعي يوم 16يوليو/تموز 2013، احتجاجًا على إصرار بقية المكونات على تغيير المادة الثالثة من الدستور الحالي التي تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات إلى جعلها المصدر الرئيس للتشريع. وقد قام وفد من قيادة الإصلاح

---

(1) البيان الختامي لاتحاد الرشاد اليمني، 13 مارس/آذار 2012:
http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=16462

بزيارة المقر الرئيس لاتحاد الرشاد بصنعاء؛ وذلك في رسالة ضمنية إلى فتح صفحة من العلاقة المتميزة بين الطرفين، عقب افتتاح المقر.

كما كان رئيس الدائرة السياسية لحزب الإصلاح الأستاذ سعيد شمسان عبَّر عن أن "إنشاء حزب الرشاد السلفي محل إعجاب وترحاب من الأحزاب والأطراف السياسية والقوى الوطنية الأخرى، والأكثر ترحابًا كان مشاركتهم في لجنة الإعداد والتحضير للحوار الوطني، وتفاعلهم مع هذا الموضوع"[1]. وأكد شمسان أن هناك لقاءات وتشاورات حول بعض القضايا مع السلفيين تتطلب المزيد من التقارب والتوافق حول القضايا المطروحة[2].

وحول ما إذا كان من الممكن دعوة السلفيين إلى الانضمام إلى تكتل اللقاء المشترك؛ أعرب شمسان عن أمنيته لذلك، ووعد بالتواصل معهم حول ذلك[3]. بيد أن نائب رئيس اتحاد الرشاد السلفي الشيخ أحمد محمد ناصر ردَّ على تلك الدعوة بقوله: "هذا الأمر يحتاج إلى قرار من الهيئة العليا للحزب، وإن كنت أفضِّل أن يقف الحزب على مسافة واحدة من المكوِّنات السياسية"[4]. كما لم يبد أي مشاعر أو علاقة خاصة بالإصلاح حين سُئل عن أي الأحزاب يبدو أقرب إلى الرشاد؟ فأجاب: "نتعاون مع أي حزب فيما نتفق معه"[5].

- الموقف من الحوثيين:

مع أن الموقف التقليدي لكل أطياف السلفية قديمها وجديدها من الشيعة وكل ما يتصل بها لم يعد جديدًا من حيث السلبية الحادة؛ كموقف تاريخي معاصر، غير أن لاتحاد الرشاد موقفًا متميِّزًا من ذلك؛ فقد بلغ من شأن الانفتاح لدى حزب الرشاد على بعض المكونات الشيعية التي توصف من قبل مراقبين بأنها تمثل الذراع السياسي للحركة الحوثية (حزب الحق) أن حضر أمين عام الرشاد

---

(1) سعيد شمسان، حوار مع الأهالي نت: http://alahale.net/article/8702.

(2) شمسان، حوار مع الأهالي نت: http://alahale.net/article/8702.

(3) شمسان، حوار مع الأهالي نت: http://alahale.net/article/8702.

(4) أحمد محمد ناصر، حوار مع صحيفة الأهالي، 26 فبراير/شباط 2013.

(5) ناصر، حوار مع الأهالي، 26 فبراير/شباط 2013.

عبد الوهاب الحميقاني مؤتمرًا لانتخاب قياداته، وألقى كلمة فيه؛ وحين سُئل عما إذا كان ثمة تراجع عن الخط السلفي تجاه الحوثيين أجاب الحميقاني: "لا يوجد تراجع، وحزب الحق هو حزب من الأحزاب السياسية اليمنية، وتلقينا منه دعوة، تلقيتُ دعوة شخصية من أمين عام حزب الحق. ولو تلقيت دعوة شخصية من أمين عام أي حزب في مؤتمر لحضرته، نحن ليس لنا مواقف مسبقة، نحن مواقفنا بحسب القضية والمبدأ"[1].

وفي هذا الاتجاه ورد في البرنامج الأساسي لاتحاد الرشاد في مادته السادسة عشرة من محور مؤسسات الدولة "العمل على وضع حلٍّ جذري لقضية صعدة بطرق سلمية وعادلة، ونبذ الطائفية والمذهبية والمناطقية، والوقوف الجاد إلى جانب المظلومين، ورفع المظالم عن أبناء المحافظة، وتعويض المتضررين منهم، وفرض سيادة الدولة والقانون على محافظة صعدة وما جاورها، ووضع الحلول السلمية الجذرية والعادلة والمرضية للقضية الجنوبية"[2].

كما أن للحزب رؤية شاملة لقضية صعدة ومعالجاتها؛ لخصها الحزب في البنود التالية[3]:

1. بسط سلطات الدولة وسلطة النظام والقانون على محافظة صعدة وما جاورها، والتسليم الفعلي من قبل جماعة الحوثي بحق الدولة في بسط سلطتها، ووقف مباشرة السلطات الفعلية للدولة من قبل الجماعة.
2. المبادرة إلى التخلي عن السلاح خارج إطار القانون، وخاصةً السيادي منه، وإرجاع المنهوب إلى معسكرات الدولة.
3. العودة الآمنة للنازحين والمهجرين، وإزالة كل الأسباب والمخاوف التي حالت دون عودتهم.
4. يجب على جماعة الحوثي مراجعة خطابها وضبطه بما يتوافق مع قيم التعايش والعدالة والمساواة والمواطنة وحقوق الإنسان.

---

(1) الحميقاني، حوار مع صحيفة اليمن اليوم، ج 2، 29 يناير/كانون الثاني 2013.
(2) اتحاد الرشاد اليمني، "البرنامج السياسي".
(3) "مختصر رؤية الرشاد لقضية صعدة": http://alrshad.net/?p=4166.

5. وقف جماعة الحوثي كل الممارسات الماسة بحقوق الأفراد والجماعات، والعمل مع جميع القوى على مباشرة مسار تصالحي يضـمن التعـايش السلمي والتنافس معًا.
6. إعادة إعمار ما دمرته الحرب، والتعويض العادل، وجبر الضرر بحق أبناء محافظة صعدة والمناطق المتضررة.
7. إعادة المساجد والمراكز العلمية إلى القائمين عليها، ومغـادرة جماعـة الحوثي بيوت المواطنين وممتلكاتهم، التي لا تزال تحتلها حتى اللحظة.
8. كشف جماعة الحوثي عن مصير المختطفين والمخفيين قسرًا، وإطـلاق كافة المعتقلين.
9. اعتذار جماعة الحوثي لأبناء محافظة صعدة وما جاورها، وتعويضهم عما ألحقته بهم من ضرر مباشر أو غير مباشر.

ويتبين من مجمل هذه البنود ولا سيما البندان الرابع والخامس أن لـيس ثمـة إقصاء أو عدم اعتراف بحق الحوثيين في التعايش المشترك؛ وإنمـا الشـكوى مـن ممارستهم هذا الدور؛ أي الإلغاء والإقصاء لكل مَنْ خـالفهم؛ ولـذلك كانـت مطالبتهم بالعمل على ترشيد خطابهم وضبطه بما يحقق قيم التعايش والتصالح، ولن يتحقق ذلك -وفقًا لخطاب الرشاد- إلا بإعادة حقوق الآخرين المنهوبة من قبـل الحوثيين، وكذا السماح للمهجرين بالعودة الآمنة.

ويُعَدُّ اتحاد الرشاد من أقوى الأصوات في إطار مؤتمر الحوار الوطني صـدوعًا بمطالب أبناء صعدة، وداعيًا إلى التآخي بين كل مكوِّناته -ومنـهم الحوثيـون- شريطة نبذ الحوثيين للعنف؛ وذلك حين يسلمون أسلحتهم المتوسـطة والثقيلـة للدولة، ويقبلون ببسط الدولة نفوذها على المحافظة.

ولا يجوز أن يغيب عن البال في هذا السياق أن اتحاد الرشاد كـان الحامـل الأساس لقضية مركز دمَّاج بصعدة، الذي تعرض لهجوم مسلَّح عنيف بمختلـف الأسلحة من قبل الحركة الحوثية، دام نحو مائة يوم، كما ذكر ذلـك في سـياق سابق؛ حيث شكل لجنة لنصرة دمَّاج، وحملة إعلامية للدفاع عن مظلومي دمَّاج، كما نظم عدَّة مسيرات وفعاليات في العاصمة صنعاء، والتقى على إثـر بعضـها

برئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي لهذا الغرض، كما التقاه كذلك يوم 12 يناير/كانون الثاني 2014، عقب اضطرار الشيخ يحيى الحجوري إلى التوقيع على الهجرة القسرية من دمَّاج، هو وجميع طلبته من خارج المنطقة إلى محافظة الحديدة؛ وفي اللقاء أعرب رئيس اتحاد الرشاد ووفد الاتحاد عن استيائهم البالغ من قرار اللجنة الرئاسية إرغام الشيخ الحجوري للتوقيع على التهجير القسري.

- الموقف من الوحدة والقضية الجنوبية:

لاتحاد الرشاد رؤيته الخاصة بتشخيص جذور القضية الجنوبية التي يتحدَّد من خلالها الموقف من الوحدة؛ فقد ورد في المادة السابعة عشرة من البرنامج السياسي للرشاد من محور مؤسسات الدولة "وضع الحلول السلمية الجذرية والعادلة والمرضية للقضية الجنوبية، وتغليب لغة الحوار في حل جميع المشاكل والنزاعات"[1].

أما عن الرؤية التفصيلية لذلك فيمكن إيرادها ملخصها حسبما أورده الحزب في رؤيته للقضية الجنوبية؛ وذلك في البنود التالية[2]:

أولاً: رفع الظلم والحيف بمختلف صوره؛ الذي لحق بأبناء المحافظات الجنوبية منذ عام 1967.

ثانيًا: ضرورة إيجاد الحلول العادلة لعموم أبناء الشعب اليمني في شماله وجنوبه، وتجنب إيجاد الحلول المختزلة التي لا تُبنى على أسس ومعايير العدالة العامة حتى لا تحل مشكلات بنظيراتها ويستمر مسلسل الظلم من ناحية إلى أخرى ومن حقبة إلى أختها.

ثالثًا: مراعاة الجانب الجغرافي والتاريخي والسياسي لأبناء المحافظات الجنوبية وعدم التغافل عن هذا الجانب أو التجافي عنه عند وضع الحلول.

رابعًا: مراعاة مآلات الأمور واستشراف آفاق المستقبل عند وضع الحلول وعدم التقيد بملابسات وأحوال اللحظة الراهنة التي كثيرًا ما تقودها العاطفة ولهيب الحماسات دون التبصر في دراسة التركيبة الاجتماعية والمناطقية والسياسية المعقدة،

---

(1) اتحاد الرشاد اليمني، البرنامج السياسي.

(2) اتحاد الرشاد اليمني، مختصر القضية الجنوبية: http://alrshad.net/?p=4162.

التي تحتم على واضعي الحلول الغوص في أعماق وأبعاد وأسرار التركيبة المجتمعية؛ إعمالاً لمبدأ "الدواء الناجع يبنى على التشخيص السليم".

بعد هذه المقدمة يمكن الإشارة إلى الحلول التي نراها في حزب الرشاد اليمني في الآتي:

أولاً: إجراءات ضرورية:

حينما نتحدث عن الحلول والضمانات للقضية الجنوبية لا بُدَّ من جملة من التدابير حتى تكون بمنزلة العناوين الجادة؛ التي لا تقف فحسب عند مجرد الإشارات للحلول؛ بل تتخطاها إلى واقع عملي وملموس تنعكس آثاره على المواطنين في المحافظات الجنوبية ومن ذلك:

1. الاعتذار الرسمي من قبل الجهات التي تقلدت حكم الجنوب منذ عام 1967 إلى عامنا هذا، بحيث يتضمن هذا الاعتذار إدانة جميع الممارسات الظالمة التي تتابعت عليها النخب الحاكمة في جنوب اليمن؛ لا فرق في ذلك بين المظالم والانتهاكات المتعلقة بالثقافة الإسلامية، وفصل الدين عن الدولة، ومحاربة الشعب في ثوابته وقيمه، أو المظالم المتعلقة بالدماء وما حصل من قتل وسحل وتعذيب خارج إطار القضاء العادل، أو المتعلقة بالحقوق المالية من سياسة التأميم ومصادرة الأموال والعقارات أو السطو عليها ونهبها، والعبث بثروات المجتمع.
2. رد المظالم إلى أهلها، ومعالجة مشاكل التأميم، وتعويض المتضررين من هذه السياسة الجائرة، وكذلك حصر كل الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بغير وجه شرعي، وإعادة هذه الممتلكات إلى ملكية الدولة إن كانت من الحقوق العامة، أو إعادتها إلى مالكيها الحقيقيين إن كانت من الحقوق الخاصة.
3. حصر ومعرفة جميع الذين سُرِّحوا من وظائفهم العسكرية والمدنية دون وجه حق، وإعادتهم إلى أعمالهم، ورد الاعتبار لهم، وتعويضهم عما لحقهم من الأضرار تعويضًا عادلاً جراء هذه السياسة الجائرة.

4. حصر ومعرفة جميع الشركات والمؤسسات العامة التي تم التعدي والاستيلاء عليها، ومعالجة أوضاع المتضررين من ذلك، وتصحيح أوضاعها وإعادتها إلى الصالح العام، وتفعيل دورها المجتمعي بما يحقق النفع للمجتمع.
5. نقترح أن تقام مخططات عقارية في ضواحي المدن الكبرى في الجنوب من عقارات الدولة، ويتم بموجبها تعويض عموم المظلومين تعويضًا عادلاً يرضى بذلك أصحاب المظالم مع إعادة الاعتبار لهم.
6. تقوم الحكومة على وجه السرعة بتنفيذ مشاريع استراتيجية وخدمية تعود بالنفع على المواطنين؛ كتفعيل المنطقة الحرة ونحو ذلك.

ثانيًا: إجراءات حقوقية:

وفيما يتعلق بالجوانب الحقوقية يتم التعامل مع المحافظات الجنوبية بما يتطلب مراعاة الجانب الجغرافي بالتوازن المثمر مع الجانب السكاني في شمال اليمن بنسبة عادلة ينظمها القانون في الدوائر الانتخابية، وبما يحقق الشراكة الحقيقية لأبناء المحافظات الجنوبية في السلطة والثروة والوظائف العامة؛ دون فتح الذرائع للاستحواذ والاستفراد بالثروة والسلطة، وبعيدًا عن الاستقواء بالجانب السكاني أو الجغرافي.

ثالثًا: مجالات الثروة:

تعتبر الثروة والموارد الطبيعية ملكًا عامًّا للشعب اليمني وموردًا قوميًّا أينما وجدت في جنوب اليمن وشماله، غير أن هذا الأمر لا يمنع من وضع اعتبارات خاصة ومميزات جغرافية لمَوَاطن الثروة في عموم اليمن، ويجب أن تخصص ما لا يقل عن 10% من الموارد السيادية لصالح المحافظة.

رابعًا، المجال السياسي:

ينطلق الرشاد في رؤيته لحل القضية الجنوبية في الجانب السياسي من مبدأ الوحدة اليمنية التي تمت بين نظامي الحكم في شمال اليمن وجنوبه عام 1990، التي

جاءت بعد سلسلة من الإجراءات والمؤتمرات الثنائية، وما تلاها من تصديق مجلسي الشعب والشورى، ومن استفتاءات وانتخابات ومباركة شعبية بتحقيق هذا الحلم الذي انتظره أبناء اليمن طويلاً.

وعليه فإن القضية الجنوبية -على الرغم من تأكيدنا خصوصياتها السياسية والتاريخية والجغرافية- تُعَدُّ في واقع الأمر معضلة من معضلات الخلل في مقومات الدولة اليمنية في عموم أرجاء اليمن، وحلها مرهون بحل إشكالية الدولة وقيامها على العدل والعمل المؤسسي والحكم الرشيد القائم في تشريعاته وأحكامه على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، بحيث يعطى كل ذي حق حقه ولا يُبخس أحد ما هو له بأي اعتبار، مستلهمين في ذلك أن العدل بمفهومه الشامل هو أساس الرخاء والاستقرار والأمن، وأن الظلم بمختلف صوره هو أساس التدابر والبغضاء والشحناء وإثارة النعرات الجاهلية والعصبية المذمومة.

وفي ضوء ما تقدَّم يُقَدِّم الرشاد رؤيته لصيغة الوحدة وشكلها بقوله[1]:

وبناءً على ذلك فإننا في حزب الرشاد نرى أن يكون شكل الدولة على النحو الآتي:

إن اتخاذ قرار بشكل الدولة يُعَدُّ أهم وأخطر قرار يتخذه حزب أو كيان سياسي أو فرد أو شعب؛ لما يترتب عليه من تبعات وآثار في كل مناحي الحياة، لا تقتصر على الحاضر؛ وإنما تتجاوزه إلى المستقبل البعيد؛ لذا فإن مَنْ يتخذ قرارًا في ذلك فإنه سيتحمل مسؤولية عظمى أمام الله ثم أمام شعبه وأمته ثم أمام التاريخ والأجيال القادمة.

فاختيار شكل الدولة قرار استراتيجي يحتِّم علينا اتخاذه بتفكير واعٍ؛ بل بعقل استراتيجي يبذل لذلك أعظم المجهود الفكري والمعرفي ليكون قرارًا صادرًا من موقع المسؤولية، لا قرارًا تُحَرِّكه العواطف المجردة، أو يُبنى على الآمال المتوهمة، أو ينساق وراء رغبات النخب، أو يكون صدى لأصوات عالية.

لذا فإننا في حزب الرشاد نؤكد اعتبار الأسس والمعايير العلمية والموضوعية والواقعية في اختيار شكل الدولة؛ ومن ذلك:

---

(1) اتحاد الرشاد اليمني، "مختصر القضية الجنوبية: http://alrshad.net/?p=4162.

1. أن يعكس شكل الدولة سمات الهوية والتاريخ والجغرافيا، والهموم والمطالب والتطلعات للشعب اليمني، وينهض به من واقعه الأليم الذي لخصته ورقة وزارة التخطيط والتعاون الدولي المقدمة في اجتماع لندن. فينبغي أن تكون الأرقام الواردة في الورقة حاضرة لدى صانع القرار في شكل الدولة، التي من أهم وأوجب وظائفها تخليص هذا الشعب الأبي من معاناته، وتوفير العيش الكريم والخدمات الراقية له، والنهضة به نحو الرقي والتقدم.
2. دراسة واعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية والأمنية والتركيبة السكانية لليمن في اختيار شكل الدولة.
3. أن يكون شكل الدولة متلائمًا ومتوافقًا مع القدرات البشرية والإمكانات المادية المتاحة والمطلوبة لإقامة الدولة، لا المتوقعة من المنح الدولية المتوهمة.
4. تقدير حجم المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة في القرار ومراعاة التدرج في بناء الدولة عبر مراحل من تكوينها والتخطيط لها، إلى تنفيذها وترجمتها إلى الواقع، إلى التقييم والرقابة المصاحبة للتنفيذ، ومقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب فيه أو المخطط له، وتحديد آلية وفترة الانتقال لكل مرحلة.
5. مراعاة التوافق والتوازن بين مفردات البناء التنظيمي للدولة والابتعاد عن الصيغ المعقدة، واختيار الصيغ المبسطة والسلسة والواضحة في تحقيق وأداء وظائف الدولة.
6. اعتبار مؤثرات المحيط الخارجي بمتغيراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلاقته التعاونية أو التنافسية أو العدوانية باليمن.
7. أن يُبنى قرار شكل الدولة على المعلومات العلمية الكافية والدقيقة للأبعاد المقومة للدولة والمؤثرة فيها، ومدى مناسبة النماذج المقترحة من الخبراء للواقع اليمني، وتحليل الأخطاء والانحرافات في الدولة القائمة وتحديدها؛ هل هي في نوع الدولة، أم في إدارتها ونظام حكمها.

ولأن المعلومة هي الركيزة الأساسية لدعم واتخاذ القرار؛ فعلينا أن نحدد الخبرات والمعلومات المطلوبة لذلك، لا أن نكون وعاء لخبرات ومعلومات لمجرَّد أنها متاحة ومتوفرة.

لذا فإن حزب الرشاد يرى أن شكل الدولة اليمنية هو "الدولة البسيطة اللامركزية ذات الحكم المحلي الكامل الصلاحيات ماليًّا وإداريًّا"، التي سنحدد تفاصيلها لاحقًا من خلال تكامل ودقة المعلومات ونتائج البحوث العلمية وقواعد البيانات الحديثة مع ما سيُقَرِّره مؤتمر الحوار الوطني في ذلك.

خامسًا، الضمانات:

إن الضمانات الحقيقية تتطلب أمورًا لا بُدَّ من اعتبارها:

1. بناء وترسيخ الثقة والتآلف بين أبناء الشعب اليمني في جنوبه وشماله، وإزالة جميع الأسباب والمماحكات التي أوجدت شروخًا وتصدعات اجتماعية بين أبناء المجتمع اليمني.
2. إقامة دولة المؤسسات والحكم الرشيد القائم على العدل وإصلاح المنظومة القضائية وترسيخ معاني الحقوق المشروعة والحريات المعتبرة في أوساط المجتمع.
3. بناء جيش وطني ولاؤه لله ولدينه، ثم لوطنه وأمته؛ بعيدًا عن الولاءات الحزبية الضيقة والمناطقية والقبلية.
4. إيجاد ميثاق شرف بين أطراف العمل السياسي.

ويظهر من مجمل تلك البنود سواء في تشخيص القضية الجنوبية واقتراح حلول لها، أم من خلال تصور الحزب لشكل الوحدة وصيغتها أن ثمة إدراكًا لطبيعة المشكلة من زواياها المختلفة، وإحاطة لافتة بملابساتها ومحطاتها التي أفضت إلى تأزُّمها، وبلوغها هذا المستوى من التفاقم.

وفي مجال شكل الوحدة وصيغتها فلطالما رفضت قيادة الحزب مطالبة بعض القوى الجنوبية بالفيدرالية، قبل أن تصبح مطلبًا غالبًا لقوى سياسية أخرى، ناهيك عن الانفصال أو ما يُطلق عليه دعاته (فك الارتباط)؛ حيث رفض أمين عام

الرشاد منذ اللقاء الأول في جلسات مؤتمر الحوار الوطني تلك المطالب قـــائلاً: "إن الحكم اللامركزي لكل المحافظات في إطار الدولة هو الحـــل الأفضـــل"[1] عـــادًّا الفيدرالية باهظة التكاليف والنفقات، وستضيف أعباء مالية، وســـتزيد التضـــخم الإداري على الدولة. وأشار إلى أن الدول المركزية يكون فيها المركز أقوى مـــن الأطراف؛ بينما اليمن يعاني من الضعف في المركز والأطراف. وحذر الحميقاني من أن أخذ بُعْد واحد في مطلب الفيدرالية هو البعد السياسي، وتجاهل بقية الأبعـــاد الاقتصادية والأمنية والاجتماعية وغيرها؛ سيفضي باليمن إلى دولة فاشلة، تقود إلى حروب واقتتال داخلي[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد -وعلى خلاف رؤيته تلـــك لحـــل القضـــية الجنوبية- قد اضطر إلى التوقيع مع بقية القوى السياسية في 8 يناير/كانون الثـــاني 2013 -بعد تردُّد وتمنُّع- على ما عُرف بوثيقة حل القضية الجنوبية، تلـــك الـــتي تنصُّ على الدولة دولة اتحادية، تقسِّم البلاد إلى أقاليم سيتم الاتفاق بشأنها -بعـــد تفويض رئيس الجمهورية بذلك- علاوة على نص يجعل من المواثيق والاتفاقـــات الدولية مرجعية حاكمة على الدستور اليمني والقوانين النافذة.

(1) أخبار اليوم، 21 مارس/آذار 2013.

(2) أخبار اليوم، 21 مارس/آذار 2013.

المستقبل

بالنظر إلى طبيعة نشأة الرشاد وما اكتنفه من إشكالات وملابسات أفضت إلى رفض أغلب قيادة جمعية الحكمة -ناهيك عمن سواها- المشاركة في تشكيل الحزب يقتضي تحديد مستقبل الحزب من خلال تجاوز بعض العوائق في مساره، وأهمها مشكلة الخلاف الداخلي، ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

أولاً: التجاذبات الداخلية في إطار الحركة السلفية الجديدة (الحكمة والإحسان)، تلك التي أفصح عن بعضها الشيخ مراد القدسي، عند حديثه عن دوافع تشكيل حزب (السلم والتنمية) التابع لجمعية الحكمة، كما تم الإلماح إلى ذلك في بداية تناول مسار اتحاد الرشاد، ناهيك عن اتهام الشيخ عبد الرب السلاّمي -الذي كان عضوًا في الهيئة التحضيرية لاستكمال إنشاء كيان الرشاد- إدارة الحزب بـ "الأسلوب المشيخي"؛ أي أنه كان خلوًّا من "أدنى أساليب الإدارة التنظيمية الحديثة"[1] وفق تعبيره.

والحق أن الحديث عن مستقبل الرشاد في ظل استمرار تلك التجاذبات مؤثر سلبًا على مسار الرشاد، كما هو مؤثر سلبًا كذلك على بقية مكونات الدعوة السلفية، حتى تلك التي ترى نفسها في منأى عن ذلك، بل أظهرت من الشماتة بسبب بروز ذلك الخلاف بين طرفي الحكمة والإحسان بوجه خاص؛ مما جعلها تبدو كما لو كانت أبعد نظرًا، وأحكم تصوُّرًا، حين وصفت الجمعيتين منذ البداية بالحزبية، وسواها من صفات القدح والذم، فظهرت كما لو كانت نبوءتها قد صدقت فيهما[2].

(1) عبد الرب السلاّمي، حوار مع موقع عدن الغد:
http://www.yafa-news.net/11128.html.

(2) محاضرة الشيخ عبد العزيز البرعي:
http://www.sahab.net/forums/index.php?showtopic=127728

وذلك إنما يزيد من واقع التشرذم السلفي بصورة عامة؛ لأن الرشاد لن ينكص قافلاً إلى السلفية التقليدية؛ أيًّا كانت الأخطاء التي وقع فيها باستعجاله إعلان الحزب، أو ببعض قراراته وممارساته -لو تم التسليم بخطئها- والسلفية التقليدية (الماضوية) إنما ستزداد غرورًا وخيلاء! لهذا كان لا بُدَّ أن يراجع الرشاد -بوصفه موضع الدراسة هنا- خطابه، وإعادة تقويم مساره، من حيث إدراك مواطن أين أصاب؟ وأين أخطأ؟ وذلك بهدف تعزيز نقاط القوة، وتلافي نقاط الضعف.

ثانيًا: في مسار الاختلافات الداخلية ولا سيما في إطار جمعية الإحسان وائتلاف الإحسان الإسلامي، واتحاد الرشاد اليمني؛ لا بُدَّ من تحديد نمط كل منها والآخر، خاصة العلاقة بين الجمعية والاتحاد على نحو صريح وأكثر شفافية، على غرار ما تم تحديده بين حزب "السلم والتنمية" الأقرب نشأة، حيث كان ثمة موقف واضح، من أن الحزب هناك يمثل الذراع السياسي -أو أقرب إلى ذلك- لجمعية الحكمة؛ وذلك مع تأكيد الحزب أن ذلك لا يعني تبعية مباشرة للجمعية، وإنما كانت الفرضية في المناقشة هنالك شرعية أخلاقية، قبل أن تكون قانونية.

ويعود التأكيد هنا على ضرورة مراعاة الفصل بين الجمعية والحزب من تلك الجوانب، بما في ذلك القانونية منها، تلك التي لا يخفى على القائمين على الجمعية والائتلاف والاتحاد نصها القانوني رقم (1) لسنة 2001 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المادة (19) القائل: "لا يجوز للجمعيات أو المؤسسات الأهلية ممارسة أنشطة ذات طابع حزبي أو مزاولة أعمال الدعاية الانتخابية أو القيام بتسخير جزءٍ من أموالها لهذه الأغراض بصورة مباشرة أو غير مباشرة"[1]. حيث الجمعية ذات طابع خيري (نفع عام)، أما الحزب فذو طابع سياسي واضح؛ وذلك ما يفرض على كل من الجمعية والاتحاد تحديد موقف أكثر صراحة وشفافية عن طبيعة العلاقة بينهما.

أما أن تظل الجمعية تنفي أي صلة لها بالاتحاد؛ وذلك مع أن مؤسسي الاتحاد يكادون جميعًا من قياداتها، كما أن الاتحاد يزعم أنه "حزب مستقل استقلالاً

---

(1) المركز الوطني للمعلومات، "قانون رقم (1) لسنة 2001 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية":
http://www.yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11717

كاملاً"[1]، مع أن علاقاته الداخلية بتيار الجمعية ورابطها التنظيمي، لا يزال قائمًا؛ فذلك ما لم يعد مقنعًا بحال. وحين تعمد الجمعية -في سبيل التدليل على نفي العلاقة- إلى تنحية الشخصيات الإحسانية في الاتحاد من الائتلاف، وكأنها بذلك قد أقامت الحجة على مَنْ يُشكك في قيام علاقة ما بين الجمعية والاتحاد؛ فذلك في الواقع دليل مؤكد أن الائتلاف كيان سياسي موازٍ للاتحاد، بكل ما تعنيه كلمة الحزب وعنوانه من دلالة ومضامين، ويكون هذا خير ردٍّ على ذلك التوجس والتردُّد من قبل بعض قيادة الجمعية أو الائتلاف أو الاتحاد، أولئك الذين يأبون التسليم بهذا الاستخلاص، على نحو ما ورد في موطن سابق من هذا الكتاب من حديث للأمين العام السابق لائتلاف الإحسان، رئيس الدائرة السياسية للرشاد بعد ذلك الأستاذ حسن الزومي. وغدا من المعلوم وفقًا لأدبيات الائتلاف التنظيمية المتاحة حتى الآن أن كل إحساني ائتلافي؛ بيد أنه ليس بالضرورة أن كل ائتلافي إحساني.

وإذا كانت الخشية هنا من قيام ازدواج سياسي بين الائتلاف بوصفه كيانًا سياسيًّا وبين الاتحاد بوصفه كيانًا سياسيًّا كذلك؛ فليتم تجاوز أو إلغاء الائتلاف الذي ظهر في ظرف تهيئة للرشاد؛ ولكنه لم يحقق شيئًا يذكر على المستوى السياسي والفكري مما حققه الرشاد، والأصل الوحدة في الواجهة، وإنما يكون تعدد الواجهات عند الضرورة، ولا تبدو هذه الضرورة قائمة اليوم.

إن مستقبل الحزب -بوصفه مناط الحديث هنا- مرهون بمدى قدرته على امتلاك الشجاعة الأدبية لتجاوز ذلك، أما إنكار أساس تلك المشكلات، أو التقليل من شأنها، أو حتى الاعتراف بوجودها؛ ولكن مع ترديد ما يقوله المسكونون بـ "سيكولوجية التحزب" عادة من أن ثمة تهويلاً سببه الحديث من الخارج، ولو عرف الباحث حقيقة الوضع من الداخل لما قال ما قال، وأن الأصل تصديق ما يصدر عن أُولي الشأن؛ فحسب الباحث أن يرد عليه بالقول: علينا أن ندعَ الباحث جانبًا هنا، ولنستمع إلى حديث داخلي من شخصية بحجم الشيخ عبد المجيد الريمي، واسأل نفسك أيها المبرِّر: هل يمكن أن يكون حديث رجل بذاك

---

(1) الحميقاني، حوار مع صحيفة اليمن اليوم، ج 2، 29 يناير/كانون الثاني 2013.

المستوى من المعرفة بمجريات الأمور الداخلية التنظيمية في مثل هذه المسألة (الداخلية) ضربًا من الوهم؟ أو مجازفة اتهامية؟ حين يقول في سياق استشهاده على أن مَنْ خالف الجمعية تُلصق به تهم ما؛ مدللاً على ذلك بقوله: "إنهم يخادعون الشباب حين يزعمون أنه لا علاقة بين الرشاد وائتلاف الإحسان، وهم يقصدون العلاقة الإدارية الظاهرة لعمل الحزب، وأما العلاقة التنظيمية والانتماء للجماعة فبعض قيادات الرشاد هم من أعضاء الجماعة، ورفض الشيخ عبد الله الأهدل رفضًا باتًا باعتباره رئيس الائتلاف أن يفصلهم من الجماعة، وإنما فصلهم من الائتلاف، وليس من الجماعة كما فصلني من الائتلاف"[1].

وحين يقول في سياق مماثل: "لما اتخذتُ موقفًا واضحًا من حزب الرشاد المنبثق من تيار الإحسان، والذي يعتبر الرشاد جناحه أو ذراعه السياسي، أو هو وما تفرَّع عنه يطلقون عليه اسم المؤسسات السياسية التي تتبع التيار (يقصد الجمعية)، وكذلك لما اتخذت موقفًا واضحًا من ائتلاف الإحسان، الذي يحاول أن يجمع بين السلفية والديمقراطية في جماعة واحدة؛ يُظهرون التبرؤ من بعضهم بعضًا، وهم مؤتلفون في الباطن"[2].

أخشى أن أسمع ردًّا (رشاديًّا) أو (إحسانيًّا) مفاده أن الشيخ الريمي يجهل هذه الجوانب، وكلامه ينمُّ عن ضعف بحقيقة ما يجري، وهنا لن نجد تفسيرًا سوى التفسير النفسي (السيكولوجي) لتلك الشخصية الحزبية، التي يطلق عليها الباحث هنا "سيكولوجية التحزب"؛ أي تلك السنَّة التي وقع فيها بعض مَنْ سبقهم من العاملين في الحقل الإسلامي؛ بحيث يرفع أكثرهم مَنْ هُمْ عنهم راضون، ولم تظهر منهم مخالفة للمسار، أو اعتراض على بعض مسلكيات الحزب إلى مقام عالٍ (فوق الثريا)، أما مَنْ بدا يختلف معهم، أو يُكثر من مسلك النقد والاعتراض؛ فإنه يبدأ التشكيك فيه، والتقليل مَنْ قدره، فإذا به يُوضع في نهاية المطاف (تحت الثرى)، وحينها سنقول: الله أكبر، إنها السنن!

---

(1) الريمي، "موقفي من ائتلاف الإحسان":
https://ar-ar.facebook.com/alhitari/posts/530241430371954

(2) الريمي، "هكذا يكون الإنصاف والخلاف والعدل":
https://www.facebook.com/alhitari?fref=ts

وتبقى الإشارة في هذا السياق جديرة أن ما يُرَدِّده بعض الإحسانيين، أو القائمين على الائتلاف، أو الاتحاد من أن الأصل هو تصديقهم فيما يُصَرِّحون به، وأن لا يُناقشوا في ذلك، حين يُؤكدون أنه لا علاقة تنظيمية للجمعية بائتلاف الإحسان، أو باتحاد الرشاد، أو حتى ببعض المراكز والمؤسسات الثقافية المصنَّفة على جمعية الإحسان الخيرية، بوصفهم (أهل الشأن)، وأدرى بما في دارهم؛ فتلك قاعدة غير مسلَّم بها بإطلاق، ولا أظنهم سيسلمون -مثلاً- بما تُصَرِّح به أطراف أخرى من أن الجمعية (س)، أو المؤسسة أو الوزير أو المسؤول (ص) لا علاقة لها أو لهم بجماعة (...) أو (حزب...). وعلى سبيل المثال فقد أصدر حزب التجمع اليمني للإصلاح بيانًا في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2013 ينفي فيه أي علاقة له بجماعة الإخوان المسلمين؛ وذلك على خلفية اتهام له متكرِّر من قبل بعض خصومه السياسيين أنه يقف وراء أعمال تخريب وإفساد في البلاد، واصفًا له -على نحو مقصود متكرِّر- بـ "حزب جماعة الإخوان المسلمين". ومما ورد في بيان النفي: "وإننا مع تأكيد احترامنا لتجربة الإخوان المسلمين التاريخية العريقة والناضجة المنطلقة من الوسطية كمنهاج دعوة وحياة؛ فإننا نؤكد أن التجمع اليمني للإصلاح هو حزب سياسي يمني رسمي، ولا تعنينا أية تسميات أخرى يطلقها علينا الآخر مادحًا كان أو قادحًا"[1]. فهل يا تُرى سيقنع ذلك النفي أطرافًا كثيرة -منها قيادات وأفراد في جمعية الإحسان، وائتلاف الإحسان، واتحاد الرشاد- بنفي العلاقة بين تجمع الإصلاح في اليمن وحركة الإخوان المسلمين، من نواحٍ مختلفة؟!

ثالثًا: كما أن مستقبل اتحاد الرشاد والجمعية والائتلاف جميعًا مرهون كذلك بمدى شجاعة القائمين على كل واحد منها -إذا افترضنا أن ثمة فصلاً حقيقيًّا بين قرار كل واحد منها والآخر- على تجاوز مشكلة مؤرقة مسكوت عنها كثيرًا؛ ولكنَّ لغطًا واسعًا تلوكه ألسنة كثيرة داخل تلك المؤسسات وخارجها، وذلكم هو البعد (الجهوي) من حيث يشعر بالرغبة في السيطرة على مفاصل أي من تلك

---

(1) التجمع اليمني للإصلاح، "بيان للإصلاح يستنكر ربط إعلام صالح له بالإخوان المسلمين، ويحتفظ بحق المقاضاة":

http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=29230

المؤسسات، أو جميعها، وأيما إنكار لتلك الحقيقة من الأساس فمكابرة صارخة، وهذا قد يفسِّر جانبًا من النزاعات المتفاقمة داخل تلك المؤسسات، وأبرزها ما ظهر في انتخابات مؤتمر اتحاد الرشاد.

رابعًا: سيظل مستقبل الرشاد غير مضمون المسار حتى النهاية، ما لم تبذل جهود قصوى للإفادة من مخرجات تلك التربية الحادة التي عبئ بها كل فرد إحساني عبر المراحل السابقة؛ أي عبر العقدين الماضيين، قبل ظهور مؤسستي الائتلاف ثم الاتحاد، لاستخلاص العبرة، وكي لا يحدث تطرف مضادٌّ مستقبلاً؛ وذلك عبر تعبئة بتربية مضادة أخرى، ومن ذلك أن يُبَسَّط الأمر على نحو ما يوحي به حديث أمين عام الرشاد، حين سئل عن موقف الشيخ عبد المجيد الريمي الرافض للتوجه الجديد للإحسان، حيث القبول بالديمقراطية فكان جوابه: "الشيخ عبد المجيد الريمي له رأي خاص، منفرد عن الإحسان، وإنما هو رأيه الشخصي، وهو رأي مقدَّر، وينطلق في الأصل من رفض الديمقراطية، وهو الموقف السابق لكثير من شيوخ السلفية، ليس بجديد"[1]. أو نائب رئيس الحزب الشيخ أحمد محمد ناصر حين وصف ذلك التحوُّل في الإطار السلفي بقوله: "الجميل في الفكر السلفي أنه يتعامل مع الأمور الاجتهادية بقاعدة: "كلٌّ يؤخذ من قوله ويردُّ"، و"نحن نقول الكلام اليوم ونتراجع عنه غدًا"، وهذه أمور اجتهادية اختلفت فيها عقول الناس، فترجح لطائفة من السلفيين أن هذا العمل مشروع، ولا يوجد ما يحرِّمه، فدخلوا فيه اجتهادًا، مع احترام قول المخالف"[2]. وذلك هو التبسيط المخلُّ لحقيقة الخلاف الذي كان يعصف بالإطار السلفي -ولا يزال- وإن ضيِّق عليه الآن أكثر؛ بيد أن الخلاف الذي كان سائدًا في هذا الوسط ليس خلافًا من جنس الخلاف المألوف في الفقهيات أو الفرعيات، ناهيك عن أن يكون من جنس خلاف الكبار، الذي يبقي أخوَّة الإسلام هي الأصل، ولا يُؤَثِّر ذلك في علاقة، ولا يؤذن بسوء ظنٍّ أو اتهام، يمتد مع الأيام ويكبر، حتى يبلغ العقيدة أحيانًا.

(1) الحميقاني، حوار مع صحيفة اليمن اليوم، ج 2، 29 يناير/كانون الثاني 2013.

(2) أحمد محمد ناصر، حوار مع صحيفة الأهالي، 26 فبراير/شباط 2013.

هل يُعقل أن الأمر كان مجرَّد اجتهاد مشروع وكلٌّ يعذر الآخر، بحيث كان لسان حالهم أو مقالهم تجسيد مقولة الإمام الشافعي الذهبية: "رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأيك خطأ يحتمل الصواب". أو ما عبَّر عنه الأصوليون بقولهم: "لا ينكر المختلف فيه، وإنما ينكر المجمع عليه"[1]. وبقولهم: "الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد"[2]. أم أنه كان ثمة اتهامات بالتبديع والتضليل، وما هو أكبر من ذلك أحيانًا؟!

والغريب جدًّا أنه لا يجد الشيخ الحميقاني ما يضرب به المثال في حديثه المشار إليه آنفًا سوى موقف الشيخ الريمي من الديمقراطية؛ ذاك الذي يمثّل أعلى درجات الحدة في الخلاف، أي الذي يصحبه قدر من التكفير الضمني للمختلفين معه، مهما ظل يردد الشيخ الريمي أنه لم يُكَفِّر أحدًا بعينه، أو أن ثمة فرقًا بين تكفير الفعل والفاعل، فمثل هذا التفريق يُصبح في بعض المواقف أقرب إلى (السفسطة) منه إلى التقعيد العلمي؛ حيث كل أو معظم موانع التكفير التي يتحدث عنها تنتفي عمليًّا، وكل أو معظم موجباته تتوافر، خاصة أن الرجل يرى عبثية التمييز بين الإيمان بالديمقراطية كفلسفة وأيديولوجيا وبينها كآليات عملية كما مرَّ بنا.

أفيستمرُّ الشيخ الحميقاني وكذا الشيخ أحمد ناصر في التقليل من خطورة الخلاف الذي كان سائدًا في الإطار السلفي -ولا يزال- ظنًّا منهما أن تلك هي الروح الجديدة التي ينبغي مواجهة موجة الخلافات الداخلية بها؟ حيث تصوَّر على أنَّها مجرَّد اجتهاد مسوَّغ مشروع، كأي اجتهاد في قضية عادية؟ إذًا فكيف كان يقام حولها -كاتجاه جماعي- ولاء وبراء، وتقارب أو مفاصلة؟ وما موقف الشيخ الريمي مطلع عام 1992 من قيام حزب الإصلاح بتنسيق مع حزب البعث على أساس أنه (تحالف مع المرتدين) -وهكذا كان عنوان محاضرته بهذا الخصوص- إلا تعبير عن مرحلة عميقة الجذور لاتجاه سلفي جماعي (لا فرق حينها بين سلفية

---

(1) جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1983)، 158.

(2) ابن نجيم الحنفي، **الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1985)، 105.

تقليدية وأخرى جديدة، أو بين حكمة وإحسان -وقتذاك- فجميعهم أيَّدوه، ودبجوا توقيعاتهم معه على قائمة مشتركة)؛ ومن ثَمَّ فإن التحوُّل عنه دفعة واحدة تقريبًا -على نحو ما جرى مع اتحاد الرشاد، وقبله مع جمعية الإحسان- ليس سوى دليل على القفز على نمط من السلوك المتجذر في ذهنية القيادة والأفراد ووجداناتهم؛ وذلك ليس بالأمر الهين في وعي الأفراد الحزبيين، ناهيك عن عموم المناصرين والجماهير.

لقد كان الباحث يقرأ في وجوه كثير ممن حضر المؤتمر السلفي الخاص بإشهار الرشاد وأعينهم حيرة وارتباكًا، عبَّرت عنها أسئلة بعضهم بما فحواه: حسنًا لقد كنا طوال عقدين نعيب -أو ربما استعمل بعضهم مفردة (نحرِّم)- على الإصلاح هذا المسلك فكيف رجعنا إليه، بعد كل هذه السنين؟ لِمَ لَمْ نسلك مثلما سلكوا منذ ذلك الحين، ونوفِّر على أنفسنا كل ذلك العناء والعنت؟ وطالب بعضهم بالانضمام المباشر إلى الإصلاح، بدل تكلفة تأسيس حزب جديد، وتمزيق للعمل الإسلامي مضيفًا: "ما دمنا قد انتهينا من حيث بدؤوا، وآمنَّا بكل ما كان سببًا للخلاف بيننا وبينهم"، فيما طالب بعضهم بالاعتذار الرسمي للإصلاح!

وكنموذج عملي لتجسيد مثل تلك التساؤلات، وما دام أن الشيخ الحميقاني قد استشهد بنموذج الشيخ الريمي على طبيعة الخلاف في الإطار السلفي (الإحساني) بوجه خاص، والسلفي العام بوجه عام؛ فلا بأس من الإشارة إلى أن الأمر قد وصل بشخصية في مستوى الشيخ عبد المجيد الريمي أن يُصَرِّح بما صرَّح به مثل أولئك الشباب الحيارى في قاعة المؤتمر -ولو من قبيل المناورة أو المشاكلة بالنسبة إلى الشيخ الريمي- بعد أن رأى ما يصفه بالانقلاب على مبادئ جمعية الإحسان وثوابتها. وإليك جانبًا من هذا الحوار الصحفي المتصل بهذا الشأن[1]:

- الصحفي يسأل عن أن الحوثيين سيكونون أسبق إذا لم يُبادر السلفيون إلى تشكيل حزب:

---

(1) الريمي: حوار مع صحيفة إيلاف، 30إبريل/ نيسان 2012، المنشور في:
as-safeerpress.com/news.

- الريمي: أهم شيء بماذا سيحكمون؛ فإن كانت بالعلمانية وبالديمقراطية فما فائدة دخول الإسلاميين أصلاً؟
- الصحفي: ولكن سيكون هم مَنْ يحكم إذًا؟
- الريمي: رسالتنا أن نحكم بالإسلام، مثلاً إذا رأى السلفيون أنهم سيكونون قوة في العمل السياسي فعليهم أن يدخلوا في حزب الإصلاح، وأن يكونوا جماعة واحدة، أو حزبًا واحدًا قويًّا، تحت رسالة واحدة، فهم ليسوا أكثر سلفية من الشيخ الزنداني، ولا من الشيخ الصادق، ولا من الشيخ عبد الوهاب الديلمي، كان من المفروض بعد هذا أن يدخلوا في الإصلاح أما إنشاء حزب فهذا تقسيم وتجزئة".
- الصحفي: سميت يوم إشهار المؤتمر (مؤتمر إعلان الرشاد عن نفسه حزبًا) أنه يوم انتكاسة، لماذا؟
- الريمي: شوف الذي يجب أن نفكر فيه وما الذي تريده الأمة وتحتاجه؛ فتحتاج الحفاظ على الهوية والعقيدة، وهذا الذي فعلوه دور سلبي، وإذا كانوا ما استطاعوا أن يغطوا الاحتياجات العلمية واحتواء قطاع كبير من مخرجاتهم العلمية ومتابعتهم فكيف يكون لهم القدرة على الانفتاح على أكثر عدد من الناس، وبطاقة وأموال طائلة، فهذا بذل جهد في غير محله، ثم إني أقول: كيفما كان العمل السياسي فلن يصل إلى أن يكون واجبًا عينيًّا، وإذا كان واجبًا كفائيًّا فلماذا لا يتركون العمل للإصلاح؟ وهم يشتغلون في واجهة أخرى في واجبات عينية، أيضًا أقول: عندما يسخطون على الإصلاح أنه ليس لهم خطاب سلفي، وهم يقدمون خطابًا في غاية الركة والانهزامية فهذا سيكون أكثر انحرافًا في المستقبل.
- الصحفي: هناك قيادات في السلفيين يقولون: إن رأيك رأي غال ولا يُحتج به؟
- الريمي: أين الغلو في ذلك؟ أنا أرفض الأحزاب؛ لأن الله حرم التحزب؛ أنا أعتمد الشورى؛ لأن الشورى لها شروط ومواصفات تختلف عن

الديمقراطية، هل مَنْ يرفض هذه الأشياء يسمى غاليًا؟ ومن يقبل يسمى منفتحًا؟ أنا أقول: إن الإصلاح أكثر انفتاحًا وهم المغالون".

الفصل الرابع

حركة النهضة السلفية في الجنوب

المبحث الأول

الخلفية والعلاقات

سبقت الإشارة إلى أن ثمة احتجاجًا حدث عقب انعقاد الملتقى السلفي العام الذي انبثق عنه الإعلان عن اتحاد الرشاد؛ بيد أن بعض ممثلي الجنوب -من المنتمين في أغلبيتهم إلى إطار جمعية الإحسان- لم يرق لهم ذلك، واتهموا اللجنة التحضيرية بعدم إيلاء القضية الجنوبية ما تستأهله من الاهتمام وتقديم المعالجة الجادة؛ بل صرَّح السيد صالح يسلم قدار رئيس حركة النهضة السلفية الجنوبية في يافع وأبين أن أبرز خلاف مع اتحاد الرشاد السلفي كان الموقف من القضية الجنوبية؛ حيث يرى موقف الرشاد غير مختلف عن موقف النظام السابق[1]، فيما عبَّر مؤسس حركة النهضة السلفية في الجنوب ورئيسها -إلى جانب كونه عضو مجلس إدارة جمعية الإحسان الخيرية ورئيس فرع الجمعية في عدن- في وقت لاحق بأن الخلاف مع الرشاد تمحور حول ثلاث نقاط رئيسة[2]:

الأولى: الموقف من القضية الجنوبية، حيث وجدنا الإخوة في الحزب لا يملكون رؤية واضحة بشأن القضية الجنوبية؛ وإنما يُكَرِّرون كلامًا أشبه بطرح التجمع اليمني للإصلاح، و لم نرَ في ذلك أي جديد، والحركة موقفها ثابت من هذه القضية أنها لا يمكن أن تشترك مع أي حزب لا يؤمن بحق شعب الجنوب في تقرير مصيره.

الثانية: الموقف من الثورة الشبابية التي قامت في اليمن؛ حيث ترى الحركة أن الثورة الشبابية السلمية قد تم الالتفاف عليها من مراكز القوى التقليدية في الشمال، و لم نجد جديدًا لدى الإخوة في حزب الرشاد تجاه هذه القضية.

الثالثة: أسلوب إدارة الحزب؛ حيث وجدناه أسلوب مشيخيٌ لا يتمثّل فيه أدنى

(1) حوار مع صالح يسلم قدار، صحيفة أخبار اليوم، 21 يونيو/حزيران 2012.

(2) السلامي، حوار مع موقع عدن الغد: http://www.yafa-news.net/11128.html.

أساليب الإدارة التنظيمية الحديثة، وحركة النهضة تنشد العمل السياسي المهني المحترف".

وعقب ذلك تداعى بعض أولئك المشاركين من الجنوب للرجوع إلى حركتهم، التي كانوا قد أعلنوا عنها بعد تشاور وتداول امتد لسنوات قبل ذلك في 4 مارس/آذار 2011؛ أي مع مطلع الثورة الشعبية السلمية في اليمن، تحت عنوان: "حركة النهضة السلفية في الجنوب"، أو "حركة النهضة السلفية الجنوبية"، أو "مشروع النهضة للتغيير السلمي"، أو نحو ذلك، حيث من الواضح أن ثمة حيرة في العنوان -كما سيرد لاحقًا- وذلك بهدف المضي في مشروعهم المختلف كثيرًا عن اتحاد الرشاد، وعن المنظور السلفي وغير السلفي السائد في شمال البلاد في نظرتهم لقضية الوحدة، وكذا ما بات يُعرف بالقضية الجنوبية، على نحو ما سيرد لاحقًا.

- التعريف:

وفقًا لما ورد في المادة الأولى من مشروع النظام الأساسي للحركة فإن "حركة النهضة للتغيير السلمي: هي حركة سياسية تغييرية تجديدية، تعمل من أجل تحقيق مطالب الجماهير السياسية والاجتماعية العادلة، وتسعى لتحقيق تطلعاتهم المشروعة نحو الحرية والعدالة والنهضة الحضارية"[1].

وبتعبير رئيس الحركة فإنها"حركة سياسية، ذات مرجعية إسلامية، تعمل من أجل تحقيق مطالب الجماهير السياسية والاجتماعية العادلة، وتسعى لتحقيق مطالبهم المشروعة نحو الحرية والعدالة الاجتماعية"[2]. كما يُوَضِّح ذلك المعنى بقوله: "حركة النهضة للتغيير السلمي هي حركة شعبية، لا تمثل تيارًا دعويًا معينًا؛ بل هي محكومة بمبادئ وأهداف واضحة ومحددة أُعلنت في بيانها التأسيسي وبرنامجها السياسي، والعضوية فيها مفتوحة لكل مَنْ يقتنع بمبادئها وأهدافها وبرنامجها، وليست محصورة على شريحة معينة من شرائح المجتمع"[3].

---

(1) حركة النهضة للتغيير السلمي، "مشروع النظام الأساسي".

(2) السلامي، حوار مع موقع عدن الغد: http://www.yafa-news.net/11128.html.

(3) السلامي، حوار مع أخبار عدن:
http://www.ss-south.org/Display.asp?page=1000&NewsID=97#.UgSGwNxHRdh

أما زمن إشهارها فقد نص مشروع النظام الأساسي على أنه في 4 مارس/آذار 2011"[1]. وتعدُّ الحركة أول حركة سياسية إسلامية في الجنوب حسبما صرَّح رئيسها[2].

- منزع التجديد وقيود العناوين:

ومن متابعة الباحث لحديث قيادة الحركة، ولا سيما رئيسها يتضح أن ثمة منزعًا جامحًا نحو التجديد للخطاب الإسلامي، وليس السلفي فحسب، لولا أنه قد عكَّر على هذا الانطلاق نحو فضاء التجديد الفكري الوقوع في شرك الانحباس الضيِّق في الواقع الجغرافي، ولعلَّ ذلك التناقض أو ما يُشبهه انعكس على تسمية الحركة بدقَّة وضبط نهائي؛ إذ يلاحظ عدم استقرار على توصيف محدد لها باستثناء كونها (حركة إسلامية)، أما عن سلفيتها وجنوبيتها، فهذا محل تردد وربما ارتباك[3]؛ إذ إن ثمة محاولة لافتة من قيادة الحركة ورغبة لا تخفى على متابع للتخلص من ظلال الإرث السلفي كلِّه وتداعياته، وليس التقليدي فحسب.

ويبدو أن ذلك يُعزى لما انقدح في الحس العام من مفاهيم تقليدية سلبية عنه، ترى الحركة نفسها في حلٍّ من ذلك؛ إذ ليست معنية بتحمُّل أوزار الآخرين الذين يحلو لهم نسبة أفكارهم أو سلوكهم إلى السلفية، بل تدعو إلى تجاوز مثل تلك العناوين. وهنا تجد نفسها مضطرة إلى تقديم الوجه التجديدي المشرق من السلفية،

---

(1) حركة النهضة للتغيير السلمي، "مشروع النظام الأساسي".

(2) السلاَّمي، حوار مع موقع عدن الغد: http://www.yafa-news.net/11128.html.

(3) راجع تقديم صحيفة عدن الغد الحوار مع الشيخ السلامي -ناهيك عن عنوانه- باسم "حركة النهضة للتغيير السلمي"، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2011:
http://adenalghad.net/news/5242/#.UgSg8dxHRdg
كما أطلقه الشيخ السلامي كتسمية للحركة، وجعل صفة الجنوبية غير داخلة في العنوان، كما في حواره مع صحيفة أخبار عدن:
http://www.ss-south.org/Display.asp?page=1000&NewsID=97#.UgSGwNxHRdh
وذلك حين عرفها فقال: "بالفعل حركة النهضة للتغيير السلمي حركة جنوبية في هذه المرحلة".

وتصنف نفسها عليها، كلما وجدت نفسها محاطة بالتساؤلات عن الخلفية ومواقف السلفية من الحاكم والديمقراطية.. ونحو ذلك. وذلك كله نابع من تاريخ قيادتها، وواقع انتمائها إلى السلفية الجديدة، عبر جمعية الإحسان الخيرية، ولا يزال رئيسها الشيخ عبد الرب السلامي يُقَدِّم نفسه عضوًا لمجلس إدارة جمعية الإحسان الخيرية، كما هو رئيس فرع الجمعية في عدن.

وفي هذا يقول الأستاذ علي الأحمدي الأمين العام المساعد للحركة والناطق الرسمي باسمها: "وليُّ الأمرِ والخنوعُ له وإخضاع الناس وتعبيدهم له، فهذا لم يكن يومًا من منهجنا ولا نراه من دين الإسلام العظيم في شيء. فهل يُعقل أن دينًا عظيمًا مثل دين الإسلام يرضى بمثل هذا التدجين للبشر والإذلال لهم؟"[1]

ويقرُّ بوجود تيار تقليدي سلفي ضد التجديد، ليخلص إلى تصنيف التيار السلفي في اليمن إلى مدرستين[2]:

الأولى: حركية تجديدية تقف ضد الظلمة والمستبدين، والثانية: تقليدية مغلقة هي من تقف جهلاً مع الظلمة وتظن ذلك من الدين.

وهو ما يفصله الشيخ السلامي على نحو أوسع حين يميز ذينك المنهجين من السلفية فيقول: "التيار السلفي ليس لونًا واحدًا؛ فموقف السلفيين من العمل السياسي على قسمين: القسم الأول التيار السلفي التقليدي الذي يقف عند حدود التعليم والدعوة، ويرفض أي صورة من صور العمل السياسي، ويعطي الطاعة المطلقة والولاء للحاكم؛ مهما كان ظلم الحكام وجورهم وطغيانهم. فهذا التيار -للأسف- كان هو السبب في تعطيل طاقات هائلة من أبناء الأمة عن المشاركة في الإصلاح السياسي والاجتماعي، كما أنه هو السبب في وجود تيار العنف المسلح؛ حيث تم سدُّ جميع جوانب الإصلاح والتغيير السلمي باعتبارها وسائل غير

(1) علي الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية:
http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

(2) علي الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية:
http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

مشروعة في نظر هذا التيار!!أما القسم الثاني من التيار السلفي: فهو التيار السلفي التجديدي؛ وذلك بالمعنى الشرعي لمصطلح التجديد أي إحياء المنهج السياسي الراشدي، الذي يعطي للأمة الحق في امتلاك السلطة ومحاسبة حكامها وعزلهم، تيارٌ يفهم الإسلام بشمولية، ويتعامل مع منهج التغيير بواقعية، فليس لديه جمود على وسيلة محددة في التغيير؛ بل يتعامل مع كل مرحلة بوسائلها المشروعة، ففي حال استفحال الظلم والاستبداد والطغيان كما هو الحال اليوم فالخيار هنا هو تبني مشروع الثورة الشعبية السلمية، أما في حال الاستقرار ووجود الدولة المؤسسية فهذا التيار سيتبنى مشروع المشاركة السياسية والإصلاح المتدرج والمساهمة في البناء والتنمية... وفي حال الأزمات والفتن فهناك خيار الجهد الشعبي، وحفظ المصالح الضرورية للناس... وهكذا تتعدَّد الوسائل وتتغير بتغير الظروف والأحوال"[1].

وواضح أن للبيئة الجغرافية دورها في تباين تفكير السلفية الجديدة ومسلكها حتى في إطار المدرسة الواحدة؛ فتفكير قيادة الإحسان المنتمين إلى النهضة -بوجه خاص- ومسلكهم مختلف عن تلك الأخرى في المحافظات الشمالية؛ وذلك فيما يتصل بخطاب الأولى المختلف نسبيًا عن السائد في الجمعية؛ وذلك من حيث طبيعة إدراك المنهج السلفي وفلسفته، ومن حيث المسلك العملي كذلك في التعامل مع بعض القضايا، لا سيما ما يتصل منها بالموقف من الوحدة والقضية الجنوبية، وتلك قضية كليَّة جدّ حساسة.

وحين سأل الباحث أحد القياديين بجمعية الإحسان بصنعاء: ألم يخطر ببال القيادة العليا للجمعية اتخاذ أي إجراء سلبي إزاء مثل ذلك الموقف من الوحدة الذي يصل إلى خيار الانفصال، أو ما يسمونه بـ "فك الارتباط"، أو "حق تقرير المصير"؛ خوفًا من أن يؤثر ذلك سلبًا على سمعة الجمعية ونشاطها؟ فكان الجواب: إن ذلك مما لم يخطر على بال القيادة العليا. بل أضاف: إن ذلك لم يؤثِّر سلبًا على

---

(1) السلاّمي، حوار مع أخبار عدن:
http://www.ss-south.org/Display.asp?page=1000&NewsID=97#.UgSGwNxHRdh

نشاط الجمعية أو سمعتها في الجنوب؛ بل يرى فيه بعضهم عامل دعم جديد لحضور الإحسان وانتشارها أكثر في المحافظات الجنوبية؛ تمشيًا مع الاتجاه الغالب من أبناء الجنوب، المتبرِّم من الأوضاع الاجتماعية والمعيشية هناك[1].

ولعل مما يؤكد دقة هذا التوصيف أن أساس مؤسسة الإحسان (جنوبي)؛ إذ تأسست في (حضرموت) في 1992، على يد الشيخ عبد الله اليزيدي، وآخرين كلهم -حسب علم الباحث- جنوبيون، ولا يزال الشيخ اليزيدي على رأس قيادتها العليا (رئيسًا لمجلس الإدارة)، إلى جانب كونه رئيس الفرع في حضرموت.

أما الوجه الآخر لذلك التردُّد وربما الارتباك في شأن التسمية فهو تقييد الحركة جغرافيًّا بـ "الجنوبية"؛ وذلك من منطلق فرضية تحسن وصلاح أوضاع البلاد كلها في ظلِّ الوحدة، فحينها سيضر ذلك التقييد الجغرافي بالحركة؛ إذ سيحصر نشاطها في إطار الجنوب وحدها، وهذا تضييق لواسع.

وقد أفصح عن هذا المعنى رئيس الحركة حين قال: "بالفعل حركة النهضة للتغيير السلمي حركة جنوبية في هذه المرحلة، ومن أهدافها إنجاح الثورة السلمية في عموم اليمن، باعتبار نجاح الثورة وإزالة النظام الاستبدادي، وقيام دولة مؤسسات حديثة هو الضمانة الوحيدة لبقاء اليمن موحدًا، فإن تحقق ذلك وأصبح هناك يمن جديد، ووُجد حلٌّ عادل للقضية الجنوبية وَفق تطلعات الشعب في الجنوب، فحينها ستتحول الحركة إلى حركة ممتدة إلى عموم الوطن اليمني الكبير وقد تتحالف أو تندمج مع غيرها من الحركات المماثلة، وتصبح جزءًا من المنظومة السياسية لليمن الجديد، أما إذا لم يتحقق ذلك وتم إعادة إنتاج النظام الاستبدادي بصورة جديدة، فسيبقى نشاط الحركة مقصورًا على المناطق الجنوبية؛ حتى تتحقق أهدافها بإذن الله تعالى"[2].

وعلاوة على ذلك وعلى الرغم من أن الحركة -وفقًا لحديث بعض قيادييها- تعد مشروع حزب سياسي بالدرجة الأولى؛ ولكن المشكلة التي تواجه القائمين

(1) المضلَع، حوار هاتفي أجراه معه الباحث.
(2) السلامي، حوار مع أخبار عدن:
http://www.ss-south.org/Display.asp?page=1000&NewsID=97#.Ug SGwNxHRdh

عليها؛ هي عدم حرصهم على الحصول على ترخيص من قبل سلطات شمالية يعدُّونها محتلة، وهذا ما يستنتج بوضوح من خلال حديث رئيس الحركة، وأمينها العام المساعد، الناطق الرسمي باسمها[1].

أما التجسيد العملي لوصف الجنوبية فيتمثل في اقتصارها على المحافظات الجنوبية أو بعضها؛ إذ لديها مجلس شورى وقيادة وفروع؛ ولكن في المحافظات الجنوبية (عدن ولحج والضالع وأبين وحضرموت)، ووعد رئيس الحركة في أواخر شهر مارس/آذار 2013 بافتتاح فروع عما قريب في محافظات شبوة والمهرة وسقطرى[2].

وهذا على خلاف حديث سابق للأمين العام المساعد والناطق الرسمي لحركة النهضة السلفية الجنوبية علي الأحمدي في 25 مارس/آذار 2012 (أي قبل عام من حديث رئيس الحركة) أفاد فيه أن الحركة في محافظة عدن وما جاورها (أي محافظات: لحج ويافع والضالع وأبين)، ووعد حينها بأن حضرموت في الخطة المستقبلية[3]، ويبدو أن ذلك تحقق فعليًّا حسب حديث رئيس الحركة.

- المبادئ العامة للحركة:

بحسب مشروع النظام الأساسي للحركة فإنها في المادة الثانية منها تقوم على جملة مبادئ منها[4]:

1. تلتزم الحركة بالإسلام عقيدة وشريعة، وتنطلق في مبادئها وأهدافها من منطلق أن الإسلام منهج شامل للحياة، وأنه الباعث الملهم لحركة التغيير

---

(1) السلاّمي، حوار مع موقع صحيفة عدن الغد:
http://www.yafa-news.net/11128.htm
الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية،
http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

(2) السلاّمي، حوار مع موقع صحيفة عدن الغد:
http://www.yafa-news.net/11128.htm

(3) الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية:
http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

(4) حركة النهضة، مشروع النظام الأساسي.

بمفهومها الشامل، وتستمد منه قيم العدل والشورى في الحكم، وقيم الحرية والكرامة وحقوق الإنسان، وما يحقق النهوض الحضاري من قيم العلم والعمل والاجتهاد، وقيم الجهاد والسلام، وتحرير الإنسان، ونصرة المستضعفين في الأرض.

2. تستند الحركة في مشروعها التغييري إلى الفقه السياسي الراشدي الحر، وتستلهم من التاريخ الثوري المشرق لسلف الأمة وأعلامها في التغيير والإصلاح أحقية الأمة في امتلاك السلطة، وحقها في اختيار حكامها، والاحتساب عليهم، ومحاسبتهم، وعزلهم، وأحقيتها في مكافحة الاستبداد والظلم والطغيان، وتحقيق الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

3. تستند الحركة في مشروعها النهضوي على الفكر السلفي التجديدي، القائم على العلم والعمل والاجتهاد، وتنطلق منه إلى الأخذ بأدوات العصر ووسائله المادية ومناهجه العلمية، وترفض ثقافة الجمود والتقليد الموروثة من عصور الانحطاط العلمي والحضاري.

وتلك المبادئ إنما تؤكد ذلك المنزع التجديدي في تصورات الحركة ورؤيتها إلى التغيير كمنهج حياتي، مع إدراكها للفرق الجوهري بين المبادئ الثابتة، والمسائل القابلة للتغيير والتحوُّل؛ أي أن لديها تمييزًا بين عنصري الثابت والمتغير، عند تقديم رؤيتها الشاملة لعملية التغيير المنشودة.

- أهداف الحركة:

تميِّز الحركة بين مستويين من الأهداف فثمة أهداف عامة بعيدة، وأخرى مرحلية؛ فالأولى جاء النص عليها في مشروع النظام الأساسي للحركة، وورد كذلك في مشروع برنامجها السياسي على النحو التالي[1]:

(1) حركة النهضة، "مشروع النظام الأساسي"؛ و"مشروع البرنامج السياسي".

أولاً: الأهداف العامة:

1. الدعوة والعمل من أجل ترسيخ المشروع السياسي الإسلامي بمفهومه الشامل كأساس للنظام السياسي للدولة والمجتمع بكل ما يتضمنه من مبادئ العدل والشورى، وحفظ الحريات، وحقوق الإنسانية.
2. العمل على تجسيد نهج التغيير الثوري السلمي بأبعاده الإسلامية السامية لتقوم الأمة بواجبها في الاحتساب ومقاومة الاستبداد، وتمكينها من استعادة حقها في امتلاك السلطة، وممارسة الشورى، وبناء الدولة المؤسسية الحديثة.
3. الإسهام في النهوض بالمجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، والسعي لتحقيق تنمية إنسانية قادرة على الاستمرار واللحاق بركب النمو والتطور الإقليمي والعالمي.
4. تعزيز التعاون والتكامل والوحدة بين الأقطار العربية والإسلامية، ومناصرة قضايا الأمة المصيرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.
5. إقامة العلاقات مع دول العالم على أساس العدل والمصلحة المشتركة والتعاون فيما يحقق الخير للإنسانية، ورفض كافة أشكال الظلم والعدوان.

أما الأهداف السياسية فقد اختص بها مشروع البرنامج السياسي ووصفها بالمرحلية؛ وذلك على النحو التالي[1]:

ثانيًا: الأهداف السياسية المرحلية:

1. التجديد الفكري من خلال نشر الوعي السياسي التغييري في أوساط التيار السلفي، وإحياء مفاهيم الفقه السياسي الراشدي الحر، والفكر التجديدي القائم على العلم والعمل والاجتهاد، سعيًا نحو الانتقال بالتيار السلفي إلى رحاب العمل السياسي التغييري بمفهومه الشامل.

---

(1) حركة النهضة، مشروع البرنامج السياسي.

2. دعم الثورة الشعبية السلمية في اليمن حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في تغيير النظام، والتحرر من الاستبداد والطغيان، وإسقاط كافة أشكال الحكم العسكري والقبلي، والتمييز المناطقي والطبقي والطائفي، وبناء دولة مؤسسات حديثة يعود فيها الحق للأمة في امتلاك السلطة.
3. تبني القضية الجنوبية، والعمل من أجل الوصول إلى استعادة حق الشعب الجنوبي في تقرير مصيره، واختياره الحل العادل لقضيته بإرادته الحرة.
4. المساهمة في إحياء دور المنظمات المجتمعية في النهضة والتنمية الإنسانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
5. القيام بواجب الوقت لحفظ المصالح الضرورية للناس في حالات النوازل والفتن، والاحتساب لمكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله الإدارية والمالية والقضائية.
6. التعاون مع الحركات السياسية والثورية في البلدان العربية؛ بما يحقق الأهداف المشتركة، ومناصرة قضايا المسلمين العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

ومن المقارنة بين الأهداف العامة والمرحلية؛ يتضح أن الأولى ذات بُعد عميق بعيد النظرة، طويل المدى، على حين أن الثانية كأنما انبثقت ثورية بطبيعة المرحلة؛ ومن ثَمَّ فيصح وصفها بأنها أهداف ثورية بامتياز.

ويمكن إدراك البُعد الثوري لأهداف الحركة المرحلية؛ سواء من خلال توقيت إنشائها -كما تقدَّم- إذ تأسست مع بداية اندلاع الثورة الشعبية السلمية من عام 2011، أم من خلال دوران هذه الأهداف الستة على نحو مباشر -وهو الأغلب- أو غير مباشر مع المسار الثوري عبر كل مراحله، ما تحقق منها -وهو القليل المحدود- وما لم يتحقق، وهو الكثير الغالب.

المبحث الثاني

الأنشطة والتحالفات والمواقف

أولاً: الأنشطة:

نظرًا إلى أن الحركة وُلدت متزامنة مع المخاض الفكري الثوري–وذلك زمن قصير جدًّا في عمر الحركات والأحزاب– فقد كانت أنشطتها العامة دائرة في هذا الإطار؛ ما بين المشاركة في مسيرات وتظاهرات واعتصامات وندوات ومحاضرات توعوية، تأتي على رأس محاورها القضية الجنوبية؛ لكن البُعد الإسلامي حاضر فيها، وهو المميز لها عن بقية أطاريح فصائل الحراك الجنوبي.

ثانيًا: التحالفات:

تسعى الحركة لربط علاقات مع مكونات جنوبية داخلية وخارجية، وتشارك في لقاءات مكونات الحراك الجنوبي، كما في لقاء القاهرة –مثلاً– (عقد في الفترة من 21–23 من نوفمبر/تشرين الثاني 2011)؛ ولذلك فهي كغيرها من مكوِّنات الحراك الجنوبي طرحت خيار (فك الارتباط) أي الانفصال، أو حتى ما يسمَّى بـ "حق تقرير المصير"؛ الذي يُفضي عادة إلى الانفصال، وقد يفضي –بدرجة ضعيفة– إلى الإبقاء على الوضع الوحدوي الحالي. وتلمس جدال الحركة يومًا عن أبرز مكونات الحراك الانفصالي (فصيل البيض)، مع ارتمائه المعلوم في أحضان دولة إيران، وأطماعها في المنطقة لا تخفى. وهنا يُسأل رئيس الحركة الشيخ السلاّمي عن ذلك من قبيل إطلاق الكل وإرادة الجزء: "هناك من يتهم الحراك الجنوبي بالعلاقة مع إيران؟"فأجاب بتعميم يكاد يخرج بالسؤال عن منطوقه؛ حيث قال: "الحراك الجنوبي ثورة شعب بكافة شرائحه، والتعميم بأن ثورة الشعب الجنوبي مرتبطة بإيران هذا تعميم جائر وغير منطقي، أن يُتهم

شعب مسلم سني عربي بأنه تابع لقوة دولية أو إقليمية ما، فأنا وبكل ثقة أنفي ارتباط الحراك الشعبي الجنوبي بإيران أو غيرها"[1]. أما حين سئل عن فصيل البيض بعينه وعلاقته بإيران؛ فقد أجاب بما يفيد حاصله التهرب من الإجابة المباشرة، وبما يتضمن التبرير لمسلك البيض وفصيله؛ حيث قال: "أولاً: تيار البيض هو أحد فصائل الحراك، ومكون من ضمن عشرات المكونات للحراك الجنوبي، وليس هو الحراك الجنوبي الشعبي، وقضية: هل لفصيل البيض ارتباط بهذه الدولة أو تلك؟ هذا السؤال يجيب عنه الناطق الإعلامي في تيار البيض؛ ولكن الذي يهمنا كحركة سياسية هو التعاون مع كافة الفصائل الجنوبية على أساس الثوابت الوطنية والدينية، وعلى أساس الأهداف المشتركة في خدمة قضية شعبنا العادلة، ولسنا مسؤولين عن أية أنشطة خاصة أو علاقات خاصة لأي فصيل من الفصائل الجنوبية، ما دام ملتزمًا بمسار النضال السلمي"[2].

لكن يظهر أن ذلك التبرير والتهرُّب لم يدم طويلاً؛ وهو ما يؤكد -عند الحديث عن التحالف- أن الحركة -على الرغم من تلك السقطة أو هكذا يرى بعضهم نحوها- تمتاز إلى حد كبير عن بقية المكوِّنات (الانفصالية)، بعدم الارتماء في أحضان هذا الطرف الداخلي أو الخارجي أو ذاك. ومما يدل على ذلك على المستوى الداخلي -وهو لا يخلو من ارتباط خارجي بحد ذاته- خطاب الشيخ السلاّمي لتيار البيض (الانفصالي) حول سياساته الإعلامية؛ قائلاً: "إن بعض القيادات في تيار (الرئيس البيض) في الحراك الجنوبي يقولون: إنه يجب على الحراك أن ينأى بنفسه عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لا سيما العربية منها". مشيرًا إلى أن هذا منطق سليم من هؤلاء الإخوة. ولكن الشيخ السلاّمي تساءل في المقابل بالقول: "ما هو تفسيركم لتغطية قناة "عدن لايف" المنحازة انحيازًا فجًّا إلى صف (الانقلابيين) في مصر؟ وما هو تفسيركم لمواقف القناة سابقًا من بث كلمة حسن نصر الله بثًّا مباشرًا وهو يعلن الحرب على

(1) السلاّمي، حوار مع موقع المصدر أون لاين:
http://almasdaronline.com/article/43099

(2) السلاّمي، حوار مع موقع المصدر أون لاين:
http://almasdaronline.com/article/43099

الشعب السوري؟"[1]، ثمقال: "إن مثل هذا السلوك الإعلامي للقناة الرسمية الناطقة باسم هذا التيار -وهو تيار مهم ويعتبر أحد الفصائل الكبيرة في الحراك- لن يجعل الحراك الجنوبي في منأى عن الصراعات الداخلية للدول العربية؛ بل قد يجر الجنوب برمته إلى مربع الاستقطابات الإقليمية والدولية، وصراع المحاور"[2].

وأضاف: "أتمنى من العقلاء داخل هذا (التيار) المزيد من مراجعة المواقف للتيار وسياساته الإعلامية، والاستفادة من تجارب الماضي، حيث عانى الجنوب كثيرًا من النزغ السياسي والشطط في المواقف والتخندق في خنادق المحاور الدولية والإقليمية"[3].

والشيخ السلاّمي بهذا التحذير يُشير إلى ما كان قد حذّر منه من قبل فيما يصفه باستقطابات المحاور، التي يراها أربعة؛ يمثل المحور الإيراني واحدًا منها؛ لذلك فهو يؤكد أن القضية الجنوبية إذا خضعت للاستقطاب الإقليمي في إطار المحاور الأربعة (ومنه المحور الإيراني)؛ فإن ذلك سيخلق مشكلة كبيرة للقضية الجنوبية، وستجعل منها ساحة صراعات؛ مشيرًا إلى أنه ليس من مصلحة الشعب الجنوبي أن تتحول ثورته المطلبية الحقوقية إلى ساحة للاستقطابات الإقليمية؛ خاصة أن هناك تجارب بشأن عملية الاستقطابات؛ ومنها التجربة اللبنانية، حيث أصبح الناس هناك لا يملكون قرارهم. ومع إعلان السلاّمي رفض عملية الاستقطابات الإقليمية والدولية للقضية الجنوبية؛ فإنه طالب القوى الثورية الجنوبية كافة بعدم الانسياق وراءها، وأن تقف ضدها من منطلق تعويله على وعيها الوطني[4].

---

(1) السلامي:
www.taj-sa.org/index.php?option=com_content&view=article&=14181
(2) السلامي:
www.taj-sa.org/index.php?option=com_content&view=article&=14181
(3) السلامي:
www.taj-sa.org/index.php?option=com_content&view=article&=14181
(4) السلامي، صحيفة أخبار اليوم، 15 يوليو/تموز 2013.

وليس يدري الباحث هل غدًا مثل هذا الموقف من رئيس الحركة ممثلاً لجميع قيادي الحركة؟ أم أن بعضهم كالسيد علي الأحمدي -مثلاً- سيدفعه الحنق على (الشمال) في مقابل (شوفينية) الغرام بـ (الجنوب) نحو التقليل من شأن الخطر الإيراني؛ إذ إنه كان قد بدأ يقر بخطورة التدخل الإيراني قائلاً: "نعم نحن نتحفظ بشدة على مثل هذه العلاقة، لأسباب أهمها الضرر السياسي، الذي سيترتب على قضية الجنوب إقليميًا ودوليًا؛ ولأن هناك أجندات وأهدافًا إيرانية لا تخفى على أحد كذلك لكون القضية الجنوبية لا تحتاج لدعم خارجي، فلو توحَّد أبناء الجنوب على كلمة سواء؛ فلن يقف أمامهم أي أحد؛ وذلك لقوة القضية ووضوحها وعدالتها"[1]. لكنه أعقبها بالتشكيك في ذلك بقوله: "أيضًا لا أُخفي عليك شكوكي في كثير من هذه الأخبار، التي أعتقد أنها ترويج إعلامي لتشويه نضال أبناء الجنوب"[2]. كما أعلن في سياق مماثل رفضه علاقات كهذه مع إيران؛ لكنه عاد فقال: "نسمع جعجعة ولا نرى شيعة"[3].

وإذا عدنا إلى المحور الداخلي في العلاقات فسنجد أنها حذرة مشروطة مع بعض الأطراف التي ليس من السهل نسيان كل ما جرى بينها وبين كل من اختلف معها من أبناء الجنوب إبَّان فترة حكمهم؛ خاصة العلماء والأحرار من المفكرين وذوي الاتجاه الإسلامي، وأنه إذا كان ثمة اتفاق بين المكونات الجنوبية على أن الجنوب قد عانى من ظلم وعسف بعد حرب صيف 1994؛ فإن ذلك لا يعني تجاهل ما أصاب الجنوبيين قبل ذلك في مرحلة حكم بعض رفقائهم اليوم في خندق المطالب الحقوقية؛ بل حتى مطلب الانفصال الذي يقوده رمز أولئك: علي سالم البيض، مدركة أنه لا تمييز بين ظلم مرحلة وأخرى، لمجرد أن الظالم أكثر قربى! وهنا يعلق الأمين العام المساعد للحركة بقوله: "بالنسبة إلى التخوف من

---

(1) الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية:
http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

(2) الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية:
http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

(3) الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية:
http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

الاشتراكي فما مر على شعب الجنوب في تلك الفترة لا يمكن نسيانه بسهولة، ونحن نعتبر بأن قضيتنا في الجنوب ليست محصورة في 1994 بل تبدأ من 1967 فإذا أردنا معالجتها فلنبدأ من ذلك التاريخ لنثبت بأن الجنوب جنوب الجميع وليس جنوب من هزموا في 1994، وعلى الاشتراكي تقديم ما يساعد على تجاوز هذه المراحل الصعبة التي مرت على الجنوب"[1].

ويبقى السؤال التقليدي مشروعًا -في سياق الحديث عن التحالفات- عن مصدر تمويل الحركة؟ يجيب عن السؤال رئيسها بالقول: "مصادر التمويل للحركة ذاتية من داعمين من أعضاء الحركة وأنصارها عن طريق التبرعات غير المشروطة من إخواننا المغتربين والمقيمين الجنوبيين. ويوجد للحركة نظام مالي خاص بها، وغير مرتبط بأي جماعة أو حزب في الداخل والخارج"[2].

ويبدو أمر الدعم المالي مختلفًا في الحالة الجنوبية (الإسلامية) من قبل تلك الفئات التي جاءت في إجابة الشيخ السلاّمي عند الحديث عن الأعضاء والداعمين من المغتربين والمقيمين؛ وذلك إلى جانب ما وصفه بالنظام المالي الخاص بالحركة؛ أي أن ذلك ليس مجرَّد حديث يُسكت المتسائلين كما تفعل بعض الأحزاب والحركات عادة حين تواجه بمثل ذلك السؤال، فيتحدثون عن اشتراكات الأعضاء والأنصار والدعم غير المشروط؛ بل هو دعم حقيقي هنا -في تقدير كاتب الدراسة- إذا أخذنا في الحسبان العدد الهائل من المغتربين اليمنيين (الجنوبيين) -والحضارمة منهم بوجه أخص- في العربية السعودية، وتمكن بعضهم من تحقيق حضور تجاري ومالي متميِّز منذ وقت مبكِّر. وإذا وثق أمثال أولئك بالجهة الممنوح لها الدعم، لا سيما حين تكون من ذوي الدين والخُلُق والسمعة الحسنة؛ فمن غير المستبعد أن تدعم في سبيل قضيتها بالأموال الطائلة.

---

(1) الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية:
http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

(2) السلاّمي، حوار مع موقع صحيفة عدن الغد:
http://www.yafa-news.net/11128.html

ثالثًا: الموقف من الثورة وبعض قضايا العمل السياسي:

- الموقف من الثورة:

لم يعد الحديث عن موقف الحركة السلفية في الجنوب عن الثورة بالجديد، بعد أن وقفنا على أن كل أهدافها السياسية المرحلية ذات صلة مباشرة وغير مباشرة بالحالة الثورية. كما لم يعد جديدًا أن يرد في ديباجة مشروع النظام الأساسي ما يؤكد أن (شباب النهضة للتغيير السلمي) أي حركة النهضة السلفية في الجنوب نزلوا إلى ساحات الاعتصام وميادينه من أول أيام الثورة؛ لتعلن الحركة عن نفسها من مدينة عدن الصامدة في يوم جمعة التلاحم والصمود بتاريخ 4 مارس/آذار 2011 كأول حركة ثورية وسياسية سلفية في اليمن[1].

ويعد رئيس الحركة الشيخ السلاّمي "ما يجري اليوم في اليمن عمومًا هو ثورة شعبية وشبابية مباركة؛ جاءت كنتيجة طبيعية لتفاقم مشكلات مزمنة، وبلوغ الاحتقان الشعبي مرحلة متقدمة، وتفشي الظلم والاستبداد والطغيان، وسيطرة الأسرة الواحدة على مقاليد الحكم، وانفرادها بإدارة موارد وأمور البلاد. ولا شك في أن نجاح الثورتين التونسية والمصرية صعَّد حالة الغليان التي كانت موجودة أصلاً في الشارع اليمني"[2].

لذلك فتصنيف الحركة أنها ثورية سلمية بامتياز، تصنيف لا شطط فيه، دون أن يغيِّر من ذلك كون الشيخ السلاّمي أو سواه من قادة الحركة لم يمضوا مع مسار الثورة العام القائم حتى النهاية، وراحوا يردِّدون -كما يردِّد بعض فرقاء الثورة الآخرين، وحتى خصومها من الفلول وسواهم- أن الثورة اختطفت، أو تم الالتفاف عليها من قبل مراكز القوى التقليدية في الشمال، وفقًا لما ورد في ثنايا

(1) حركة النهضة، "مشروع النظام الأساسي".

(2) السلاّمي، حوار مع أخبار عدن:
http://www.ss-south.org/Display.asp?page=1000&NewsID=97#.UgSGwNxHRdh
وانظر كذلك حديثه المطابق لصحيفة الخليج في موقع: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث:
http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=1&id=280&s=1&tab=5

حديث رئيس الحركة عن نقاط الاختلاف بين حركته واتحاد الرشاد؛ فإن ذلك لا يُغَيِّر من جوهر ذلك الوصف السابق للحركة بالثورية شيئًا يُذكر.

- الموقف من الديمقراطية وبعض لوازمها:

مِنْ تَتَبُّع جملة مسار الحركة يستخلص الباحثُ بوضوح موقفها المتفاعل إيجابًا منضبطًا من العملية الديمقراطية وبعض لوازمها كالانتخابات والتعددية السياسية والحزبية، فما كان لحركة ثورية متميِّزة من هذه الناحية، منحها (القدر) ميزة الولادة من مخاض الثورة، فتميزت من ناحية وحدة موقفها ووضوحه، ليس على مستوى فصائل الحركة السلفية الجديدة فحسب؛ بل على مستوى الحركات والجماعات والأحزاب السياسية الأخرى؛ أن تنازع في موقفها الإيجابي الصريح المنضبط من الديمقراطية وبعض لوازمها.

واللافت في الأمر أن حركتها على الأرض تنطلق من رؤية نظرية واعية، وكما ورد في الفقرة السادسة من المبادئ العامة في مشروع النظام الأساسي للحركة فإنها تستند "في فهمها للديمقراطية إلى اجتهادات الحركة الإسلامية المعاصرة، ومقررات المجامع الفقهية وفتاوى جماهير علماء الإسلام، باعتبار الديمقراطية منظومة من الآليات والوسائل وأدوات إدارة الحكم؛ التي تمكن من توسيع المشاركة الشعبية في الحكم ومعرفة إرادة الأمة وتحقيق التداول السلمي للسلطة، واتباع الأساليب السلمية في حسم الصراعات السياسية، وجعل الناس على صلة مباشرة ومستمرة بمؤسسات الحكم وسلطات الدولة، وتحد من استبداد وطغيان الحكم، وهي بهذا المفهوم ثمرة تجارب إنسانية يُعَدُّ الأخذ بها وممارستها ضرب من ضروب السياسة الشرعية، مع التزام الحركة المطلق والواضح بمبدأ حاكمية الشريعة الإسلامية ومصدريتها للحريات والحقوق الإنسانية. وتؤكد الحركة رفضها للإرث الفلسفي اللاديني الغربي؛ الذي يقوم على مبدأ الفصل بين الدين والحياة ويمنح السيادة لغير الشريعة"[1].

وبهذا التوصيف الواضح تأكد أنه ليس للحركة موقف سلبي مع الديمقراطية على ذلك النحو من البيان السابق، كما ليس لديها موقف مماثل من لوازمها مثل الانتخابات والتعددية والحزبية.

---

(1) حركة النهضة، "مشروع النظام الأساسي".

- **الموقف من التجمع اليمني للإصلاح:**

يبدو أن حركة النهضة السلفية في الجنوب هي الفصيل السلفي الوحيد الذي لا تعثر له على موقف عبر أي وسيلة إعلامية أو منبر من منابر الحركة تجاه تجمع الإصلاح لا بالسلب ولا بالإيجاب؛ سوى إشارتين عابرتين، وردت إحداهما في حوار صحفي مع رئيس الحركة في سياق التعريض بموقف الإصلاح من فتوى وجوب الوحدة بين اليمنيين في الشمال والجنوب، ووصف هيئة علماء اليمن بأنها تابعة لتجمع الإصلاح أو للوضع السياسي الجديد، بعد إسقاط رأس النظام السابق وعائلته وأبرز المقرَّبين إليه[1]، فيما وردت الإشارة الثانية عن الإصلاح في حديث الأمين العام المساعد للحركة الناطق الرسمي باسمها بوصف الإصلاح رقمًا صعبًا في الجنوب؛ ولكنه رهن ذلك بمدى تجاوبه مع مطالب أبناء الجنوب وتطلعاتهم[2]؛ أي التفاعل معهم، سواء نحو خيار فك الارتباط، أو حق تقرير المصير، أو أي صيغة للوحدة، بعيدًا عن الارتباط بالمركز في الشمال.

ويظهر أن هذا التجاهل للإصلاح سلبًا أم إيجابًا يرجع إلى كون قضية الحركة منصبة على رفض كل ما يقف أمام أهدافها ومسارها مع بقية قوى الجنوب، بصرف النظر أكانت السلطة السياسية، أم الأحزاب ومنها الإصلاح؛ أي أن مشكلتها ليست منحصرة مع طرف سياسي واحد.

- **الموقف من العنف المادي وحمل السلاح:**

لحركة النهضة السلفية في الجنوب موقف صريح من فكر العنف ومسلكه؛ إذ حدد مشروع النظام الأساسي للحركة موقفه من العنف بالنص في فقرته الرابعة من المبادئ العامة على أن الحركة تؤمن بأن "العنف هو الوجه الآخر للاستبداد، وأن مفاسد التغيير بالوسائل العنيفة أكبر من المصالح المحتملة؛ ولذا تتمسك الحركة بالخيار السلمي في التغيير والبناء والإصلاح، واتباع أساليب النضال السلمية

(1) السلاّمي، حوار مع موقع صحيفة عدن الغد:
http://www.yafa-news.net/11128.html

(2) الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية:
http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

المختلفة من مظاهرات واعتصامات واحتجاجات سلمية والمشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية وتحالفات وحوارات وتشكيل منظمات حقوقية وشبابية ونقابية وغيرها من الفعاليات السلمية باعتبارها من الوسائل المشروعة التي لها أحكام مقاصدها في التغيير والإصلاح"[1].

وتطبيقًا لتلك الرؤية وحين سئل الشيخ السلاّمي عن موقفه من القضية الجنوبية والوحدة فيما إذا أصر طرف في الحراك على المضي في طريق الانفصال؟ أجاب: "إذا كنت تقصد من خلال النضال السلمي والحراك الشعبي، فإن استطاع أن يقنع أغلبية الشارع الجنوبي بجدوى طرحه السلمي لتحقيق الانفصال، فما المانع من التعاطي الإيجابي مع هذا الطرح؟ وإن كنت تقصد أصر على المضي في طريق الانفصال بالعنف المسلح، أو بالافتئات على جماهير الشعب في الجنوب وفرض الوصاية عليهم، فذلك ما لا يمكن أن يرضاه شعبنا في الجنوب؛ لأن القضية هي قضية شعب ومطلب شعب وليست قضية فصيل سياسي معين؛ ولهذا أكرر أن المخرج والحل الوحيد لأبناء الجنوب هو بالحوار الجنوبي الجنوبي"[2].

أما عن جماعة أنصار الشريعة التي ظهرت في أبين في السنوات الأخيرة (وتم القضاء عليها، كوجود كلّيٍّ مسيطر على المحافظة في منتصف عام 2012) فسئل عنها الأمين العام للحركة والناطق الرسمي باسمها فأجاب: "أنصار الشريعة موضوعهم يحتاج إلى دولة تتعامل معهم بجد بسياسة الحوار والإقناع وسياسة الحزم والشدة معًا"[3].

ومع ذلك الوضوح في الرؤية النظرية المقدَّمة في مشروع النظام الأساسي، والحديث السابق لرئيس الحركة والأمين العام المساعد؛ فإن التحليل السياسي قد يكون عرضة للذاتية أحيانًا، ومدخلاً -في ظل الكيد السياسي- لاتهامات ومثلها مضادة، ولولا الرؤية الكليَّة للموقف -بالنسبة إلى الباحث- لكان ذلك منزلقًا

(1) حركة النهضة، "مشروع النظام الأساسي".
(2) السلاّمي، حوار مع أخبار عدن، مرجع سابق.
(3) الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية:
http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

إلى المشايعة لمثل تلك الاتهامات، في ضوء الإجابة التالية لرئيس الحركة الشيخ السلاّمي حين سئل عن موقفه من العنف الذي دار في أبين، فوصف ما حدث بأنه حاصل "تداخل ثلاثة أمور: الاجتهاد لتيار إسلامي معروف، ما يُعرف بالتيار الجهادي، والمكايدة السياسية بين أركان نظام الحكم في صنعاء، إضافة إلى ما يمكن أن نسميه توظيف هذا الوضع لخنق القضية الجنوبية، وهذا يشترك فيه كافة مراكز القوى في صنعاء، سواء الحاكمة أم المعارضة"[1].

حقًّا إن هذا الحديث لرئيس الحركة مُلْبِس، ولولا الرؤية الكلية الحاكمة لمسار الحركة، وحديث الشيخ السلاّمي الآخر الصريح المتقدِّم؛ فكأنما يستنتج المرء أنه أضحى يمنح تيار العنف أو ما يسمَّى بـ (الجهاد) تسويغًا للاجتهاد الشرعي الخاطئ، وإذا بنا قد ننجر إلى المربع ذاته الذي انجرَّ إليه من عدَّ اجتهاد القاعدة لا يزيد عن الاجتهاد الخاطئ الذي ينال صاحبه أجرًا واحدًا[2]. مع أن الشيخ السلاّمي خير من يعلم أن شأن الدماء -وما ورد من التغليظ في أحكامها- لا يقبل الاجتهاد على هذا النحو الذي تُسَوِّق له القاعدة، وينبغي ألا يجرّ المرء الحصيف إلى ذلك، تحت أي وضع نفسي ضاغط. على أن الشيخ السلاّمي حين جاء إلى موطن التحليل السياسي؛ الذي يتسع للأخذ والعطاء قدَّم رأيًا أحاديًّا؛ وكأنه نهائي وحاسم لدوافع الصراع في أبين؛ لأن طرفيها (شمالي) -فيما يبدو- إذ لم يميِّز بين طرف وقف مع الثورة ودافع عنها، حتى آخر لحظة أمر فيها بترك مواقعه، بعد عمليات إعادة هيكلة للجيش كان آخرها وأقواها في 10 إبريل/نيسان 2013، وبين الطرف الأساسي الذي قامت الثورة ولا تزال ضده.

وأكثر من ذلك غرابة أن يدرج السلاّمي القوى الثورية المعارضة ضمن هذا المخطط الهادف -عنده- إلى خنق القضية الجنوبية!

---

(1) السلاّمي، حوار مع موقع صحيفة عدن الغد:
http://www.yafa-news.net/11128.html

(2) راجع حديث الشيخ الريمي: "هكذا يكون الإنصاف والخلاف":
https://www.facebook.com/alhitari?fref=ts

- **الموقف من الحوثيين:**

سبق القول غير مرة كلما جاء الباحث إلى هذا المحور من الكتاب لـــدى أي من فصائل السلفية التقليدية أم الجديدة؛ أنه إذا كان ثمة جامع وحيد يبقي السلفيين على موقف مشترك بلا نــزاع بينهم؛ فهو الموقف من الشيعة الاثني عشرية ومـــا يُصَنَّف عليها بوجه أخص كالحوثيين، والموقف من الشيعة بمختلـــف تســـمياتهم وعناوينهم؛ بيد أن الباحث اكتشف استثناء نسبيًّا لافتًا في خطاب اتحاد الرشـــاد، أما في حالة النهضة السلفية الجنوبية هنا فقد اكتشف ما لا يكاد يُصَدَّق بمرَّة، وهو أن لا ذكر للحوثيين في أدبيات الحركة لا بالسلب -وهو المتوقع- ولا بالإيجاب - وهو ما لم يكن يخطر على بال باحث بهذا الشأن- بل إضراب مطبق عن ذكرهم، لا لسبب إلا أنهم ليسوا على الجغرافيا الجنوبية (مع أن لهم أصواتًا الآن في عـــدن وحضرموت وغيرها من المحافظات بسبب الدعم الإيـــراني المكشـــوف للحركـــة الحوثية في الشمال والحراك الانفصالي في الجنوب[1]. وهنا يتبين إلى أي مدى بلـــغ الوضع (الجهوي) من التعبئة الخاطئة لدى النخبة من (صفوة الصفوة)، التي لطالمـــا وصفها الباحث بالتميُّز الإيجابـــي في مجمل أطاريحها ومواقفها.

وإذا كان الشيخ السلاّمي قد أخذ على واحد من بيانات هيئة علماء اليمن[*] الذي يصفه بأنه يتبع الإصلاح، أو النظام السياسي الجديد "تجاهله لنـــزيف الـــدم الذي تشهده الساحات الجنوبية اليوم واقتصاره على المطالبة بإيقاف نـــزيف الدم في صعدة وحجة وصنعاء وعمران"[2]، وعنده أن هذه مشكلة ولدت ظهور هيئـــة شرعية ثالثة تسمَّى: "اتحاد علماء ودعاة المحافظات الجنوبية"[3]؛ فكيـــف بخطـــاب

---

(1) راجع إن شئت في دلائل ذلك: الدغشي، **الحوثيون ومستقبلهم**.

(*) تضم الهيئة علماء أغلبهم من المصنفين على اتجاه الإصلاح صراحة أو ضمنًا، وآخـــرين من السلفية الجديدة، ومن المحافظات الجنوبية كذلك، بمن فيهم نائب رئيس الهيئة الشيخ أحمد المعلم من حضرموت، هذا إلى جانب بعض المستقلين.

(2) السلاّمي، حوار مع موقع صحيفة عدن الغد:
http://www.yafa-news.net/11128.html

(3) السلاّمي، حوار مع موقع صحيفة عدن الغد:
http://www.yafa-news.net/11128.html

كامل لحركة تجديدية ناشئة طموحة، تتجاهل مأساة إنسانية لمحافظتين على الأقل (صعدة وحجة) تزيد من بعض الوجوه أضعافًا مضاعفة على مظالم أبناء الجنوب، لو لم يكن إلا أنه لا أحد يحول دون عودة أي من أبناء الجنوب إلى مسقط رأسه، وأنى ذلك لعشرات الألوف من أبناء صعدة -مثلاً- ممن يُعرفون بالنازحين أو المهجرين قسريًّا من منازلهم، فصودرت بيوتهم ومزارعهم وممتلكاتهم، بوصفهم (منافقين مارقين موالين للولايات المتحدة وإسرائيل)؛ وذلك لأنهم يتهمون بتبني موقف سياسي معارض لسياسة حكام صعدة الجدد من الحوثيين ومن ورائهم إيران[1].

إنه من اللافت جدًّا أن تركيز قيادة النهضة وخطابها منحصر في البقعة الجغرافية الضيقة؛ أي في حدود المحافظات الجنوبية، إذ مع إدراكهم لخطورة التمدد الإيراني وسياسة استقطاب المحاور كما يحذّر منها مرارًا رئيس الحركة السلاّمي؛ فإن ذلك يتوقف عند حدود الجنوب، أما أي خطر يتهدد الشمال بسبب السياسة الاستقطابية ذاتها، فلا علاقة للحركة بها؛ لأنها خارج الجغرافيا الجنوبية، وتلك واحدة من مخرجات التربية (البراجماتية) المعاصرة المتطرفة، مع فارق أن المواطنة لديها تعني كل حدود الدولة، وحيثما يفترض أن يمتد سلطانها، في حين أنها لدى حركة إسلامية تجديدية مستنيرة، تنحصر في جزء من الأرض التي يخدم انفصالُها بعض الدول التي يصفها رئيس الحركة بأنها من دول الاستقطاب الكبرى في سياسة المحاور. وتأمَّل أن هذا كله يأتي من قبل حركة (إسلامية-سلفية)، تتميز عن الأطاريح المتطرفة للحراك الانفصالي المسلَّح، والوضع لا يزال في إطار اليمن

وهذه الهيئة التي أُشهرت بالمكلاَّ في 20 مايو/أيار 2012 إذًا غير هيئة علماء اليمن التي يصنفها الشيخ تابعة للإصلاح أو للنظام السياسي الجديد، وجمعية علماء اليمن تلك المصنفة على النظام السياسي السابق، باعتبار أن الطرفين لهما موقف سلبي من قضية الجنوب، وكأنه يفترض أن هذه الهيئة الجديدة براء من عامل ردة الفعل؛ بل الذاتية التي تبلغ ببعض المشايخ -ولا سيما التابعون للحراك الانفصالي المسلَّح- حدَّ تبديل الموقف من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، والتعصب والانغلاق، أو ما يطلق عليه بالإفراط في حب الوطن (الشوفينية)؛ وذلك على حساب احتقار أوطان الآخرين، والوطن عندهم هنا محصور في نطاق المحافظات الجنوبية!

(1) راجع التفاصيل في: الدغشي، **الحوثيون ومستقبلهم**.

الواحد، وخيارها الوحدوي -كما سترى لاحقًا- مع إبقاء الوحدة بصيغة فيدرالية، فكيف لو كان هذا في ظل انقسام رسمي، وانفصال حقيقي وتام للشمال عن الجنوب؟!

- الموقف من الوحدة والقضية الجنوبية:

لقد ترابطت كل محاور الحديث عن حركة النهضة السلفية في الجنوب على نحو مباشر أو غير مباشر بهذا المحور الوحدة أو القضية الجنوبية، لذلك لا بُدَّ من تقرير حقيقة جوهرية قبل الشروع في تقديم رؤية الحركة عن الوحدة والقضية الجنوبية، وحاصل تلك الحقيقة أنه قد وقع من الحيف والجور على أبناء المحافظات الجنوبية منذ ما بعد حرب صيف 1994، من قبل متنفذين شماليين، يساندهم في ذلك متنفذون جنوبيون؛ حيث حدث إقصاء بالجملة لفئة واسعة من الضباط والجنود، وأحيلوا إلى شريحة المتقاعدين، دونما مراعاة لوضعهم القانوني من هذه الناحية، مما ألحق بهم وبأسرهم أضرارًا بالغة، هذا إلى جانب أن ثمة سيطرة لافتة لمواقع قيادية في المحافظات الجنوبية لشخصيات سمعة بعضها سيئة من جهة، ومن جهة أخرى فلكون الأصل في كثير من تلك المواقع أن يشغلها من أبناء تلك المحافظات، حتى ولو لم يكن في ذلك إلا مراعاة وجدانية؛ وذلك بعد حرب لها تداعياتها النفسية والاجتماعية إلى أمد ليس قصيرًا. وأهم من ذلك فليس ثمة مسوِّغات فنية أو تقنية أو تخصصية أو نحوها تدعو إلى وضع شخصيات من أبناء الشمال، حتى لو لم تكن بذاك المستوى من سوء السمعة والخلق.

ومنذ عام 2007 تبلورت جملة مطالب لأبناء الجنوب في شكل مطالب حقوقية وقانونية، غير أن السلطة المركزية في صنعاء تجاهلت ذلك العام بعد الآخر، بدعوى أنها مطالب انفصالية مُسَيَّسة، ولما لم يستجب لها على مدى أعوام بدأ يتداخل المطلب الشرعي منها بالمسيَّس ذي الهدف الانفصالي. وعلى الرغم من الخدمة التحتية المقدَّرة التي كانت قد حظيت بها بعض المحافظات الجنوبية، ولا سيما عدن وحضرموت؛ وذلك لدوافع مختلفة؛ لكن كان الخرق قد اتسع على الراقع، وتفاقمت أوضاع الناس المعيشية على نحو يصعب تحمله، وتزايدت

معدلات البطالة والفقر، وإن كانت حالة عامة في المحافظات جميعًا؛ لكن حساسية الجغرافيا هناك، وتحميل الطرف المسيطر على مقاليد السلطة في صنعاء، ووجهه (القبيح) الممثل له في المحافظات الجنوبية (شمّاعة) الوحدة، كل أسباب التدهور حينها لم تعد تجد أي حلول أو تنازلات من طرف السلطة المركزية؛ لفقدان الثقة فيها، وفي ممثليها ذوي السمعة بالغة السوء في المحافظات الجنوبية؛ ولأن عامل التسييس الداخلي برافد خارجي قوي قد دخله، فكانت القضية الجنوبية، بكل هذا التعقيد والتداخل!

أما الحرب ضد اتجاه الانفصال فخاضها أبناء الجنوب قبل الشمال؛ نظرًا إلى ما عانوه من عنف وإقصاء وحمامات دم، من أبناء جلدتهم المتنفذين في الحزب الوحيد الحاكم قبل الوحدة، حتى إن ما وصف بـ "محرقة" 13 يناير/كانون الثاني 1986؛ التي كانت من البشاعة والدموية ما يندى لجبينه التاريخ بين الرفاق أنفسهم، وقد بلغ بها الحال أن تحولت شعارات محاربة القروية والقبلية إلى تصفية دموية على الهوية الجغرافية والجهوية؛ لذلك لا غرابة أن يقف الشعب في الجنوب قبل الشمال، في خندق ما عُرف حينذاك بالشرعية الدستورية، ضد الفئة الانفصالية من بعض عناصر الحزب الاشتراكي اليمني -وليس كلّه- بقيادة نائب الرئيس اليمني السابق في دولة الوحدة علي سالم البيض، ودافع الشعب في ذلك حماية للوحدة وحبًّا في الحفاظ عليها، ولو اقتضى الأمر التضحية بالدم، خاصة وقد جرَّت عناصر الانفصال تلك المعسكرات التي كانت تحت إمرتها إلى خندق المواجهة مع رفاقهم من الضباط والجنود، من أبناء الشمال والجنوب الرافضين للانفصال. ولا يزال كل من شهد تلك المرحلة يتذكر أن الحسم الحقيقي لم يتحقق في البؤر الساخنة في الجنوب؛ إلا على أيدي أبناء الجنوب العسكريين خاصة، وفي مقدِّمتهم من غدا رئيسًا للجمهورية حاليًّا المشير الركن عبد ربه منصور هادي، الذي عُيِّن عقب الحرب مباشرة، وزيرًا للدفاع، ثم -في العام نفسه- عُيِّن نائبًا لرئيس الجمهورية؛ وذلك على خلفية مواقفه في الدفاع عن الوحدة.

- الحركة مع مبدأ الوحدة الإسلامية ولكن:

أما موقف حركة النهضة السلفية في الجنوب فبوسع الباحث القول: إنها من حيث المبدأ مع مبدأ الوحدة الإسلامية بصورة عامة؛ إذ تؤمن الحركة بـه وفقًا للفقرة الرابعة من المادة الثانية من المبادئ العامة للحركة في مشروع النظام الأساسي؛ ولكنها تستثني من وقع عليه حيف من أبنائها؛ وذلك وفقًا لنص المادة المشار إليها القائلة: "بمبدأ وحدة الأمة الإسلامية ومبدأ استقلالها وحقها في السيادة على أراضيها وثرواتها، مع إيمانها بمبدأ حق الشعوب المظلومة في الحرية وتقرير مصيرها بإرادتها الحرة"[1].

وللحركة دراسة (شرعية) مستفيضة تبين رؤيتها لفلسفة الوحدة الإسلامية بصورة عامة، والوحدة اليمنية بصورة أخص، وحاصل رؤيتها الشرعية للوحدة اليمنية لُخِّصت في التالي[2]:

1. "الوحدة التي تم الإعلان عنها في اليمن عام 1990 هي وحدة سياسية بين دولتين وطنيتين قطريتين، لا تمثل أحدهما دولة الإسلام ولا مشروع الخلافة الإسلامية، وبالتالي فالحكم على هذه الوحدة يتوقف على النظر إلى المصالح والمفاسد المترتبة عليها، ولا تعتبر فريضة شرعية لذاتها، وكذلك فك الارتباط ليس فريضة شرعية لذاته؛ بل هما من المسائل الاجتهادية التي تخضع للموازنة بين المصالح والمفاسد، ولا تنزلان منزلة القطعيات الشرعية.
2. الوحدة السياسية القائمة حاليًا -في ظل حالة الاحتقان الجنوبي الواسعة- لم تعد تحقق المصالح المرجوة من قيامها؛ بل قد يؤدي استمرارها -بصورتها الحالية- إلى فساد وحدة الأخوة في الدين، وتقطيع أواصر القربى، وتهديد السلم الاجتماعي، وحصول الفتنة بين المسلمين؛ مما يجعل مسألة السعي لإيجاد حل عادل للقضية الجنوبية يرتضيه الشعب في الجنوب، ويجنب اليمنيين الفتنة واجبًا شرعيًا على

(1) حركة النهضة، "مشروع النظام الأساسي".
(2) حركة النهضة، "الوحدة اليمنية (دراسة شرعية)".

عموم القادرين من أبناء الأمة بشكل عام، وعلى حملة المشروع الإسلامي بشكل خاص.

3. إعادة صياغة الوحدة اليمنية في شكل جديد من أشكال (الفيدرالية والكونفيدرالية) أو فك ارتباط واستقلال الجنوب، جميعها مسائل اجتهادية مقبولة من الناحية الشرعية لحل القضية الجنوبية؛ ما دامت ستحقق الرضا الشعبي، وتقطع أسباب النزاع، وتحفظ الحد الأدنى من وحدة الأخوة في الدين، وتدرأ الفتنة بين المسلمين[*].
4. العمل المسلح مرفوض شرعًا؛ سواء كان في سبيل الدفاع عن الوحدة اليمنية أو في سبيل تحقيق استقلال الجنوب؛ لكون التوصيف الشرعي للوحدة اليمنية القائمة لا يرتقي إلى مستوى (الفريضة الشرعية) الموجبة للجهاد، وكذلك الوضع القائم في الجنوب لا تتوفر فيه الشروط الشرعية لمعنى (الاحتلال) بالمفهوم الشرعي الموجبة لجهاد الدفع، وبالتالي يتوجب على العلماء والدعاة القيام بواجبهم الشرعي في البلاغ المبين والاحتساب على الظالمين، وأن يبذلوا قصارى جهدهم في التوعية وترشيد ثورة الشعب السلمية، وتعديل وجهتها وفق الأحكام الشرعية والمصالح المرعية، والله المستعان"[1].

والواقع أن الرؤية الشرعية لحركة النهضة تجاه الوحدة لا تختلف في شيء (تقريبًا) عن تلك التي ساقها الباحث على ألسنة أو بأقلام بعض رموز جمعية الإحسان والائتلاف السلفي في الجنوب، ولعل ذلك يرجع إلى تأثير البيئة الجغرافية، خاصة أنهم باتوا ينضوون في إطار الهيئة الشرعية الجديدة المسماة: "اتحاد علماء ودعاة المحافظات الجنوبية"؛ حيث يمثل الشيخ السلّامي عضو مجلس رئاسة الاتحاد، فيما يرأسه الشيخ (الحكموي) أحمد المعلم، وينيبه الشيخ (الإحساني) عبد الله الأهدل، ومعهم آخرون أعضاء في الهيئة المختصة بالفتيا الشرعية؛

(*) من هذا المنطلق تبنت حركة النهضة خيار إعادة الأمر للشعب في الجنوب للاستفتاء.

(1) راجع: بحث موجز بعنوان العمل المسلّح والقضية الجنوبية من منظور شرعي.

منهمالشيخ حسين عمر محفوظ بن شعيب أحد أبرز الوجوه السلفية التي كانت تنضوي يومًا في إطار جمعية الحكمة بصنعاء؛ ولكنه آثر -فيما يبدو- بعد انتقاله إلى عدن العمل المستقل في إطار الاتجاه الفكري السلفي، وعلى خلفية المعاناة التي لاقاها من النظام السياسي في صنعاء بتهمة الارتباط بجماعات مسلّحة، فيظهر أنه أراد الانتقام من الجميع؛ حيث غدا من أشهر خطباء الحراك الجنوبي الانفصالي، وداعية باسم (الشرع) للانفصال، الذي يقوده علي سالم البيض، ولم يعد مستغربًا أن ترى الانفصاليين لا يثقون في خطيب أو مفتٍ كما يثقون في الشيخ ابن شعيب[1].

ومن المواقف ذات الدلالة البعيدة على هذا، وهي ذات صلة كذلك بالهيئة الجديدة "اتحاد علماء ودعاة المحافظات الجنوبية" وبالشيخ ابن شعيب أنه في أثناء اجتماع من حضر من العلماء والدعاة لإشهار الهيئة في جامع الشهداء بديس المكلا في 20 مايو/أيار 2012 لم تمضِ فقرات الحفل كما أعدَّ لها؛ حيث قطعت بعد أن اقتحم المسجد بعض أتباع الحراك الجنوبي الانفصالي مطالبين العلماء بإعلان فك الارتباط والانضمام للحراك الجنوبي، قائلين: "نحن حضرنا الحفل من أجل أن نسمع كلمة الشيخ حسين بن عمر بن شعيب". وبعد هرج ومرج وارتفاع للأصوات في المسجد، تحدث الشيخ حسين بن شعيب بكلمة ابتدأها

(1) يُلاحظ أن فكرة الانفصال سيطرت على تفكير الشيخ ابن شعيب الذي غدا يُوصف بـ "رئيس الهيئة الشرعية الجنوبية للإفتاء والإرشاد"، وأضحى (الشمال) لديه كالعقدة التي يصعب حلها، على الرغم من أنه عاش في الشمال أكثر من عقدين من الزمان، مكرَّمًا معزَّزًا من قبل أبناء الشمال. وقد شاهد له الباحث حديثًا حواريًّا متلفزًا من العاصمة اللبنانية بيروت، على قناة: "عدن لايف"، التي تبث من الضاحية الجنوبية هنالك، وهي القناة التي تتبع الحراك الانفصالي المسلّح بقيادة علي سالم البيض، يتهم فيها أبناء الشمال - بلا فرق بين نظام سياسي وشعب- بكل موبقة؛ وذلك من جهل وتخلف وبيئة بدوية وعادات قبلية سيئة غزو بها الجنوب (هكذا)؛ ولذلك فسيستغرق الأمر زمنًا طويلاً بعد طرد المحتل اليمني-حسب وصفه- حتى يتمكن الجنوبيون من التخلص من تلك العادات التي تناقض طبيعتهم المدنية. ولم يفته أن يتهم كل وحدوي من أبناء الجنوب بأنهم أشبه بالجواسيس الفلسطينيين، الذين يتخابرون مع الكيان الصهيوني في فلسطين (راجع حديث حسين ابن شعيب مع قناة "عدن لايف"، 15 فبراير/شباط 2014).

ببراءته من هذا الصنع، ورَفْعِ الأصوات في بيوت الله قائلاً: "الرجل صاحب القضية يجب أن يرتفع إلى مستوى القضية"[1].

الرؤية السياسية للقضية الجنوبية:

- المنطلقات:

وفقًا لما ورد في مشروع الرؤية السياسية للقضية الجنوبية في نظر حركة النهضة الصادر من عدن بتاريخ مايو/أيار 2012 فإنها تقدِّم منطلقات لرؤيتها، مفترضة عدم نجاح أي صيغة وحدوية في إطار اليمن؛ وتتمثل في[2]:

إن إيجاد صيغة رؤية توافقية لاصطفاف جنوبي واسع يتطلب الانطلاق من الثوابت التالية:

أ. الخيارات السياسية المطروحة اليوم في الساحة الجنوبية (الفيدرالية وفك الارتباط والتحرير والاستقلال وغيرها) ستظل خيارات قسرية، ما لم تكن مشروطة بحق الشعب في الاختيار عن طريق الاستفتاء الحر والنزيه.

ب. القضية الجنوبية ملك لكافة أبناء الجنوب على اختلاف مكوناتهم السياسية وتياراتهم الفكرية وشرائحهم الاجتماعية وانتماءاتهم القبلية والمناطقية؛ وبالتالي فإن أي افتئات على مجموع أبناء الجنوب أو احتكار لقضيتهم من قبل أي فصيل سياسي أو مكوِّن اجتماعي أو غيره، ومحاولة تنصيب نفسه كمتحدث شرعي ووحيد باسم أبناء الجنوب سيزيد من حالة التأزم الجنوبي الجنوبي، ويعود بشعب الجنوب إلى استنساخ صورة الصراع الجنوبي الجنوبي البغيضة؛ ومن هذا المنطلق ترى حركة النهضة عدم فرض أي من الخيارات السياسية المطروحة كخيار وحيد؛ وذلك باعتبار أن الثورة الجنوبية بتنوعها السياسي هي الحامل السياسي للقضية الجنوبية.

---

(1) حركة النهضة السلفية في الجنوب، "مشروع الرؤية السياسية للقضية الجنوبية":
http://www.honahadhramout.com/2012-8417.html

(2) حركة النهضة، "مشروع الرؤية السياسية للقضية الجنوبية".

ج. إعطاء الأولوية السياسية والتفاوضية في هذه المرحلة خاصة للمطالبة (بحق الشعب الجنوبي في تقرير المصير)؛ لما في هذا المطلب من توحيد للكلمة، وتوفير للوقت، واختزال للزمن، وإقناع للعالم بعدالة القضية ومنطقية الحل، إضافة إلى ما يحمله من شرعية قانونية واحترام لتطلعات الشعب، والنزول عند إرادته، وإعادة الاعتبار له باعتباره المالك الشرعي لقضيته.

د. اعتبار مطالب الشعب الجنوبي في بناء جنوب جديد فيدرالي تعددي آمن ومستقر ينتمي إلى محيطه العربي وعمقه الإسلامي مطالب سامية لشعب الجنوب، وسقفًا أعلى للثورة الجنوبية وقواها السياسية الحرة.

هـ. ترى حركة النهضة أن أشكال النضال السلمي واسعة ومتعددة وفاعلة في تحقيق أهداف الشعوب -لا سيما في هذا العصر- لذا يجب الالتزام بالخيار السلمي ونبذ العنف المسلح؛ فالعنف هو الوجه الآخر للاستبداد والطغيان، وهو سلوك مرفوض شرعًا؛ لذا تدعو حركة النهضة إلى الحفاظ على سلمية الثورة الشعبية الجنوبية وعدم تجويز الانجرار إلى مربع العنف بأي حال من الأحوال.

- **الصيغة التوافقية:**

كما أن لديها صيغة للرؤية التوافقية؛ ولكن في إطار أبناء الجنوب؛ وذلك على فرض أن صيغة الوحدة لن يُكتب لها النجاح في إطار التجاذب الذي يعتمل اليوم؛ ترى حركة النهضة أن الصيغة التالية هي الأنسب للتوافق عليها كصيغة سياسية للاصطفاف الجنوبي[1]:

أ. الرؤية الاستراتيجية: بناء جنوب جديد فيدرالي تعددي آمن ومستقر ينتمي إلى محيطه العربي وعمقه الإسلامي، وتتحقق في ظله طموحات الشعب في حياة كريمة مزدهرة.

---

(1) حركة النهضة، "مشروع الرؤية السياسية للقضية الجنوبية".

ب. الهدف السياسي: استعادة حق الشعب الجنوبي في تقرير المصير واختيار مستقبله السياسي بإرادته الحرة.

ج. الوسيلة النضالية: النضال السلمي بمساراته الثلاثة السياسي والثوري والمجتمعي.

د. ميثاق الشرف: لضمان وحدة مسار الثورة الشعبية الجنوبية السلمية ومستقبل الجنوب يعد ميثاق شرف وطني لمرحلة النضال الثوري ومرحلة بناء الدولة يؤكد الالتزام بالمبادئ التالية: (الإسلام عقيدة وشريعة، الانتماء للعمق العربي، الهوية الجنوبية، احترام خيارات الشعب، النضال السلمي ونبذ العنف، الدولة المدنية، التعددية السياسية، الفيدرالية المحلية بين أقاليم الجنوب التاريخية).

هـ. السعي إلى تشكيل إطار سياسي مرجعي (قيادي) تُمَثَّل فيه جميع المكونات السياسية والثورية والاجتماعية: (الأحزاب السياسية الجنوبية، مكونات الحراك، الحركات الشبابية الثورية، الهيئة الشرعية واتحادات العلماء، السلاطين والمشائخ، رجال المال والأعمال، منظمات المجتمع المدني الجنوبية).

و. يُشَكَّل مجلس تنسيق (توافقي) بتمثيل متساوٍ من جميع هذه المكونات للتعاطي مع استحقاقات المرحلة الراهنة، ويتم تأجيل عقد أي مؤتمرات وطنية جنوبية حتى ينجح العمل التوافقي من خلال مجلس التنسيق التوافقي.

تعليق الباحث:

إن حركة النهضة السلفية في الجنوب ليس لديها ذلك الإصرار الحدِّي في الانفصال؛ لكنها ليست ذات منزع وحدوي قوي يجعلها مستعدَّة لتحمل ضغوط بيئتها، وتجاهد في سبيل الإقناع بمحاسن الوحدة على الرغم مما بدر من بعض المدعين الوصاية عليها من إساءات؛ تمييزًا لها كمبدأ سامٍ عن الممارسة السيئة، شأنها في ذلك شأن كل المبادئ السامية التي قد يتلبس بها بعض أدعيائها، فلا يكون ذلك مبرِّرًا للاندفاع نحو الإساءة للمبدأ ذاته.

أرأيت مبدءًا أعظم من الإسلام ذاته، فلو أن أحدًا حاكمه إلى واقع المسلمين وسلوك أكثرهم اليوم، فهل يخوِّل له ذلك أن يدعو إلى قبوله أو رفضه؟

في كل حقبة ومجتمع ثمة نظرية وثمة تطبيق، أو ثمة مبادئ وثمة ممارسات، ولا مفرَّ من الفصل بينهما؛ ولذلك قيل: "إذا أخطأ القاضي فما ذنب القانون؟" لكن حركة النهضة السلفية جعلت كل الخيارات متاحة أمام أبناء الجنوب؛ بدءًا من الوحدة، مرورًا بخيار الفيدرالية أو الكونفيدرالية؛ وهما صيغتان أقرب -في الواقع اليمني- إلى الانفصال، أو خطوة متدرجة نحو الانفصال، وما يعقب ذلك من اقتتال وحروب أهلية على الثروة التي تستأثر بها بعض المناطق أكثر من بعضها الآخر. وثمة خيار الانفصال ذاته، تحت عنوان: (حق تقرير المصير)، وكل ذلك عندها من قبيل قياس المصالح بالمفاسد، ليس أكثر. وهي من منظور اللحظة ترى أن مفاسد الوحدة أكثر من مصالحها؛ ولكن ربما يؤخذ على هذه النظرة التسطيح، وتجاهل الواقع الجنوبي قبل الشمالي؛ إذ مَنْ ذا الذي سيضمن أن لا تتمزق الجنوب إلى دويلات أو (كانتونات) صغيرة، وحينها لا ينفع تنظير بكونفيدرالية أو فيدرالية، أو حكم واسع الصلاحيات، أو نحو ذلك من الأماني البعيدة، وقد ورد في تساؤلات بعض محاوري الأمين العام المساعد للحركة الأستاذ علي الأحمدي ما يُشير إلى ذلك، حين خاطبه أحد المتداخلين بخصوصية حضرموت، وأنها ذات تاريخ آخر يختلف عن بقية المحافظات؛ ولذلك فليس مقبولاً -لدى المتداخل- أن تتبع حضرموت ما يسمى بـ "جمهورية اليمن الديمقراطية"، على الرغم من أن ما يسمى بالحراك الجنوبي (الانفصالي) لا يعترف بيمنية الجنوب من الأساس؛ بل (جنوب عربي)، فحاول الأحمدي التهرب، والبحث في آخر إجابته عن صيغة مداعبة قائلاً: "ربما وضع حضرموت مختلف نوعًا ما، رغم كوني لا أحبذ الخوض في هذه المسألة لسبب واحد؛ وهو أن الخوض في التاريخ تضييع للقضية وتمييع لها! قضية الجنوب قضية كيان سياسي اسمه جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية؛ فليش نضيع حقنا الواضح بالدخول في مساجلات تاريخية؟ أتمنى تكون الفكرة وصلت، وأما نحن أصحاب شبوة فما لكم عذر يا أهل حضرموت معكم يعني معكم حتى لا ما بغيتونا"!!

وبما يبعث على الدهشة أن حركة سلفية تنويرية تعيش في عصر الكبار، وذوي التكتلات، ولا يلتفت إلى الأقزام الضعفاء، ثم تنظر إلى الموضوع من زاوية أن الآيات والأحاديث التي تحضُّ على الاتحاد وتحذِّر من التفرق إنما تنطبق على وحدة الأمة، أما الوحدة التي تمت في اليمن، فكانت بين دولتين قطريتين، ولم تتم بين دولتين إحداهما إسلامية أو تتبنى مشروع الخلافة، ونسيت الحركة أو قادتها أنه وإن لم يكن الوضع جيدًا في أي من القطرين؛ لكن أحدهما كان قد حقق من مصفوفة القوانين والأنظمة -عدا الدستور- ما يمكن وصفه لو صدقت النوايا بمشروع دولة إسلامية؛ وذلك على خلاف الطرف الآخر؛ الذي كان قد عُبِّئ بأيديولوجية مناقضة لمعتقد الشعب وهويته وثقافته وأصالته، وحارب كل ذي اتجاه إسلامي، ولا سيما رموز العلم الشرعي، والبيوتات (الدينية) بالسحل والقمع والعنف الذي يعترف به اليوم، بوصفه مرحلة مظلمة في تاريخه!

ثم هل يمكن بناء الوحدة الإسلامية المنشودة دفعة واحدة؛ أم أنها خطوات متدرجة، تُعَدُّ الوحدة اليمنية خطوة متقدِّمة على طريقها؟ وذلك بعد تصحيح مسارها، وإزالة كل المسلكيات المنحرفة الملصقة بها، لا سيما بعد سقوط الخصم المشترك للشعب في الشمال والجنوب، بفعل الثورة الشعبية، التي كان للحركة دور مقدَّر فيها، أي النظام السياسي السابق وعائلته الحاكمة، وبعض من كبار مفسديه؟!

إن ثمة اضطرابًا أحيانًا في خطاب الحركة تجاه الوحدة والقضية الجنوبية لا يسع الباحث سوى تفهمه من زاوية نفسية اجتماعية؛ لكنه يتساءل في الوقت ذاته عن الفرق الحقيقي والحالة هذه بين تميُّز الحركة في أطاريحها وبين الحراك الانفصالي المسلَّح؛ الذي يتبرأ منه أحد قيادة الحركة في سياق الحديث عن علاقة الحركة به بقوله: "نعم الريادة كانت للحراك الجنوبي في رفع القضية وصنع كيانها؛ لكن من هو الحراك الجنوبي؟ ومن الذي أسسه؟ الحراك الجنوبي هو حركة شعبية قام بها سياسيون وعسكريون ومنظمات وجمعيات حقوقية وأفراد وعلماء وصحفيون وصحف على رأسها الأيام، وكل هذه الأعمال مثلت الأرض الصلبة التي وقف عليها الحراك عند انطلاق مسيرته القوية في 2007. نحن في حركة

النهضة نتشرف بانتسابنا لحراك شعبنا وثورته؛ ولكن لا نعتبر أننا من ضمن الحراك الفصائلي؛ بل نحن في الحراك الشعبـــي"[1]. لكنك تعجب ليس من ترديده وغيره عدم استبعاد تبني الحركة خيار الانفصال عن الدولة المركزية في الشمال، وافتخاره بمشاركة الحركة في حوار القاهرة مع كبرى الفصائل الجنوبية المعروفة بـــ "الحراك الجنوبـــي" بشأن الموقف من الوحدة اليمنية؛ بل من ترديده وكذا رئيس الحركـــة الشيخ السلاّمي مفردات الحراك الانفصالي (الاحتلال، الضم، الإلحاق، الفيـــد)[2]. ويُصَرِّح الأحمدي بأن الوحدة اليمنية الاندماجية التي تمـــت في 1990 انتـــهت في حرب 1994، كما يقرُّ بتسمية الجنوب العربـــي للمحافظات الجنوبية؛ ولكنـــه لا ينفي يمنيته كما ينادي بذلك بعض متطرفي الحراك الانفصالي الجنوبـــــي، ويعـــد اليمنية في إطار الجنوبية (يمني ولكن جنوبـــي)[3]؛ ولكن سرعان ما تراه في موطن آخر من الحوار ذاته لكأنما يتنكر لكل ذلك؛ إذ يرادف بين التهديـــد بالصـــوملة و(اليمننة)[4].

- الموقف من النظام السياسي الجديد:

عند الحديث عن موقف الحركة من النظام السياسي الجديد؛ فإن الحركـــة لا تزال بحسب كل المعطيات تتعامل -في المجمل- مع الواقع الراهن بوصفه واقعًا يمنيًّا تحكمه الجمهورية اليمنية، وهي دولة ذات وحدة اندماجيـــة -وإن رسميًّـــا علـــى الأقل- إلى حين يتحقق الأمل -لديها- بتقرير المصير؛ ولهذا فـــلا يمكـــن وضـــع الحركة في قالب بعض مكونات الحراك الجنوبـــي الانفصالي ســـواء بســـواء؛ أي تلك التي اتخذت قرارها في الانفصال، وحزمت حقائبها، وغادرت قطار الوحـــدة

(1) الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية:
http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

(2) الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية:
http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

(3) الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية:
http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

(4) الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية:
http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

منذ وقت باكر، ولم تعد تعترف بشرعية النظام ولا ببقاء الوحدة، ولا بأي عامل ارتباط أخوي خاص بالشمال؛ لكن الحركة -مع ذلك- ما برحت تردِّد -عبر رئيسها- حتى بعد كثير من التطورات أن "قضية الشعب الجنوبي مع النظام والسلطة الحاكمة في صنعاء وأجهزتها الفاسدة"[1]، وكأن شيئًا لم يتغيَّر، سواء بإسقاط رأس النظام السابق وعائلته، وأبرز المقرَّبين إليه، أم بقدوم نظام سياسي جديد على قمة الهرم؛ ولذلك وعلى الرغم من ذلك التميُّز النسبي فإنها حين تأتي إلى واحدة من أهم قضايا البلاد، بعد الانتصار الجوهري الذي حققته الثورة السلمية، حين نُحِّت رئيس النظام السابق وعائلته وكثيرًا من رموزه، فأنتجت مبادرة خليجية، انبثق عنها مؤتمر للحوار الوطني، فإذا بالحركة تشترط لمشاركتها أن يُصبح الحوار بين طرفين أحدهما شمالي والآخر جنوبي، عادَّة الحوار الوطني المنبثق عن المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية لا يعني سوى الأطراف الموقعة عليها؛ "أما الجنوبيون فهم يرون أن المبادرة قد تجاهلت قضيتهم، ولم تُشر إليهم إلا إشارة عابرة لا ترتقي بها إلى مستوى الطرف الند الشريك"[2]، وكذلك خلص قيادي آخر إلى النتيجة ذاتها وفق التبرير ذاته[3]؛ بيد أن ما يفاجئك عمليًّا بعد ذلك التصريح المتكرر[4] أن الحركة شاركت بممثلين رسميين اثنين لها في مؤتمر الحوار الوطني!! وتلك وإن كانت مراجعة مقدَّرة؛ لكنها تؤكد أن الحركة لا تمتلك قرارها تمامًا، وفق رؤية ذاتية بعيدة؛ بل تخضع لضغط الشارع، وتُوازن بين الإقدام أو الإحجام إلى حد غير مستوعب، ومن ذلك أن تعلن احتجاجها في التوقيع على "وثيقة الحلول للقضية الجنوبية"، مع أن الوثيقة قد استجابت لكثير من مطالب أبناء الجنوب -ومنهم الحركة- وجوهر مطلب الحركة في الصيغة (الفيدرالية) -

---

(1) السلامي، حوار مع موقع المصدر أون لاين:
http://almasdaronline.com/article/43099

(2) عبد الرب السلامي، حوار مع موقع صحيفة عدن الغد:
http://www.yafa-news.net/11128.html

(3) حوار مع صالح يسلم قدار، أخبار اليوم، 21 يونيو/حزيران 2012.

(4) راجع التأكيد على ذلك الموقف كذلك: السلامي، حوار مع موقع المصدر أون لاين:
http://almasdaronline.com/article/43099

على سبيل المثال- كخيار يُبقي على الوحدة، على نحو اتحادي (غير اندماجي)، وتقضي بالمساواة بين الشمال والجنوب (خمسين بالمائة في خمسين) في المناصب الحكومية، والمجلس التشريعي ونحوه؛ بيد أن رئيس الحركة يصدر مقالاً أشبه بالبيان على صفحته (في الفيسبوك) يندِّد فيها بالوثيقة؛ لأنها تجاهلت -في نظره- شعب الجنوب، ويطالب الرئيس عبد ربه منصور هادي بعدم تجاوز أبناء الجنوب (المالك الشرعي للقضية الجنوبية)، مناديًا باستفتاء شعبي على تلك الوثيقة[1]، وكأنَّ مكوِّنات شعب الجنوب الأخرى بما فيها ما يسمَّى "مؤتمر شعب الجنوب"، تلك التي شاركت في مؤتمر الحوار الوطني، ووقعت على الوثيقة، غير معدودة من أبناء الجنوب، وأن أبناء الجنوب لا بُدَّ أن يكونوا جميعًا موقعين على الوثيقة، وفي مقدمتهم الحراك الانفصالي المسلَّح، ومَنْ يظاهره.

ولعل الجميع يُدرك أن الفصيل الحراكي المسلَّح بات اليوم يفرض قناعاته بقوَّة السلاح، ويعمل على انتهاك حقوق الشماليين هنالك بالمضايقة والتحريض، وألوان العنف الأخرى بما فيها القتل والحرق أحيانًا، وأبرز ضحاياه وانتهاكاته موجَّهة إلى الباعة ونحوهم، أما الجنود الذين يصفونهم بجيش "الاحتلال والعدو اليمني"، فباتوا في الآونة الأخيرة -بوجه خاص- هدفًا للانفصاليين المسلَّحين، قتلاً وذبحًا، على نحو تقشعرُّ له الأبدان. وفي 18 يناير/كانون الثاني 2014 اعترفت قناة الانفصاليين الرسمية "عدن لايف" بحقيقة التهمة التي كانت توجه إلى الحراك الانفصالي، وأنه مسلَّح تابع لعلي سالم البيض، وظل الحراك الانفصالي المسلَّح ينفي ذلك عن نفسه طوال السنوات الماضية، بدعوى أنه حراك سلمي، ولن يتخلَّى عن سلميته، وأن أعمال العنف التي تتم إنما تقوم بها عناصر موالية لـ "الاحتلال اليمني"، ثم تنسبها إلى الحراك؛ حيث تبنت القناة أخيرًا نشر ما يسمى بـ "البيان رقم 1" للعناصر المسلَّحة المسماة "المقاومة الجنوبية"؛ معلنة فيه أنها قامت بهجوم كاسح استهدف معسكر اللواء (33) المتمركز بالضالع، وتمكنت من السيطرة على موقعي "المظلوم والخربة التابعة لجيش العدو"، وأن "عمليات المقاومة الجنوبية

---

(1) السلامي، ماذا بعد وثيقة ابن عمر يا سيادة الرئيس؟
https://www.facebook.com/salamy4

سوف تستمر إلى أن يتم إزالة الاحتلال اليمني مـــن أرض الجنـــوب العربـــي عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا وتحرير آخر شبر في التـــراب الـــوطني الجنوبـــي واستعادة استقلال دولة الجنوب العربـــي"[1].

والشاهد من وراء إيراد هذه الحقيقة أن مطالبة الشيخ عبد الرب السـلاّمي رئيس حركة النهضة السلفية في الجنوب تبدو غير واقعية، ولا ممكنـــة في أجـــواء عنف كهذه؛ إذ إن استفتاء على "وثيقة الحلول الجنوبية" يعني مصير أبناء الجنـــوب وأني يتم ذلك، ما دامت لغة الرصاص والعنف باتت هي اللغة المستخدمة رسميًا من لدن الحراك المسلّح، لإعاقة ما هو أدنى من ذلك بكثير؟!

(1) عدن لايف تعلن بدء الكفاح المسلّح للحراك:
http://addalinews.com/news/25844

المبحث الثالث

المستقبل

بوسع الباحث إيجاز مستقبل الحركة في الرهان على مدى قدرتها على تحقيق التالي:

1. تجسيد التميز الذي لوحظ في عموم خطابها بتأكيد خيار الوحدة بأي صيغة يتفق عليها المتحاورون الأكفاء على طول الساحة اليمنية وعرضها.
2. ترشيد خطاب الإفراط في الاعتزاز (الجهوي) الذي يعيدنا -من حيث لا ندري- إلى قيم حاربها الإسلام، وإذا بها تعود اليوم جذعة على أيدي حركات إسلامية سلفية تجديدية تعتمد على تفضيل قوم أو شعب على سواه؛ لمجرد جنسهم أو جيناتهم، أو أي اعتبار لا يلتفت إليه الإسلام بقيمه العادلة العظيمة.
3. لا بُدَّ من إعادة النظر في عواقب بعض المبرِّرات أو الخيارات التي تدعو إليها الحركة؛ وذلك في ضوء مناقشة الباحث لذلك في موطنه السابق من الكتاب؛ حيث مما قد يبدو مفارقة لافتة أن تنطلي مآلات الانفصال تحت أي مبرر على حركة تجديدية ذات خطاب سلفي مستنير.
4. توسيع مجالات الاهتمام الوطني إلى خارج جغرافية المحافظات الجنوبية ومعاناتها، فثمة مشكلة مؤرقة في صعدة وبعض المحافظات من شمال البلاد، وكلها لا تزال تحت جغرافية الجمهورية اليمنية.
5. محاولة امتلاك القرار الذاتي، وصناعة الوعي الجماهيري؛ بدلاً من الرضوخ لضغوط اللحظة، وفتنة الجمهور، والاستجابة لمطالب فرقاء السياسة، الذين لا يفكر بعضهم بأبعاد الفكرة، وإمكان تنفيذها

وعواقبها؛ أي ألا تسارع الحركة إلى الحسم النظري لبعض القضايا الشائكة، التي لا تُشَكّل قناعة حقيقية لديها؛ كي لا يتكرر الاضطراب في بعض المواقف، بعد حسم وقطع، وما شأن اشتراط المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني إلا في ظل حوار دولتين (شمال وجنوب) ونفي القبول بها، ما لم يتم تلبية ذلك الشرط، ثم يتم المشاركة بممثلين عن الحركة، في إطار أبناء اليمن الواحد، إلا واحدًا من نماذج ارتباك الموقف أحيانًا بسبب ضغوط بيئية وسياسية.

خاتمة

يتضح من بابي الدراسة وفصولها أن الخارطة الكلية للسلفية (السلمية) اليمنية تجلّت بصورتها الكلية والتفصيلية في مدرستين كبريين: المدرسة السلفية العلمية التقليدية (الماضوية)، ورمزها المؤسس الراحل مقبل بن هادي الوادعي، ومن بعده أبو عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري، وأبو الحسن مصطفى بن إسماعيل المأربي (ذو الأصل المصري) -على اختلاف في الانتماء الدقيق بعد ذلك لهذا الأخير نظرًا إلى سرعة تحوُّلاته- ثم السلفية الجديدة وتتمثل في جمعيتي الحكمة اليمانية الخيرية، وما تفرَّع عنها من حزب ناشئ جديد يُدعى: "حزب السلم والتنمية"، وكذا جمعية الإحسان الخيرية، وما تفرَّع عنها من حزب أضحى ذا حضور لافت في العمل السياسي والدعوي، ويدعى: "اتحاد الرشاد اليمني"، وكذا لا يمكن إغفال حركة النهضة السلفية في الجنوب؛ التي تعد امتدادًا في الأصل لجمعية الإحسان الخيرية، وإن جاءت الحركة خارجة -نظريًّا وعمليًّا- عن اتجاه جمعية الإحسان في إطار قرارها المركزي؛ لهذا فإن السلفية اليوم بمجمل فصائلها تمثّل رقمًا حقيقيًّا وصعبًا في المعادلة الدعوية والفكرية والسياسية والاجتماعية والتربوية اليمنية، بما يعني أننا إزاء واقع اجتماعي وفكري وسياسي معقد، ومستقبل يمكن وصف أبرز قسماته بالتشظي، ولا سيما في الفصيل التقليدي منه.

ولا شك أن لذلك تداعياته على المشهد السياسي والاجتماعي برمته، على المدى القريب والمتوسط والبعيد، لا سيما بعد محنة طلبة العلم في دمَّاج بمحافظة صعدة، وتهجيرهم -على أيدي الحوثيين- مع كثير من أبناء دمَّاج ذاتها، وما أفرز ذلك من تداعيات على الدولة ممثلة بمؤسستها العسكرية، التي تشكو بدورها ضعف إمكاناتها؛ وذلك في ظل بقاء جزء من ولاء المؤسسة العسكرية لقيادات من النظام الحاكم السابق، التي توارت عن المشهد ظاهريًّا؛ بيد أنها لا تزال تعمل

عبر مَنْ نجا من الهيكلة، أو أُعيد توزيعه في إطارها -دعك من القيادات الوسطى- على زعزعة السلم الاجتماعي، فتعقد التحالفات مع جماعات (دينيــة) مســلَّحة، وأخرى قبلية متمرِّدة، وهنا عمَّ السخط والتبرُّم الشعبــي من وقوف الدولة ممثلــة بمؤسستها العسكرية موقف (الحياد السلبــي)؛ مما تسبب في تصنيف موقفهــا - سواء من قبل السلفيين أم من غيرهم- على أنه موقف مشــارك -أو أقــرب إلى المشاركة- في قرار التهجير، ومن شأن هذا الانطباع أن يضــعف ولاء الجماعــة بفصيلها التقليدي -المتضرِّر مباشرة من القرار- للنظام السياسي، وقد يــدفعها إلى إعادة البحث عن ولاءات أخرى داخلية، متمثِّلة بمراكز قوى عســكرية أو غــير عسكرية، أو الرضوخ أكثر لمطالب دول إقليمية، تعيد إنتاجها، وفــق شــروطها ومصالحها الجديدة. كما سيعمل على مزيد من تمزيق الفصيل الســلفي العلمــي التقليدي القادم من دمَّاج، نظرًا إلى اختلاف جديد من المحتمل أن ينشأ في إطاره، في ضوء تداعيات محنة التهجير تلك، ناهيك عن الخلاف القائم أساسًا بين فصــيل الحجوري وأتباعه من طرف، والإمام ومن يشايعه من الطرف الآخر. ولا شــك أن لذلك كله تداعياته المباشرة وغير المباشرة على الوضع السياسي والاقتصــادي والاجتماعي -بوجه خاص- على حاضر اليمن ومستقبله؛ من حيث إضافة أزمــة سياسية جديدة في إطار الصراعات البينية داخل الأطــر والجماعــات السياســية والدينية (السلفية والحوثية)، وما جرَّ إليه ذلك من حشد تحالفات جديــدة لكــل طرف، باتت تهدد مركز الدولة، وعاصمة البلاد؛ وذلك من قبل عناصر جماعــة الحوثي (المسلَّحة)، خاصة بعد أن انتقلت بمعركتها من دمَّاج وحاشد إلى أرحــب على حدود العاصمة اليمنية (صنعاء)، وإن كان ذلك قد عولج بصلح بين قبائــل أرحب وتلك الجماعة؛ لكن يظل التهديد العام قائمًا. كما أن لمحنة التهجير ومــا سبقها من قتل وإصابات مختلفة في وسط السلفيين في دمَّاج -بوجه خاص- آثاره النفسية والاجتماعية من حيث زرع ثقافة الحقد والكراهية والرغبة في الانتقــام؛ سواء في الآباء الذين شاهدوا مصرع إخوانهم وزملائهم وأقاربهم، أم مــن أبنــاء أولئك الذين قضوا في تلك المواجهات، أي من الذين حرموا عاطفة الأبوة، ونعمة الشعور بالانتماء الأسري.

أمَّا التداعيات الاقتصادية فلا شك أن لتلك الحرب في دمَّاج، وما انبثق عنها من مواجهات أخرى في جبهات عدة في كتاف بوائلة بمحافظة صعدة، أم في محافظة الجوف، أم في حاشد بمحافظة عمران، أم في حرض بمحافظة حجة، أم في أرحب بمحافظة صنعاء، كلفتها البشرية والمادية كذلك. وتبقى الإشارة جديرة هنا أن تلك المحنة وتداعياتها لا تخلو من نتائج إيجابية محدودة، بدأت أولى معالمها تتبدى في وحدة الموقف السلفي خاصة والاجتماعي بعامة، حيث ذلك التداعي الإيجابي لمعظم فصائل السلفية، وإن ظل هبَّة مؤقتة، غير مضمونة الاستمرار، ومع أن ذلك لا يخلو في جوهره من بُعد (طائفي) غير محمود العواقب من هذه الزاوية؛ إلا أن احتشاد أطراف أخرى غير سلفية حتى من أطراف اتسم تاريخها بالعلاقة غير الجيّدة مع هذا الفصيل من السلفية كالتجمع اليمني للإصلاح -مثلاً- وأطراف غير مصنَّفة على أي من المكونات السلفية أو (السنيَّة) من الأساس، بل حتى منظمات أجنبية إنسانية وإغاثية وحقوقية، تداعت جميعها إلى نصرة مظلومي دمَّاج قبل التهجير وبعده، بوصف القضية مأساة إنسانية عامة.

وإذا انتقلنا إلى الطرف الآخر من المعادلة السلفية في شقها المدرسي الذي كان تابعًا بالأساس لمدرسة المؤسس الراحل مقبل الوادعي، ثم تحوَّل إلى طرف آخر على خلفية الخلاف مع الشيخ الحجوري، أعني مدرسة رابطة أهل الحديث التي يديرها الشيخ أبو الحسن المأربي؛ فستظل مشكلة هذا الفصيل الرئيسة في قيادته التي تتسم بسرعة التحوُّلات، وتبدُّل التحالفات بين الفينة والأخرى، مما ولَّد اتجاهات ومواقف جديدة مفاجئة، على المستوى النظري والعملي، جعلها تفهم أحيانًا أنها تَرَاجُع أكثر منها مراجعة، إذ افتقدت إلى التسلسل المنطقي والعلمي الذي تتحلى به روح المراجعة العلمية الجسورة المتدرجة، واتسمت بسمة الطفرات المفاجئة، والتحوُّلات المتسارعة، ويبدو أن ذلك كان من وراء افتقاد الجماعة للرابط الفكري المنتظم، أو الوحدة العضوية الجامعة، وتشتت الانتماء لبعض عناصرها وأفرادها بين هذا الطرف وذاك، على نحو أقرب إلى التمرُّد حينًا، أو التحوُّل الكلي في القناعات حينًا ثانيًا، أو ربما البحث عن مخرج أفضل لذلك التبدُّل المتتابع حينًا ثالثًا.

ولهذا فإن وضع هذا الفصيل يمكن وصفه بـ "الرجراج" غير المستقر؛ ومن ثَمَّ يستعصي على الباحث ضبط مسار مستقبله، نظرًا إلى ورود احتمالات عدة لا يقوى الباحث على الجزم باستبعاد بعضها على الأقل أيًا ما بدت غريبة أو مستبعدة حاليًا؛ بيد أن لواقع هذه الجماعة تداعيات سلبية تتجاوز دائرتها إلى المحيط الاجتماعي العام حاضرًا ومستقبلاً؛ وذلك من زاوية تعميق الانقسام والتشظي داخل المجتمع اليمني، وهو ما لا ينقصه في واقع اجتماعي وسياسي مضطرب بئيس، وذاك واقعها في الانقسام وضعف الرابط الفكري بين عناصرها، وهو ما يجعلها أو بعض عناصرها أدوات قد تستغل إقليميًّا أو داخليًّا، ممن يحملون أجندة متعارضة مع مصالح المجتمع وبناء يمنه الجديد. غير أن هذا الواقع لهذه الجماعة لا يخلو من إيجابية على مستوى الحركة السلفية خاصة؛ حيث تأكيد أن كثيرًا مما كان يدور حوله الجدل في هذا الإطار، ويوصف أحيانًا بالمعتقدات والثوابت الشرعية، وقد يترتب عليه تضليل وربما تكفير (أحيانًا)، ولا سيما ما يتصل منها بالعمل السياسي يغلب عليه فقه (المصلحة والمفسدة) ليس أكثر، وهذا كفيل بتلقين جميع فصائل السلفية درسًا عمليًّا من وحي الموقف ربما عجزت عنه كل التنظيرات والتقعيدات والحوارات والمناصحة قبل ذلك. كما أن مثل هذا التحوُّل في جملته يثري الحياة السياسية، ويخفّف الاحتقان، بعد أن أصبح من المتاح لكل طرف فاعل، أن يتقدم إلى الميدان السياسي، ليشارك بجهده في ضوء الثوابت الشرعية بيقين، بعيدًا عن لغة التضليل والتبديع وربما ما هو أكبر.

أما على مستوى السلفية الجديدة فإن مستقبل جمعية الحكمة مرهون بمدى قدرة قيادتها على تقديم قيادة ناضجة (توافقية) في هذه المرحلة لذراعها السياسي الجديد "حزب السلم والتنمية"؛ وذلك على خلفية ذلك الاختلاف في الموقف من الثورة، مع أن هذا الحزب يعد واحدًا من أكبر منجزاتها، وهو ما سينعكس إيجابًا على إثراء الحياة السياسية اليمنية الجديدة، إذا ما تم تجاوز ذلك التحدي المشار إليه، بيد أن التحدي الأكبر سيظل مرتبطًا بما يدور في الواقع السياسي العام في البلاد، متأثرًا ببعض ما يجري في بلدان الربيع العربي، ولا سيما في مصر، من حيث خشية تراجع التوافق على دعم الحزب الجديد النابع من روح الثورة الشعبية، على

تلك الخطى، ووفق تلك المعالم، التي جاءت في حديث أحد أبرز قياداته في اللجنة التحضيرية؛ وذلك على خلفية التوجس من نكوص بعض القيادات في جمعية الحكمة عن المضي في ذلك، بعد أن فرضت أحداث مصر على حزب النور هناك النكوص عن المضي في المسار الثوري الذي كان مؤملاً أن يمضي فيه، وراح يتحالف مع قيادة الانقلاب العسكري وحلفائها العلمانيين وغيرهم، بما يحقق أجندة إقليمية وأجنبية باتت مكشوفة أكثر من أي وقت مضى. والحق أن مثل هذا النموذج داخل إطار الحكمة هو الأكثر تخوُّفًا اليوم، ولا سيما بعد كل تلك التداعيات في مصر، ليس على مستوى الحركة السلفية، فحسب وليس على مستوى الحركة الإسلامية بعامة كذلك، بل على المستوى الاجتماعي ككل؛ إذ إن ثمة بحثًا إقليميًّا بالدرجة الأساس عن نموذج حزب نور يمني، يخشى أن ترشح له بعض الرموز السلفية، على خلفية موقفها المعلن من الثورة الشعبية السلمية ومسارها، وسيلقي بتبعاته ذلك النموذج -فيما لو تحقق- على مناخ الحريات والعلاقات البينية في إطار العمل السلفي، والإسلامي الحركي، والسياسي العام، كما بين قوى المجتمع وشرائحه وكل مكوِّناته بصورة أعم.

وعلى صعيد الطرف الآخر للسلفية الجديدة تأتي جمعية الإحسان الخيرية وائتلافها، حيث أثبتت الأحداث والتجارب التي مرت بها الحالة السلفية بعامة أن الجمعية تمكنت -ولو متأخرًا- من تجاوز تلك الذهنية التي كانت تستسهل بسببها إصدار الأحكام الحدِّية في مسائل اجتهادية، تأكدت اليوم، ومن أبرزها مسألة الديمقراطية كآليات، وهو ما ينبغي أن ينسحب اليوم على كل أمر اجتهادي آخر. وإذا كان التحدي الأبرز الآني اليوم أمام الجمعية وائتلافها تحديد نمط العلاقة بدقة وشفافية بين الجمعية والائتلاف، ليصبح حزبها الرسمي، في حال وجود نزاع حول الكيان الآخر (اتحاد الرشاد)، أو إلغاء الائتلاف الذي يبدو أنه سيغدو عبئًا عليها إذا ما ظلت الأمور على ما هي عليه حاليًّا، حيث التلكؤ والتردُّد في الإعلان عنه كيانًا سياسيًّا كامل الأركان. وهنا يفرض السياق الإشارة إلى المكوِّن السياسي المنبثق عن الجمعية وهو "اتحاد الرشاد اليمني" الذي أخذ ولا يزال من الجمعية والائتلاف والاتحاد جدلاً ودفوعات عن نمط العلاقة الحقيقي بين الجمعية

من جانب وكل من الائتلاف والاتحاد من الجانب الآخر. وفي حال الاتفاق على صيغة منطقية وقانونية معيَّنة، تزيل ذلك الإلباس والتداخل؛ فإن ذلك سينعكس إيجابًا بدوره على مسار الحركة السلفية بعامة، من حيث إدماج فصائلها شيئًا فشيئًا في العمل المدني، وعلى المجتمع اليمني كذلك من حيث تدعيمه أكثر بالمؤسسات المدنية، تلك التي تفوِّت الفرصة على مَنْ يفكِّر بالتعامل خارج القانون، أو يلجأ إلى التغيير عن طريق مسلك العنف ونحوه.

أما عن وضع حركة النهضة السلفية في الجنوب، فإنها لا تزال ترقب الوضع على الأرض ومستجداته، لتعلن عن نفسها وفق صيغة نهائية، وإن كانت ملامح فكرها، ونشاطها على الأرض أضحى يميِّزها عن بقية المكوِّنات، مع أنها امتداد لجمعية الإحسان في الأصل، من حيث انتماء المؤسس إلى الجمعية، وبعض الأعضاء. ويظل مستقبلها رهنًا بجملة مسائل ذات انعكاس مباشر وغير مباشر على المجتمع اليمني شمالاً وجنوبًا، ولعل من أهمها: مدى قدرتها على التعاطي الجاد مع خيار الوحدة بالصيغة الفيدرالية التي خرج بها مؤتمر الحوار الوطني، وقدرتها على إعادة النظر من المنطلق الشرعي والتربوي والأخلاقي في المبالغة بالاعتزاز بالعنصر (الجهوي)، كما لو كان يحمل من سمات التميُّز لجهته الجغرافية بحد ذاتها، وكذا إدراك مآلات الانفصال وعواقبه على المدى المتوسط والبعيد، على الجنوب قبل الشمال؛ وذلك مع توسيع الأفق للنظر إلى مشكلات الوطن وأزماته حيثما كانت (قضية صعدة نموذجًا). ولأن الحركة إسلامية واعية متسمة بالنضج؛ فإن التوصية قمينة بمحاولة ضبط المسار، من حيث عدم الاكتراث بضغط الشارع المهيَّج، أو الانجرار نحو ضغوط فرقاء الفكر والسياسة من المنتمين إلى الحراك الانفصالي المسلَّح، وذلك كي يتطور دور الحركة من مجرد مستجيب للضغط إلى عنصر صانع للوعي، ومن فريق سياسي ندِّيٍّ إلى حامل لروح رسالة تربوية وفكرية وأخلاقية، ذات بُعد حضاري؛ وحينها يمكن أن تُصبح ذات حضور فاعل في جنوب اليمن وشماله وشرقه وغربه.

قائمة

المصادر والمرجع

قائمة المصادر والمرجع

الكتب:

1. ابن نجيم الحنفي، **الأشباه والنظائر على مذهب أبـي حنيفـة النعمـان** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1985).
2. إبراهيم أنيس ورفاقه، **المعجم الوسيط** (بيروت: دار إحياء التراث العربـي، دون تاريخ).
3. أبو أسامة عادل بن محمد السياغي، **المجروحـون عنـد الإمـام الـوادعي** (القاهرة: دار الكتاب والسنة، دون تاريخ).

4- أبو الحسن المأربـي (السليماني)، **مختصر كتـاب الإسـلاميون والعمـل السياسي المعاصر** (دار المودة ودار الدليل، المنصورة،2013).

5. أبو عبد الله سليم بن عبد الله الخوخي، **إعلام الأجيال بكلام الـوادعي في الفرق والكتب والرجال** (صنعاء: دار الآثار، 2008).
6. أبو نصر محمد بن عبد الله الإمام، **النصرة اليمانية في بيان ما احتوته مـلازم زعيم الطائفة الحوثية من ضلالات إيرانية** (معبر: دار الحديث، 2012).
7. أبو نصر محمد بن عبد الله الإمام، **رافضة اليمن على مر الزمن** (معـبر: دار الحديث، دون تاريخ).

8- أحمد الصباحي، **رسالة شفاء العليل بثناء علماء الأمة على الشـيخ ربيـع حامل لواء الجرح والتعديل** (صنعاء: مكتبـة الإدريسـي، والقـاهرة: دار الحرمين، دون تاريخ).

9. أحمد بن تيمية، **مجموع فتاوى أحمد بن تيمية** (القـاهرة: دار الرحمـة، دون تاريخ).
10. أحمد محمد الدغشي، **الحوثيون: دراسة منهجية شاملة** (الدوحـة: المـورد للإعلام، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011).

11. أحمد محمد الدغشي، **أهل السنة والجماعة: إشكال في الفهم أم في المفهوم؟** (صنعاء: مركز عبادي، 2003).
12. أم سلمة السلفية، **الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة** (صنعاء: دار الآثار، 2003).
13. جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1983).
14. سعيد عبيد الجمحي، **القاعدة في اليمن** (صنعاء: مكتبة الحضارة، 2008).
15. مجموعة من الدعاة والباحثين، **المختصر في أصول ومعالم الدعوة السلفية** (صنعاء: مركز الكلمة الطيبة للبحوث والدراسات العلمية، 2005).
16. محمد المهدي، **معالم في الجرح والتعديل عند المحدِّثين** (صنعاء: مكتبة الجيل الجديد وبيروت: مؤسسة الرسالة، 2003).
18. مصطفى مشهور، **تساؤلات على الطريق** (ميونخ وفرانكفورت: مطبوعات الاتحاد الإسلامي للطلاب،1986).
19. مقبل بن هادي الوادعي، **المخرج من الفتنة** (دون مكان للنشر، دون ناشر، 1983).
20. مقبل بن هادي الوادعي، **المخرج من الفتنة** (صنعاء: مكتبة صنعاء الأثرية، 2002).
21. مقبل بن هادي الوادعي، **السيوف الباترة لإلحاد الشيوعية الكافرة** (دون تفاصيل بيانات النشر).
22. مقبل بن هادي الوادعي، **مشاهداتي في السعودية** (ضمن كتاب الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة لأم سلمة السلفية) (صنعاء: دار الآثار، 2003).
23. وزارة الشؤون القانونية، **قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية** (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، 2008).

الدوريات:

1. أبو الحسن المأربي، "رسالة أبي الحسن المأربي لإخوانه برابطة أهل الحديث بخصوص حزب الرشاد"، مجلة **المنتدى** (2012).

2. أبو عبد الله الحضرمي، "الازدواجية بين النظرية والتطبيق في البرنامج السياسي للمؤتمر الشعبي العام"، مجلة **المنتدى**، العدد 23، (1416هـ).
3. أبو عمر الأثري، "ماذا يريد أبو الحسن من الفتن في اليمن"، مجلة **الفرقان** (اليمنية)، العدد 10 (1996).
4. أحمد السيد، "المنهج أم الأشخاص؟" (كلمة العدد)، مجلة **الفرقان** (الكويتية)، العدد 7 (2012).
5. أحمد محمد الدغشي، "المعاهد العلمية في اليمن: نشأة وواقعا ومستقبلا"، مجلة **شؤون العصر**، السنة السابعة، العدد 13 (2003).
6. جمعية الحكمة اليمانية، "أهداف جمعية الحكمة اليمانية الخيرية"، مجلة **المنتدى**، العدد 108 (2007).
7. جمعية الحكمة اليمانية الخيرية، "مسيرة الخير: 14 عامًا من العطاء، التقرير الإعلامي"، مجلة **المنتدى**، العددان 87، 88 (2004).
8. عبد الرحمن عبد الخالق، "فصول في السياسة الشرعية في الدعوة إلى الله"، مجلة **الفرقان** (اليمنية)، السنة الثانية، العدد 13 (1997).
9. عبد الرحمن عبد الخالق، "نداء إلى علماء الأمة الإسلامية وشعوبها وقادتها"، مجلة **المنتدى**، العدد 140.
10. عبد العزيز الدبعي، "فقه المواجهة بين جماعات الجهاد وتطرف الأنظمة"، مجلة **المنتدى**، العددان 83-84 (2004).
11. عبد القادر الشيباني، حوار مع مجلة **الفرقان** (اليمنية)، العدد 14 (1997).
12. عبد المجيد الريمي، "من مسائل الدعوة: الحزبية ما لها وما عليها" الحلقة الأولى، السنة الأولى، مجلة **المنتدى**، العدد 1، (1991).
13. عمار بن ناشر العريقي، "تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء"، مجلة **المنتدى**، العدد 79 (2003).
14. عمار بن ناشر العريقي، "تنبيه ذوي الغيرة والحماس على ما وقع في مقالي لفت الأنظار، وحبًّا للمنهج الأصيل من اشتباه والتباس"، مجلة **المنتدى**، العدد 86 (2004).

15. عمار بن ناشر العريقي، "السطحية مرض عضال يهدّد مسيرة الدعوة ومؤسساتها"، مجلة **المنتدى**، العددان 87-88 (2004).
16. عمار بن ناشر العريقي، "المنهج المثال لتجديد الخطاب الدعوي: فقه المراجعات"، مجلة **المنتدى**، العدد 94 (2005).
17. عمار بن ناشر العريقي، "فقه المراجعات: التجديد الأمثل لتجديد الخطاب الدعوي"، مجلة **المنتدى** العدد 94 (2005).
18. لطفي الشنيك، "طاعة الحكام"، مجلة **المنتدى**، العدد 41-42 (1416-1417هـ).
19. محمد الزهيري، "تقييم الانتخابات في اليمن 1997"، مجلة **الفرقان**، العدد 13 (1997).
20. محمد المهدي، "وقفات مع مجلة الإصلاح"، مجلة **المنتدى**، السنة الأولى، العدد 7 (1413هـ).
21. محمد المهدي، حوار مع المنتدى، مجلة **المنتدى**، العددان 87-88 (2004).
22. محمد المهدي، "رسالة الشيخ محمد بن محمد المهدي للتجمع اليمني للإصلاح بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيسه"، مجلة **المنتدى**، العدد 140 (2013).
23. ناظم المسباح، حوار مع مجلة **المنتدى**، العدد 79 (2003).
24. هيئة تحرير مجلة المنتدى، "الافتتاحية"، مجلة **المنتدى**، السنة الأولى، العدد 1 (1990).

مقالات وحوارات صحفية:

1. أبو الحسن المأربي، "شبهة فاسدة والرد عليها"، صحيفة **البلاغ** (اليمنية)، 23 من يوليو/تموز 2002م.
2. أبو الحسن المأربي، حوار مع صحيفة **إيلاف** (اليمنية)، 20 من نوفمبر/تشرين الثاني 2007.
3. أبو الحسن المأربي، حوار مع صحيفة **الناس** (اليمنية)، 20 من يوليو/تموز 2009.

4. أحمد محمد ناصر، حوار مع صحيفة **الأهالي** (اليمنية)، 26 من فبراير/شباط 2013.
5. بيان مشايخ المدينة ومشايخ الأردن بخصوص قضية الشيخ أبي الحسن المأربي، صحيفة **البلاغ**، 30 من يوليو/تموز 2002.
6. حسن الزومي، حوار مع صحيفة **أخبار اليوم** (اليمنية)، 16 من فبراير/شباط 2012.
7. حسين بن شعيب، حوار مع قناة "**عدن لايف**"، 15 من فبراير/شباط 2014.
8. سرور الوادعي، تصريح صحفي، **أخبار اليوم**، 12 من يناير/كانون الثاني 2014.
9. صالح يسلم قدار، حوار مع صحيفة **أخبار اليوم**، 21 من يونيو/حزيران 2012.
10. طارق عبد الواسع محمد، **وكالة سبأ للأنباء**، 14 من مارس/آذار 2013.
11. عبد الوهاب الحميقاني، حوار مع صحيفة **الأهالي**، 27 من مارس/آذار 2012.
12. عبد الوهاب الحميقاني، حوار مع صحيفة **اليمن اليوم**، ج 2، 29 من يناير/كانون الثاني 2013.
13. عرفج بن حمد هضبان، حوار مع صحيفة **أخبار اليوم**، 23 من يوليو/تموز 2013.
14. عمار بن ناشر العريقي، حوار مع صحيفة **النّاس**، غرة إبريل/نيسان 2008.
15. محمد المهدي، حوار مع صحيفة **البلاغ**، 11 من مارس/آذار 2008.
16. محمد المهدي، حوار مع صحيفة **الشموع** (اليمنية)، 15 من أكتوبر/تشرين الأول 2011.
17. مراد القدسي، حوار مع صحيفة **الناس**، 7 إبريل/ نيسان 2014.
18. ناصر المنهج السلفي، "وظهرت النعرة العنصرية في بيان بعض مشايخ الديار اليمنية"، صحيفة **البلاغ**، 23 من يوليو/تموز 2002م.

مقابلات:

1. خالد المضلّع، **حوار هاتفي** أجراه معه الباحث في 30 من يوليو/تموز 2013.
2. عبد الربّ السلاّمي، **حوار مباشر** أجراه معه الباحث في 22 من ديسمبر/كانون الأول 2013، على هامش مؤتمر (السلفية والوهابية: الأفكار والآثار) المنعقد في الدوحة 21-22 من ديسمبر/كانون الأول 2013.
3. عبد الله بن فيصل الأهدل، **حوار هاتفي** أجراه معه الباحث، من حيث مقرّ إقامة الشيخ في مدينة الشحر بمحافظة حضرموت، في 25 من سبتمبر/أيلول 2013.
4. عبد الناصر الخطري، **حوار هاتفي** أجراه معه الباحث، 18 من فبراير/شباط 2014.
5. مراد القدسي، **حوار هاتفي** أجراه معه الباحث في 12 يونيو/حزيران 2014.

المصادر الإلكترونية:

1. أبو الحسن المأربي، "إتحاف الكرام بما وقع فيه الدكتور أحمد الدغشي من الوهم والإيهام".
http://www.saadalbreik.com/Sad/articles.php?action=show&id=145
2. أبو الحسن المأربي، حوار مع صحيفة إيلاف (اليمنية).
http://mail.yemen.net.ye/showmail.php
3. أبو الحسن المأربي، حوار مع موقع يمن ستريت.
http://www.yemenstreet.net/news-782.htm
4. أبو الحسن المأربي، حوار مع لجنة العالم العربي بجمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت.
www.al-forqan.net/files/print-437.htm
5. أبو الحسن المأربي، حوار مع مجلة الفرقان (الكويتية).
http://www.al-forqan.net/files/158.html

6. أبو الحسن المأربـــي، حوار مـــع صـــحيفة إيـــلاف (اليمنيـــة)، 20 مـــن نوفمبر/تشرين الثاني 2007.
http://marebpress.net/articles.php?id=2843
7. أبو الحسن المأربـــي، "السراج الوهاج في بيان المنهاج"، منشـــور في موقـــع منتديات أنصار الدعوة السلفية.
http://www.4salaf.com/vb/showthread.php?t=15629
8. أبو الحسن المأربـــي، "الأجوبة السليمانية على الأسئلة البعدانيـــة"، شـــريط مسجل في 20 من جمادى الأولى 1428هـــ.
http://www.youtube.com/watch?v=keYcfZoi3R4
9. أبو الحسن المأربـــي، حوار مع صـــحيفة الـــوطن (الســـعودية)، 6 مـــن يناير/كانون الثاني 2002.
http://www.sahab.net/forums/index.php?showtopic=21856
10. أبو الحسن المأربـــي، "فتوى في التحذير من الغلو في التكفير"، في غرة ربيع الأول 1430هـــ.
http://www.sulaymani.net/play.php?catsmktba=1458
11. أبو الحسن المأربـــي، بيان من مصر بشأن الوضع في دماج.
http://marebpress.rdfanpress.com/news_details.php?lng=arabic&
sid=38242
12. أبو ذر سمير بن محمد الجماعي، "نُصح وبيان مما تخوف منه مشايخ الإبانة من مقاتلة الزنادقة الكفار".
http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=21300
13. أبو عبد الله محمد بن عبد الله باجمّال، "البيان التفصيلي في موقف مجمّع الإبانة التخذيلي".
http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=21253
14. أبو محمد عبد الحميد الحجوري، "الإصابة في الرد على بيان مشايخ الإبانة".
http://sobolalsalam.net/vb/showthread.php?t=3826

15. أبو نصر محمد الإمام، "إجماع أهل اليمن والمملكة على هجر الحجوري ومن تعصب له"، شريط مسموع (كاسيت) في 19 من جمادى الأولى 1434هـ.
http://www.mnhj.net/vb/threads/4883

16. أبو همام محمد بن علي الصومعي، ترجمة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.
www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=186059

17. أحمد حسن المعلّم، حوار مع موقع مأرب بريس.
http://marebpress.net/articles.php?id=13689&lng=arabic

18. أحمد حسن المعلّم، حوار مع صحيفة المصدر، 27 من مارس/آذار 2013.
http://almasdaronline.com/article/43400

19. أحمد حسين السبيعي، "نصيحة لإخواننا في التراث"، شريط مسجّل (مفرّغ).
http://www.assakina.com/fatwa/fatwa1/16731.html#ixzz2Zx7xEudw

20. أحمد الصباحي، "سلفيو اليمن في زمن الثورات".
http://almasdaronline.com/article/print/20915

21. أسامة بن عطايا العتيبي، مقالة مثبتة على شبكة العلوم السلفية.
http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=21204&p=97488#post97488

22. الائتلاف السلفي اليمني، "بيان"، الفرقان (الكويتية)، (2011).
http://www.al-forqan.net/articles/1623.html

23. القائمون على موقع الشيخ المدخلي: "بيان باسم القائمين على موقع الشيخ المدخلي".
https://www.facebook.com/ShbktShabAlslfyh7?filter=3

24. "بيان جمعية علماء اليمن".
http://yemen-press.com/news3298.htm

25. "بيان المجلس العلمي لجمعية الحكمة اليمانية الخيرية حول الأحداث الجارية في اليمن".
http://olamaa-yemen.net/main/articles.aspx?article_no=4717

26. "بيان الملتقى السلفي العام الثاني".

http://www.alymany.com/vb/showthread.php?p=289014

27. "بيان الملتقى السلفي العام الثاني"، صحيفة أخبار اليوم، 30 من مايو/أيار 2009.

http://www.akhbaralyom.net/news_details.php?sid=27032

28. التجمع اليمني للإصلاح، "بيان للإصلاح يستنكر ربط إعلام صالح له بالإخوان المسلمين، ويحتفظ بحق المقاضاة".

http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=29230

29. ترجمة الشيخ عبد الرحمن العدني.

http://www.ajurry.com/vb/showthread.php?t=19063

30. جمعية إحياء التراث الإسلامي.

http://altorath.org/main/define.htm

31. حسن الحاشدي، "التيار السلفي ودوره في ثورة شباب التغيير في اليمن".

http://marebpress.net/articles.php?id=10508&lng=arabic

32. حسن الزومي، حوار مع صحيفة أخبار اليوم، 16 من فبراير/شباط 2012.

akhbaralyom.net/nprint.php?sid=50437

33. "رأي ربيع بن هادي المدخلي في الحجوري" في: المدخلي، تسجيل صوتي، ألقي في غرة جمادى الأولى 1434هـ، وهو مثبت في موقع البيضاء العلمية.

http://www.albaidha.net/vb/showthread.php?t=46024

34. "رسالة الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق إلى أمين عام حزب النور (المصري)"، 4 يوليو/تموز 2013.

http://www.islammemo.cc/akhbar/locals-egypt/2013/07/04/175498.html

35. "رسالة من بعض مشايخ المدينة إلى أهل السنة في اليمن".

www.sahap.net

36. سالم بن سعد الطويل، "رد الإساءة بالإحسان في التعقيب على خالد السلطان (4)"، الوطن، 3 من يونيو/حزيران 2012.
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=199227
37. سرور الوادعي، حوار صحفي مع موقع مأرب بريس.
http://www.marebpress.net/articles.php?id=23626&lng=arabi
38. سعد الفقيه، "السلفيون والديمقراطية: دراسة لا بُدَّ منها".
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=602:2&49-45-19-04-01-012catid=147:2011-04-09-07-47-31
39. سعيد شمسان، حوار مع الأهالي (اليمنية) نت.
http://alahale.net/article/8702
40. شبكة الأثري.
http://www.alathary.net/vb2/archive/index.php/t-13191.html
41. طارق عبد الواسع محمد، حوار مع صحيفة أخبار اليوم.
http://www.akhbaralyom.net/news_details.php?sid=64275
42. عبد الرب السلامي، حوار مع موقع عدن الغد.
http://www.yafa-news.net/11128.html
43. عبد الرب السلامي، حوار مع صحيفة أخبار عدن.
http://www.ss-south.org/Display.asp?page=1000&NewsID=97#.UgSGwNxHRdh
44. عبد العزيز الدبعي، حوار مع موقع إسلاميون نت المنشور في:
http://www.alahale.net/details.asp?id=4079&catid=20
45. عبد الله بن فيصل الأهدل، "صنم من تمر.. تعليق على أحداث مصر".
http://swww.ahdal.net/play-1367.html
46. عبد الله بن فيصل الأهدل، لقاء تعريفي بائتلاف الإحسان الإسلامي.
http://vb.alsheher.com/vb/showthread.php?p=564561

47. عبد الله بن فيصل الأهدل، "الشيخ عبد الله الأهدل يوجه خمس رسائل لإيقاف الاعتداءات الأميركية على أراضينا".

http://www.ahdal.net/play-1238.html

48. عبد الله بن فيصل الأهدل، "اعتذار لرئيس رابطة علماء المسلمين وقيادتها وأعضائها"، المثبت على موقع الرشد ضمن مقال الشيخ عبد المجيد الريمي: "التعقيب الأمثل على بيان الشيخ عبد الله الأهدل":

http://www.al-roshd.com/vb/showthread.php?t=6138

49. عبد المجيد الريمي، "هكذا يكون الإنصاف والخلاف والعدل مع المخالف".

https://www.facebook.com/alhitari?fref=ts

50. عبد المجيد الريمي، "من عبد المجيد الريمي إلى إخوانه المنتسبين إلى المنهج السلفي من الجماعات السياسية الديمقراطية":

https://www.facebook.com/alhitari

51. عبد المجيد الريمي، "التعقيب الأمثل على بيان الشيخ عبد الله الأهدل":

http://www.al-roshd.com/vb/showthread.php?t=6138

52. عبد المجيد الريمي، "موقفي من ائتلاف الإحسان":

https://ar-ar.facebook.com/alhitari/posts/530241430371954

53. عبد المجيد الريمي، "رسالة هامة إلى الشباب السلفي حول الأحداث الراهنة":

http://www.al-roshd.com/vb/showthread.php?t=4117

54. عبد المجيد الريمي، "مناقشة لحديث متلفز أجري مع الشيخ محمّد سرور":

www.muslm.org/vb/showthread.php?451127

55. عبد المجيد الريمي، حوار مع صحيفة إيلاف، 30 من إبريل/نيسان 2012.

as-safeerpress.com/news

56. عبد المجيد الريمي، حوار مع صحيفة المنتصف، 17فبراير/شباط 2013.

http://www.alfajrpress.net/alfajr/news-62314.htm

57. عبد الواحد أحمد المروعي، تصريح.

http://www.al-tagheer.com/news56119.html

58. عبد الوهاب الحميقاني، "سؤال إلى حزب النور".

https://www.facebook.com/people/%D8%B9%D8%A8%D8

59. عبد الوهاب الحميقاني، "كلمة الشيخ في مجلس يافع بحضور الشيخ عبد الخالق بن شيهون، وعدد من أبناء يافع".

http://www.youtube.com/watch?v=ch7xegfm3Bo

60. عبده عايش،"سلفيو اليمن بدماج يرفضون دعم القاعدة".

http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/54e9f2e7-f36b-4119-8739-bc016ab92b67

61. عبد الوهاب الحميقاني، قناة الجزيرة، برنامج "الشريعة والحياة"، 3 من أكتوبر/تشرين الأول 2012.

http://www.youtube.com/watch?v=AKFdh2vP4fE

62. عقيل المقطري، حوار مع موقع مأرب بريس:

http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&id=13443

63. علي الأحمدي، حوار مع صفحة عدن تجمعنا الإلكترونية.

http://ar-ar.facebook.com/notes/aden

64. علي بن راشد العفري، مقالة مثبتة على شبكة العلوم السلفية.

http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=21204&p=97488#post97488

65. علي بن ناصر العدني، "فضيلة الشيخ ربيع المدخلي يسلك مسلك أبي الحسن المصري".

http://aloloom.net/upload/m/tolab%20al3em/ali%20bin%20nasir.pd

66. فائز الأشول، "الائتلاف السلفي يدعو إلى التصويت لمرشح التوافق الوطني".

http://www.algomhoriah.net/newsweekarticle.php?sid=152314

67. محاضرة الشيخ عبد العزيز البرعي.

http://www.sahab.net/forums/index.php?showtopic=127728

68. محمد الإمام ورفاقه، "بيان علماء الدعوة السلفية في اليمن في عدوان الرافضة على دار الحديث بدماج".
http://www.bayenahsalaf.com/vb/showthread.php?p=52772
69. محمد بدري عيد، "التيار السلفي في دولة الكويت: الواقع والمستقبل".
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/20125291230282613.htm
70. محمد سرور، "الوحدة الإسلامية: الحلقة الثامنة (السرورية)".
http://www.sudanforum.net/showthread.php?t=72791
71. محمد سرور حول نصيحته لعلماء اليمن.
www.muslm.org/vb/showthread.php?451127
72. محمد عبد السلام، تصريح الناطق الرسمي للحوثيين.
http://www.ansaruallah.com/news/7916
73. محمد المهدي، حوار مع صحيفة البلاغ، 11 من مارس/آذار 2008.
http://olamaa-yemen.net/main/articles.aspx?selected_article_no=315
74. محمد المهدي، حوار مع صحيفة الأهالي، 22 من إبريل/نيسان 2008.
www.almhdy.com/xpages/show.aspx?do=subj&subjid=260&depid=66
75. محمد المهدي، حوار مع صحيفة البلاغ، 11 من مارس/آذار 2008.
http://olamaa-yemen.net/main/articles.aspx?selected_article_no=315
76. محمد المهدي، حوار عبر موقع الشيخ عن السلفية والسياسة.
http://www.almhdy.com/xpages/show.aspx?do=subj&subjid=408&depid=66
77. مدونة حسام السلفي، "مجموع ردود الشيخ ربيع المدخلي على أبـــي الحسن المأربـــي".
http://blog-hossam-scientific-salafi.blogspot.com/2013/04/Total-responses-Sheikh-spring-may-God-protect-him-on-the-Abu-al-Hasan-Almerba.html#.Ueqb2NxHRdg

78. مراد القدسي، حوار مع صحيفة إيلاف (اليمنية).
http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=26072kav
79. المركز الوطني للمعلومات، "قانون رقم (1) لسنة 2001 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية".
http://www.yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11717
80. مقبل الوادعي، "بدعية الأذان الأول يوم الجمعة".
http://aloloom.net/show_sound.php?id=12347
81. منتدى محمد المهدي.
http://www.almhdy.com/montada/viewtopic.php?f=8&t=309
82. موقع المجلس اليمني.
http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=22386
83. النظام الأساسي لاتحاد الرشاد السلفي.
http://alrshad.net/?page_id=481
84. النظام الأساسي لحركة النهضة.
http://www.ennahdha.tn
85. وجدي غنيم حول رده على اتهامات له من قبل التجمع السلفي بالكويت.
www.muslm.org/vb/showthread.php
86. يحيى بن علي الحجوري، "ترجمة الحجوري".
http://www.sh-yahia.net/old3/show_news_10.html
87. يحيى بن علي الحجوري، "لماذا جل الشعب اليمني يحب الرئيس علي عبد الله صالح؟".
http://www.sh-yahia.net/show_art_37.html
88. يحيى بن علي الحجوري، "البيان الثاقب لرد تقول محمد الإمام أنه لم يحصل مني تجاوب".
http://www.sh-yahia.net/new_files/albayan_altagb.pdf

89. يحيى بن علي الحجوري، "التبيين والإنكار على ما تضمنه كلام محمد الإمام المسمَّى بالاختصار".
http://www.sh-yahia.net/new_files/altabyyn_alamam.pdf
90. يحيى بن علي الحجوري، "شكر وبيان لما تضمنه بيان المشايخ من إدانة للحوثي بالبغي والعدوان".
http://sh-yahia.net/show_art_67.html
91. يحيى بن علي الحجوري، "البيان الخطأ: فتوى الثَّوْرَةِ عَلَى رَئِيسِ الْيَمَن لفضيلة العلامة اللحيدان".
http://yafeau.net/vb/showthread.php?t=39362
92. يحيى بن علي الحجوري، "تكلم الشيخ الحجوري في 118 داعية".
http://www.alrbanyon.com/vb/showthread.php?t=10189
93. يحيى بن علي الحجوري، "فتوى الشيخ المحدِّث يحي بن علي الحجوري - حفظه الله- في الرد على المدعو علي الحلبي، هداه الله".
http://www.sh-yahia.net/old3/show_s_fatawa_356.html
94. يحيى بن علي الحجوري، "تحذير من القاعدة والروافض وغيرهم"، شريط مسجل (يوتيوب).
http://www.youtube.com/watch?v=cgip-pX00m0
95. يحيى بن علي الحجوري، "فتوى بجواز المشاركة في قتال القاعدة بأبين".
http://209.59.188.39/news_details.php?sid=42587&lng=arabic
96. يحيى بن علي الحجوري، "ضابط الحزبية وهل هي بدعة؟"، شريط مسجل (يوتيوب).
http://www.youtube.com/watch?v=W9cgW4HSL9E
97. يحيى بن علي الحجوري، "الشيخ الحجوري يعلن الجهاد ضد الحوثيين"، مسجل منشور عبر (اليوتيوب).
http://yemen-press.com/video303.html

98. يحيى بن علي الحجوري، "رد على سؤال بشأن الحكومة الجديدة"، مقطع (يوتيوب) صوتي.

Khttp://m.videos.vietgiaitri.com/Film/phim-video-clip--id.Jbbvt2-CMQg.vgt

99. يحيى بن علي الحجوري، "جامية السعودية يعرضون على الحجوري الانضمام للمخابرات"، تم النشر بتاريخ 30 من مايو/أيار 2013.

http://www.youtube.com/watch?v=BloXOP6l-dQ

100. يحيى بن علي الحجوري، "نصيحة (مسجلة) من الشيخ يحيى الحجوري بخصوص الانتخابات القادمة في دولة ليبيا".

http://www.sh-yahia.net/show_sound_2473.html

منشورات ووثائق أخرى:

1. الاتحاد اليمني للإنقاذ، **مشروع النظام الأساسي** (منشور منفصل دون بيانات نشر).
2. بعض طلبة العلم في دماج، **"نبذة يسيرة عن حال دماج بعد موت الإمام –رحمه الله– وبيان بعض الأكاذيب والتغريرات الخطيرة"** (منشور منفصل).
3. جمعية الإحسان الخيرية، **"من ثمار عطائكم"**، (منشور منفصل).
4. جمعية الإحسان، **منشور تعريفي** (2013).
5. حزب السلم والتنمية، **النظام الأساسي** (صنعاء: دون ناشر، 2014).
6. حزب السلم والتنمية، **البرنامج السياسي** (صنعاء: دون ناشر، 2014).
7. حزب السلم والتنمية، **الدليل التعريفي** (صنعاء: دون ناشر، 2014).
8. حزب الأمة الإسلامي، **منشورات حزب الأمة الإسلامي**، (منشور منفصل دون بيانات نشر).
9. ربيع بن هادي المدخلي، **"جناية أبي الحسن على الأصول السلفية"** (منشور منفصل)، بتاريخ غرة ربيع الأول 1423هـ.

10. علي محمد مقبول الأهدل، **"الإسلاميون: رؤية واقعية"**، ورقة عمل مقدّمة إلى ندوة "صورة الإسلاميين من وجهة نظر الإسلاميين في اليمن" التي عقدت بإشراف منظمة G.T.Z)) الألمانية بصنعاء في 31 من مايو/أيار 2009.
11. مقبل بن هادي الوادعي، **"عمائم على بهائم"** (شريط مسجّل: كاسيت).
12. يحيى بن علي الحجوري، **"هذا بيان للناس"** (منشور منفصل) بتاريخ 3 من ربيع الأول 1423هـ.